

# مِثْلُ الْأَمْثَالِ

الْجَامِعَةُ لِذُرَرِ أَخْبَارِ الْأَيْمَةِ الْأَظْهَارِ

كَاتِبُ

الْعِلْمِ الْعَلَامَةُ الْمُجْتَمِعَةُ الْأَمَّةُ الْمَوْلَا

الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بَاقِرُ الْحَمَّاسِي

"مُتَرَاثِمُهُ"

١٣٧٠ - ١١١١ هـ

طَبْعَةُ بَيْتِ دِيْنِ حَقِيقَةِ وَمُصَدِّقَةِ

بِإِشْرَافِ لَجْنَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ

طَارَ أَحْيَاءُ التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ

٩

80

كتاب

الصلوة





# مَجَلَّةُ الْأَخْبَارِ

الْجَامِعَةُ لِذُرَرِ أَخْبَارِ الْأَيْمَةِ الْأَطَهَارِ

تَأْلِيفُ  
الْعَلَّامَةِ الْمُجْتَهِدِ فَخْرِ الْأُمَّةِ الْمَوْلَى  
السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ بَاقِرِ الْجَلِيسِيِّ  
« قَدْ سَلَسَهُ »

الْجُزْءُ الثَّانِي



دَارُ أَحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ  
بَيْدُوت - لَبْنَان



## الطبعة الثالثة المصححة

داراحياء التراث العربي

بيروت - لبنان - بناية كليوباترا - شارع دكاش - ص.ب ٧٩٥٧/١  
تلفون المستودع: ٢٧٤٦٩٦ - ٢٧٣.٣٢ - ٢٧٨٧٦٦ - المنزل ٨٣.٧١١ - ٨٣.٧١٧  
كبرقيا: التراث - تلاكس LE/٢٣٦٤٤ مترات

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦

## « (باب )) » \*

\* « (الحث على المحافظة على الصلوات وأدائها ) » \*

\* « ( في أوقاتها و ذم اضعائها والاستهانة بها ) » \*

الايات : البقرة : حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى (١) .

الانعام : و الذين يؤمنون بالآخرة يؤمنون به و هم على صلواتهم يحافظون (٢) .

مريم : فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلوة و اتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيًّا (٣) .

الانبياء : إنهم كانوا يسارعون في الخيرات (٤) .

المؤمنون : و الذينهم على صلواتهم يحافظون (٥) .

و قال تعالى : أولئك يسارعون في الخيرات و هم لها سابقون (٦) .

---

(١) البقرة : ٢٣٨ .

(٢) الانعام : ٩٢ .

(٣) مريم : ٥٩ .

(٤) الانبياء : ٩٠ .

(٥) المؤمنون : ٦١ .

(٦) المؤمنون : ٨ .

النور : في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو  
والأصال ✽ رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء  
الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ✽ ليجزيهم الله أحسن ماعملوا  
ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب (١) .

المعارض : إلّا المصلين ✽ الذينهم على صلاتهم دائمون ✽ إلى قوله تعالى :  
والذينهم على صلاتهم يحافظون (٢) .

الماعون : فويل للمسلمين ✽ الذينهم عن صلواتهم ساهون (٣) .

تفسير : « يؤمنون به » أي بالقرآن أو النبي ﷺ « و هم على صلاتهم »  
قال الطبرسي (٤) أي على أوقاتها « يحافظون » أي يراعونها ليؤدوها فيها و يقيموها  
باتمام ركوعها وسجودها ، و جميع أركانها ، ففي هذا دلالة على عظم قدر الصلاة  
ومنزلتها ، لأنّه سبحانه خصّها بالذكر من بين سائر الفرائض ، و نبّه على أنّ من  
كان مصدّقاً بالقيامة و بالنبي ﷺ لا يخل بها ولا يتهاون بها ولا يتركها .

« فخلف من بعدهم خلف » (٥) أي فمقتبهم وجاء من بعدهم عقب سوء يقال  
خلف صدق بالفتح ، وخلف سوء بالسكون « أضاعوا الصلاة » قيل أي تركوها ، و  
قيل : أضاعوها بتأخيرها عن مواعيتها ، قال الطبرسي -- ره -- (٦) و هو المروي  
عن أبي عبد الله عليه السلام ، و في الكافي عن الصادق عليه السلام في حديث (٧) و ليس إن  
عجلت قليلاً أو أخرت قليلاً بالذي يضرك ما لم تضع تلك الاضاعة ، فإن الله  
عز وجل يقول لقوم « أضاعوا الصلاة » الآية . « و اتبعوا الشهوات » أي فيما

(١) النور : ٣٦ - ٣٨ . (٢) المعارج : ٢٣ - ٢٤ .

(٣) الماعون : ٤ .

(٤) مجمع البيان ج ٢ ص ٣٣٢ في آية الانعام : ٩٢ .

(٥) مريم : ٥٩ .

(٦) مجمع البيان ج ٦ ص ٥١٩

(٧) الكافي ج ٣ ص ٢٧٠ .

حرّم عليهم ، و في الجامع عن أمير المؤمنين عليه السلام من بنى الشديد و ركب المنظور و لبس المشهور . و في المجمع : قال وهب : فخلف من بعدهم خلف شرّ أبون للمقهوات (١) لعبابون بالكعبات ، ركبّابون للشهوات ، متبّعون للذات ، تاركون للجمعات ، متبّعون للصلوات « فسوف يلقون غيًّا » أي جزاء النّبي ، وعن ابن عباس أي شرّ آوخية ، و قيل الغي وادني جهنم .

« واذنّبهم على صلاتهم يحافظون » قال علي بن إبراهيم (٢) : أي على أوقاتها وحدودها ، و في الكافي عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن هذه الآية فقال هي الفريضة قيل : « اذنّبهم على صلاتهم دائمون » قال : النافلة « أو لك يسارعون في الخيرات » أي يبادرون إلى الطاعات ، ويسابقون إليها رغبة منهم فيها « وهم لها سابقون » أي وهم لأجل تلك الخيرات سابقون إلى الجنة أوهم إليها سابقون ، قيل أي سبقوا الأمم أو أمثالهم إلى الخيرات ، و الآية تدلّ على استحباب أداء الفرائض والنوافل في أوائل أوقاتها .

« في بيوت أذن الله أن ترفع » (٣) أي المشكوة المقدّم ذكره في بيوت هذه صنفها وهي المساجد في قول ابن عباس و جماعة ، و قيل هي بيوت الأنبياء قال الطبرسي (٤) روي ذلك مرفوعاً أنه سئل للنبي صلى الله عليه وآله إماماً الآية : أي بيوت هذه؟ فقال : بيوت الأنبياء ، فقام أبو بكر فقال : يا رسول الله هذا البيت منها ؟ يعني بيت علي و فاطمة عليهما السلام قال : نعم ، من أفاضلها ، و يعضده آية التطهير و قوله تعالى « رحمة الله و بركاته عليكم أهل البيت » (٥) .

(١) المراد بالقهوة : الخمر ، يقال : سميت الخمر قهوة لأنها تقوى : أي تذهب

بغهوة الطام .

(٢) تفسير القمي ص ٢٢٢ في آية المؤمنون : ٨ .

(٣) النور : ٣٦ .

(٤) مجمع البيان ج ٧ ص ١٢٢ .

(٥) هود : ٧٣ .

فالمراد بالرفع التعظيم ، ورفع القدر من الأرجاس ، و التطهير من المعاصي و الأذناس ، و قيل : المراد برفعها رفع الحوائج فيها إلى الله تعالى و قد مرّ في كتاب الحجّة الأخبار الكثيرة في تأويل البيوت و أهلها ، فلا نعيدها .

« و يذكر فيها اسمه » قيل : أي ينلى فيها كتابه و قيل : أي يذكر فيها أسماءه الحسنى « يستبح له فيها بالغدو » و الأصل « قال الطبرسي » - ره - أي يصلى له فيها بالبُكرو العشايا عن ابن عباس و قال : كلّ تسبيح في القرآن صلاة (١) و قيل : المراد به معناه المشهور « رجال لا تلهيهم » أي لا تشغلهم و لا تصرفهم « تجارة و لا بيع عن ذكر الله و إقام الصلاة » أي إقامتها ، فحذف الهاء لأنّها عوض عن الواو في إقوام ، فلمّا أضافه صار المضاف إليه عوضاً عن الهاء ، و روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنّهم قوم إذا حضرت الصلاة تركوا التجارة ، و انطلقوا إلى الصلاة و هم أعظم أجر ممّن لم يتجرانتهى .

و في الفقيه (٢) عن الصادق عليه السلام في هذه الآية قال : كانوا أصحاب تجارة فإذا حضرت الصلاة تركوا التجارة و انطلقوا إلى الصلاة ، و هم أعظم أجراً ممّن لا يتجر ، و في الكافي (٣) رفعه قال : هم التجار الذين لا تلهيهم تجارة و لا بيع عن ذكر الله إذا دخل مواقيت الصلوات أدّوا إلى الله حقّه فيها ، و عن الصادق عليه السلام (٤) أنّه سئل عن تاجر ما فعل ؟ فقيل : صالح ، و لكنّه قد ترك التجارة ، فقال عليه السلام :

(١) و معنى هذا أن كل تسبيح ذكر في القرآن موقفاً بوقت من الاوقات ، جملة النبي (ص) في صلاة ذلك الوقت أما في ركوعها أو سجودها أو زواجر في ركعاتها حتى يتمكن من امتثال ذاك التسبيح ، و قمارى ما تدل عليه هذه الآية جواز إيقاع الصلوات بالغدوة و الاصيل في هذه البيوت التي أذن الله أن يذكر فيها اسمه . فتكون بيوتهم عليهم السلام بمنزلة المساجد التي يذكر فيها اسم الله كثيراً .

(٢) الفقيه ج ٣ ص ١١٩ .

(٣) الكافي ج ٥ ص ١٥٤ .

(٤) الكافي ج ٥ ص ٧٥ .



عمل الشيطان ثلاثاً ، أما علم أن رسول الله ﷺ اشترى عيراً أتت من الشام فاستفضل منها ما قضى دينه وقسم في قرابته ، يقول الله عز وجل : « رجال لا تلهيهم الآية يقول القصاص (١) إن القوم لم يكونوا يتجرون كذبوا ولكنهم لم يكونوا يدعون الصلاة في ميقاتها ، و هو أفضل ممن حضر الصلاة ولم يتجر .

« يخافون يوماً » مع ما هم فيه من الذكر والطاعة « تنقلب فيه القلوب والأبصار » تضرب وتغير فيه من الهول « ويزيدهم من فضله » أشياء لم يعدهم على أعمالهم ولم تخطر ببالهم « و الله يرزق من يشاء بغير حساب » تقرير للزيادة ، وتنبيه على كمال القدرة ، و نفاذ المشيئة ، وسعة الاحسان ، و يحتمل أن يكون الغرض التنبيه على أنه ينبغي ألا يجعل طلب الرزق مانعاً من إقامة الصلاة وذكر الله وسائر العبادات .

« الذين هم على صلواتهم دائمون » (٢) أي مستمرّون على أدائها لا يخلّون بها ولا يتركونها ، وقال الطبرسي - ره - (٣) روي عن أبي جعفر عليه السلام أن هذا في النوافل و قوله : « و الذين هم على صلواتهم يحافظون » في الفرائض والواجبات ، وقيل هم الذين لا يزيلون وجوههم عن سمت القبلة « و الذين هم على صلواتهم يحافظون » (٤) قال الطبرسي - ره - روى محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال : أولئك أصحاب الخمسين صلاة من شيعتنا ، و روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : هذه الفريضة من صلاتها عارفاً بحقتها ، لا يؤثر عليها غيرها كتب الله له بها براءة لا يعتد به ، و من صلاتها لغير وقتها مؤثراً عليها غيرها ، فإن ذلك إليه ، إن شاء

(١) يريد به رواية القصص والاكاذيب ، و عبر عليه السلام به عن مفسري العامة و

علمائهم لابتناء تفاسيرهم و تأويلاتهم على الاكاذيب والقصص الاسرائيليات ، أو عبر عليه السلام به عن امثال سفيان الثوري و اشباهه من المنسوفة حيث تركوا التجارة .

(٢) الممارج : ٢٣

(٣) مجمع البيان ج ١٠ ص ٣٥٦ .

(٤) الممارج : ٣٤ .

غفر له ، وإن شاء عذبه .

« الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ » قال علي بن إبراهيم (١) : قال : عنى به تاركون ، لأن كل إنسان يسهو في الصلاة ، قال أبو عبد الله عليه السلام تأخير الصلاة عن أوّل وقتها لغير عذر ، وفي المجمع : هم الذين يؤخّرون الصلاة عن أوقاتها عن ابن عباس ، وروى ذلك مرفوعاً ، وقيل يريد المنافقين الذين لا يرجون لها ثواباً إن صلّوا ، ولا يخافون عليها عقاباً إن تركوا ، فهم عنها غافلون حتى يذهب وقتها فإذا كانوا مع المؤمنين صلّوها رياء ، وإذا لم يكونوا معهم لم يصلّوها ، وهو قوله : « الَّذِينَ هُمْ يَرَاؤُونَ » عن علي عليه السلام و ابن عباس ، وقيل ساهون عنها لا يبالون صلّوا أم لم يصلّوا ، وقيل : هم الذين يتركون الصلاة ، وقيل هم الذين لا يصلّونها لمواقينها ، ولا يتمون ركوعها ولا سجودها .

وروى العياشي بالاسناد عن يونس بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن قوله : « الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ » أهى وسوسة الشيطان ؟ قال : لا كل أحد يصيبه هذا ، ولكن أن يغفلها ويدع أن يصلّى في أوّل وقتها .  
وعن أبي أسامة زيد الشحام قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى : « الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ » قال : هو التروك لها والتواني عنها .

و عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال : هو التضييع لها (٢) .

١ - اسرائر : نقلاً من كتاب حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : اعلم أن أوّل الوقت أبدأ أفضل ، فتعجل الخير أبدأ ما استطعت ، وأجب الأعمال إلى الله تعالى مادام عليه العبد وإن قل (٣) .

بيان : يدل على أفضلية أوّل الوقت مطلقاً واستثنى منه مواضع :  
الاول : تأخير الظهر و العصر للمتنقل بمقدار ما يصلّى النافلة وأما غير

(١) تفسير القمى : ٧٤٠ ، فى سورة الماعون .

(٢) مجمع البيان ج ١٠ ص ٥٢٧ و ٥٢٨ .

(٣) السرائر ص ٢٧٢ ، و تراه فى التهذيب ج ١ ص ١٢٥ .

المتنفل ، فأوّل الوقت له أفضل ، هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وذهب المتأخرون إلى استحباب تأخير الظهر مقدار ما يمضي من أوّل الزوال ذراع من الظل ، وفي العصر ذراعان مطلقاً ، وقيل إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ، و الأوّل أظهر كما ستعرف ، فما ورد من الأخبار بأن النبي ﷺ كان يصلي الظهر على ذراع ، والعصر على ذراعين ، محمول على أنه كان يطيل النوافل بحيث يفرغ في ذلك الوقت ، أو كان ينتظر الجماعة واجتماع الناس ، و ماورد أن وقت الظهر على ذراع و ما يقرب منه ، فمحمول على الوقت المختص الذي لا يشترك النافلة معها فيه ، وكذا المثل .

الثاني : يستحب تأخير المغرب إلى ذهاب الحمرة المشرقة على القول بدخول وقتها بغيوبة القرص .

الثالث : يستحب تأخير المغرب والعشاء للمفيض من عرفة ، فإنه يستحب تأخيرهما إلى المزدلفة ، و إن مضى ربع الليل ونقل عليه الاجماع .

الرابع : تأخير العشاء إلى ذهاب الحمرة المغربية كما ستعرف .

الخامس : المستحاضة تؤخر الظهر والمغرب إلى آخر وقت فضيلتهما ، للجمع بينهما وبين العصر والعشاء بفصل واحد .

السادس : من في ذمته قضاء الفريضة يستحب له تأخير الحاضرة إلى آخر الوقت ، وقيل بوجوبه و سيأتي تحقيقه .

السابع : تأخير صلاة الفجر حتى يكمل له نافلة الليل ، إذا أدرك منها أربعاً .

الثامن : تأخير المغرب للصائم إذا نازعته نفسه إلى الافطار ، أو كان من يتوقع إفطاره .

التاسع : الظان دخول الوقت ، و لا طريق له إلى العلم ، يستحب له التأخير إلى حصول العلم كامراً .

العاشر : المدافع للأخبثين يستحب له التأخير إلى أن يدفعهما .

الحادي عشر : تأخير صلاة الليل إلى آخره .

الثاني عشر : تأخير ركعتي الفجر إلى طلوع الفجر الأوّل .

الثالث عشر : تأخير مريد الاحرام النريضة الحاضرة حتى يصلي نافلة الاحرام .

الرابع عشر : تأخير الصلاة للمتميم إلى آخر الوقت كما مرّ .

الخامس عشر : تأخير السلس والمبطون الظهر والمغرب للجمع .

السادس عشر : تأخير ذوات الأعذار الصلاة إلى آخر الوقت عند رجاء زوال العذر وأوجه المرتضى - ره - وابن الجيندوسلاّر .

السابع عشر : تأخير الوتيرة ليكون الختم بها إلا في نافلة شهر رمضان على قول .

الثامن عشر : تأخير المربّبة ذات الثوب الواحد الظهرين إلى آخر الوقت ليصلي أربع صلوات بعد غسله .

التاسع عشر : تأخير الصبح عن نافلته إذا لم يصل قبله .

العشرون : تأخير المسافر إلى الدخول لينتمّ ، وقد دلّ عليه صحيحة عمّد ابن مسلم (١) .

الحادي والعشرون : توقّع المسافر النزول إذا كان ذلك أدفق به كما قيل .

الثاني و العشرون : انتظار الامام والمأموم الجماعة كما يظهر من بعض الأخبار .

الثالث و العشرون : إذا كان التأخير مشتملاً على صفة كمال كالوصول إلى مكان شريف أو التمكن من استيفاء أفعالها على الوجه الأكمل كحضور القلب وغيره .

الرابع والعشرون : التأخير لقضاء حاجة المؤمن ، ولا شك أنّه أعظم من

(١) راجع التهذيب ج ١ ص ٣٠١ ط حجر ، و سيأتي في بابه انشاء الله تعالى .

النافلة ، فلا يبعد استحباب تأخير الفريضة أيضاً كما قيل .

**الخامس والعشرون :** الإبراد بالظهر على قول كما سيأتي .

٢ - كتاب حسين بن عثمان : عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :  
 "إنَّ العبد إذا صَلَّى الصَّلَاةَ لوقتها و حافظ عليها ارتفعت بيضاء نقيّة تقول حفظني  
 حفظك الله ، و إذا لم يصلّها لوقتها ولم يحافظ عليها رجعت سوداء مظلمة تقول :  
 ضيعتني ضيعتك الله .

٣-العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن  
 عليّ بن حديد و ابن أبي نجران ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي  
 جعفر عليه السلام قال : لا تعتقن بالبول ، ولا تنهاون به ، ولا بصلاتك ، فإنَّ  
 رسول الله صلى الله عليه وآله قال عند موته : ليس مني من استخفَّ بصلاته لا يرد على الحوض  
 لا والله ، ليس مني من شرب مسكراً لا يرد على الحوض ، لا والله (١) .

٤ - ومنه : عن أبيه ، عن سعد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ،  
 عن الحسن بن زياد العطار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ليس  
 مني من استخفَّ بالصلاة لا يرد على الحوض لا والله (٢) .

٥ - مجالس المفيد : عن محمد بن عمر الجعابي ، عن ابن عقدة ، عن أحمد  
 ابن يحيى ، عن محمد بن عليّ ، عن أبي بدر ، عن عمرو ، عن يزيد بن مرّة ، عن  
 سويد بن غفلة ، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ما من  
 عبد اهتمَّ بمواقيت الصلاة و مواضع الشمس ، إلّا ضمنت له الرّوح عند الموت ،  
 و انقطاع الهموم و الأحزان ، والنّجاة من النّار ، كتنا مرّة رعاة الابل ، فصرنا  
 اليوم رعاة الشمس (٣) .

٦ - مجالس الصدوق : فيما كَلَّمَ موسى عليه السلام ربّه : إلهي ما جزاء من



صلى الصلاة لوقتها؟ قال أعطيه سؤله ، وأُبيحه جنتي (١) .

٧- ومنه : عن الحسين بن إبراهيم بن ناتان . عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمارة الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من صلى الصلوات المفروضة في أوّل وقتها فأقام حدودها ، رفعها الملك إلى السماء بيضاء نقية و هي تهف به : حفظك الله كما حفظني ، و استودعك الله كما استودعني ملكاً كريماً ، و من صلاتها بعد وقتها من غير علة فلم يقم حدودها رفعها الملك سوداء مظلمة ، و هي تهف به ضيعةً ضيعةً الله كما ضيعةً ، و لا رعاك الله كما لم ترعني .

ثم قال الصادق عليه السلام : إن أوّل ما يسأل عنه العبد إذا وقف بين يدي الله جلّ حلاله عن الصلوات المفروضة ، وعن الزكاة المفروضة ، و عن الصيام المفروض و عن الحجّ المفروض ، و عن ولايتنا أهل البيت ، فإن أقرّ بولايتنا ثم مات عليها قبلت منه صلاته و صومه و زكاته و حجّه ، وإن لم يقرّ بولايتنا بين يدي الله جلّ جلاله لم يقبل الله عزّ وجلّ منه شيئاً من أعماله (٢) .

٨- ومنه : بهذا الاسناد ، عن ابن محبوب ، عن عبد العزيز ، عن ابن أبي يعفور قال : قال أبو عبد الله عليه السلام إذا صليت صلاة فريضة فصلها لوقتها صلاة مودّع يخاف أن لا يعود إليها أبداً ، ثم اصرف ببصرك إلى موضع سجودك ، فلو تعلم من عن يمينك و شمالك لا أحسن صلاتك ، و أعلم أنّك بين يدي من يراك ولا تراهُ (٣) .

٩- ومنه : عن الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن ابن محبوب مثله (٤) .

(١) أمالي الصدوق ص ١٢٥ ، و تمامه في ج ٦٩ ص ٣٨٣ - ٣٨٤ باب جوامع

المكارم .

(٢) أمالي الصدوق ص ١٥٤ .

(٣) أمالي الصدوق ص ١٥٥ .

(٤) أمالي الصدوق ص ٢٩٩ .

**ثواب الاعمال :** عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن ابن محبوب مثله (١) .

١٠ - **مجالس الصدوق :** عن الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن محمد بن آدم ، عن الحسن بن علي الخزاز ، عن الحسين بن أبي العلا ، عن الصادق عليه السلام قال : أحب العباد إلى الله عز وجل رجل صدق في حديثه ، محافظ على صلواته و ما فرض الله عليه ، مع أدائه الأمانة (٢)

**الاختصاص :** عن ابن أبي العلامثله (٣) .

١١ - **مجالس الصدوق :** عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن جرير عن أبي الربيع ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا ينال شفاعتي غداً من أخر الصلاة المفروضة بعد وقتها (٤) .

**مجالس ابن الشيخ :** عن أبيه ، عن الحسين بن عبيدالله الغضائري ، عن الصدوق مثله (٥) .

١٢ - **مجالس الصدوق وثواب الاعمال :** عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الصيرفي ، عن الحسن بن علي بن فضال عن سعيد بن غزوان ، عن السكوني ، عن الصادق ، عن آبائه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا يزال الشيطان هائباً لابن آدم ذعراً منه ما صلى الصلوات الخمس لوقتهن ، فاذا ضيعهن اجترأ عليه فأدخله في العظام (٦) .

(١) ثواب الاعمال ص ٣٣ .

(٢) أمالي الصدوق ص ١٧٧ في حديث .

(٣) الاختصاص : ٢٤٢ .

(٤) أمالي الصدوق ص ٢٤٠ .

(٥) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٥٥ .

(٦) أمالي الصدوق : ٢٩٠ ، ثواب الاعمال ص ٢٠٧ .

المحاسن : عن محمد بن علي ، عن ابن فضال مثله (١) .

بيان : قال الجوهري ذعرتة أذعره ذعراً أفزعته و الاسم الذعر بالضم وقد ذُعر فهو مذعور وفي النهاية فيه لا يزال الشيطان ذاعراً من المؤمن أي ذا ذعر وخوف أوهو فاعل بمعنى مفعول أي مذعور .

١٣ - قرب الاسناد : عن أحمد بن إسحاق بن سعد ، عن بكر بن محمد الأزدي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لفضل الوقت الأول على الأخير خير للمؤمن من ولده وماله (٢) .

١٤ - ثواب الاعمال : عن محمد بن موسى بن المنوكل ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس بن معروف ، عن الأزدي مثله (٣) .

١٥ - ثم قال : وفي حديث آخر : قال الصادق عليه السلام : فضل الوقت الأول على الأخير كفضل الآخرة على الدنيا .

١٦ - الخصال : عن العطار ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن محمد ابن علي الكوفي ، عن محمد بن سنان ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن الخيبري ، عن يونس بن ظبيان و المفضل بن عمر معاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال : خصلتان من كانتا فيه و إلا فاعزب ثم اعزب ، ثم اعزب ، قيل : وماهما ؟ قال : الصلاة في مواقبتها و المحافظة عليها ، والمواعاة (٤) .

١٧ - كتاب الاخوان : للصدوق بإسناده عن المفضل بن عمر مثله (٥) .

بيان : و إلا فاعزب أي مستحق لأن يقال له : اعزب أي ابعد كما يقال : سحقاً و بعداً أو أقيم الأمر مقام الخبر أي هو عازب و بعيد عن الخير ، و يمكن

(١) المحاسن ص ٨٢ .

(٢) قرب الاسناد ص ٢١ ط حجر ص ٣٠ ط نجف .

(٣) ثواب الاعمال ص ٣٣ .

(٤) الخصال ج ١ ص ٢٥ .

(٥) كتاب الاخوان : ٨ .

أن يقرأ على صيغة أفعّل التفضيل ، أي هو أبعد الناس من الخير ، و الأول أفصح و أظهر ، قال الجوهري عذب عني فلان يعذب ويعذب أي بعد و غاب ، و إبل عزيب لا تروح على الحي وهو جمع عازب ، وفي الحديث من قرء القرآن في أربعين ليلة فقد عزّب أي بعد عهده بما ابتدأ منه (١) .

١٨- الخصال : عن الخليل بن أحمد ، عن أبي القاسم البغوي ، عن علي بن الجعد ، عن شعبة ، عن الوليد بن العيزار ، عن أبي عمرو الشيباني ، عن ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل ؟ قال : الصلاة لوقتها (٢) ،

١٩ - و منه : في خبر الأعمش بالسند المتقدم ، عن الصادق عليه السلام قال : الصلاة تستحب في أوّل الأوقات (٣) .

٢٠ - العيون : فيما كتب الرضا عليه السلام للمأمون : الصلاة في أوّل الوقت أفضل (٤) .

٢١ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى اليقطيني عن القاسم بن يحيى ، عن جده الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام ليس عمل أحب إلى الله عز وجل من الصلاة ، فلا يشغلنكم عن أوقاتها شيء من أمور الدنيا ، فإن الله عز وجل ذم أقواماً فقال : « الذين هم عن صلاتهم ساهون » يعني أنهم غافلون استهانوا بأوقاتها (٥) .

٢٢ - العيون : عن محمد بن علي بن الشاه ، عن أبي بكر بن عبدالله النيسابوري

(١) الصحاح ص ١٨١ ط شربل .

(٢) الخصال ج ١ ص ٧٨ في حديث .

(٣) الخصال ج ٢ ص ١٥١ .

(٤) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٢٣ .

(٥) الخصال ج ٢ ص ١٦١ .

عن عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي عن أبيه ، و عن أحمد بن إبراهيم الخوزي عن إبراهيم بن مروان ، عن جعفر بن محمد بن زياد ، عن أحمد بن عبدالله الهروي و عن الحسين بن محمد الأشناني ، عن علي بن محمد بن مهرويه ، عن داود بن سليمان جميعاً ، عن الرضا ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا يزال الشيطان ذعراً من المؤمن ما حافظ على الصلوات الخمس ، فإذا ضيعهن تجرء عليه وأوقعه في العظام (١) .

٢٣ - ومنه : بهذه الأسانيد قال : قال رسول الله ﷺ : لا تضيعوا صلاتكم فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون وهامان ، وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين ، فالويل لمن لم يحافظ على صلاته و أداء سنة نبيه ﷺ (٢) .  
صحيفة الرضا : باسناده عنه عن آبائه عليهم السلام مثل الخبرين (٣) .

٢٤ - مجلس ابن الشيخ : باسناده فيما أوصى به أمير المؤمنين عليه السلام عند وفاته : أوصيك يا بني بالصلاة عند وقتها والزكاة في أهلها عند محلها (٤)  
٢٥ - ومنه : فيما كتب أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن أبي بكر : ارتقب وقت الصلاة ، فصلها لوقتها ، ولا تعجل بها قبله لفراغ ، ولا تؤخرها عنه لشغل فإن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أوقات الصلاة ، فقال رسول الله ﷺ : أتاني جبرئيل عليه السلام وقت الصلاة حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الأيمن ، ثم أتاني وقت العصر فكان ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب حين غربت الشمس ، ثم صلى العشاء الآخرة حين غاب الشفق ، ثم صلى الصبح فأغسل بها والنجوم مشتبكة فصل لهذه الأوقات ، والزم السنة المعروفة ، و الطريق الواضح . ثم انظر ركوعك وسجودك فإن رسول الله ﷺ كان أتم الناس صلاة و أخفهم عملاً فيها .

(١) عيون الاخبار ج ٢ ص ٢٨ .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ٣١ .

(٣) صحيفة الرضا : ٢٩٩٣ .

(٤) أمالي الطوسي ج ١ ص ٦ في حديث طويل .



و اعلم أن كل شيء من عملك تبع لصلاتك ، فمن ضيع الصلاة فانه لغيرها أضيع (١).

٢٦ - معاني الاخبار : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد البرقي ، عن هارون بن الجهم ، عن أبي جميلة ، عن سعد الاسكاف ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ثلاث كفارات : إسباغ الوضوء في السبرات ، و المشي بالليل و النهار إلى الجماعات ، و المحافظة على الصلوات (٢) .

٢٧ - العلل : عن أبي الهيثم عبد الله بن محمد ، عن محمد بن علي الصائغ ، عن سعيد بن منصور ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فان الحر من فيح جهنم ، و اشتكت النار إلى ربها فأذن لها في نفسين : نفس في الشتاء و نفس في الصيف ، فشدّة ما يجدون من الحر من فيحها و ما يجدون من البرد من زمهريرها .

قال الصدوق - رحمه الله - معنى قوله : فأبردوا بالصلاة أي اعجلوا بها و هو مأخوذ من البريد ، و تصديق ذلك ما روي أنه ما من صلاة يحضر وقتها إلا نادى ملك قوموا إلى نيرانكم التي أوقدتتموها على ظهوركم فأطفئوها بصلاتكم (٣).  
بيان : ظاهر الخبر استحباب تأخير صلاة الظهر عن وقت التفضيلة ، في شدّة الحر ، و هذا الخبر ضعيف لكن روى الصدوق في الفقيه (٤) في الصحيح عن معاوية ابن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان المؤذن يأتي النبي ﷺ في الحر في صلاة الظهر فيقول له رسول الله ﷺ : أبرد أبرد ، ولا استبعاد في كون التأخير في الحر أفضل ، توسيعاً للأمر ، و دفعاً للخرج ، لكن لما كان مخالفاً لسائر

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٢٩ في حديث .

(٢) معاني الاخبار ص ٣١٤ في حديث و مثله في الخصال ج ١ ص ٢٢ ، المحاسن : ٤.

(٣) علل الفرائع ج ١ ص ٢٣٥ .

(٤) فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١٤٤ .

الأخبار و موافقاً لطريقة المخالفين ، حملة بعضهم على التقيّة ، و بعضهم أوّله كالصدوق .

و قال في المنتهى : لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحرّ قالت عايشة ما رأيت أحداً أشدّ تعجيلاً للظهر من رسول الله ﷺ أمّا في الحرّ فيستحبّ الإبراد بها إن كانت البلاد حارّة ، و صليت في المسجد جماعة ، و به قال الشافعي ثمّ نقل الرّوايتين من طريق الخاصة و العامة ، ثمّ قال : ولأنّه موضع ضرورة ، فاستحبّ التأخير لزوالمها ، أمّا لولم يكن الحرّ شديداً ، أو كانت البلاد باردة أو صلى في بيته فالمستحبّ فيه التعجيل وهو مذهب الشافعي خلافاً لأصحاب الرأي و أحمد انتهى .

و أمّا تأويل الصدوق - رحمه الله - فمعي أكثر النسخ و هو مأخوذ من البريد و في بعضها من التبريد و البريد الرّسول المسرّع و الأخذ منه بعيد ، و أمّا التبريد و الإبراد فقال في القاموس أبرد دخل في آخر النهار و أبرده جاء به بارداً و الأبردان الغداة و العشيّ و قال في النهاية : في الحديث أبردوا بالظهر ، فالإبراد انكسار الوهج و الحرّ ، و هو من الإبراد الدّخول في البرد ، و قيل : معناه صلّوها في أوّل وقتها من برد النهار وهو أوّلّه ، و في المغرب الباء للتعديّة ، و المعنى أدخلوا صلاة الظهر في البرد ، أي صلّوها إذا سكنت شدّة الحرّ انتهى .

و قد يقال في توجيه كلام الصدوق أنّه ﷺ أمر بتعجيل الأذان و الإسراع فيه ، كفعل البريد في مشيه إمّا لينخلص النّاس من شدّة الحرّ سريعاً ، و يتفرّغوا من صلاتهم حثيثاً ، و إمّا ليعجل راحة القلب و قرّة العين ، كما كان النّبي ﷺ يقول : أرحنايا بلال ، و كان يقول : قرّة عيني الصلاة .

و قيل : يعني أبرد نار الشوق ، و اجعلني ثلج الفؤاد بذكر ربّي ، و قيل : الباء للسببيّة ، و الإبراد الدّخول في البرد ، و المعنى أدخلوا في البرد ، و سكّنوا عنكم الحرّ بالاشتغال بمقدّمات الصّلاة من المضمضة و الاستنشاق و غسل الأعضاء فانّها تسكّن الحرّ .

و قال في النهاية : فيه شدة الحر من فيح جهنم الفيح سطوع الحر وفورانه و يقال بالواو ، وفاحت القدر تفوح و تفيح إذا غلت ، و قد أخرجه مخرج التشبيه والتمثيل ، أي كأنه نار جهنم في حرها انتهى .

و قال بعضهم : اشتكاء النار مجاز من كثرتها وغلياها ، وازدحام أجزائها بحيث يضيق عنها مكانها ، فيسعى كل شيء في إفناء الجزء الآخر ، و الاستيلاء على مكانها و نفسها ليهبها ، و خروجها ينزل منها ، مأخوذ من نفس الحيوان في الهواء الدخاني الذي تخرجه القوة الحيوانية ، وينقش منه حوالى القلب .

و قوله : « أشد ما يجدون من الحر » خبر مبتدأ محذوف ، أي ذلك أشد و تحقيقه أن أحوال هذا العالم عكس أمور ذلك العالم و آثارها ، فكما جعل المستطابات و ما يستلذ بها الانسان في الدنيا أشباه نعيم الجنان ، و من جنس ما أعد لهم فيها ليكونوا أميل إليها و أرغب فيها ، ويشهد لذلك قوله تعالى : « كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل » ( ١ ) كذلك جعل الشدائد المولمة و الأشياء المؤذية أنموذجا لأحوال الجحيم ، و ما يعذب الكفرة و العصاة ليزيد خوفهم و انزجارهم عما يوصلهم إليه ، فما يوجد من السموم المهلكة فمن حرها ، و ما يوجد من الصراصر المجمدة فمن زمهريرها ، وهو طبقة من طبقات الجحيم .

٢٨ - ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبان بن تغلب قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : يا أبان ! هذه الصلوات الخمس المفروضات ، من أقامهن و حافظ على مواعيتهن لقي الله يوم القيامة و له عنده عهد يدخله به الجنة ، و من لم يصلهن لمواقيتهن فذلك إليه ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه ( ٢ ) .

٣٩ - و منه : بالاسناد المتقدم عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إسماعيل البصري ، عن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وآله المسجد وفيه ناس من أصحابه ، قال : تدرّون ما قال ربكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : إن ربكم يقول : هذه الصلوات الخمس المفروضة فمن صلاهنّ لوقتتهنّ وحافظ عليهنّ لقيني يوم القيامة وله عندي عهد أدخله به الجنة ، ومن لم يصلهنّ لوقتتهنّ ولم يحافظ عليهنّ ، فذلك إلىّ إن شئت عذّبته وإن شئت غفرت له (١) .

توضيح : « لوقتتهنّ » قال الشيخ البهائي قدّس سرّه : اللام إمّا بمعنى في كما قالوه في قوله تعالى : « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة » (٢) أو بمعنى بعد كما قالوه في قوله عليه السلام : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، أو بمعنى عند كم . قالوه في قولهم كتبت الكتاب لخمس خلون من شهر كذا ، والجارز و المجرور في قوله تعالى : « فذلك إلىّ » خبر مبتدأ محذوف ، و التقدير فذلك أمره إلىّ ، و يحتمل أن يكون هو الخبر عن اسم الإشارة أي فذلك الشخص صائر إلىّ وراجع إلىّ انتهى ، و الواو في قوله : « ولم يحافظ » إن لم يكن العطف للتفسير فهو بمعنى أو كما يدلّ عليه ما تقدّمه .

٣٠ - ثواب الاعمال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : الصلوات المفروضة في أوّل وقتها إذا أقیم حدودها أطيب ربحاً من قضيب الأس حين يؤخذ من شجره في طيبه ، وريحه و طراوته ، فعليكم بالوقت الأوّل (٣) .  
بيان : قال الجوهری شيء طري أي غضّ بين الطراوة ، و قال قطرب : طرؤ و اللّحم و طري طراوة و طراءة .

(١) ثواب الاعمال ص ٢٧

(٢) الانبياء : ٣٧ .

(٣) ثواب الاعمال ص ٣٣ و ٣٤ .

٣١ - مجالس الصدوق (١) و ثواب الاعمال : عن محمد بن علي ما جيلويه عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أبي سمينة ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن الميموني ، عن أبي بصير قال : دخلت على أم حميدة أعزها بأبي عبدالله عليه السلام فبكيت وبكيت لبكاؤها ، ثم قالت : يا أبا محمد لو رأيت أبا عبدالله عليه السلام عند الموت لرأيت عجباً : فتح عينيه ، ثم قال : أجمعوا لي كل من بيني وبينه قرابة ، قالت : فلم نترك أحداً إلا جمعناه ، قالت : فنظر إليهم ، ثم قال : إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاة (٢) .

المحاسن : عن محمد بن علي وغيره ، عن ابن فضال ، عن المشني ، عن أبي بصير مثله (٣)

٣٢ - ثواب الاعمال : عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبي عمران الأرمي عن عبدالله بن عبدالرحمن ، عن هشام الجواليقي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى الصلاة لغير وقتها رفعت له سوداء مظلمة ، تقول : ضيعك الله كما ضيعتني ، وأول ما يسأل العبد إذا وقف بين يدي الله عز وجل عن الصلاة ، فإن زكت صلاته زكى سائر عمله ، وإن لم تزك صلاته لم يزك عمله (٤) .

٣٣ - المحاسن : عن أبي عمران الدهني ، عن عبد الله بن عبدالرحمن الأنصاري عن هشام الجواليقي مثله ، وفيه لم تزك سائر أعماله (٥) بيان : أكثر تلك الأخبار ظاهرها أن المراد بها وقت الفضيلة .

(١) أمالي الصدوق : ٢٩٠ .

(٢) ثواب الاعمال ص ٢٠٥ .

(٣) المحاسن ص ٨٠ .

(٤) ثواب الاعمال ص ٢٠٦ .

(٥) المحاسن ص ٨١ .



٣٣ - المحاسن : عن ابن محبوب ، عن جميل ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :  
أيما مؤمن حافظ على صلاة الفريضة فصلاً لها لوقتها ، فليس هو من الغافلين ، فان  
قرأ فيها بمائة آية فهو من الذاكرين (١) .

٣٥ - و منه : عن ابن محبوب رفع الحديث إلى [ أبي جعفر عليه السلام ] أبي  
عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله في مرضه الذي توفي فيه وأغمى عليه ثم  
أفاق فقال : لا ينال شفاعتي من آخر الصلاة بعد وقتها (٢) .

٣٦ - و منه : عن عبد الرحمن بن حماد الكوفي ، عن ميسر بن سعيد  
القصير الجوهري ، عن رجل ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يعرف من يصف الحق  
بثلاث خصال : ينظر إلى أصحابه : من هم ؟ وإلى صلاته كيف هي ؟ وفي أي وقت  
يصلّيها ؟ فان كان ذامال نظرأين يضع ماله ؟ (٣) .

٣٧ - فقه الرضا : قال عليه السلام : حافظوا على مواقيت الصلوات فان  
العبد لا يأمن الحوادث ، و من دخل عليه وقت فريضة فقصر عنها عمداً متعمداً فهو  
خاطيء من قول الله : « ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون » (٤) يقول :  
عن وقتهم يتغافلون (٥) .

و اعلم أن أفضل الفرائض بعد معرفة الله جل وعز الصلوات الخمس ، و  
أوّل الصلوات الظهر ، وأوّل ما يحاسب العبد عليه الصلاة ، فان صحّت له الصلاة  
صحّت له ماسواها ، وإن ردت ردت ماسواها (٦) .

و إيتاك أن تكسل عنها ، أو تتوانى فيها ، أو تنهون بحقتها ، أو تضيع  
حدّها و حدودها ، أو تنقرها نقر الديك ، أو تستخف بها ، أو تشتغل عنها بشيء

(١) المحاسن ص ٥١ .

(٢) المحاسن ص ٧٩ .

(٣) المحاسن : ٢٥٢ .

(٤) الماعون : ٣ .

(٥-٦) فقه الرضا ص ٦ .

من عرض الدنيا، أو تصلي بغير وقتها (١) .

وقال رسول الله ﷺ : ليس مني من استخف بصلاته ، لا يرد على الحوض لا والله (٢) .

و قال العالم رحمه الله : إن الرجل يصلي في وقت وما فاتته من الوقت الأول خير من ماله وولده (٣) .

٣٨ - الخراج : عن إبراهيم بن موسى القزّاز قال : خرج الرضا عليه السلام يستقبل بعض الطالبين ، و جاء وقت الصلاة فمال إلى قصر هناك فنزل تحت صخرة فقال : أذن ، فقلت : ننتظر يلحق بنا أصحابنا ، فقال : غفر الله لك لا تؤخرن صلاة عن أول وقتها إلى آخر وقتها من غير علة ، عليك أبدأ بأول الوقت فأذنت وصلينا تمام الخبر (٤) .

بيان : يدل على أنه لا ينبغي التأخير عن أول الوقت لانتظار الرفقة للجماعة أيضاً .

٣٩ - فلاح السائل : أروى بحذف الاسناد عن سيّدة النساء فاطمة ابنة سيدة الأنبياء صلوات الله عليها و على أبيها وعلى بعلمها وعلى أبنائها الأوصياء أنها سألت أباها محمداً عليه السلام فقالت : يا أبناه ما لمن تهاون بصلاته من الرجال و النساء ؟ قال : يا فاطمة من تهاون بصلاته من الرجال و النساء ابتلاه الله بخمس عشرة خصلة : ست منها في دار الدنيا ، و ثلاث عند موته ، و ثلاث في قبره ، و ثلاث في القيامة إذا خرج من قبره .

فأما اللواتي تصيبه في دار الدنيا : فالأولى . يرفع الله البركة من عمره ، و يرفع الله البركة من رزقه ، و يمحو الله عز وجل سيما الصالحين من وجهه ،

(١) فقه الرضا ص ٦ .

(٢) فقه الرضا ص ٧ .

(٣) فقه الرضا : ٢ .

(٤) الخراج و الجرائع ص ٢٣٠ .

وكل عمل يعمل لا يوجر عليه ، ولا يرتفع دعاؤه إلى السماء ، و السادسة ليس له حظ في دعاء الصالحين .

وأما اللواتي تصيبه عند موته فأولاهن أنه يموت ذليلاً ، و الثانية يموت جائعاً ، و الثالثة يموت عطشاناً ، فلوسقي من أنهار الدنيا لم يرو عطشه .

و أما اللواتي تصيبه في قبره فأولاهن أن يوكل الله به ملكاً يزججه في قبره ، و الثانية يضيق عليه قبره ، و الثالثة تكون الظلمة في قبره .

و أما اللواتي تصيبه يوم القيامة إذا خرج من قبره : فأولاهن أن يوكل الله به ملكاً يسحب على وجهه والخلايق ينظرون إليه ، و الثانية يحاسب حساباً شديداً ، و الثالثة لا ينظر الله إليه و لا يزكّيه وله عذاب أليم (١) .

و روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم فيما رواه عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لاتنال شفاعتي غداً من أخر الصلاة المفروضة بعد وقتها (٢) .

٤٠ - الخصال : عن أحمد بن محمد بن يحيى الططار ، عن أبيه ، عن محمد بن

أحمد ، عن هارون بن مسلم ، عن الليثي ، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : امتنعوا شيعتنا عند ثلاث : عند مواقيت الصلوات كيف محافظتهم عليها ، وعند أسرارهم كيف حفظهم لها عن عدونا ؟ و إلى أموالهم كيف مواساتهم لآخوانهم فيها ؟ (٣) .

٤١ - و منه و من العيون : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن

أحمد ، عن إبراهيم بن حمويه ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن الرضا عليه السلام قال : في الديك الأبيض خمس خصال من خصال الأنبياء عليهم السلام : معرفته بأوقات الصلوات و الغيرة ، و السخاء ، و الشجاعة ، و كثرة الطروقة (٤) .

بيان : فيه إشعار بجواز الاعتماد على صوت الديك في معرفة الأوقات ، وسيأتي

(١) فلاح السائل ص ٢٢ .

(٢) ، ص ١٢٧ .

٦ (٣) الخصال ج ١ ص ٥١ .

(٤) الخصال ج ١ ص ١٤٣ ، عيون الاخبار ج ١ ص ٢٧٧ .

الكلام فيه ، و الطروقة بالضم أن يعلوا الفحل أنثاء ، و بالفتح أنثاء ، قال في النهاية : في حديث الزكوة فيها حقّة طروقة الفحل أي يعلو الفحل مثلما في سنّها ، وهي فعولة بمعنى مفعولة ، أي مركوبة للفحل انتهى ، و الخبر يحتملها ، و إن كان الضم أظهر .

٣٢ - قرب الاسناد : عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : امتحنوا شيعتنا عند مواقيت الصلاة كيف محافظتهم عليها (١)  
٣٣ - ارشاد القلوب للديلمى : قال : كان علي عليه السلام يوماً في حرب صفين مشتغلاً بالحرب و القتال ، و هو مع ذلك بين الصفين يراقب الشمس ، فقال له ابن عباس : يا أمير المؤمنين ما هذا الفعل ؟ قال : أنظر إلى الزوال حتى نصلي ، فقال له ابن عباس : و هل هذا وقت صلاة ؟ إن عندنا لشغلاً بالقتال عن الصلاة ، فقال عليه السلام : على ما نقاتلهم ؟ إننا نقاتلهم على الصلاة ، قال : ولم يترك صلاة الليل قط حتى ليلة الهرير .

٣٤ - كتاب الغارات : لأبراهيم بن محمد الثقفي ، عن يحيى بن صالح ، عن مالك بن خالد ، عن عبدالله بن الحسن ، عن عباية قال : كتب أمير المؤمنين عليه السلام إلى محمد بن أبي بكر : انظر صلاة الظهر فصلها لوقتها ، لا تعجل بها عن الوقت لفراغ ، و لا تؤخرها عن الوقت لشغل ، فإن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فسأله عن وقت الصلاة فقال صلى الله عليه وآله : أتاني جبرئيل عليه السلام فأراني وقت الصلاة ، فصلّى الظهر حين زالت الشمس ثم صلى العصر وهي بيضاء نقيّة ، ثم صلى المغرب حين غابت الشمس ، ثم صلى العشاء حين غابت الشفق ، ثم صلى الصبح فأغسل به و النجوم مشتبكة .

كان النبي صلى الله عليه وآله كذا يصلي قبلك ، فان استطعت ولا قوة إلا بالله أن تلتزم السنة المعروفة ، و تسلك الطريق الواضح الذي أخذوا فافعل ، لعلك تقدم عليهم غداً ، ثم قال :

و اعلم يا محمد أن كل شيء تبع لصلاتك ، واعلم أن من ضيع الصلاة فهو لغيرها أضيع .

٤٥ - ومنه : بإسناده عن ابن نباته قال : قال علي عليه السلام في خطبته : الصلاة لها وقت فرضه رسول الله ﷺ لا تصلح إلا به ، فوقت صلاة الفجر حين يزائل المرؤ ليله ، ويحرم على الصائم طعامه و شرابه ، ووقت صلاة الظهر إذا كان القيظ يكون ظلك مثلك ، وإذا كان الشتاء حين تزول الشمس من الفلك وذلك حين تكون على حاجبك الأيمن مع شروط الله في الركوع والسجود ، ووقت العصر تصلي والشمس بيضاء نقيّة قدر ما يسلك الرّجل على الجمل الثقيل فرسخين قبل غروبها ، ووقت صلاة المغرب إذا غربت الشمس و أفطر الصائم ، ووقت صلاة العشاء الآخرة حين يسق الليل و تذهب حمرة الأفق إلى ثلث الليل ، فمن نام عند ذلك فلا أنام الله عينه ، فهذه مواقيت الصلاة « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » (١) .

بيان : يدل على استحباب تأخير الظهر عند شدة الحر كما مر ، و يمكن حمله على النقيّة أيضاً « حين تكون على حاجبك الأيمن » أي عند استقبال نقطة الجنوب أو القبلة ، فإن قبلتهم قريبة منها « قدر ما يسلك الرّجل » أي بقي ربيع اليوم تقريباً فأنهم جعلوا ثمانية فراسخ لمسير الجمل بياض اليوم ، وهذا قريب من زيادة الفيءقمة أي سبعة أقدام ، إذ في أواسط المعمورة في أوّل الحمل والميزان عند استواء الليل والنهار يزيد الفيء سبعة أقدام في ثلاث ساعات ودقائق ، ويزيد وينقص في سائر الفصول ، ولا يبعد حمل هذا أيضاً على النقيّة لجريان عادة الخلفاء قبله على التأخير أكثر من ذلك ، فلم يمكنه ﷺ تغيير عادتهم أكثر من هذا .

« حين يسق الليل » مأخوذ من قوله تعالى : « و الليل و ما وسق » أي (٢) و ما جمع ، و ما ضمّ ممّا كان منتشرأ بالنهار في تصرّفه ، وذلك أن الليل إذا أقبل أوي كل شيء إلى مأواه ، و قيل أي و ما طرد من الكواكب ، فأنها تظهر

(١) النساء : ١٠٣ ، وكتاب الفارات مخطوط .

(٢) الانشقاق : ١٨ .

بالليل و تخفى بالنهار ، و أضاف ذلك إلى الليل لأن ظهورها فيه مطرد .

٤٦ - اسرار الصلاة : عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن أوّل ما يحاسب به

العبد الصلّاة فإن قبلت قبل ما سواها ، إن الصلّاة إذا ارتفعت في وقتها رجعت إلى صاحبها و هي بيضاء مشرقة ، تقول : حفظني حفظك الله ، وإذا ارتفعت في غير وقتها بغير حدودها رجعت إلى صاحبها - و هي سوداء مظلمة ، تقول : ضيعني ضيعك الله (١) .

بيان : رجعت إلى صاحبها ، الرجوع إمّا في الآخرة وهو أظهر أو في الدنيا بعد الثبوت في ديوان عمله ، إمّا برجوع حاملها من الملائكة أو الكتاب الذي أُنشئت فيه ، ولا يبعد أن يكون الرجوع و القول استعارة تمثيلية ، شبه الصلّاة الكاملة وما يعود بها على صاحبها من النفع والبركة بالذي يذهب ويرجع ويقول هذا القول وكذا الصلّاة الناقصة و الله يعلم .

٤٧ - دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ «موقوتاً»

قال: مفروضاً (٢) .

وعنه عليه السلام قال: لكل صلاة وقتان أوّل وآخر ، فأوّل الوقت أفضله ، وليس لأحد أن يتخذ آخر الوقتين وقتاً إلا من علة ، وإنما جعل آخر الوقت للمريض والمعطل ولمن له عذر و أوّل الوقت رضوان الله ، و آخر الوقت غفوان الله (٣) وإن الرّجل ليصلّي في الوقت و إن مافات من الوقت خير له من أهله و ماله (٤) .

(١) تراه في التهذيب ج ١ ص ٢٠٣ ، الكافي ج ٣ ص ٢٦٨ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣١

(٣) زادنى المصدر : والمفول لا يكون الا من تقصير .

(٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٧ .

## ٧

## (( باب ))

## \* « ( وقت فريضة الظهرين و نالفتهما ) » \*

١ - مجالس الصدوق : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إذا زالت الشمس ففتحت أبواب السماء ، و أبواب الجنان ، و استجيب الدعاء ، فطوبى لمن رفع له عند ذلك عمل صالح (١) .

٢ - الخصال : عن محمد بن موسى بن المنذر و كـ ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ساعات الليل اثنتا عشرة ساعة ، و ساعات النهار اثنتا عشرة ساعة ، و أفضل ساعات الليل و النهار أوقات الصلوات ، ثم قال عليه السلام : إنه إذا زالت الشمس ففتحت أبواب السماء و هبت الرياح ، و نظر الله عز وجل إلى خلقه ، و إنني لأحب أن يصعد لي عند ذلك إلى السماء عمل صالح ، ثم قال : عليكم بالدعاء في أدبار الصلوات ، فإنه مستجاب (٢) .

٣ - و منه : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى البيهقي ، عن القاسم بن يحيى ، عن جده الحسن ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من كانت له إلى ربه عز وجل حاجة فليطلبها في ثلاث ساعات : ساعة في يوم الجمعة ، و ساعة تزول الشمس حين تهب الرياح ، و تفتح أبواب السماء ، و تنزل الرحمة ، و يصولت الطير ، و

(١) أمالي الصدوق ص ٣٤٣ .

(٢) الخصال ج ٢ ص ٨٥ .

ساعة في آخر الليل عند طلوع الفجر ، فإن ملكين يناديان : هل من تأيب يتاب عليه هل من سائل يعطى ؟ هل من مستغفر فيغفر له ؟ هل من طالب حاجة فتقضى له ؟ فأجيبوا داعي الله (١) .

٤ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن وقت الظهر قال : نعم ، إذا زالت الشمس فقد دخل وقتها ، فصل إذا شئت بعد أن تفرغ من تسبيحتك (٢) .  
و سألته عن وقت العصر متى هو ؟ قال : إذا زالت الشمس قدمين وصليت الظهر والسبحة بعد الظهر فصل العصر إذا شئت (٣) .

٥ - ومنه : عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن الفضل بن يونس قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام قلت : المرأة ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : فقال : إذا رأت الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة أقدام ، فلا تصلي إلا العصر ، لأن وقت الظهر دخل عليها وهي في الدّم و خرج عنها الوقت وهي في الدّم ، فلم يجب عليها أن تصلي الظهر ، و ما طرح الله عنها من الصلاة وهي في الدم أكثر (٤) .

بيان : استدلّ به على ما ذهب إليه الشيخ من أن الأوقات المقدّرة بالأقدام والأذرع أوقات للمختار ، لا أوقات فضيلة ، وفيه نظر ظاهر . وأما ما تضمنه من سقوط الظهر عن الحائض إذا طهرت بعد الأربعة أقدام فهو مختار الشيخ في الاستبصار وخالفه عامة المتأخّرين ، وقالوا : إن طهرت قدر ما تغتسل وتأتي بخمس ركعات قبل الغروب تجب عليها الصلاتان ، وأجاب عنه العلامة بوجوه : الأوّل القدح في

---

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥٨ .

(٢-٣) قرب الاسناد : ٨٦ ط حجر : ١١٢ ط نجف .

(٤) قرب الاسناد ص ١٣٠ ط حجر ص ١٧٦ ط نجف ، ورواه الشيخ في التهذيب

ج ١ ص ١١١ ، وتراه في الكافي ج ١ ص ١٠٢ .



السُّنْدُ بَأْنَ الْفَضْلَ وَاقِيٌّ ، وَأُجِيبُ بَأْنَ النِّجَاشِي وَثَقَّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ كَوْنَهُ وَاقِفِيًّا  
وإنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ ، وَ النِّجَاشِي أَثْبَتَ مِنْهُ ، مَعَ أَنَّهُ رَوَى الْكَشِيَّ مَا يَدُلُّ  
عَلَى مَدْحِهِ .

الثَّانِي أَنَّهَا مُتَقَبَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ ، إِذْ لَا خِلَافَ بَيْنَنَا فِي أَنَّ آخِرَ وَقْتِ الظُّهْرِ  
لِلْمَعْدُورِ يَمْتَدُّ إِلَى قَبْلِ الْغُرُوبِ بِمَقْدَارِ الْعَصْرِ ، وَ فِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الشَّيْخَ  
قَالَ بِهِ فِي الْإِسْتِبْصَارِ ، فَلَا إِجْمَاعَ مَعَ مُخَالَفَةِ الشَّيْخِ مَمْنُوعٌ .

الثَّالِثُ أَنَّهُ عُلِّقَ الْحُكْمُ عَلَى الطَّهَارَةِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَقْدَامٍ ، فَيَحْتَمِلُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ  
بِذَلِكَ مَا إِذَا خَلَصَ الْوَقْتُ لِلْعَصْرِ ، وَلَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا التَّأْوِيلِ وَرِكَائْتِهِ ، لَكِنْ يَعَارِضُهُ  
وَوَثَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَنَانٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : إِذَا طَهَرْتَ الْمَرْءَ قَبْلَ غُرُوبِ  
الشَّمْسِ فَلْتَنْصِلْ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، وَإِنْ طَهَرْتَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ فَلْتَنْصِلْ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (١)  
وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِحَمَلِ خَبَرِ ابْنِ سَنَانٍ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ ، وَرَبَّمَا يَحْتَمِلُ خَبَرُ الْفَضْلِ  
عَلَى النِّقَبَةِ ، وَ فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَمْ يَظْهَرْ مُوَافَقَةُ الْعَامَّةِ لِمَدْلُولِهِ ، بَلِ الْمَشْتَهَرُ بَيْنَهُمْ خِلَافُهُ ،  
وَالْأَحْوَطُ الْعَمَلُ بِالْمَشْهُورِ .

٦ - الْعِلَلُ : عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ  
عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحُلَبِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ :  
الْمُوتُورُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ مِنْ ضَيْعٍ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، قُلْتُ : مَا الْمُوتُورُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ ؟ قَالَ :  
لَا يَكُونُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ أَهْلٌ وَلَا مَالٌ [قِيلَ : وَمَا تَضْيِيعُهَا ، قَالَ : ] ظُ يَضْيِيعُهَا فَيَدْعُهَا  
مَنْعَمْتَدًّا حَتَّى تَصْفِرَ الشَّمْسُ وَ تَغِيبَ (٢) .

بَيَانُ : الظَّاهِرُ أَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى أَوْ ، كَمَا فِي الْفَقِيهِ (٣) وَ رَوَى نَحْوَهُ مُحِبِّي  
السُّنَّةِ مِنْ مُحَدِّثِي الْعَامَّةِ ، وَ نَقَلَ عَنِ الْخَطَّابِيِّ أَنَّ مَعْنَى وَ تَرُ : نَقْصٌ وَ سَلْبٌ ، فَبَقِيَ  
وَتَرَأَ فَرْدًا بِلَا أَهْلٍ وَلَا مَالٍ ، يُرِيدُ فَلْيَكُنْ حَذَرُهُ مِنْ فَوْتِهَا كَحَذَرِهِ مِنْ ذَهَابِهَا

(١) التَّهْذِيبُ ج ١ ص ١١١ .

(٢) عِلَلُ الشَّرَائِعِ ج ٢ ص ٣٥ .

(٣) الْفَقِيهِ ج ١ ص ١٤١ ، وَ فِيهِ دُ حَتَّى تَصْفِرَ الشَّمْسُ أَوْ تَغِيبَ .

و قيل: الوتر أصله الجنائية، فشبّه ما يلحق هذا الذي يفوته العصر بما يلحق الموتور من قتل حميمه أو أخذ ماله .

٧- معاني الاخبار : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن إبراهيم بن هاشم وأيوب بن نوح ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن يظلل قدر قامة ، فكان إذا كان الفء ذراعاً - وهو قدر مريض عنز - صلى الظهر ، فإذا كان الفء ذراعين وهو ضعف ذلك صلى العصر (١) .

٨- ثواب الاعمال ومعاني الاخبار: عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن أبي سمينة ، عن علي بن النعمان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير قال : قال أبو جعفر عليه السلام : ما خدعوك عن شيء فلا يخذعوك في العصر ، صلّها والشمس بيضاء نقيّة ، فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : الموتور أهله وماله من ضيّع صلاة العصر ، قلت : وما الموتور أهله وماله ؟ قال : لا يكون له أهل ولا مال في الجنة ، قلت : وما تضيّعها ؟ قال : يدعها والله حتى تصفار الشمس أو تغيّب (٢) .

المحاسن : عن أبي سمينة مثله (٣) .

٩- ثواب الاعمال: بالاسناد المقدّم ، عن أبي سمينة ، عن حنان بن سدير ، عن أبي سلام العبدي قال : دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فقلت له : ما تقول في رجل يؤخّر العصر متعمداً ؟ قال : يأتي يوم القيامة موتوراً أهله وماله قال : قلت : جعلت فداك وإن كان من أهل الجنة ؟ قال : وإن كان من أهل الجنة ، قلت : فما منزله في الجنة موتوراً بأهله وماله ؟ قال : ينضيف أهلها ليس له فيها منزل (٤) .

(١) معاني الاخبار ص ١٥٩ في حديث .

(٢) معاني الاخبار ص ١٧١ .

(٣) المحاسن ص ٨٣ .

(٤) ثواب الاعمال ص ٢٠٨ .

المحاسن : عن أبي سمينة مثله (١) .

بيان : قال في القاموس : ضفته أضيفه ضيفاً وضيافة بالكسر نزلت عليه ضيفاً كضيفته .

٩٠- المحاسن : عن أبيه ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن عبد الله بن بكير ، عن محمد بن هارون قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من ترك صلاة العصر غير ناس لها حتى تفوته وتراه الله أهله وماله يوم القيامة (٢) .

٩١- العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حسين ، عن ابن مسكان ، عن زرارة قال : قال لي : أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لم ؟ قال : لمكان الفريضة ، لأن لك أن تنتقل من زوال الشمس إلى أن يبلغ فيك ذراعاً ، فإذا بلغ ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافلة ، وإذا بلغ فيك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة (٣) .

٩٢- فقه الرضا : قال عليه السلام : أوّل صلاة فرضها الله على العباد صلاة يوم الجمعة الظهر ، فهو قوله تبارك وتعالى « أقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » (٤) تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار .

وقال : أوّل وقت الظهر زوال الشمس ، وآخره أن يبلغ الظل ذراعاً أو قدمين من زوال الشمس في كل زمان ، ووقت العصر بعد القدمين الأوّلين إلى قدمين آخرين ، وذراعين لمن كان مريضاً أو معتلاً أو مقصراً فصار قدما للظهر ، وقدما للعصر .

فان لم يكن معتلاً من مرض أو من غيره ولا تقصير ولا يريد أن يطيل التنقل فإذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين وليس يعمنه منها إلا السبحة بينهما ،

(١-٢) المحاسن ص ٨٣ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٨ .

(٤) أسرى : ٧٨ .

والثمان ركعات قبل الفريضة ، والثمان بعدها ، فإن شاء طوّل إلى القدمين ، وإن شاء قصر ، والحدّ لمن أراد أن يطوّل في الثماني والثمانى أن يقرأ مائة آية فما دون و إن أحبّ أن يزداد فذاك إليه ، وإن عرض له شغل أو حاجة أو علة يمنعه من الثماني والثمانى إذا زالت الشمس صلى الفريضتين ، وقضى النوافل متى مافرغ من ليل أو نهار ، في أي وقت أحبّ ، غير ممنوع من القضاء ، ووقت من الأوقات .  
وإن كان معلولاً حتى يبلغ ظلّ القامة قدمين أو أربعة أقدام صلى الفريضة ، وقضى النوافل متى ما تيسر له القضاء .

وتفسير القدمين والأربعة أقدام ، أنهما بعد زوال الشمس في أيّ زمان كان شتاءً أو صيفاً طال الظلّ أم قصر ، فالوقت واحد أبداً ، والزوال يكون في نصف النهار سواء قصر النهار أم طال ، فإذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة ، وله مهلة في التنقّل ، والقضاء والنوم والشغل إلى أن يبلغ ظلّ قامته قدمين بعد الزوال فإذا بلغ ظلّ قامته قدمين بعد الزوال ، فقد وجب عليه أن يصلي الظهر في استقبال القدم الثالث ، وكذلك يصلي العصر إذا صلى في آخر الوقت في استقبال القدم الخامس ، فإذا صلى بعد ذلك فقد ضيّع الصلاة ، وهو قاض للصلاة بعد الوقت .  
وأوّل وقت المغرب سقوط القرصة وعلامة سقوطه أن يسودّ أفق المشرق وآخر وقتها غروب الشفق ، وهو أوّل وقت العتمة ، وسقوط الشفق ذهاب الحمرة ، وآخر وقت العتمة نصف الليل وهو زوال الليل .

وأوّل وقت الفجر اعراض الفجر في أفق المشرق ، وهو بياض كيباض النهار وآخر وقت الفجر أن تبدو الحمرة في أفق المغرب ، وإنما يمتدّ وقت الفريضة بالنوافل ، فلولا النوافل وعلّة المعلوم لم يكن أوقات الصلاة ممدودة على قدر أوقاتها ، فلذلك تؤخّر الظهر إن أحببت ، وتعجلّ العصر إن لم يكن هناك نوافل ولا علة تمنعك أن تصلّيها في أوّل وقتها وتجمع بينهما في السفر ، إذ لا نافلة تمنعك من الجمع ، وقد جاءت أحاديث مختلفة في الأوقات ، ولكلّ حديث معنى وتفسير (١) .

إنَّ أوَّلَ وقت الظهر زوال الشمس ، وآخر وقتها قامة رجل : قدم و قدمان وجاء على النصف من ذلك وهو أحبُّ إليَّ و جاء آخر وقتها إذا تمَّ قامتين وجاء أوَّل وقت العصر إذا تمَّ الظلُّ قدمين وآخر وقتها إذا تمَّ أربعة أقدام . وجاء أوَّل وقت العصر إذا تمَّ الظلُّ ذراعاً وآخر وقتها إذا تمَّ ذراعين وجاء لهما جميعاً وقت واحد مرسل قوله « إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين » وجاء أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر ثمَّ بالعشاء والعنمة من غير سفر ولا مرض وجاء أَرْزٌ لكلِّ صلاةٍ وقتين أوَّل وآخر كما ذكرناه في أوَّل الباب .

وأوَّل الوقت أفضلها ، وإنَّما جعل آخر الوقت للمعلول ، فصار آخر الوقت رخصة للضعيف ، لحال علته ونفسه وماله ، وهي رحمة للقويِّ الفارغ لعلَّة الضعيف والمعلول ، و ذلك أنَّ الله فرض الفرائض على أضعف القوم قوَّةً ليستوي فيها الضعيف والقويُّ ، كما قال الله تبارك وتعالى : « فما استيسر من الهدى » (١) وقال : « فاتقوا الله ما استطعتم » (٢) فاستوى الضعيف الَّذي لا يقدر على أكثر من شاة ، و القويُّ الَّذي يقدر على أكثر من شاة ، إلى أكثر القدرة في الفرائض ، و ذلك لأنَّ لا تختلف الفرائض ولا تقام على حدٍّ .

وقد فرض الله تبارك وتعالى على الضعيف ما فرض على القويِّ ، ولا يفرق عند ذلك بين القويِّ والضعيف ، فلما أن لم يجز أن يفرض على الضعيف المعلول فرض القويُّ الَّذي هو غير معلول ، ولم يجز أن يفرض على القويِّ غير فرض الضعيف فيكون الفرض محمولاً ثبت الفرض عند ذلك على أضعف القوم ، ليستوي فيها القويُّ والضعيف رحمةً من الله للضعيف لعلته في نفسه ورحمةً منه للقويِّ لعلَّة الضعيف ، ويستتمُّ الفرض المعروف المستقيم عند القويِّ والضعيف .

وإنَّما سميَّ ظلُّ القامة قامة ، لأنَّ حائط رسول الله ﷺ قامة إنسان ، فسميَّ ظلُّ الحائط ظلُّ قامة و ظلُّ قامتين ، و ظلُّ قدم و ظلُّ قدمين ، و ظلُّ أربعة أقدام

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) التناوب : ١٦ .

وذراع ، وذلك أنه إذا مسح بالقدمين كان قدمين وإذا مسح بالذراع كان ذراعاً ، و إذا مسح بالذراعين كان ذراعين ، وإذا مسح بالقامة كان قامة ، أي هو ظل القامة وليس هو بطول القامة سواء مثله ، لأن ظل القامة ربّما كان قدماً ، وربّما كان قدمين ، ظلّ مختلف على قدر الأزمنة ، واختلافها باختلافهما ، لأن الظلّ قد يطول و ينقص باختلاف الأزمنة ، والحائط المنسوب إلى قامة إنسان قائم معه غير مختلف ، ولا زائد ولا ناقص ، فلهبوت الحائط المقيم المنسوب إلى القامة كان الظلّ منسوباً إليه ممسوحاً به ، طال الظلّ أم قصر .

فان قال: لم صار وقت الظهر و العصر أربعة أقدام ، و لم يكن الوقت أكثر من الأربعة ولا أقل من القدمين ؟ وهل كان يجوز أن يصير أوقاتها أوسع من هذين الوقتين أو أضيق ؟

قيل له : يجوز الوقت أكثر مما قدر لأنه إنما صيّر الوقت على مقادير قوّة أهل الضعف واحتمالهم ، لمكان أداء الفرائض ، ولو كانت قوتهم أكثر مما قدر لهم من الوقت ، لقدّر لهم وقت أضيق ، ولو كانت قوتهم أضعف من هذا لخفف عنهم من الوقت و صيّر أكثرهما ، ولكن لما قدرت قوى الخلق على ما قدر لهم الوقت الممدود بها بقدر الفريقين ، قدر لأداء الفرائض والنافلة وقت ليكون الضعيف معذوراً في تأخير الصلاة إلى آخر الوقت لعلّة ضعفه وكذلك القوي معذوراً بتأخير الصلاة إلى آخر الوقت لأهل الضعف ، لعلّة الملعلول ، مؤدّياً للفرض ، وإن كان مضيقاً للفرض بتركه للصلاة في أوّل الوقت وقد قيل أوّل الوقت رضوان الله و آخر الوقت عفو الله .

وقيل: فرض الصلوات الخمس التي هي مفروضة على أضعف الخلق قوّة ليستوى بين الضعيف والقوى كما استوى في الهدى شاة وكذلك جميع الفرائض المفروضة على جميع الخلق إنما فرضها الله على أضعف الخلق قوّة مع ما خص أهل القوّة على أداء الفرائض في أفضل الأوقات وأكمل الفرض كما قال الله و ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب، (١) .

وجاء أن آخر وقت المغرب إلى ربع الليل للمقيم المعلوم والمسافر ، كما جاز أن يصلي العتمة في وقت المغرب الممدود كذلك جاز أن يصلي العصر في أوّل وقت الممدود للظهر (١) .

وقال عليه السلام في موضع آخر : أوّل وقت الظهر زوال الشمس إلى أن يبلغ الظل قدمين ، وأوّل وقت العصر الفراغ من الظهر ، ثم إلى أن يبلغ الظل أربعة أقدام ، وقد رخص للعليل والمسافر منهما إلى أن يبلغ ستة أقدام ، وللمضطر إلى مغيب الشمس (٢) .

نه

### توضيح وتبيين وتحقيق متين

قوله عليه السلام : « وآخره أن يبلغ الظل ذراعاً ، أي وآخر الوقت الذي يمكن تأخير الفريضة فيه للنافلة ولعلّة أخرى كما سيأتي تفسيره ، وكذا الأربعة الأقدام وقت يجوز تأخير العصر عنه للنافلة وغير ذلك ، ولم يذكر آخر وقت الغرضين هنا . وهذا الخبر مع ما فيه من الاضطراب في الجملة قريب مما روي في الكافي والتهذيب (٣) « عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صالح بن سعيد ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عما جاء في الحديث أن صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة وقامتين ، وذراعاً وذراعين ، وقدماً وقدمين ، من هذا ، ومن هذا فمتى هذا ؟ وكيف هذا ؟ وقد يكون الظل في بعض الأوقات نصف قدم . قال إنما قال : ظلّ القامة ، ولم يقل قامة الظل ، وذلك أن ظلّ القامة يختلف مرّةً يكثر ومرّةً يقل ، والقامة قائمة أبداً لا تختلف .

ثم قال : ذراع وذراعان ، وقدم وقدمان ، فصار ذراع وذراعان تفسير القامة والقامتين في الزمان الذي يكون فيه ظلّ القامة ذراعاً ، وظلّ القامتين ذراعين ، ويكون ظلّ القامة والقامتين والذراع والذراعين متفقين في كل زمان معروفين

(١) فقه الرضا ص ٣ .

(٢) فقه الرضا ص ٧ س ١٩ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ١٤٠ ، الكافي ج ٣ ص ٢٧٧ .

مفسراً أحدهما بالأخر مسدداً أبداً ، فإذا كان الزمان يكون فيه ظلُ القامة ذراعاً كان الوقت ذراعاً من ظلُ القامة وكانت القامة ذراعاً من الظل ، وإذا كان ظلُ القامة أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين ، فهذا تفسير القامة والقامين ، والذراع والذراعين ، ولنمهد لشرح هذا الحديث مقدّمة تكشف الغطاء عن وجوه سائر الأخبار الواردة في هذا المطلب ، مع اختلافها وتعارضها .

اعلم أن الشمس إذا طلعت كان ظلها طويلاً ، ثم لا يزال ينقص حتى تزول فإذا زالت زاد . ثم قد تقرّر أن قامة كل إنسان سبعة أقدام بأقدامه تقريباً كما عرفت ، وثلاث أذرع ونصف بذراعه ، والذراع قدمان تقريباً ، فلذا يعبر عن السبع بالقدم ، و عن طول الشخص الذي يقاس به الوقت بالقامة وإن كان غير الإنسان وقد جرت العادة بأن تكون قامة الشخص الذي يجعل مقياساً لمعرفة الزوال ذراعاً وكان رحل رسول الله ﷺ الذي كان يقيس به الوقت أيضاً ذراعاً ، فلاجل ذلك كثيراً ما يعبر عن القامة بالذراع ، وعن الذراع بالقامة ، وربما يعبر عن الظل الباقي عند الزوال من الشخص بالقامة ، وكأنه كان اصطلاحاً معهوداً .

ثم إنه لما كان المشهور بين المخالفين تأخير الظهرين عن أوّل الوقت بالمثل والمثلين فقد اختلف الأخبار في ذلك ، ففي بعضها ، إذا صار ظلك مثلك ، فصل الظهر وإذا صار ظلك مثليكَ فصل العصر ، وفي بعضها أن آخر وقت الظهر المثل ، وآخر وقت العصر المثلان ، كما ذهب إليه أكثر المتأخرين من علمائنا وفي بعضها أن وقت نافلة الزوال قدمان ، ووقت فريضة الظهر ونافلة العصر بعدهما قدمان ، و وقت فضيلة العصر أربعة أقدام في بعض الأخبار ، وفي بعضها قدمان وفي بعضها قدمان ونصف ، وفي كثير منها أنه لا يمنعك من الفريضة إلا سبحتك إن شئت طوّلت ، وإن شئت قصّرت .

والذي ظهر لي من جميعها أن المثل والمثلين إنهما وردا تقيّة لاشتبهارهما بين المخالفين ، وقد أوّلوهما في بعض الأخبار بالذراع والذراعين ، تحرّجاً عن الكذب ، أو المثل والمثلان وقت للفضيلة بعد الذراع والذراعين والأربع ، أي إذا أخثروا الظهر عن أربعة أقدام فينبغي أن لا يؤخّروها عن السبعة ، وهي المثل ، وإذا



أخبروا العصر عن الثمانية فينبغي أن لا يؤخروها عن الأربعة عشر أعني المثلين .  
فالأصل من الأوقات الأقدام لكن لا بمعنى أن الظهر لا يقدر عن القدمين  
بل بمعنى أن النافلة لا توقع بعد القدمين ، وكذا نافلة العصر ، لا يؤتي بها بعد الأربعة  
أقدام ، فأما العصر فيجوز تقديمها قبل مضي الأربعة إذا فرغ من النافلة قبلها ، بل  
التقديم فيها أفضل ، وأما آخر وقت فضيلة العصر فله مراتب : الأولى ستة أقدام ،  
والثانية ستة أقدام ونصف ، الثالثة ثمانية أقدام ، والرابعة المثلان على احتمال ،  
فاذا رجعت إلى الأخبار الواردة في هذا الباب لا يبقى لك ريب في تعيين هذا الوجه  
في الجمع بينها ، ومما يؤيد ذلك هذا الخبر ولنرجع إلى حله .

قوله عليه السلام : « أن صل الظهر » لعل ذكر الظهر على المثل ، ويكون القامتان  
والذراعان والتقدمان للعصر ، كما هو ظاهر سائر الأخبار ، ويمكن أن يكون  
وصل إليه الخبر لجميع تلك المقادير في الظهر .

قوله : « من هذا » بفتح الميم في الموضعين أي من صاحب الحكم الأول ؟  
ومن صاحب الحكم الثاني ؟ أو استعمل بمعنى « ما » وهو كثير ، أو بكسرها في  
الموضعين أي سألت من هذا التحديد ومن هذا التحديد ، وفيه بعد ما .

قوله : « وقد يكون الظل » لعل السائل ظن أن الظل المعتبر في المثل  
والذراع هو مجموع المتخلف والزائد ، فقال قد يكون الظل المتخلف نصف قدم  
فيلزم أن يؤخر الظهر إلى أن يزيد الفيء ستة أقدام ونصفاً ، وهذا كثير . أو أنه  
ظن أن المماثلة إنما تكون بين الفيء الزائد والظل المتخلف ، فاستبعد الاختلاف  
الذي يحصل من ذلك بحسب الفصول ، فإن الظل المتخلف قد يكون في بعض البلاد  
والفصول نصف قدم وقد يكون خمسة أقدام .

و حاصل جوابه عليه السلام أن المعتبر في ذلك هو الذراع والذراعان من الفيء  
الزائد ، وهو لا يختلف في الأزمان والأحوال .

ثم بين عليه السلام سبب صدور أخبار القامة والقامتين ، ومنشأ توهم المخالفين  
وخطائهم في ذلك فبين أن النبي ﷺ كان جدار مسجده قامة ، وفي وقت كان

ظل ذلك الجدار المنخلف عند الزوال ذراعاً قال إذا كان الفيء مثل ظل القامة فصلوا الظهر وإذا كان مثليه فصلوا العصر ، أو قال مثل القامة وكان غرضه ظل القامة لقيام القرينة بذلك ، فلم يفهم المخالفون ذلك وعملوا بالقامة والقامتين ، وإذا قلنا القامة والقامتين تقيمة فمرادنا أيضاً ذلك ، فقوله عليه السلام متفقين في كل زمان يعني به أننا لما فسرنا ظل القامة بالظل الحاصل في الزمان المخصوص الذي صدر فيه الحكم عن النبي ﷺ وكان في ذلك الوقت ذراعاً فلا يختلف الحكم باختلاف البلاد والفصول ، وكان اللفظان مفادهما واحداً مفسراً أحدهما ، أي ظل القامة « بالآخر » أي بالذراع .

وأما التحديد بالقدم ، فأكثر ما جاء في الحديث فأنما جاء بالقدمين والأربعة أقدام ، وهو مساو للتحديد بالذراع والذراعين ، وما جاء نادراً بالقدم والقدمين فأنما أريد بذلك تخفيف النافلة وتعجيل الفريضة طلباً لفضل أوّل الوقت فالأوّل ، ولعلّ الإمام عليه السلام إنما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب وتبيينه ، لما استشعر من السائل عدم اهتمامه بذلك ، وأنه إنما كان أكثر اهتمامه بتفسير القامة وطلب العلة في تأخير أوّل الوقت إلى ذلك المقدار .

وربما يفسر هذا الخبر بوجه آخر ، وهو أن السائل ظن أن غرض الإمام من قوله عليه السلام : « صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة » أن أوّل وقت الظهر وقت ينهي الظل في النقصان إلى قامة أو قامتين ، أو قدم أو قدمين ، أو ذراع أو ذراعين ، فقال : كيف تطرد هذه القاعدة ، والحال أن في بعض البلاد ينتهي النقص إلى نصف قدم ، فإذا عمل بتلك القواعد ، يلزم وقوع الفريضة في هذا الفصل قبل الزوال .

فأجاب عليه السلام بأن المراد بالشمس ظلها الحادث بعد الزوال ، بدليل أن قوله عليه السلام : « صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة » يدل على أن هذا الظل يزيد وينقص في كل يوم ، وإذا كان المراد الظل المتخلف فهو في كل يوم قدر معين لا يزيد ولا ينقص ثم حمل كلامه عليه السلام على أن الأصل صيرورة ظل كل شيء مثله

لكن لما كان الشاخص قد يكون بقدر ذراع ، وقد يكون بقدر ذراعين ، أو بقدر قدم أو قدمين ، فلذا قيل إذا كان الظل ذراعاً أي في الشاخص الذي يكون ذراعاً وهكذا ، و قوله فإذا كان الزمان يكون فيه ظل القامة ذراعاً حملة على أن المعنى أنه إذا كان الشاخص ذراعاً ، و كان الظل المتخلف ذراعاً ، فبعد تلك الذراع بحسب الذراع المقصود ، وإن كان المتخلف أقل من الذراع فبعده بحسب الذراع و الذراع الذي هو الظل الزايد ذراع أبداً لا يختلف ، وإنما يختلف ما يضم إليه من الظل المتخلف ، ولا يخفى بعده هذا الوجه ، وظهر ما ذكرنا على العارف بأساليب الكلام ، المتنبع لأخبار أئمة الأئمة عليهم السلام .

و في التهذيب فسر القامة في هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من زوال الظل سواء كان ذراعاً أو أقل أو أكثر ، و جعل التحديد بصيرورة الشيء الزايد مثل الظل الباقي كائناً ما كان ، و اعترض عليه بأنه يقتضي اختلافاً فاحشاً في الوقت بل يقتضي التكليف بعبادة يقصر عنها الوقت ، كما إذا كان الباقي شيئاً يسيراً جداً بل يستلزم الخلو عن التوقيت في اليوم الذي تسامت فيه الشمس رأس الشخص ، لانعدام الظل الأوّل حينئذ و يعني بالعبادة النافلة لأن هذا التأخير عن الزوال إنما هو للاتيان بها .

أقول : و يرد عليه أيضاً أنه يابى عنه قوله « فإذا كان ظل القامة أقل » أو أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين ، لأنه على تفسيره يكون محصوراً بمقدار ظل القامة كائناً ما كان ، و أيضاً ينافي سائر الأخبار الواردة في هذا الباب ، و على ما حملنا عليه يكون جامعاً بين الأخبار المختلفة الواردة في هذا الباب ، و يؤيده ما رواه (١) الشيخ عن الصادق عليه السلام أنه قال له أبو بصير : كم القامة ؟ فقال : ذراع ، إن قامة رجل رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعاً ، و عنه عليه السلام قال : القامة هي الذراع (٢) و عنه عليه السلام (٣) قال : القامة والقامتين الذراع و الذراعين في كتاب علي عليه السلام . و نصبهما على الحكاية .

ولنوضح هذا المطلب بايراد مباحث مهمة تعين على فهم الأخبار الواردة في هذا الكتاب ، وفي سائر الكتب في هذا الباب .

**الاول :** المشهور بين الأصحاب أن لكل صلاة وقتين ، سواء في ذلك المغرب وغيرهما ، كما ورد في الأخبار الكثيرة ولكل صلاة وقتان وأول الوقتين أفضلهما و حكى ابن البراج عن بعض الأصحاب قولاً بأن للمغرب وقتاً واحداً عند غروب الشمس و سيأتي بعض القول فيه .

و اختلف الأصحاب في الوقتين فذهب الأكثر منهم المرتضى و ابن الجنيدي وابن إدريس والفاضلان و جمهور المتأخرين إلى أن الوقت الأول للفضيلة ، والثاني للاجزاء و قال الشيخان: الأول للمختار ، والثاني للمعذور والمضطر ، و قال الشيخ في المبسوط العذر أربعة: السفر ، والمطر ، و المرض ، و شغل يضرب تركه بدينه أو دنياه و الضرورة خمسة : الكافر يسلم ، والصبي يبلغ ، و الحائض تطهر ، و المجنون و المغمى عليه فييقان .

**الثاني :** أول وقت الظهر زوال الشمس عند وسط السماء ، و هو خروج مركزها عن دائرة نصف النهار باجماع العلماء ، نقله في المعبر و المنتهى ، و تدل عليه الآية و الأخبار المستفيضة ، و ما دل من الأخبار على أن وقت الظهر بعد الزوال يقدم أو ذراع أو نحو ذلك ، فإنه محمول على وقت الفضيلة أو الوقت المختص بالفريضة .

**الثالث :** اختلف علماءنا في آخر وقت الظهر ، فقال السيد : يمتد وقت الفضيلة إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ووقت الاجزاء إلى أن يبقى للغروب مقدار أداء العصر ، و هو مختار ابن الجنيدي و سلا و ابن ذهرة و ابن إدريس و جمهور المتأخرين و ذهب الشيخ في المبسوط والخلاف و الجمل إلى امتداد وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ، و وقت الاضطرار إلى أن يبقى للغروب مقدار أداء العصر ، و قال في النهاية : آخر وقت الظهر لمن لا عذر له إذا صارت الشمس على أربعة أقدام ، و قال المفيد : وقت الظهر بعد زوال الشمس إلى

أن يرجع الفيء سبعي الشخص .

و نقل في المختلف عن ابن أبي عقيل أن أوّل وقت الظهر زوال الشمس إلى أن ينتهي الظل ذراعاً واحداً ، أو قدمين من ظلّ قامة بعد الزوال ، وأنه وقت لغير ذوي الأعذار ، و عن أبي الصلاح أن آخر وقت المختار الأفضل أن يبلغ الظل سبعي القائم ، و آخر وقت الاجزاء أن يبلغ الظل أربعة أسباعه ، و آخر وقت المضطر أن يصير الظل مثله ، و قد عرفت ما اخترناه في هذا الباب .

الرابع : أوّل وقت العصر بعد الفراغ من الظهر ، و نقل عليه الاجماع في المعبر والمنهى ، و يستحب التأخير بمقدار أداء النافلة كما عرفت ، و هل يستحب التأخير إلى أن يصير الظل أربعة أقدام أو يصير ظلّ كل شيء مثله ؟ فظاهر أكثر الأخبار عدمه كما عرفت ، و ذهب إليه جماعة من المحققين و ذهب المفيد و ابن الجنيد و جماعة إلى استحباب التأخير إلى أن يخرج فضيلة الظهر ، و هو المثل أو الأقدام ، و جزم الشهيد في الذكرى باستحباب التفريق بين الصلاتين و قد عرفت أن التفريق يتحقق بتوسط النافلة بينهما .

الخامس : اختلف الأصحاب في آخر وقت العصر ، فقال المرتضى - ر - . يمتد وقت الفضيلة إلى أن يصير الفيء قامتين ، و وقت الاجزاء إلى الغروب و إليه ذهب ابن الجنيد و ابن إدريس و ابن زهرة و جمهور المتأخرين و قال المفيد يمتد وقتها للمختار إلى أن يتغيّر لون الشمس باصفرارها للغروب ، وللمضطرّ و الناسي إلى الغروب .

و قال الشيخ في الخلاف : آخره إذا صار ظلّ كل شيء مثليه ، و قال في المبسوط آخره إذا صار ظلّ كل شيء مثليه للمختار ، و للمضطرّ إلى غروب لشمس ، و هو المنقول عن ابن البرّاج و أبي الصلاح و ابن حمزة و ظاهر سلاّ و عن ابن أبي عقيل أن وقته إلى أن ينتهي الظل ذراعين بعد زوال الشمس ، فإذا جاوز ذلك دخل في الوقت الآخر مع أنه زعم أن الوقت الآخر للمضطرّ .

و عن المرتضى في بعض كتبه : يمتدّ حتى يصير الظلّ بعد الزيادة

مثل ستة أسباعه للمختار ، و قد عرفت أن الظاهر أن وقت الاجزاء ممتد إلى الغروب ، و وقت الفضيلة إلى المراتب المختلفة المقررة للفضل و الأفضلية . وقال المحقق في المعبر ونعم ما قال : هذا الاختلاف في الأخبار دلالة الترخيص و أمارة الاستحباب .

ثم الظاهر من كلام القائلين بالاختيار و الاضطراب أن المختار و إن أتم بالتأخير عن الوقت الأوّل لكنها لا تصير قضاء ، بل الظاهر من كلام بعضهم أنه إثم معفو عنه بل يظهر من بعض كلمات الشيخ أن المناقشة لفظية حيث قال في موضع من التهذيب : « و ليس لأحد أن يقول إن هذه الأخبار إنما تدل على أن أوّل الأوقات أفضل ، و لا تدل على أنه تجب في أوّل الوقت ، لأنه إذا ثبت أنه في أوّل الوقت أفضل ، و لم يكن هناك منع و لا عذر ، فإنه يجب أن يفعل ، و من لم يفعل و الحال هذه استحق اللوم و العنب ، و لم نرد بالوجوب ههنا ما يستحق بتركه العقاب ، لأنّ الوجوب على ضرب عندنا ، منها ما يستحق بتركه العقاب و منها ما يكون الأولى فعله ، و لا يستحق بالاخلال به العقاب ، و إن كان يستحق به ضرباً من اللوم و العنب ، و هذا كالصريح في أن المراد بالوجوب الفضيلة . و هذا كله في الحضر ، فأما السفر فلا إشكال بل قبل لاختلاف بين المسلمين في جواز الجمع للأخبار الكثيرة الصريحة في ذلك .

١٣ - اختيار الرجال للكشي : عن محمد بن إبراهيم الورّاق ، عن علي بن محمد بن يزيد ، عن بنان بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن محمد بن أبي عمير قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال : كيف تركت زراة ؟ فقلت : تركته لا يصلّي العصر حتّى تغيب الشمس ، قال : فأنت رسولّي إليه ، فقل له فليصل في مواقيت أصحابه ، فأنّي قد حرقت قال : فأبلغته ذلك ، فقال أنا والله أعلم أنك لم تكذب عليه ، و لكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه (١) .

بيان : قوله عليه السلام : « فأنّي قد حرقت » أقول : النسخ هنا مختلفة ، ففي

بعضها بالحاء المهملة و الفاء على بناء المجهول من التفعيل أي غيرت عن هذا الرأي فأنى أمرته بالتأخير لمصلحة و الآن قد تغيّرت المصلحة ، و يؤيده أن في بعض النسخ صرفت بالصاد المهملة بهذا المعنى ، و في بعضها بالحاء و القاف كناية عن شدة التأثر و الحزن ، أي حزنت لفعله ذلك ، و في خبر آخر من أخبار زرارة « فخرجت » من الحرج ، و هو الضيق ، و على التقادير الظاهر أن قول الراوي حتى تغيب الشمس مبني على المبالغة و المجاز ، أي شارفت الغروب .

١٢-الاختيار : عن حمديوه ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم بن عروة ، عن ابن بكير قال : دخل زرارة على أبي عبدالله عليه السلام قال : إنكم قلتم لنا في الظهر و العصر على ذراع و ذراعين ، ثم قلتم : أبردوا بها في الصيف ، فكيف الأبراد بها ؟ و فتح ألواح له ليكتب ما يقول فلم يجبه أبو عبدالله عليه السلام بشيء فأطبق ألواح له فقال إنما علينا أن نسألكم و أنتم أعلم بما عليكم ، و خرج و دخل أبو بصير على أبي عبدالله فقال عليه السلام : إن زرارة سألني عن شيء فلم أجبه . و قد ضقت من ذلك ، فاذهب أنت رسولي إليه فقل : صل الظهر في الصيف إذا كان ظلك مثلك و العصر إذا كان مثلك ، و كان زرارة هكذا يصلي في الصيف ولم أسمع أحداً من أصحابنا يفعل ذلك غيره ، و غير ابن بكير (١) .

بيان : هذا الخبر مؤيد لما مر من استحباب تأخير الظهر في شدة الحر و يدل على استحباب تأخير العصر أيضاً و الأصحاب خصّوا الحكم بالظهر ، و لا يخلو من قوة فإن الخروج عن الأخبار الكثيرة الدالة على فضيلة أوّل الوقت بمجرّد ذلك مشكل ، مع احتمال التقيّة أيضاً ، بل الحكم في الظهر أيضاً مشكل كما عرفت ، و لعلّ مضايقة عليه السلام عن بيان الحكم ممّا يؤيده .

و يؤيده أيضاً اشتهاؤ الرواية والحكم بين المخالفين ، قال مجيب السنة في شرح السنة بعد أن روى عن أبي هريرة بأسانيد « أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إذا اشتدّ الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ، و قال : اشتكت النار إلى ربّها

فقال رب "أكل بعضي بعضاً ، فأذن لها بتفسيّن نفس في الشتاء ، ونفس في الصيف فأشدّ ما تجدون من الحرّ فمن حرّها ، وأشدّ ما تجدون من البرد فمن زمهريرها" معنى الإبراد انكسار حرّ الظهيرة ، وهو أن يفيء الأفياء ، وينكسروهيج الحرّ فهو برد بالإضافة إلى حرّ الظهيرة ، وقوله : « من فيح جهنّم » قال الخطّابي معناه سطوع حرّها وانتشاره ، وأصله في كلامهم السّعة والانتشار يقال : مكان أفيح أي واسع .

ثمّ قال : و اختلف أهل العلم في تأخير صلاة الظهر في شدّة الحرّ فذهب ابن المبارك وأحمد وإسحاق إلى تأخيرها والإبراد بها في الصيف ، وهو الأشبه بالتّباع ، وقال الشافعي تعجيلها أولى إلّا أنّ يكون إمام مسجد ينابه الناس من بعد ، فأنه يبرد بها في الصيف ، فأما من صلى وحده أو جماعة في مسجد بفناء بيته لا يحضره إلّا من بحضرته فأنه يعجلها ، لأنّه لامشقة عليهم في تعجيلها .

ثمّ روي عن أبي ذرّ رضي الله عنه بأسانيد قال : كنّا مع النبي ﷺ في سفر فأراد المؤدّن أن يؤدّن للظهر ، فقال النبي ﷺ : أبرد ، ثمّ أراد أن يؤدّن فقال له : أبردحتى رأينا فيء التلول فقال النبي ﷺ : إنّ شدّة الحرّ من فيح جهنّم ، فإذا اشتدّ الحرّ فأبردوا بالصلاة ثمّ قال : وفيه دليل على أن الإبراد أولى ، وإن لم يأت من بعد ، فإنّ النبي ﷺ أمره مع كونهم مجتمعين في السفر انتهى .

و حمل بعض الأفاضل الخبر على بلد يكون ظلّ الزوال فيه حال الصيف خمسة أقدام مثلاً ، فإذا صار مع الزيادة الحاصلة بعد الزوال مساوياً للشخص يكون قد زاد قدمين ، فيوافق الأخبار الآخر ، وهو محمل بعيد ، مع أنّه لا يستقيم في العصر ، وفي تنزيل الجمعة منزلة الظهر على القول به فيها وجهان الأقرب الاقتصار على مورد النصّ للأخبار الدالة على ضيق وقت الجمعة ، وخالف في ذلك في التذكرة فحكم بشموله لها .

١٥ - مجالس ابن الشيخ : عن أبيه ، عن ابن الصّلت ، عن ابن عقدة ، عن



عباد ، عن عمته ، عن أبيه ، عن جابر ، عن إبراهيم بن عبد الأعلى ، عن سويد بن غفلة ، عن علي بن وعمر وأبي بكر و ابن عباس قالوا كلهم : صل العصر و الفجاء مسفرة ، فانها كانت صلاة رسول الله ﷺ (١) .

١٦ - السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي عبد الله الفرّاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لرجل من أصحابنا : إنّه ربّما اشتبه علينا الوقت في يوم غيم ، فقال : تعرف هذه الطيور التي عندكم بالعراق يقال لها : الديوك ؟ فقال : نعم ، قال : إذا ارتفعت أصواتها و تجاوبت فعند ذلك فصل (٢) .  
بيان : يدل على جواز التعويل في دخول الوقت على ارتفاع أصوات الديوك و تجاوبها و أورده الصدوق في الفقيه (٣) وظاهره الاعتماد عليها ، ومال إليه في الذكرى و نفاه العلامة في التذكرة ، و هو أحوط ، و لا بدّ من حملها على ما إذا صامت في الوقت المحتمل ، إذ كثيراً ما تصيح عند الضحى .

١٧ - منتهى المطلب : روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان المؤذن يأتي النبي ﷺ في الحرّ في صلاة الظهر فيقول ﷺ : أبرد أبرد .

١٨ - أربعين الشهيد : باسناده عن الصدوق ، عن والده ، عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن معاوية مثله .

١٩ - منتهى المطلب : روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن الحسن بن علي الوشّاء قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : كان أبي ربّما صلى الظهر على خمسة أقدام .

٢٠ - العياشي : عن إدريس القمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الباقيات الصالحات ، فقال : هي الصلاة ، فحافظوا عليها ، وقال : لا تصلي الظهر أبداً حتّى

(١) أمالى الطوسي ج ١ ص ٣٥٧ .

(٢) السرائر ص ٤٩٦ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٤٣ و ١٤٤ .

تزول الشمس (١) .

٣١- ومنه : عن سعيد الأعرج قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام و هو مغضب ، و عنده نفر من أصحابنا و هو يقول : تصلون قبل أن تزول الشمس ؟ قال وهم سكوت ، قال : فقلت : أصلحك الله ما نصلي حتى يؤذن مؤذن مكة ، قال : فلا بأس أما إنّه إذا أذن فقد زالت الشمس ، ثم قال : إن الله يقول : « أقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » فقد دخلت أربع صلوات فيما بين هذين الوقتين ، و أفرد صلاة الفجر فقال : « و قرآن الفجر » قرآن الفجر كان مشهوداً ، فمن صلى قبل أن تزول الشمس فلا صلاة له (٢) .

بيان : ظاهره جواز التعويل على الأذان ، و إن أمكن أن يكون عليه السلام علم أن هذا المؤذن لا يؤذن قبل الظهر .

٣٢- دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين : الظهر و العصر ، و ليس يمنع من صلاة العصر بعد صلاة الظهر إلا قضاء السبحة التي بعد الظهر و قبل العصر ، فان شاء طوّل إلى أن يمضي قدما ، و إن شاء قصر (٣) .

و عن أبي جعفر عليه السلام أنّه خرج و معه رجل من أصحابه إلى مشربة أم إبراهيم ، فصعد المشربة ، ثم نزل ، فقال للرجل : زالت الشمس ؟ قال أنت أعلم جعلت فداك ، فنظر فقال : قد زالت و أذن و قام إلى نخلة فصلى صلاة الزوال ، و هي صلاة السنة قبل الظهر ، ثم أقام الصلاة و تحوّل إلى نخلة أخرى ، و أقام الرجل عن يمينه فصلى الظهر أربعاً ثم تحوّل إلى نخلة أخرى فصلى صلاة السنة بعد الظهر أربع ركعات ، ثم أذن وصلى أربع ركعات ، ثم أقام الصلاة وصلى العصر أربعاً ولم تكن بين الظهر والعصر إلا السبحة (٤) .

(١) تفسير المياشي ج ٢ ص ٣٢٧ ، والاية في سورة الكهف . ٤٦ .

(٢) تفسير المياشي ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٣-٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٧ .

ايضاح : يدلُّ على استحباب إيقاع نافلة الزوال بين الأذان و الإقامة وعلى جواز إيقاع الامام الأذان و الإقامة معاً بل ، رجحانه و على رجحان قيام المقتدي إذا كان واحداً عن يمين الامام ، و على أن الأربع الأولى من الثمان ركعات بين الظهرين للظهر ، و الأربع الأخيرة للمعصر ، و على استحباب إيقاع الأربع الأخيرة بين الأذان و الإقامة ، و على أنه يتحقق التفريق المستحب و الموجب لاعادة الاذان بتوسط النافلة بين الفرضين ، و على استحباب تفريق الفرائض و النوافل على الأمكنة ، و قد وردت العلة بأنها تشهد للمصلي يوم القيامة .

٣٣- الدعائم : عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : آخر وقت العصر أن تصفر الشمس (١) .

و عن النبي ﷺ قال : صلوا العصر و الشمس بيضاء نقيّة (٢) .  
و عنه عليه السلام أنه كان يأمر بالابراء بصلاة الظهر في شدة الحر ، و ذلك أن تؤخر بعد الزوال شيئاً (٣) .

٣٤ - الهداية : قال الصادق عليه السلام : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلا أن بين يديها سبعة ، فان شئت طوّلت ، و إن شئت قصّرت (٤) .  
و قال الصادق عليه السلام : أوّل الوقت زوال الشمس وهو وقت الله الأوّل و هو أفضلهما (٥) .

و قال عليه السلام : إذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء فلا أحب أن يسبقني أحد بالعمل إنني أحب أن تكون صحيفتي أوّل صحيفة يكتب فيها العمل الصالح (٦) .  
و قال عليه السلام : ما يأمن أحدكم الحدث في ترك الصلاة ، و قد دخل وقتها و هو فارغ ، فأوّل وقت الظهر من زوال الشمس إلى أن تمضي قدمان ، و وقت العصر

(١-٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٨ .

(٣) ، ، ، ، ص ١٣٠ .

(٤-٦) الهداية : ٢٨ .

من حين يمضي قدمان من زوال الشمس إلى أن تغيب (١) .

و قال : لفضل الوقت الأوّل على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا (٢) .

٢٥ - تفسير سعد بن عبد الله : برواية ابن قولويه عنه بإسناده عنهم عليهم السلام

قال : من كان مقيماً على الإقرار بالائمة عليهم السلام كلهم ، وبامام زمانه و ولايته ، وأنه قائم العين ومستور من عقب الماضي قبله و قد خفي عليه اسم الحجّة و موضعه في هذا الوقت فمعذور في إدراك الاسم و الموضع حتّى يأتيه الخبر الذي بمثله تصحّ الأخبار ، و يثبت الاسم و المكان ، و مثل ذلك إذا حجب الله عزّ وجلّ عن العباد عين الشمس التي جعلها دليل الصلاة ، فموسّع عليهم تأخيرها حتّى يتبين لهم ، أو يصحّ لهم دخول الوقت ، و هم على يقين أنّ عينها أم تبطل ، و قد خفي عليهم موضعها (٣) .

٣٦ - المجازات النبوية : عن النبي صلى الله عليه وآله قال في حديث طويل : يؤخّرون

الصلاة إلى شرق الموتى .

قال السيّد: أي يؤخّرونها إلى أن لا يبقى من النهار إلّا بقدر ما بقي من نفس

الميت قد شرق بريقه و غرغر ببقية نفسه (٤) .

٣٧ - كتاب عاصم بن حميد : عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام

(٢-١) الهداية : ٢٨ .

(٣) كتاب التفسير هو الذي روى برواية اخرى عن النعماني ، و قد أدرجه المؤلف

العلامة في كتاب القرآن ج ٩٣ و موضع النص منه ص ١٥ و قد مر سابقاً أيضاً ملخصاً .

(٤) المجازات النبوية ص ١٩٣ و اللفظ فيه هكذا : و قد قيل في ذلك أقوال كلها

بعيدة عن المحجة ، و مع ذلك يخرج الكلام من حيز الاستعارة غير قول واحد ، و هو أن

يكون المراد أنهم يؤخّرون الصلاة الى أن لا يبقى من النهار الا بقدر ما بقي من نفس

الميت الذي قد شرق بريقه و غرغر ببقية نفسه ، فشبه عليه السلام تلك البقية بشفاقة الذماء

التي قد قرب انتضاؤها و حان فناؤها .

يقول : إنَّ الموتور أهله و ماله من ضيَّع صلاة العصر قال : قلت أيُّ أهل له؟ قال : لا يكون له أهل في الجنة .

٢٨ - كتاب محمد بن المثنى : عن جعفر بن محمد بن شريح ، عن ذريح المجاريّ أنّه كان جالساً عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه زرارة بن أعين فقال : يا أبا عبد الله ! إنني أُصلي الأولى إذا كان الظلّ قد مينا ، ثمَّ أُصلي العصر إذا كان الظلّ أربعة أقدام ، فقال أبو عبد الله عليه السلام إنَّ الوقت في النصف ممّا ذكرت إنني قدرت للموالي جريدة فليس يخفى عليهم الوقت .

اقول : قد مضى خبر وصيّة محمد بن أبي بكر و خبر داود بن سليمان وغيرهما في الأبواب السابقة .



## ٨

## \* (( باب )) \*

## \* ( وقت العشائين ) \*

١ - مجالس الصدوق و الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن الحسين بن الحسن القرشي ، عن سليمان بن جعفر البصري عن عبد الله بن الحسين بن زيد ، عن أبيه ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله كره لكم أيتها الأمة أربعاً وعشرين خصلة ، ونهاكم عنها - إلى أن قال : و كره النوم قبل العشاء الأخرة و كره الحديث بعد العشاء الأخرة (١).

٢ - أمالي ابن الشيخ : عن أبيه عن جماعة ، عن أبي المفضل ، عن إسحاق بن محمد ابن مروان ، عن أبيه ، عن يحيى بن سالم الفراء ، عن حماد بن عثمان ، عن جعفر ابن محمد ، عن آبائه عليهم السلام ، عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لما أُسرى بي إلى السماء دخلت الجنة فرأيت فيها قصرأ من ياقوت أحمر يرى باطنه من ظاهره لضياءه و نوره ، و فيه قبتان من درّ و زبرجد ، فقلت : يا جبرئيل لمن هذا القصر ؟ قال : هو لمن أطاب الكلام ، و أدام الصيام ، و أطعم الطعام ، و تهجد بالليل و الناس نيام .

قال علي عليه السلام فقلت : يا رسول الله و في أمّتك من يطبق هذا ؟ فقال ﷺ أتدري ما إطابة الكلام ؟ فقلت : الله و رسوله أعلم ، قال : من قال : « سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر » أتدري ما إدامة الصيام ؟ قلت : الله و رسوله أعلم ، قال : من صام شهر الصبر شهر رمضان ، و لم يفطر منه يوماً ، أتدري ما إطعام الطعام ؟ قلت : الله و رسوله أعلم ، قال : من طلب لعياله ما يكفّ به وجوههم

عن الناس أتدري ما النهجد بالليل والناس نيام ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال من لم ينام حتى يصلي العشاء الآخرة ، والناس من اليهود والنصارى وغيرهم من المشركين نيام بينهما (١) .

٣ - تفسير النعماني : عن أمير المؤمنين عليه السلام مثله ، وفيه لأنهم ينامون بين الصلاتين (٢) .

٤ - السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسين ، عن أحمد القروي ، عن أبان ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : دلوك الشمس زوالها وغسق الليل بمنزلة الزوال من النهار (٣) .

٥ - منتهى المطلب : قال : روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن عبدالله بن مسكان قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها .

بيان : أوّل وقت المغرب غروب الشمس بلا خلاف ، قال في المعتبر : وهو إجماع العلماء ، وكذا في المنتهى ، واختلف الأصحاب فيما يتحقق به الغروب فذهب الأكثر إلى أنه إنما يتحقق ويعلم بذهاب الحمرة المشرقية ، قال في المعتبر : وعليه عمل الأصحاب ، وقال الشيخ في المبسوط : علامة غيوبة الشمس هو أنه إذا رأى الأفاق ، والسماء مصحبة ولا حایل بينه وبينها ورآه قد غابت عن العين علم غروبها ، وفي أصحابنا من قال : يراعي زوال الحمرة من ناحية المشرق وهو الأحوط فأما على القول الأوّل إذا غابت الشمس عن النظر ورأى ضوءها على جبل يقابلها أو مكان عال مثل منار الاسكندرية وشبهها فإنه يصلي ، ولا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت وعلى الرواية الأخرى لا يجوز ذلك حتى تغيب في كل موضع تراه وهو الأحوط انتهى .

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٧٣ .

(٢) راجع البحار ج ٩٣ ص ٨٣ ، ورواه القمي في تفسيره ص ١٩ .

(٣) السرائر ص ٢٧٥ .

و يظهر منه أن الاعتبار عنده بغيوبة القرص ، وإليه ذهب في الاستبصار على أحد الوجهين في الجمع بين الأخبار ، وهو مختار السيد المرتضى و ابن الجنيّد و ابن بابويه في كتاب علل الشرايع (١) و ظاهر اختياره في الفقيه (٢) حيث نقل الأحاديث الدالة عليه ، و اختاره بعض المتأخرين .

و قال ابن أبي عقيل: أوّل وقت المغرب سقوط القرص ، وعلامة سقوط القرص أن يسود أفق السماء من المشرق ، وذلك عند إقبال الليل و تقوية الظلمة في الجو ، و اشتباك النجوم ، و لعله أراد ما يقرب القول الأوّل و الأخبار المعتمدة الكثيرة تدلّ على القول الثاني ، و هو استتار القرص ، و لعلّ الأكثر إنمّا عدلوا عنها لموافقته لمذاهب العامة ، فحملوها على النقيّة ، و تأويلها بذهاب الحمرة في غاية البعد ، لكنّ العمل بها ، و حمل ما يعارضها على الاستحباب وجه قويّ به يجمع بين

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٨ باب العلة التي من أجلها صار وقت المغرب اذا

ذهبت الحمرة من المشرق ، و كما ترى عنوان الباب يوافق المشهور و ان كان في طي الباب احاديث تحكم بأن غروب الشمس باستتار القرص و الذي عندي أن الغروب هو استتار القرص لاهن وجه الارض فقط ، بل عنها وعن كل ما علاها من الجو الذي يتعلق بها و هو منتهى ما يمكن للانسان أن يعيش فيه و يتنفس من الهواء المحيط بالارض ، و ذلك لان سلطان الشمس و نفوذها انما هو في الهواء ، ولولا لم يكن للشمس ضياء ولا بهاء ، فاللازم أن يعتبر الغروب بالنسبة الى الهواء الذي يملو كل قطعة من الارض .

فلو قيل بأن الغروب هو استتار الشمس عن نظر الرائي الذي قام على وجه الارض لوجب على ذلك الرائي صلاة المغرب ، ولم يجب على من ارتفع الى الطبقة الثانية ، و اذا غربت الشمس من الطبقة الثانية ولم تغرب من الثالثة عاد الاشكال و المحذور وهكذا في كل طبقة بالنسبة الى طبقة أخرى تملوها ، الا اذا اعتبر غروب الشمس عن الطبقة العالية التي ليس بعدها هواء ولا للشمس فيها شعاع و ضياء . ولا يعرف غروبها عن تلك الطبقة الا بذهاب الحمرة المشرقية عن قمة الرأس .



الأخبار ، ويؤيده بعض الروايات ، وإن كان العمل بالمشهور أحوط .

ثم إنه قد عرفت ما دلّ عليه كلام المبسوط من حصول الاستتار و دخول الوقت وإن بقي شعاع الشمس على رؤوس الجبال ، والمنازة العالية ، وقال في التذكرة وهوأي الغروب ظاهر في الصحاري وأما في العمران والجبال فيستدلّ عليه بأن لا يبقى شيء من الشعاع على رؤوس الجدران ، و قلال الجبال ، و هو أحوط ، وإن دلّ بعض الأخبار على ما اختاره الشيخ كما ستعرف .

و أما آخر وقت المغرب فالمشهور بين الأصحاب امتداد وقتها للمختار إلى انتصاف الليل أو إلى أن يبقى لانتصاف الليل مقدار العشاء على القول بالاختصاص ، و هو اختيار المرتضى وابن الجنيّد وابن زهرة و ابن إدريس و جمهور المتأخّرين ، و نقل ابن زهرة إجماع الفرقة عليه .

وقال المفيد : آخر وقتها غيبوبة الشفق ، وهو الحمرة في المغرب ، والمسافر إذا جده السير عند المغرب فهو في سعة من تأخيرها إلى ربع الليل ، ونحواً منه قال الشيخ في النهاية : وقال في المبسوط آخره غيبوبة الشفق و أطلق ، وكذا في الجمل و هو المحكي عن ابن البرّاج وابن أبي عقيل [ونقل في المختلف أنه للمختار وللمضطرّ إلى ربع الليل ، و به قال ابن حمزة وأبو الصلاح وقال في الخلاف آخره غيبوبة الشفق، وعن السيّد أنّه قال في الناصرية : آخر وقتها مغيب الشفق الذي هو الحمرة وروي ربع الليل وحكم بعض أصحابنا أن وقتها يمتدّ إلى نصف الليل وعن ابن أبي عقيل] أن ما بعد الشفق وقت المضطرّ ، وعن ابن بابويه وقت المغرب لمن كان في طلب المنزل في سفر إلى ربع الليل ، وكذا للمغيض من عرفات إلى جمع ، وعن سلاّر يمتدّ وقت العشاء الأوّل إلى أن يبقى لغياب الشفق الأحمر مقدار أداء ثلاث ركعات .

و نقل في المنهبي عن الشيخ أن آخره للمختار ذهاب الشفق ، وللمضطرّ إلى ما قبل نصف الليل بأربع ، و نقله عن السيّد في المصباح ، و عن بعض العلماء يمتدّ وقت المضطرّ حتّى يبقى للفجر وقت العشاء ، واختاره المحقق في المعنبر

ونقله الشيخ في المبسوط عن بعض الأصحاب وحكى عن ابن البراج أنه حكى عن بعض الأصحاب قولاً بأنَّ للمغرب وقتاً واحداً عند غروب الشمس ، ولعلَّ الأقوى امتداد وقت الفضيلة إلى سقوط الشفق ، و وقت الاجزاء للمختار إلى نصف الليل ، وللمضطرَّ إلى ما قبل طلوع الفجر بقدر العشاء .

وأما وقت العشاء الآخرة فالمشهور أنَّ أوَّلها إذا مضى من غروب الشمس مقدار أداء ثلاث ركعات ، وقال الشيخان : أوَّل وقتها غيوبة الشفق ، ونسبه في الخلاف إلى ابن أبي عقيل و سلاّر و هو أحد قولي المرتضى و صرَّح الشيخ في النهاية بجواز تقديم العشاء قبل غيوبة الشفق في السفر و عند الاعذار ، و جواز في التهذيب تقديمه إذا علم أو ظنَّ أنه إذا لم يصل في هذا الوقت لم يتمكَّن منه بعده ، والأوَّل أقوى .

وآخر وقت العشاء على المشهور انتصاف الليل سواء في ذلك المختار والمضطرَّ وقال المفيد : آخره ثلث الليل ، وهو مختار الشيخ في جملة من كتبه ، وابن البراج وقال في المبسوط والنهاية آخره للمختار ثلث الليل وللمضطرَّ نصف الليل ، واختاره ابن حمزة وعن ابن أبي عقيل أوَّل وقت العشاء الآخرة مغيب الشفق و هو الحمرة فإذا جاز ذلك حتَّى دخل ربع الليل فقد دخل في الوقت الأخير ، وقد روي إلى نصف الليل .

ونقل الشيخ في المبسوط عن بعض علمائنا قولاً بأنَّ آخره للمضطرَّ طلوع الفجر ، واختاره المحقق في المعتبر وبعض المتأخِّرين ، ونقل عن أبي الصلاح أنَّ آخره للمختار ربع الليل وللمضطرَّ نصف الليل و لعلَّ الأقوى امتداد وقت الفضيلة إلى ثلث الليل ، ووقت الاجزاء للمختار إلى نصف الليل ، ووقت المضطرَّ إلى طلوع الفجر فلو أخر المختار عن نصف الليل أثم ، ولكنه يجب عليه الاتيان بالعشائين قبل طلوع الفجر أداء ، و ما اخترناه في الجمع أولى ممَّا اختاره الشيخ من القول باستحباب القضاء إذا زال عند المعذور بعد نصف الليل ، حيث قال في المبسوط : وفي أصحابنا من قال إلى طلوع الفجر ، فأما من يجب عليه القضاء من

أصحاب الأعدار والضروقات ، فأننا نقول ههنا عليه القضاء ، وإذا الحق قبل الفجر مقدار ما يصلي ركعة أو أربع ركعات صلى العشاء الآخرة ، وإذا الحق مقدار ما يصلي خمس ركعات صلى المغرب أيضاً معها استحباباً وإنما يلزمه وجوباً إذا لحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلي فيه أربع ركعات أو قبل أن يمضي ربه مقدار ما يصلي ثلاث ركعات المغرب انتهى مع أنه قال بهذا الفرق في سائر أوقات الاختيار والاضطرار . وقال في موضع من الخلاف : لا خلاف بين أهل العلم في أن أصحاب الأعدار إذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة أنه يلزمه العشاء الآخرة . فان قيل ظاهر الآية انتهاء وقت العشائين بانتصاف الليل ، لقوله تعالى : « إلى غسق الليل » ، وإذا اختلفت الأخبار يجب العمل بما يوافق القرآن ، قلنا إذا أمكننا الجمع بين ظاهر القرآن والأخبار المتنافية ظاهراً فهو أولى من طرح بعض الأخبار ، وحمل الآية على المختارين الذين هم جلّ المخاطبين وعمدتهم يوجب الجمع بينها ، وعدم طرح شيء منها وأيضاً لو قال تعالى إلى طلوع الفجر لكننا نفهم منه جواز التأخير من نصف الليل اختياراً ، فلذا قال إلى غسق الليل . وأما حمل أخبار التوسعة على النقية كما فعله الشهيد الثاني قدس الله روحه حيث قال : وللاصحاب أن يحملوا الروايات الدالة على الامتداد إلى الفجر على النقية لطباق الفقهاء الأربعة عليه ، وإن اختلفوا في كونه آخر وقت الاختيار أو الاضطرار ، فهو غير بعيد ، لكن أقوالهم لم تكن منحصرة في أقوال الفقهاء الأربعة وعندهم في ذلك أقوال منتشرة ، والحمل على النقية إنما يكون فيما إذا لم يكن محمل آخر ظاهر به يجمع بين الأخبار ، وما ذكرنا جامع بينها . وبالعجلة ، المسئلة لا تغلو من إشكال ، والأحوط عدم التأخير عن تنمّة الليل ، بعد تجاوز النصف ، وعدم التعرض للأداء والقضاء ، والله يعلم حقايق الأحكام وحججه الكرام عليه السلام .

٦- العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف رفعه ، عن محمد بن حكيم ، عن شهاب بن عبدربه قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا شهاب إنني أحب إذا صليت المغرب أن أرى في السماء

كو كبا (١) .

بيان : قال الشيخ في الاستبصار بعد إيراد هذا الخبر : يوجه الاستحباب في هذا الخبر بأن يتأنتى الانسان في صلاته ويصليها على تؤدة ، فانه إذا فعل ذلك يكون فراغه منها عند ظهور الكواكب ، ويحتمل أيضاً أن يكون مخصوصاً بمن يكون في موضع لا يمكنه اعتبار سقوط الحمرة من المشرق ، بأن يكون بين الحيطان العالية أو الجبال الشاهقة ، فان من هذه صفته ينبغي أن يستظهر في ذلك بمراعاة الكواكب انتهى .

ولا يخفى أنه لا حاجة إلى هذا التأويل البعيد ، لاسيما على ما اختاره عند إبداء الوجه الأخير من دخول الوقت بذهاب الحمرة ، إذ لا يتفك ذهابها عن ظهور كوكب غالباً ، وليس في الخبر الكواكب ولا اشتباكها ، بل يمكن أن يقال لا ينافي القول باستتار القرص أيضاً بل يؤيده بوجهين أحدهما أنه عند الغروب يظهر كوكب في أكثر الأوقات ، لاسيما إذا كانت الزهرة مؤخرة عن الشمس ، وثانيهما أن "أحب" يدل على استحباب التأخير لا وجوبه .

٧ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : ملك موكل يقول : من نام عن العشاء إلى نصف الليل فلا أنام الله عينه ، (٢) .

ثواب الاعمال : عن محمد بن الحسن ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن موسى بن بكر مثله (٣) .

المحاسن : عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد مثله وفيه : عينه (٤) .

٨ - السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن الحسن ، عن

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٩ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٥ .

(٣) ثواب الاعمال : ٢٠٨ .

(٤) المحاسن ص ٨٤ .

علي بن يعقوب الهاشمي ، عن مروان بن مسلم ، عن عمارة الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلي المغرب حين تغيب الحمرة من مطلع الشمس عند مغربها ، فجعله هو الحصرة التي من قبل المغرب ، وكان يصلي حين يغيب الشفق (١) .

٩- مجالس الشيخ : عن الحسين بن عبيد الله ، عن التلعكبري ، عن محمد بن همام عن عبد الله الحميري ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن زريق الخلقاني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان ﷺ يصلي المغرب عند سقوط القرص قبل أن تظهر النجوم (٢) .

١٠- الهداية : قال الصادق ﷺ : إذا غابت الشمس فقد حلّ الإفطار ، ووجبت الصلاة ، ووقت المغرب أضيق الأوقات ، وهو إلى حين غيوبة الشفق ، ووقت العشاء من غيوبة الشفق إلى ثلث الليل (٣) .

١١- المحاسن : عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان قال سئل أبو عبد الله ﷺ عن صلاة المغرب فقال : أنخ إذا غابت الشمس ، قال : فإنه يشتد على القوم إناخته مرتين ، قال : إنه أصون للظهر (٤) .

١٢- مجالس الصدوق : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى وموسى بن جعفر البغدادي معاً ، عن عبد الله بن الصلت ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن داود بن أبي يزيد ، عن الصادق ﷺ قال : إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب (٥) .

١٣- ومنه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن

(١) السرائر : ٤٧٥ .

(٢) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٣) الهداية : ٢٩ و ٣٠ .

(٤) المحاسن ص ٦٣٩ .

(٥) أمالي الصدوق ص ٢٩ .

العبّاس بن معروف ، عن عليّ بن مهزيار ، عن الحسن بن سعيد ، عن عليّ بن النعمان عن داود بن فرقد قال : سمعت أبي يسأل أبا عبد الله عليه السلام متى يدخل وقت المغرب ؟ فقال إذا غاب كرسيتها ، قال : وما كرسيتها ؟ قال : قرصها ، قلت متى يغيب قرصها ؟ قال إذا نظرت إليه فلم تره (١) .

بيان : لعلّ الضمير في كرسيتها راجع إلى الشمس بمعنى الضوء ، فإنه يطلق على الجرم وعلى الضوء و عليهما معاً ، فشبه قرص الشمس بكرسيّ الضوء لتمكّنه فيه .

١٤ - مجالس الصدوق : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زيد الشحام أو غيره قال : صعدت مرّة جبل أبي قبيس والناس يصلّون المغرب ، فرأيت الشمس لم تغب ، وإنّما توارت خلف الجبل عن الناس ، فلقيت أبا عبد الله عليه السلام الصادق فأخبرته بذلك ، فقال لي : ولم فعلت ذلك ؟ بئس ماضعت ، إنّما تصلّيها إذا لم ترها خلف جبل غابت أو غارت ، ما لم يجعلها سحاب أو ظلمة تظلمها فإنّما عليك مشرقك ومغربك ، وليس على الناس أن يبحثوا (٢) .

١٥ - و منه : عن أبيه وابن الوليد معاً ، عن سعد بن عبد الله ، عن موسى بن الحسن والحسين بن علي معاً ، عن أحمد بن هلال ، عن ابن أبي عمير ، عن جعفر بن عثمان ، عن سماعة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام في المغرب : إنّنا ربما صلّينا ونحن نخاف أن تكون الشمس خلف الجبل ، أو قد سترها منّا الجبل ، فقال : ليس عليك صعود الجبل (٣) .

بيان : ظاهر هذا الخبر والخبر المتقدم الاكتفاء بغيوبة الشمس خلف الجبل وإن لم تغرب عن الأفق ، ولعلّه لم يقل به أحد ، وإن كان ظاهر الصدوق القول به ، لكن لم ينسب إليه هذا القول ، ويمكن حمله على ما إذا غابت عن الأفق الحسيّ ،

لكن يبقى ضوءها على رؤوس الجبال ، كما نقلنا عن الشيخ في المبسوط ، و لعلّ الشيخ حملهما على هذا الوجه ، وليس ببعيد جداً ، والأولى الحمل على التقيّة .  
وقال الوالد قدس سرّه في الخبر الأول : الظاهر أنّ دمه على صعود الجبل لأنّه كان غرضه منه إثارة الفتنة بأن يقول إنّهم يفطرون ويصلّون والشمس لم تغب بعد ، وكان مظنّة أن يصل الضرر إليه وإلى غيره ، فنهاه عليه السلام لذلك ، ويمكن أن يكون المراد بقوله عليه السلام فأنما عليك مشرك ومغربك ، أنك لا تحتاج إلى صعود الجبل ، فأنّه يمكن استعمال الطلوع والغروب بظهور الحمرة أو ذهابها في المشرق أو غنمه للغروب وعكسه للطلوع ، وهذا الوجه جار في الخبر الأخير أيضاً .  
و قال الجوهري : غارت الشمس تفوز غياراً غربت ، و قال : جلّ الشيء تجليلاً عمّ والمجتلل السحاب الذي يجلّل الأرض بالمطر أي يعمّ .

١٦-المجالس : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن يحيى الخثعمي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلّي المغرب و يصلّي معه حتى من الأنصار يقال لهم بنو سلمة ، منازلهم على نصف ميل فيصلّون معه ثمّ ينصرفون إلى منازلهم وهم يرون مواضع نبيلهم (١) .

بيان : «مواضع نبيلهم» أي سهامهم ، ويدلّ على استحباب التهجيل بالمغرب وظاهره دخول الوقت بغيوبة القرص ، وهذا الخبر رواه المخالفون أيضاً عن جابر وغيره ، قال : كنّا نصلّي المغرب مع النبي صلى الله عليه وآله ثمّ نخرج نتناضل حتّى ندخل بيوت بني سلمة ننظر إلى مواقع النبيل من الإسفار .

١٧-المجالس : عن جعفر بن عليّ بن الحسن الكوفي ، عن جدّه الحسن بن عليّ بن عبد الله ، عن جدّه عبد الله بن مغيرة ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : صحبني رجل كان يمسي بالمغرب ويفلس بالفجر فكنت أنا أصلّي المغرب إذا وجبت الشمس وأصلّي الفجر إذا استبان لي الفجر ،

فقال لي الرجل : ما يمنعك أن تصنع مثل ما أصنع ، فإنّ الشمس تطلع على قوم قبلنا و تغرب عنا وهي طالعة على آخرين بعد ، قال : فقلت إنّما علينا أن نصلّي إذا وجبت الشمس عنا ، وإذا طلع الفجر عندنا ليس علينا إلاّ ذلك ، وعلى أواملك أن يصلّوا إذا غربت عنهم (١) .

بيان : يمسى بالمغرب أي يوقعها في المساء و بعد دخول الليل ، و قال الجوهرى : الغلس ظلمة آخر الليل ، والتغليس السّير بغلس يقال : غلّسنا الماء أي وردناه بغلس ، و كذلك إذا فعلنا الصّلاة بغلس .

١٨ - المجالس : عن أبيه و عمّه بن الحسن بن الوليد و أحمد بن محمد العطّار كلّهم ، عن سعد بن عبدالله ، عن عمّه بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن موسى ابن بشّار ، عن المسعودي ، عن عبدالله بن زبير و عن أبان بن تغلب و الرّبيع بن سليمان و أبان بن أرقم و غيرهم قالوا أقبلنا من مكّة حتّى إذا كنّا بوادي الأُجفر إذا نحن برجل يصلّي و نحن ننظر إلى شعاع الشمس ، فوجدنا في أنفسنا ، فجعل يصلّي و نحن ندعو عليه ، حتّى صلى ركعة و نحن ندعو عليه و نقول هذا من شباب أهل المدينة ، فلمّا أتينا إذا هو أبو عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام فنزلنا فصلينا معه ، و قد فاتتنا ركعة ، فلمّا قضينا الصّلاة قمنا إليه ، فقلنا : جعلنا فداك ، هذه الساعة تصلّي ؟ فقال إذا غابت الشمس فقد دخل الوقت (٢) .

بيان : في القاموس الأُجفر موضع بين الخزيمية وفيد ، وقال : وجده عليه يجيد و يجود و جدأ و جدّة و موجدة غضب ، وبه و جدأ في الحبّ فقطو كذا في الحزن و لكن يكسر ماضيه ، و المراد بشعاع الشمس الحمرة المشرقة كما يدلّ آخر الخبر .

١٩ - المجالس : عن أبيه ، عن عمّه بن يحيى العطّار ، عن سهل بن زياد عن هارون بن مسلم ، عن ابن أبي عمير ، عن عليّ بن إسماعيل ، عن زيد الشحام

(١) إمامي الصدوق ص ٥٠

(٢) المصدر نفسه ص ٥٠ .



قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من أخر المغرب حتى تشبكت النجوم من غير علة فأننا إلى الله منه بريء (١).

بيان : اشتباك النجوم كثرتها قال في النهاية في حديث مواقيت الصلاة إذا اشتبكت النجوم أي ظهرت جميعاً ، و اختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها ، و لعلة محمول على ما إذا أخر معتقداً عدم جواز إيقاعها قبل ذلك ، كما كان مذهب أبي الخطاب أو طلباً لفضلها كما قيّد به في سائر الأخبار أو إذاعة و تركاً للنقيّة فإن العامة ينكرون التأخير أشدّ الإنكار أو على من داوم على ذلك تهاوناً بالسنة وعدولاً عنها و يمكن حملها على النقيّة أيضاً .

٣٠ - الاحتجاج : عن الكليني رفعه عن الزهري قال : طلبت هذا الأمر طلباً شافياً حتى ذهب لي فيه مال صـ الح ، فرفعت إلى العمري فخدمته و لزمته فسألته بعد ذلك عن صاحب الزمان عليه السلام فقال : ليس إلى ذلك وصول ، فخضعت له فقال : بكّر بالغداة ، فوافيت فاستقبلني شاب من أحسن الناس وجهاً و أطيبهم ريحاً و في كفه شيء كهيئة التجار ، فلما نظرت إليه دنوت من العمري فأومأ إلى فعدلت إليه و سألته فأجابني عن كل شيء أردت ، ثم مرّ لي دخل الدار ، وكانت من الدور التي لا يكثر بها ، فقال العمري : إن أردت أن تسأل فسل ، فأنك لا تراه بعد ذا ، فذهبت لأسأل فلم يستمع و دخل الدار و ما كلمني بأكثر من أن قال : ملعون ملعون من أخر العشاء إلى أن تشبكت النجوم ، ملعون ملعون من أخر الغداة إلى أن تنقضي النجوم . و دخل الدار (٢) .

بيان : لعل المراد بالعشاء هذا المغرب ، و يحتمل على ما حمل عليه

(١) أمالي الصدوق ص ٢٣٦ ، ووجه الحديث أن الوقت المسنون لصلاة المغرب أول

المغرب عند ذهاب الحمرة ، فمن أخر صلاة المغرب عن هذا الوقت من غير علة - كما صرح بذلك في الخبر - فقد تهاون بسنته (ص) ، و رغب عنها ، و من رغب عن سنته فليس منه في شيء .

الخبر السابق .

٢١ - قرب الاسناد : عن أحمد بن إسحاق بن سعد ، عن بكر بن محمد الأزدي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن وقت صلاة المغرب فقال : إذا غاب القرص ثم سأله عن وقت صلاة العشاء الآخرة ، قال : إذا غاب الشفق ، قال و آية الشفق الحمرة ، قال : وقال بيده هكذا (١) .

بيان : قال : بيده هكذا أي أشار بيده إلى ناحية المغرب ، واستعمال القول في الفعل شايع .

٢٢ - قرب الاسناد : عن السندي بن محمد ، عن صفوان الجمال : عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت : إن معي شبه الكرش المنثور فأؤخر صلاة المغرب حتى عند غيبوبة الشفق ثم أصليهما جميعاً يكون ذلك أرفق بي ، فقال : إذا غاب القرص فصل المغرب ، فأنما أنت و مالك لله عز وجل (٢) .

٢٣ - ومنه : عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن صفوان مثله (٣) .

بيان : قال في القاموس : الكرش بالكسر و ككف للكل مجتزئ بمنزلة المعدة للإنسان ، و عيال الرجل و صغار ولده ، والجماعة ، و في الصحاح : و كرش الرجل أيضاً عياله من صغار ولده ، يقال هم كرش منثور أي صبيان صغار ، و تزوج فلان فلانة فنثرت له كرشها و بطنها ، إذا كثرت ولدها له ، والكرش أيضاً الجماعة من الناس انتهى ، والمراد هنا كثرة العيال أو كثرة الجمال ، كما يشهد به حاله و آخر الخبر أيضاً ، و الفرض أنني لكثرة عيالي محتاج إلى العمل ، أو لكثرة جمالي و خوف انتشارها و تفرقها لا أقدر على تفريق الصلاتين ، فنهى عليه السلام عن تأخير المغرب لذلك ، و فيه دلالة ماعلى مرجوحية الجمع أيضاً .

٢٤ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن العلوي ، عن جده علي بن

(١) قرب الاسناد ص ١٨ ط حجر ص ٢٦ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ٢٩ ط حجر ، ص ٢١ ط نجف .

(٣) قرب الاسناد ص ٦١ ط حجر ص ٨١ ط نجف .

جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن القوم يتحدّثون حتى يذهب الثلث الأوّل من الليل و أكثر أيّما أفضل ؟ يصلّون العشاء جماعة أو في غير جماعة ؟ قال : يصلّونها جماعة أفضل (١) .

بيان : يدلّ على عدم خروج وقت العشاء بمضي ثلث الليل .

٢٥ - قرب الاسناد : عن محمد بن الحسين ، عن أحمد بن الميثم ، عن الحسين أبي العرندس قال : رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام في المسجد الحرام في شهر رمضان وقد أتاه غلام له أسود بين ثوبين أبيضين ، و معه قلّة و قدح ، فحين قال المؤذّن : الله أكبر صبّ له فناوله و شرب (٢) .

بيان : ظاهره دخول وقت المغرب بغيوبة القرص إذ مؤذّنهم يؤذّن عند ذلك ، و نقل الراوي ذلك أيضاً يدلّ عليه ، كما لا يخفى ، و يمكن حمله على التقيّة .

٢٦ - قرب الاسناد : عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي قال : صلّيت المغرب مع أهل المدينة في المسجد ، فلمّا سلّم الامام قمت فصلّيت أربع ركعات ثمّ صلّيت العنّة ركعتين ثمّ مضيت إلى أبي الحسن عليه السلام فدخلت عليه بعد ما أعتمت فقال لي صلّيت العنّة فقلت له : نعم ، قال : متى صلّيت ؟ قلت : صلّيت المغرب و أمسيت بصلاتي معهم ، فلمّا سلّم الامام قمت فصلّيت أربع ركعات ثمّ صلّيت العنّة ركعتين ، ثمّ أتيتك ، فأخذ في شيء آخر ولم يجبني ، فقلت له : إنّي فعلت هذا و هو عندي جاز ، فان لم يكن جازاً قمت الساعة فأعدت فأخذ في شيء آخر ولم يجبني (٣) .

توضيح : قال في النهاية : حتى يعموا أي يدخلوا في عنة الليل و هي ظلمته و يقال : أعمت الشيء و عتمه إذا أخّره ، و عنت الجارية و أعتمت إذا تأخّرت

(١) قرب الاسناد ص ١٢١ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ١٧٣ ط نجف .

(٣) ، ص ٢٢٩ ط نجف .

و في القاموس عتم عنه يعتم كف بعد المضي فيه ، كعتم وأعتم أو احتبس عن فعل شيء يريد ، و الليل مر منه قطعة كأعتم فيهما ، و أعتم وعتم سار في العتمة انتهى ، و الظاهر أن عدم الجواب للتقية في تصويب ذلك أو لعدم جرة المخاطب بعد ذلك على ترك التقية .

٣٧ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن سعيد ، عن أحمد بن عبدالله القروي ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : قال رسول الله ﷺ : لولا أن أشق على أمتي لأخترت العشاء إلى نصف الليل (١) .

بيان : قال في النهاية : أي لولا أن أثقل عليهم من المشقة وهي الشدة انتهى ، ولولا يدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، وتحقيقه أنها مركبة من لولا

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٩ ، ووجه الحديث ظاهر مما تلونا عليك من أن صلاة العشاء وقتها المفروض من أول الليل إلى آخره مع رعاية الأول فالاول لقوله تعالى : « زلفاً ، لكن رسول الله (س) سن لها وقتاً معيناً وهو أول غيبوبة الشفق لمجلة الناس في النوم و الخوف من فوات العشاء عنهم ، ولذلك قال : « من نام قبل العشاء الآخرة فلا أنام الله عنه » .

ومعنى قوله (س) «لولا أن أشق» أنه لولا أن أشق عليهم في السهر (بأن لا يناموا إلى ثلث الليل فبصلوا العشاء الآخرة ثم ينامون . أو ينامون ثم يستيقظون ثلث الليل لاداء الصلاة ) لفعلت ذلك و أخرت وقتها المسنون إلى ثلث الليل أو نصفه ، لوجود المصلحة في التفريق بين الصلوات المفروضة بساعات، ولكنى لم أفعل ذلك .

فيكون مغزا هذا الكلام أن المسلم المتبع لسنة (س) يجب عليه أن يصلي العشاء الآخرة عند وقتها المسنون و هو ذهاب الشفق اقتداء به و تبعاً لقوله تعالى : « ولقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله و اليوم الآخر ، وان أخرها عن وقتها المسنون ، وفات عنه الأخذ بالسنة فان أمكنه فليؤخرها إلى ثلث الليل ليدرك مراده (س) من المصالح .

و«لو» يدل على انتفاء الشيء لانتهاء غيره ، فيدل ههنا على انتفاء التأخير لانتهاء نفى المشقة ، ونفى النقي إثبات ، فيكون التأخير منتفياً لثبوت المشقة ، والمشقة ههنا ليست بثابتة ، فلا بد من مقدّر أي لولا خوف المشقة أو توقّعها بسبب هذا الفعل لفعلت ، والخبر يدل على استحباب تأخير العشاء عن أوّل وقت الفضيلة ، وهو مناف لما مرّ من الأخبار الدالة على كون أوّل الوقت أفضل ، فيمكن تخصيصها به كما خصص بغيره ممّا مرّ .

ويمكن حمله على التقيّة لاشتهاره بين العامة كما رواه أحمد و الترمذي وابن ماجة قال : قال رسول الله ﷺ : «لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم أن يؤخّروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه» ، وقال مجيب السّنة من فقهاءهم : اختار أهل العلم من الصّحابة والتابعين فمن بعدهم تأخير العشاء ، وذهب الشافعيّ في أحد قوليّه إلى تعجيلها . لكن رووا التعجيل عن عمر كما ورد في أخبارنا معارضته النبي ﷺ في ذلك .

و قال في الذكرى بعد إيراد بعض الأخبار الدالة على استحباب التأخير : و ظاهر الأصحاب عدم هذا الاستحباب ، لمعارضة أخبار فضلية أوّل الوقت صريح به في المبسوط وقال المرتضى - لمّا قال الناصر أفضل الأوقات أوّلها في الصلوات كلّها : هذا صحيح وهو مذهب أصحابنا ، والدليل على صحّته بعد الاجماع ما رواه ابن مسعود ، عن النبي ﷺ ، وسأله عن أفضل الأعمال ، فقال : الصلاة في أوّل وقتها ، ومثله رواية أمّ فروة عن النبي ﷺ ولأنّ في تقديمها احتياطاً للفرض و في التأخير تغريراً به ، لجواز المانع وحيثنّذ نقول : ما اختاره النبي ﷺ جاز أن يكون لعذر أولبيان الجواز .

٢٨ - العلل : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعريّ ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن أحمد ، عن بعض أصحابنا رفعه قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : وقت المغرب إذا ذهبت الحمرة من المشرق ، وتدرى كيف ذلك ؟ قلت : لا ، قال : لأنّ المشرق مطلّ على المغرب ، هكذا ، ورفع

يمينه فوق يساره ، فاذا غابت ههنا ذهب الحمرة من ههنا (١) .

بيان : أطلّ عليه أشرف ، ذكره في القاموس و المراد بالشرق ما يقع عليه شعاع الشمس من كرة البخار في جانب المشرق ، و بالمغرب محلّ غروب الشمس من تحت الأفق إذ بعد الانحطاط عن الأفق بزمان تذهب الحمرة عن المشرق و إشرافه عليه ظاهر بهذا الوجه إذ أحدهما تحت الأفق و الآخر فوقه .

٣٩ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي أسامة الشحام قال : قال رجل لأبي عبدالله عليه السلام أوخّر المغرب حتى تستبين النجوم ؟ قال : فقال خطّابيّة ؟ إنّ جبرئيل نزل بها على محمد صلى الله عليه وآله حين سقط القرص (٢) .

اختيار الكشي : عن حمدويه و إبراهيم ابني نصير ، عن الحسين بن موسى عن ابن عبد الحميد مثله (٣) .

بيان : خطّابيّة أي بدعة ابتدئها أبو الخطاب ، و هو رجل غال ملعون على لسان الصادق عليه السلام اسمه محمد بن مقلّاص ، و كان صاحب بدع و أهواء ، و سيّاتى كيفة ابتداعه .

٣٠ - العلل : عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن محمد بن السندي ، عن عليّ بن الحكم رفعه عن أحدهما عليه السلام أنّه سئل عن وقت المغرب فقال : إذا غابت كرسیّتها قال : وما كرسیّتها قال : قرصها قال : ومتى يغيب قرصها؟ قال : إذا نظرت إليه فلم تره (٤) .

٣٩ - ومنه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن ابن مسكان ، عن ليث ، عن أبي عبدالله

(١) علل الفرائع ج ٢ ص ٣٨ .

(٢) علل الفرائع ج ٢ ص ٣٩ .

(٣) رجال الكشي ص ٢٤٧ .

(٤) علل الفرائع ج ٢ ص ٣٩ .

عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ لا يؤثر على صلاة المغرب شيئاً إذا غربت الشمس حتى يصلّيها (١) .

٣٢ - و منه: عن أبيه و ابن الوليد معاً عن محمد العطار ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن أحمد ، عن محمد بن أبي حمزة ، عمّن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه الصلاة والسلام قال : ملعون من أخرّ المغرب طلباً لفضلها (٢) .

٣٣ - و منه: عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن أبي المفرا عن سماعة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لولا نوم الصببي وعيلة الضعيف لأخّرت العنمة إلى ثلث الليل (٣) .

٣٤- فقه الرضا : قال عليه السلام : أوّل وقت المغرب سقوط القرص ، و علامة سقوطه أن يسودّ أفق المشرق ، و آخر وقتها غروب الشفق ، و هو أوّل وقت العنمة ، و سقوط الشفق ذهاب الحمرة ، و آخر وقت العنمة نصف الليل ، و هو زوال الليل (٤) .

و قال في موضع آخر : وقت المغرب سقوط القرص إلى مغيب الشفق ، و وقت العشاء الأخيرة الفراغ من المغرب ، ثمّ إلى ربع الليل ، و قد رخص للليل والمسافر فيهما إلى انتصاف الليل وللمضطرّ إلى قبل طلوع الفجر ، والدليل على غروب الشمس ذهاب الحمرة من جانب المشرق ، و في الغيم سواد المحاجر ، و قد كثرت الروايات في وقت المغرب ، و سقوط القرص ، و العمل من ذلك على سواد المشرق إلى حدّ الرأس (٥) .

(١-٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٩ .

(٣) علل الفرائع ج ٢ ص ٥٦ .

(٤) فقه الرضا : ٢ .

(٥) فقه الرضا : ٧ .

بيان : في القاموس المحجر كمجلس ومنبر الحديقة ، ومن العين ما دار بها و بدأ من البرقع ، أو ما يظهر من نقابها ، وعامته إذا اعتم وما حول القرية .

٣٥ - السرائر : مما استطرفه من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن الفضيل ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله : « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » (١) قال : دلوك الشمس زوالها و غسق الليل انتصافها و قرآن الفجر ركعتا الفجر (٢) .

٣٦ - ومنه : من كتاب البزنطي ، عن علي ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله العشاء الآخرة ليلة من الليالي حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، فجاء عمر يدق الباب فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وآله نامت النساء ، و نامت الصبيان ، و ذهب الليل ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له : ليس لكم أن تؤذوني ولا تأمروني إنما عليكم أن تسمعوا و تطيعوا (٣) .

اربعين الشهيد : باسناده إلى الصدوق ، عن والده ، عن سعد بن عبد الله ، عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام مثله .

٣٧ - السرائر : من كتاب السياري ، عن محمد بن سنان ، عن رجل سمّاه عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى : « و أتمموا الصيام إلى الليل » (٤) قال : سقوط الشفق (٥) .

٣٨ - ومنه : من كتاب المسائل برواية أحمد بن محمد بن عبيد بن الجوهري و رواية عبد الله بن جعفر الحميري عن مسائل علي بن الرّيان قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام : رجل يكون في الدار يمنعه حيطانها من النظر إلى حمرة المغرب

(١) أسرى : ٧٨ .

(٢) السرائر : ٤٦٥ .

(٣) السرائر ص ٢٦٥ ، و تراه في التهذيب ج ١ ص ١٢١ .

(٤) البقرة : ١٧٨ .

(٥) السرائر : ٢٦٨ .



و معرفة مغيب الشفق وقت صلاة العشاء ، متى يصلّيها وكيف يصنع ؟ فوقع عليه السلام يصلّيها إذا كانت على هذه الصفة عند اشتباك النجوم ، و المغرب عند قصر النجوم ، و بياض مغيب الشفق (١) .

بيان : في التهذيب (٢) بعد نقل الرواية قال محمد بن الحسن : معنى قصر النجوم بيانها ، و في الكافي (٣) قصرة النجوم بيانها ، وفي بعض نسخه نضرة النجوم في الموضوعين ، و في القاموس القصر اختلاط الظلام ، و قصر الطعام قصوراً ، و غلا و نقص و رخص ، و في مصباح اللغة : قصرت الثوب بيضته ، ففعل ما ذكرناه إمّا مأخوذ من المعنى الأخير أو من التثنية .

ثم أعلم أن نسخ الحديث في لفظ الخبر مختلفة ففي الكافي يصلّيها إذا كان على هذه الصفة عند قصرة النجوم ، و المغرب عند اشتباكها و بياض مغيب الشفق ، و في التهذيب يصلّيها إذا كان على هذه الصفة عند قصر النجوم ، و العشاء عند اشتباكها و بياض مغيب الشمس ، و هو أصوب ممّا في الكتابين ، و أوفق بساير الأخبار كما لا يخفى .

٣٩ - العياشي : عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله : « أقم الصلاة لدلوک الشمس إلى غسق الليل » (٤) قال : إن الله افترض أربع صلوات أوّل وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل ، منها صلاتان أوّل وقتها من عند زوال الشمس إلى غروبها إلا أن هذه قبل هذه ، و منها صلاتان أوّل وقتها من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه (٥) .

٤٠ - و منه ، عن أبي هاشم الخادم ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : ما

(١) السرائر : ٢٧١ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢١٠ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٢٨١ .

(٤) أسرى : ٧٨ .

(٥) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣١٠ .

بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق غسق (١) .

بيان : هذا معنى آخر للغسق وتأويل آخر للأية ، فتكون الآية متضمنة لأربع صلوات أو ثلاث صلوات أو صلاتين ، ويحتمل أن يكون المراد بالشفق أعم من الحمرة والبياض ، فيكون إشارة إلى وقت الفضل للعشاءين والظاهر أنه اشتباه من النسخ أو من الرواة .

٣٩ - العياشي : عن زرارة وحمران وعبد بن مسلم ، عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السلام عن قوله : « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » قال : جمعت الصلاة كاهن ، و دلوك الشمس زوالها ، و غسق الليل انتصافه ، و قال : إنه ينادي مناد من السماء كل ليلة إذا انتصف الليل : « من رقد عن صلاة العشاء إلى هذه الساعة فلانامت عيناه » (٢) .

٣٢ - اختيار الرجال للكني : عن محمد بن مسعود ، عن ابن المغيرة ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال : يعني أبا عبدالله عليه السلام إن أبا الخطاب كذب عليّ و قال : إنني أمرته أن لا يصلي هو و أصحابه المغرب حتى يروا كوكب كذا يقال : له القنذاني ، والله إن ذلك لكوكب ما أعرفه (٣) .

بيان : أي ما أعرفه بهذا الوصف أو بهذا الاسم ، ولعله كان كوكباً خفياً لا يظهر إلا بعد اشتباك النجوم كالسهي (٤) .

٣٣ - الاختيار : عن محمد بن مسعود ، عن عليّ بن الحسن ، عن معمر بن خلاد قال : قال أبو الحسن عليه السلام : إن أبا الخطاب أفسد أهل الكوفة فصاروا لا يصلون المغرب حتى يغيب الشفق ، و لم يكن ذلك ، إنما ذلك للمسافر

(١) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣١٠ .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ : ٣٠٩ في حديث .

(٣) رجال الكشي ص ١٩٨ .

(٤) السها و السهي - بالالف و الباء - كوكب صغير من بنات نعتي الصغرى .

وصاحب العلة (١) ،

أقول : قد سبق خبر محمد بن أبي بكر وغيره في الأبواب الماضية مما تضمن وقت الصلاتين .

٣٣ - دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليه و عليهم السلام أن " أوّل وقت المغرب غياب الشمس ، و هو أن يتوارد القرص في أفق المغرب ، لغير مانع من حاجز يحجز دون الأفق مثل جبل أو حائط أو غير ذلك ، فإذا غاب القرص فذلك أوّل وقت صلاة المغرب ، و إن حال حائل دون الأفق فعلامته أن يسود أفق المشرق وكذلك قال جعفر بن محمد عليه السلام (٢) .

و روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : إذا أقبل الليل من ههنا وأوماً إلى جهة المشرق (٣) .

و سمع أبو الخطاب أبا عبد الله عليه السلام و هو يقول : إذا سقطت الحمرة من ههنا وأوماً بيده إلى المشرق ، فذلك وقت المغرب ، فقال أبو الخطاب لأصحابه : لما أحدث ما أحدثه ، وقت صلاة المغرب ذهاب الحمرة من أفق المغرب ، فلا تصلوها حتى تشبك النجوم و روى ذلك لهم عن أبي عبد الله عليه السلام فبلغه عليه السلام ذلك فلعن أبا الخطاب و قال : من ترك صلاة المغرب عامداً إلى اشتباك النجوم فأنا منه بريء .

و روينا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أوّل وقت العشاء الأخيرة غياب الشفق و الشفق الحمرة التي تكون في أفق المغرب بعد غروب الشمس ، و آخر وقتها أن ينتصف الليل (٤) .

بيان : ما ذكره من حمل أخبار ذهاب الحمرة على صورة الاشتباه و عدم السبيل إلى تيقن استتار القرص وجه جمع بين الأخبار ، اختاره المؤلف ، ولعل

(١) رجال الكشي : ٢٣٩ .

(٢-٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٨

(٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٩ .

الحمل على الاستجباب أحسن .

٣٥- المجازات النبوية: سأل النبي ﷺ رجل من جهينة متى تصلي العشاء

الأخرة ؟ فقال : إذا ملا الليل بطن كل واد .

قال السيد رضوان الله عليه : هذا مجاز لأن الليل على الحقيقة لا تمتليء به

بطون الأودية كما تمتليء بطون الأوعية ، وإنما المراد إذا شمل ظل الليل البلاد ،

وطبق النجاد والوهاد ، فصار كأنه سداد لكل شعب ، و صمام لكل نقب (١) .




---

(١) المجازات النبوية : ٢٧٨ والنجاد .. بكسر النون - جمع نجد و هو ما أشرف و ارتفع من الأرض خلاف الوهاد جمع وهد و هو ما انخفض من الأرض ، والعقب كالنقب الطريق في الجبل و مسيل الماء بين الجبلين ، و المداد و الصمام بمعنى كالذي يسد فم القارورة ويصمها .

٩

## (( باب ))

## ﴿ ( وقت صلاة الفجر و نافلتها ) ﴾ ❖

١ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن عبد الرحمن بن سالم عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أخبرني عن أفضل المواقيت في صلاة الفجر ، قال : مع طلوع الفجر إن الله تبارك و تعالى يقول : « إن قرآن الفجر كان مشهوداً » يعني صلاة الفجر تشهدا ملائكة الليل و ملائكة النهار ، فإذا صلى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبتت له مرتين : أثبتها ملائكة الليل و ملائكة النهار (١) .

ثواب الاعمال : عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن الحسن ابن موسى الخشاب ، عن عبدالله بن جبلة ، عن غياث بن كلاب عن إسحاق مثله (٢) .

٢ - فقه الرضا ، قال عليه السلام : أوّل وقت الفجر اعتراض الفجر في أفق المشرق ، وهو بياض كبياض النهار آخر وقت الفجر أن تبدوا الحمرة في أفق المغرب ، و قدرخص للليل و المسافر و المضطر إلى قبل طلوع الشمس (٣) .

٣ - مجالس الشيخ : عن الحسين بن عبيدالله الغضائري ، عن هارون بن موسى التلعكبري ، عن محمد بن همام ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن زريق الخلقاني ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كان يصلي الغداة بغلس عند طلوع الفجر الصادق أوّل ما يبدو ، قبل أن يستعرض ، و كان يقول :

---

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٥ .

(٢) ثواب الاعمال ص ٣٣ . و قد عرفت وجه الحديث خصوصاً قوله عليه السلام :

« مع طلوع الفجر » ص ٣٢١ من ج ٨٢ باب أوقات الصلوات .

(٣) فقه الرضا ص ٢ .

«و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً» إن ملائكة الليل تصعد وملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر ، فأنا أحب أن تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار صلاتي وكان يصلي المغرب عند سقوط القرص قبل أن تظهر النجوم (١) .  
وقال عليه السلام : إذا طلع الفجر فلا نافلة (٢) .

بيان : «قبل أن يستعرض» أي قبل أن يعترض وينتشر كثيراً للتقييد بالصادق قبله ، ثم أعلم أنه لا خلاف في أن أوّل وقت فريضة الفجر الصبح الصادق ، وهو البياض المنتشر في الأفق عرضاً ، لا الكاذب الشبيه بذبذب السرحان ، ونقل المحقق والعلامة عليه إجماع أهل العلم ، والمشهور بين الأصحاب أن آخره طلوع الشمس ، وقال ابن عقيل : آخره للمختار طلوع الحمرة المشرقية ، والمضطرّ طلوع الشمس واختاره الشيخ في المبسوط وابن حمزة وقال في الخلاف : وقت المختار إلى أن يسفر الصبح ، وهو قريب من مذهب ابن أبي عقيل ، والأوّل أقوى ، والأقوال المتقاربة الأخرى أحوط .

وأما نافلة الفجر فالمشهور أن وقتها بعد طلوع الفجر الأوّل ولمن يصلي صلاة الليل أن يأتي بها بعد الفراغ منها ، بل هو أفضل وقال الصدوق : كلما قرب من الفجر كان أفضل ، وفي المعتبر أن تأخيرها حتى تطلع الفجر الأوّل أفضل والمشهور أن آخر وقتها طلوع الحمرة المشرقية ، قال ابن الجنيّد على ما نقل عنه : وقت صلاة الليل والوتر والركعتين من حين انتصاف الليل إلى طلوع الفجر على الترتيب ، وهو ظاهر اختيار الشيخ في كتابي الأخبار ، ويدلّ عليه هذا الخبر وأخبار آخر ، ويمكن حمل أخبار الجواز على النقيّة أو أخبار التقديم على الأفضليّة والأحوط التقديم ، وإن كان الجواز أقوى في الجملة .

أقول : قد سبق وصيّة محمد بن أبي بكر في باب أوقات الصلوات ، وخبر الزهري في باب وقت العشائين وغيرهما في غيرهما مما يستنبط منه أحكام هذا الباب .

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٢) المصدر ج ٢ ص ٣٠٧ في حديث .

٤ - دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : وقت صلاة ركعتي الفجر بعد الفجر (١) .

و عنه عليه السلام أيضاً قال : لا بأس أن تصلّيها قبل الفجر (٢) .  
و عنه عليه السلام قال : أوّل وقت صلاة الفجر اعراض الفجر في أفق المشرق و آخر وقتها أن يحمرّ أفق المغرب ، وذلك قبل أن يبدو قرن الشمس من أفق المشرق بشيء ، ولا ينبغي تأخيرها إلى هذا الوقت لغير عند ، وأوّل الوقت أفضل (٣) .

بيان : اعتبار احمرار المغرب غريب ، و قد جرّب أنه إذا وصلت الحمرة إلى أفق المغرب يطلع قرن الشمس .

٥ - الهداية : قال الصادق عليه السلام حين سئل عن وقت الصبح فقال : حين يعترض الفجر ويضيء حسناً (٤) .

٦ - كتاب العروس : باسناده عن الرضا عليه السلام أنه قال : صلّ صلاة الغداة إذا طلع الفجر وأضاء حسناً ، وصلّ صلاة الغداة يوم الجمعة إذا طلع الفجر في أوّل وقتها .

١٠

## (( باب ))

﴿ تحقيق منتصف الليل و منتهاه ﴾

\* ﴿ ( و مفتتح النهار شرعاً و عرفاً ولغة ومعناه ) ﴾ \*

اعلم أن بعض أصحابنا في زماننا جدّدوا النزاع القديم الذي كان في بعض الأزمان السابقة و اضمحلّ لوضوح الحق فيه و اتفق الخاصّ و العام فيه على أمر واحد ، و هو الخلاف في معنى الليل والنهار شرعاً ، و عرفاً بل لغة : هل ابتداء النهار من طلوع الفجر أو طلوع الشمس ، وعندنا أنه لا يفهم في عرف الشرع ولا في العرف العام ولا بحسب اللغة من اليوم أو النهار إلا ما هو من ابتداء طلوع الفجر ولم يخالف في ذلك إلا شذمة قليلة قد انقرضوا .

نعم بعض أهل الحرف و الصناعات لما كان ابتداء عملهم من طلوع الشمس قد يطلقون اليوم عليه ، و بعض أهل اللغة لما رأوا هذا الاصطلاح ذكروه في كتب اللغة ، و يحتمل أن يكون كلاهما بحسب اللغة حقيقة ، و كذا المنجمون قد يطلقون اليوم على ما بين الطلوع إلى الغروب ، و على ما بين الطلوع إلى الغروب و على ما بين الغروب إلى الغروب ، و على ما بين الزوال إلى الزوال ، و كذا النهار على المعنى الأول ، و الليل على ما بين غروب الشمس إلى طلوعها .

لكن لا ينبغي أن يستريب عارف بقواعد الشريعة و إطلاقاتها في أنه لا يتبادر فيها مع عدم القرينة من النهار إلا ما هو مبتدأ من طلوع الفجر ، و كذا اليوم بأحد المعنيين ، و قد يطلق اليوم على مجموع الليل والنهار ، و لا يتبادر من الليل إلا ما هو مختتم بالفجر ، و أما انتهاء النهار و اليوم و ابتداء الليل فهو إما غيوبة القرص أو ذهاب الحمرة المشرقية كما عرفت .

و لنذكر بعض كلمات أهل اللغة و المفسرين و الفقهاء من الخاصة و العامة ثم لنشر إلى بعض الآيات و الأخبار الدالة على هذا المطلب ، لاراء الطالبين للحق سبيل التحقيق ، فان استيفاء جميع الدلائل و البراهين ، و التعرض لما استدل به بعض أفاضل المعاصرين لا يناسب هذا الكتاب ، و في بالي إن ساعدني التوفيق أن أفرد لذلك رسالة تنضمّن أكثر ما يتعلق بهذا المرام ، والله الموفق و المعين .

فأما كلمات القوم فقال الشيخ الطبرسي - رحمه الله - في مجمع البيان في تفسير قوله تعالى : « و إذ واعدنا موسى أربعين ليلة » (١) الليلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثاني و اليوم من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس ، و لم يذكر لهما معنى آخر (٢) .

و قال - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى : « و سخر لكم الليل و النهار » (٣)

(١) البقرة : ٥١ .

(٢) مجمع البيان ج ١ ص ١٠٨ .

(٣) النحل : ١٢ .



التسخير في الحقيقة للشمس والقمر، لأنَّ النهار هو حركات الشمس من وقت طلوع الفجر إلى غروب الشمس، و اللّيل حركات الشمس تحت الأرض من وقت غروب الشمس إلى وقت طلوع الفجر، إلّا أنَّه سبحانه أجرى التسخير على اللّيل والنهار، على سبيل النجوز والاتساع (١).

و قال في قوله تعالى: «و النهار مبصراً» (٢) أي وجعل لكم النهار وهو ما بين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس مضيئاً تبصرون فيه لمواضع حاجاتكم (٣) و قال في نقل الأقوال في الصلّاة الوسطى: و ثانيها أنَّها صلاة العصر ونسبه إلى جماعة منهم عليٌّ عليه السلام و ابن عباس ثمَّ قال: قالوا: لاَّ أنَّها بين صلاتي النهار و صلاتي اللّيل، و ذكر ذلك أكثر المفسّرين و العلماء من الفريقين (٤).

و قال ابن البرّاج في جواهر الفقه: صلاة الصّبح من صلاة النهار لقوله تعالى «أقم الصلوة طرقي النهار» (٥) و لا خلاف في أنَّ المراد بذلك صلاة الفجر و العصر و لما كانت صلاة الفجر تقام بعد طلوع الفجر إلى قبل طلوع الشمس، كان ذلك دالاً على أنَّ هذا الوقت ظرف النهار، لأنَّ إجماع الطائفة عليه أيضاً.

و قال الشيخ في الخلاف: الفجر الثاني هو أوّل النهار و آخر اللّيل، فينفصل به اللّيل من النهار، و تحلُّ به الصلّاة و يحرم به الطعام و الشّراب على الصّائم، و تكون صلاة الصّبح من صلاة النهار، و به قال عامّة أهل العلم، و ذهب طائفة إلى أنَّ ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ليس من النهار و لا من اللّيل، بل هو زمان منفصل عنهما، و ذهب طائفة إلى أنَّ أوّل النهار هو طلوع الشمس، و ما قبل ذلك من اللّيل، فتكون صلاة الصّبح من صلاة اللّيل، و لا يحرم الطعام و

(١) مجمع البيان ج ٦ ص ٣٥٣.

(٢) غافر: ٦١.

(٣) مجمع البيان ج ٨ ص ٥٣٠.

(٤) مجمع البيان ج ٢ ص ٣٢٣.

(٥) هود: ١١٤.

الشراب على الصائم إلى طلوع الشمس ذهب إليه الأعمش وغيره . وروي ذلك عن حذيفة .

دلينا على فساد قول الفرقة الأولى قوله تعالى : «يولج الليل في النهار و يولج النهار في الليل» (١) وهذا ينفي أن يكون بينهما فاصل ، ويدل على فساد قول الأعمش قوله تعالى : «أقم الصلوة طرفي النهار» ولم يختلفوا أن المراد بذلك صلاة الصبح والعصر ، فلما كانت صلاة الصبح تقام بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس ، دل ذلك على أن الوقت طرف النهار ، وعندئذ من الليل ، وأيضاً أجمعت الفرقة المحقة على تحريم الأكل والشرب بعد طلوع الفجر الثاني ، وقد بينا أن ذلك حجة ، على أن هذا الخلاف قد انقضى وأجمع المسلمون ، فلو كان صحيحاً لما انقضى .

وقال العلامة نوّه رحمه الله في المنتهى : روى الشيخ في الصحيح عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : سألت عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر ؟ فقال : قبل الفجر ، إنهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل أتريد أن تقايس ؟ لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تتطوع ؟ إذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة (٢) .

ثم قال : وفي هذا الحديث فوائد : أحدها الحكم بأنهما قبل الفجر ، وثانيهما أنهما وإن كانا قبل الفجر فإنهما يسميان بركعتي الفجر ، وذلك من باب التجوز تسمية للشيء باسم ما يقاربه ، وثالثها الحكم بأنهما من صلاة الليل ، ورابعها تعليل أنهما قبل الفجر بأنهما من صلاة الليل وذلك يدل على أن ما بعد الفجر ليس من الليل خلافاً للأعمش وغيره ولحذيفة على ما روي عنه حيث ذهبوا إلى أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من الليل ، وأن صلاة الصبح من صلاة الليل ، وأنه يباح للصائم الأكل والشرب إلى طلوع الشمس ، ويزيده فساداً قوله تعالى : «أقم

(١) الحج : ٦١ .

(٢) رواه في التهذيب ج ١ ص ١٧٣ .

الصلاة طرفي النهار ، و اتفق المفسرون على أن المراد بذلك صلاة الصبح والعصر إلى آخر ما قال .

وقال - ره - في كتاب الاعتكاف : لا تدخل الليالي في الاعتكاف بل ليلتان من كل ثلاث ، ثم أجاب عن حجة المخالف بأن اسم اليوم حقيقة لما بين الفجر إلى الغروب ، واللييلة ما عدا ذلك ، فلا يتناوها إلا مع القرينة ، ومع تجرد اللفظ عنها يحمل على حقيقته .

ثم قال في سياق كلامه : فمن نذر اعتكاف يوم فأنه يلزمه الدخول فيه قبل طلوع فجره ، ونحو هذا قال المحقق قدس سره في المعتبر ، وغيره من الأصحاب . وقال ابن إدريس قدس سره في السرائر : تراوح على نزحها أربعة رجال من أوّل النهار إلى آخره ، وأوّل النهار حين يحرم على الصيام الأكل والشرب ، وآخره حين يجعل له الإفطار ، وقد يوجد في كتب بعض أصحابنا من الغدوة إلى العشيّة ، وليس في ذلك ما ينافي ما ذكرناه ، لأنّ الغدوة والغداة عبارة عن أوّل النهار بغير خلاف بين أهل اللغة العربيّة ، وقال في وقوف المشعر : وقته من طلوع الفجر من يوم النحر إلى طلوع الشمس من ذلك اليوم .

وقال المفيد في المقنعة : من حصل بعرفات قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدركها ، وقال ابن أبي عقيل على ما نقل عنه حين عدّ النوافل : وثمانى عشر ركعة بالليل ، منها أربع ركعات بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء الآخرة من جنوس تعدّ أن ركعة ، وثلاث عشر ركعة من انتصاف الليل إلى طلوع الفجر الثاني منها ثلاث ركعات الوتر .

وقال المفيد - ره - إذا كان يوم العيد بعد طلوع الفجر اغتسلت إلى آخر ما قال .

وقال السيّد المرتضى - ره - في احتجاج أن الصلاة الوسطى صلاة العصر : لأنّها وسط بين الصبح والظهر ، وهما صلاة النهار وبين المغرب والعشاء ، وهما صلاة الليل .

و قال ابن الجنيّد على ما نقل عنه : وقت صلاة اللّيل والوتر والرّكعتين من حين انتصاف اللّيل إلى طلوع الفجر على الترتيب ، ولأستحبّ صلاة الرّكعتين قبل سدس اللّيل من آخره ، وقال في الفطرة : أوّل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر ، و قال السيّد في الجمل : وقت وجوب هذه الصدقة طلوع الفجر من يوم الفطر ، وقال أبو الصّلاح : وقت الوقوف بعرفة للمختار من ذوال الشمس يوم التاسع إلى غروبها وللمضطرّ إلى طلوع الفجر يوم النحر .

و قال المفيد : من أم يتمكّن من صلاة اللّيل في آخره فليترك صلاة اللّيلة ثمّ ليقضها في أوّل اللّيلة الثانية ، و المسافر إذا خاف أن يغلبه النوم ولا يقوم في آخر اللّيل فليقدّم صلاة ليلته في أوّلها ، وقال وقت وجوب الفطرة : يوم العيد بعد الفجر منه ، وقال إذا أصبح يوم النحر فليصلّ الفجر ، وقال في التّكبيرات : و آخرها الغداة من يوم الرابع .

و قال البغويّ في شرح السنّة في قول النبي ﷺ : من صلى البردين دخل الجنّة : أنّه أراد بالبردين صلاة الفجر والعصر ، لكونهما في طرفي النهار ، و البردان الغداة والعشيّ .

و قال الشهيد رويّح الله روحه في الذّكرى : صلاة الصّبح من صلاة النهار عند الكلّ إلاّ أبا عبد الله الأعمش ، إذ حكى عنه أنّها من صلاة اللّيل بناء على أنّ أوّل النهار طلوع الشمس حتّى للمصوم فيجوز الأكل والشرب إلى طلوع الشمس عنده . قال في الخلاف : و روي ذلك عن حذيفة لقوله تعالى « وجعلنا آية النهار مبصرة » (١) وآية النهار الشمس ، ولقول النبي ﷺ صلاة النهار عجماء ، وجوابه منع أنّ الآية الشمس بل نفس اللّيل والنهار آيتان ، وهو من إضافة التبيين كإضافة العدد إلى المحدود ، سلّمنا أنّها الشمس ، ولكن علامة الشيء قد تتأخّر حتّى تكون بعد دخوله ، سلّمنا أنّ الشمس علامة النهار وأنّها متقدّمة لكن الضياء الحاصل من أوّل الفجر عن الشمس طالعة ، و في الحقيقة هي طالعة وإن تأخّر رؤية جرمها .

و لهذا اختلفت أوقات المطالع بحسب الأقاليم ، وأما الخبر فقد نسبته الدارقطني إلى الفقهاء ، ويحمل على معظم صلاة النهار ، ويعارض باستقرار الاجماع على خلافه وبقوله تعالى « أقم الصلوة طرفي النهار » قال الشيخ : و لم يختلفوا أن المراد بذلك صلاة الصبح وصلاة العصر .

و قال -- ره -- : في بعض بحث القراءة ، و ذكر بعض العامة ضابطاً للجهر والاختفاء ، وتبعهم عليه بعض الأصحاب كذلك و هو أن كل صلاة تختص بالنهار ولا نظير لها بالليل فجهر كالصبح ، والعلامة - ره - في النذكرة قال صلاة الصبح من صلوات النهار لأن أوّل النهار طلوع الفجر الثاني عند عامة أهل العلم ، لأن الاجماع على أن الصوم إنما يجب بالنهار ، والنص دل على تحريم الأكل والشرب بعد طلوع الفجر ، ثم ذكر قول الأعمش ودلائله كما مر إلى قوله وقول أُميّة ابن الصلت .

والشمس تطلع كل آخر ليلة حمراء يبصر لونها يتوقّد ثم قال : و أمّا الشعر فحكى الخليل أن النهار هو الضياء الذي بين طلوع الفجر وغروب الشمس ، و سمى طلوع الشمس في آخر كل ليلة لمقارنتها لذلك و قال في تعليل كون الصلاة الوسطى هي الظهر بأنّها وسط صلوات النهار و قال الشهيد الثاني -- ره -- و غيره في مسألة التراوح : واليوم من طلوع الفجر إلى الغروب .

وذكر أكثر الأصحاب كالمحقق في المعبر ، و العلامة في المنتهى ، والشهيد الثاني و سبطه قدس الله أرواحهم في تعليل أن غسل الجمعة وقته ما بين طلوع الفجر إلى زوال الشمس بأن الغسل وقع مضافاً إلى اليوم ، و هو يتحقق بطلوع الفجر ، وكذا في غسل العيدين و عرفة و غيرها ممّا علق باليوم ، وهم كانوا أهل اللسان ، عارفين باللغة والاصطلاح والعرف .

وفي الشرايع وغيره من كتب الفقه في المبيت عند الزوجة : ويختص الوجوب بالليل دون النهار ، وقيل يكون عندها في ليلتها ، و يظل عندها في صبيحتها وهو

المروي ، ثم قالوا : ويستحب أن يكون صبيحة كل ليلة عند صاحبها ، و معلوم أن ما بعد الصبح داخل في الصبيحة ، وقال ابن الجنيدي : العدل بين النساء هو إذا كن حرائر مسلمات لم يفضل إحداهن على الأخرى في الواجب لهن من مبيت الليلة ، وقيلولة صبيحة تلك الليلة .

وقال النيشابوري في تفسيره في قوله تعالى : «مالك يوم الدين» : اليوم هو المدة من طلوع نصف جرم الشمس إلى غروب نصف جرمها أو من ابتداء طلوعها إلى غروب كلهما ، أو من طلوع الفجر الثاني إلى غروبها ، وهذا في الشرع .

و قال عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة «إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار» (١) الآية أمّا النهار فأنه عبارة عن مدة كون الشمس فوق الأفق وفي الشرع بزيادة ما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع جرم الشمس ، وأمّا الليل فعبارة عن مدة خفاء الشمس تحت الأفق أو بنقصان الزيادة المذكورة .

وقال الكفعمي في كتاب صفوة الصفات : قال صاحب كتاب الحدود الليل اسم يقع على امتداد الظلام من أوّل ما يسقط قرص الشمس إلى أن يسفر الصبح ، وقال : النهار اسم يقع على امتداد الضياء من أوّل ما يسفر الصبح إلى أن تغيب الشمس قال : وقال أبو العباس أحمد بن القاضي الطبرسي في كتابه تقويم القبلة : اليوم مبدأه من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس لقوله تعالى «كلوا واشربوا» (٢) الآية مع قوله «فصيام ثلاثة أيام» (٣) وقال أبو العباس : قيل اليوم والنهار مترادفان .

وذكر الراغب الأصفهاني في مفرداته عند ترجمة النهار : النهار الوقت الذي ينتشر فيه الضوء وهو في الشرع ما بين طلوع الصبح إلى غروب الشمس .

و قال أحمد بن محمد بن علي المقرئ في المصباح المنير : الليلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ، وقال : النهار في اللغة من طلوع الفجر إلى غروب

(١) البقرة : ١٦٤ .

(٢) البقرة : ١٨٧ .

(٣) البقرة : ١٩٦ ، المائدة : ٨٩ .

الشمس ، و هو مرادف لليوم ، و في حديث إنما هو بياض النهار وسواد الليل ولا واسطة بين الليل والنهار ، وربما توسعت العرب فأطلقت النهار من وقت الإسفار إلى الغروب ، وهو في عرف الناس من طلوع الشمس إلى غروبها ، وإذا أُطلق النهار في الفروع انصرف إلى اليوم ، نحو : صم نهاراً واعمل نهاراً .

لكن قالوا إذا استأجره على أن يعمل له نهار يوم الأحد مثلاً ، فهل يحمل على الحقيقة اللغوية حتى يكون أوّل من طلوع الفجر ، أو يحمل على العرف حتى يكون أوّل من طلوع الشمس ، لاشعار الاضافة به ، لأنّ الشيء لا يضاف إلى مرادفه والأوّل هو الراجح دليلاً ، لأنّ الشيء قديماً يضاف إلى نفسه عند اختلاف اللفظين ، نحو « ولد دار الأخرى » (١) « وحقّ اليقين » (٢) .

و قال : الصبح الفجر وهو أوّل النهار ، وقال : الفجر الثاني الصادق هو المستطير ، و بطلوعه يدخل النهار ، وقال في شمس العلوم آخر الليل قبل الفجر .  
وقال إمامهم الرازي في تفسيره - عند ذكر الأقوال في الصلاة الوسطى في احتجاج من قال إنّ الصلاة الوسطى صلاة الظهر : الثالث أنّها صلاة بين صلاتين نهاريتين بين الفجر والعصر ، وفي احتجاج من قال إنّها العصر ، وثالثها أنّ العصر بين صلاتين بالنهار وصلاتين بالليل ، وقال في قوله تعالى : « أقم الصلاة طرفي النهار » المراد بطرفي النهار الصبح والعصر .

وقال في القاموس : النهار ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، أو من طلوع الشمس إلى غروبها ، وقال : الليل والليالة من مغرب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق أو الشمس ، وقال الزمخشري في الأساس : إنّما سمّي السحر استعادة لأنّه وقت إدبار الليل وإقبال النهار ، فهو متنقّس الصبح .

و قال الرازي في قوله تعالى : « فإذا أفضتم من عرفات » (٣) الآية و وقت

(١) يوسف ، ١٠٩ .

(٢) الواقعة : ٩٥ ، الحاقة : ٥١ .

(٣) البقرة : ١٩٨ .

الوقوف يدخل بزوال الشمس من يوم عرفة ، و يمتد إلى طلوع الفجر من يوم النحر ، و ذلك نصف يوم و ليلة كاملة ، و قال في قوله تعالى : « و سَبَّحَ بِالشَّيْءِ وَالْإِبْكَارِ » (١) الإِبْكَارُ مصدرُ أبْكَرَ يَبْكَرُ إذا خرج للأمر في أوّل النهار ، هذا هو أصل اللغة سمّي ما بين طلوع الفجر إلى الضحى إِبْكَاراً .

وقال البيضاوي : الإِبْكَارُ من طلوع الفجر إلى الضحى ، و قال في قوله تعالى : « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي » (٢) أي في مجامع أوقاتهم أو في طرفي النهار ، و قال الطبرسي : ره - : أي يداومون على الصلوات والدعاء عند الصباح والمساء لاشغل لهم غيره ، ويستفتحون يومهم بالدُّعاء و يختمونه بالدُّعاء .

وقال الراغب في مفرداته : الصبح والصباح أوّل النهار ، وقال : السحر اختلاط ظلام آخر الليل بضوء النهار ، و قال الخليل بن أحمد النحوي - ره - في كتاب العين وهو الأصل في اللغة ، وعليه المعوّل ، وإليه المرجع : النهار ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولم يذكر له معنى آخر ، وقال : الليل خلاف النهار ، وقال : السّحر آخر الليل .

وقال الطيبي في شرح المشكوة : يوصف العصر بالوسطى لكونها واقعة بين صلاتي النهار وصلاتي الليل وقال النيشابوري في قوله تعالى « يقطع من الليل » (٣) عن ابن عباس أي في آخر الليل بسحر .

وقال الرازي في قوله تعالى « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » (٤) إنّ الانسان مادام في الدنيا لا يمكنه أن يصرف جميع أوقاته في التسبيح ، فأشار الله إلى أوقات إذا أتى العبد بتسبيح فيها يكون كأنه لم يفتر ، وهو الأوّل والآخر والوسط من اليوم ، و أوّل الليل ووسطه ، ولم يأمر بالتسبيح في آخره لأنّ النوم فيه غالب ، فإذا صلّى في أوّل النهار بتسبيحين وهما ركعتان حسب له صرف ساعتين

(٢) الكهف : ٢٨ .

(١) آل عمران : ٤١ .

(٣) هود : ٨١ .

(٤) الروم : ١٨ .



إلى التسبيح، وبالظهر أربع ساعات، وبالعصر في أواخر النهار أربع ساعات، وبالمغرب والعشاء في الليل سبع ساعات فبقي سبع ساعات وهو الذي لونا من الإنسان فيه كان كثيراً، ثم قال بعد تحقيق طويل: النهار اثني عشر ساعة، والصلاة المؤدّات فيها عشر ركعات، فيبقى على المكلف ركعتان يؤديهما في أوّل الليل، ويؤدّي ركعة من صلاة الليل ليكون ابتداء الليل بالتسبيح، كما كان ابتداء النهار بالتسبيح ولما كان المؤدّي من تسبيح النهار في أوّل ركعتين كان المؤدّي من تسبيح الليل في أوّل ركعة، لأنّ تسبيح النهار طويل مثل ضعف تسبيح الليل، لأنّ المؤدّي في النهار عشرة، والمؤدّي في الليل من تسبيح الليل خمس انتهى.

وقال الشهيد في الذكرى: وقت الوتر آخر الليل، ونحوه قال جماعة من الأصحاب، وقال في دعائم الاسلام: وقت صلاة الليل المرغّب فيه أن يصلّي بعد النوم والقيام منه في آخر الليل، وسنذكر في الاستدلال بالأيات تصريحات المفسّرين بذلك.

وقال السيّد الداماد رزقه الله أقصى السعادة يوم التناد، في بيان ما ورد أنّ ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وما بين غروب الشمس وغروب الشفق غير داخل في شيء من الليل والنهار: ثمّ إنّ ما في أكثر رواياتنا عن أمّتنا المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين وما عليه العمل عند أصحابنا رضي الله تعالى عنهم إجماعاً هو أنّ زمان ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من النهار، ومعدود من ساعاته، وكذلك زمان غروب الشمس إلى ذهاب الحمرة من جانب المشرق، فإنّ ذلك أمانة غروبها في أفق المغرب فالنهار الشرعي في باب الصلاة والصوم وفي سائر الأبواب من طلوع الفجر المستطير إلى ذهاب الحمرة المشرقية، وهذا هو المعتمد والمعول عليه عند الأساطين الإلهيين والرياضيين من حكماء يونان، وقد مرّ تمام الكلام في باب علل الصلاة (١).

وَأَمَّا الْآيَات :

**فالأولى :** قوله تعالى : «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى» (١) ووجه الاحتجاج بها أن الأصل في كلام الحكميم أن يكون مفهوماً مفيداً ينفع به المخاطب ، و أجمعت الطائفة المحقة على حصر الصلاة الوسطى في صلاة الظهر والعصر ، فلما أريد بها العصر لم نستفد من الآية شيئاً إذ كونها وسطى بين الصلوات أو بين صلاتين مشترك بين جميعها فلا يتميز عندنا ، وإن قلنا إن وجه التسمية لا يلزم اطراحه ، ولو قلنا بأنها الظهر لكونها بين صلاتي النهار كما ورد في الخبر يحصل لنا فائدة من الآية ، ولا يكون ذلك إلاً . ويكون صلاة الفجر من صلاة النهار .

وبوجه آخر وهو أن المتبادر من الوسطى المتوسطة بين الشئين من جنسها فلولم يقيّد بقيّد يشترك فيها جميع الصلوات ، فلا بدّ من التقيّد ، إمّا بكونها وسطى بين صلوات الليل ، أو صلوات النهار أو صلوات الليل و صلوات النهار ، و الأولى باطلة بالاجماع المتقدم ، و الثانية لا تستقيم إلاً بكون صلاة الفجر من صلاة النهار و كذا الثالثة لأنّ ما سوى العصر من محتملاتها خارجة بالاجماع ، و العصر إنّما يتخصّص بهذا الوصف إذا قلنا إنّها بين صلاتي ليل و صلاتي نهار ، ويمكن المناقشة فيه بوجوه أكثرها مندفة بالتأمّل الصادق .

**الثانية :** قوله سبحانه : «أقم الصلاة طرفي النهار ، وزلفاً من الليل» (٢) و التقريب أن المتبادر من الطرف أن يكون داخلًا في الشيء ، فانه لا يطلق طرف الثوب و طرف الخشب على غير جزئه الذي هو نهايته ، لاسيّما مع مقابلته بالليل ، وليس في الطرف الأوّل صلاة سوى الفجر ، ويؤيده أن أكثر المفسرين فسروهما بصلاة الفجر و العصر ، و ما ورد في بعض الأخبار من التفسير بصلاة الفجر والمغرب فمع ارتكاب التجوّه في أحد الطرفين لدليل لا يلزم ارتكابه في الطرف الآخر .

(١) البقرة : ٢٣٨ .

(٢) هود : ١١٤ .

و يمكن أن تكون النكته في التجوُّز الحثُّ على المبادرة إلى صلاة المغرب في أوَّل الليل ، و لوقلنا بأنَّ ما بين غيبوبة القرص إلى ذهاب الحمرة داخل في النهار وجوُّزنا الصلاة بغيبوبة القرص يكون التجوُّز فيه أقرب و أحسن .

و أيضاً لو قلنا بأنَّ طرفي النهار داخل في الليل ، يكون زلفاً من الليل مشتملاً على تكرار ، أو يرتكب فيه تخصيصات كثيرة ، و هما خلاف الأصل ، سواء فسّر الزلف بالساعات القريبة من اليوم أو بالقرب ، و بالجملة لا ينبغي أن يريب عارف باللسان في أنَّ المتبادر من «طرفي النهار» المقابل لزلف الليل كونهما من النهار .

قال النيسابوري في تفسيره : الطرفان القدوة وهي الفجر ، والعشيَّة وفيها الظهر والعصر ، و قيل إنَّ طرفي النهار لا يشمل إلاَّ الفجر والعصر ، ثمَّ قال : الطرف الأوَّل للنهار في الشرع هو طلوع الصبح الصادق .

و قال ابن إدريس - رحمه الله - في السرائر في الاستدلال بهذه الآية : طرف الشيء ما يقرب من نهايته ، و لا يليق ذلك إلاَّ بقول من قال وقت العصر ممتدَّ إلى قرب غروب الشمس ، لأنَّ مصير ظلِّ كلِّ شيء مثله أو مثليه يقرب من الوسط ، و لا يقرب من الغاية و النهاية ، و لا معنى لقول من حمل الآية على الفجر و المغرب لأنَّ المغرب ليس هي طرف النهار ، و إنَّما هي في طرف الليل . قال الرازي في تفسير هذه الآية : كثرت المذاهب في تفسير طرفي النهار ، و الأقرب أنَّ الصَّلَاة التي تقام في طرفي النهار هما الفجر و العصر ، و ذلك لأنَّ أحد طرفي النهار طلوع الشمس ، و الطرف الثاني منه غروبها ، فالطرف الأوَّل هو صلاة الفجر ، و الطرف الثاني لا يجوز أن يكون صلاة المغرب ، لأنَّها داخلة تحت قوله تعالى : « و زلفاً من الليل » فوجب حمل الطرف الثاني على صلاة العصر .

إذا عرفت هذا كانت الآية دليلاً على قول أبي حنيفة في أنَّ التنوير بالفجر أفضل ، و أنَّ تأخير العصر أفضل ، و ذلك لأنَّ ظاهر هذه الآية يدلُّ على وجوب

إقامة الصلاة في طرفي النهار ، و بيّنّا أنّ طرفي النهار هو الزمان الأوّل لطلوع الشمس ، و الزمان الأوّل لغروبها ، و أجمعت الأمة على أنّ إقامة الصلاة في ذلك الوقت من غير ضرورة غير مشروعة ، فقد تعدّر العمل بظاهر هذه الآية ، فوجب حمله على المجاز ، و هو أن يكون المراد أقم الصلاة في الوقت الذي يقرب من طرفي النهار ، لأنّ ما يقرب من الشيء يجوز أن يطلق عليه اسمه وإذا كان كذلك فكلّ وقت كان أقرب إلى طلوع الشمس و إلى غروبها كان أقرب إلى ظاهر اللفظ و إقامة صلاة الفجر عند التنوير أقرب إلى وقت الطلوع من إقامتها عند التغليس و كذلك إقامة صلاة العصر عندما يصير ظل كلّ شيء مثليه أقرب إلى وقت الغروب من إقامتها عندما يصير ظل كلّ شيء مثله ، و المجاز ما كان أقرب إلى الحقيقة كان حمل اللفظ عليه أولى ، فظهر أنّ ظاهر هذه الآية يقوّم قول أبي حنيفة في هاتين المسئلتين انتهى كلامه .

و قد ظهر بما قرّرنا ما فيه من الوهن والقصور ، و كلّ هذه التكاليف التي ارتكبه مؤيد لما اخترناه ، فإنّ بناء جميع ذلك على أنّه جعل ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس خارجاً من النهار ، ولو جعله داخلياً كما هو ظاهر الآية لم يحتج إلى شيء من ذلك .

وأمّا ما توهمه من كون الطرف الجزء الغير المنقسم أو الصغير الذي هو نهاية الشيء قياساً على ما أنس به من السطح والخط والنقطة ، فليس كذلك إذ يقال للغداة والعشيّ طرفاً اليوم ، وللنصف الأوّل والنصف الآخر الطرف الأوّل والطرف الآخر ويقال خذ طرف الثوب ، ولطرف الخشب ، ولا يراد به الجزء الأخير ، فالظاهر أنّ المراد بالطرف الأوّل ما بين الطلوعين ، وبالطرف الآخر إما العصر أو الظهر إلى آخر اليوم ، أو المغرب تجوّزاً للنكتة التي ذكرناها كما قال البيضاويّ والزمخشريّ طرفي النهار غدوّه وعشيّته ، وإن قال البيضاويّ بعد ذلك صلاة الغداة صلاة الصبح لأنّها أقرب الصلوات من أوّل النهار ، وتبع في ذلك إمامه الرازي .

وقال الطبرسي - ره - : أراد بطرفي النهار صلاة الفجر والمغرب عن ابن عباس

وابن زيد ، وقيل الغداة والظهر والعصر ، وبه قال مجاهد والضحاك ، وعبد بن كعب والحسن قالوا : لأنَّ طرفي الشيء من الشيء ، وصلاة المغرب ليست من النهار ، و قيل : أراد بطرفي النهار صلاة الفجر وصلاة العصر انتهى .

وهذا يدل على أنَّ كون وقت صلاة الفجر من النهار كان مسلماً عندهم .

الثالثة : قوله تعالى « سلام هي حتى مطلع الفجر » ، فإنه ظاهر من سياق هذه السورة من أولها إلى آخرها أنها نزلت لبيان فضيلة تلك الليلة ، وأنَّ الغرض من تلك الآية شمول السلامة والعافية ، أو السلام والتحية لجميع تلك الليلة ، فلو كان ما بين الطلوعين داخلاً في الليل لم يكن لإخراجه من هذه الفضيلة وجه لاسيما مع قوله « هي » ، الراجعة إلى الليلة ، مع ما سيأتي من الأخبار الكثيرة الدالة على أنَّ الأعمال المتعلقة بليلة القدر ، من الإحياء والغسل وغيرهما ، ينتهي إلى الفجر ، ولا تتعلق بما بعده .

و يؤيده أنَّ الرازي مع تصريحه في مواضع بدخوله في الليل جعله هنا خارجاً ليستقيم الكلام ، ويكمل النظام ، حيث قال : وسادسها من أولها إلى طلوع الفجر سالمة في العبادة ، كل واحدة من أجزائها خير من ألف شهر ، ليست كسائر الليالي : يستحب للغرض الثالث الأوَّل وللعبادة النصف والدعاء السحر ، بل هي متساوية الأوقات والأجزاء .

وقال الطبرسي - ره - : أي هذه الليلة إلى آخرها سلامة من الشرور والبلايا وآفات الشيطان ، ثم قال : سلام هي حتى مطلع الفجر أي السلامة والبركة والفضيلة تمتد إلى وقت طلوع الفجر ولا يكون في ساعة منها فحسب ، بل يكون في جميعها .

الرابعة : قوله تعالى « والليل إذا دبّر و الصبح إذا أسفر » (١) فإنَّ الظاهر أنه أقسم بوقت واحد هو إدبار الليل وإسفار الصبح ، مع أنَّ ظاهر المقابلة عدم كون الصبح من الليل ، وقال الطبرسي - ره - : أقسم بالليل إذا ولّى وذهب ، و

قيل دبر إذا جاء بعد غيره ، وأدبر إذا ولّى مدبراً ، فعلى هذا يكون المعنى في إذا دبر إذا جاء الليل في أثر النهار ، وفي إذا أدبر إذا ولّى الليل ، فجاء الصبح عقبه .  
 الخامسة : قوله تعالى والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس (١) بتقريب ما مرّ في الآية السابقة على الوجهين ، قال الرازي : ذكر أهل اللغة أن عسعس من الأضداد يقال عسعس الليل إذا أقبل ، وعسعس إذا أدبر ، وأنشدوا في ورودها بمعنى أدبر قول العجاج :

حتى إذا الصبح لها تنفّسا وانجاب عنها ليلها وعسعسا

ثمّ منهم من قال المراد هنا أقبل الليل ، لأنّ على هذا التقدير يكون القسم واقعاً باقبال الليل ، وهو قوله « إذا عسعس » وبإدباره وهو قوله « والصبح إذا تنفّس » ومنهم من قال قوله « والصبح إذا تنفّس » إشارة إلى تكامل طلوع الصبح ، فلا يكون تكراراً انتهى ، فظهر أن العجاج والرازي أيضاً فهما الآية كما فهمنا ، وجعلنا إدبار الليل والصبح متلازمين بل مترادفين .

وقال الواحدي في تفسيره الوسيط قوله « والصبح إذا تنفّس » أي امتدّ ضوءه حتى يصير نهاراً ونحوه قال الطبرسي - ر - .

السادسة : قوله سبحانه « قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بيّناً أو نهاراً ماذا يستعجل منه المجرمون » (٢) استدلّ بها الراغب الاصفهاني على أن النهار في الشرع اسم لما بين طلوع الصبح إلى غروب الشمس و قال : بات فلان يفعل كذا موضوعة لما يفعل بالليل كظلّ لما يفعل بالنهار .

أقول : لا يتمّ ذلك إلاّ بضمّ ماسيأتي في ضمن الأخبار وأقوال العلماء من إطلاق التبييت على الزمان الذي نهايته طلوع الفجر كما ذكروا في تبييت الزوج عند ذات النوبة ، والبيوتة بالمشعر ومنى ومكة ، وسيأتي الأخبار الكثيرة في ذلك وذكروا تبييت نيّة الصوم ولم يريدوا إلاّ النيّة قبل الفجر ، قال في النهاية فيه :

(١) التكويز : ١٨ .

(٢) يونس : ٥٠ .

لأصيام لمن لم يبيّت الصيام، أي ينويه، من الليل.

والحاصل أن الآية تدل على أن البيات مقابل النهار كما صرح به جميع أهل اللغة والتفسير ، وقد ورد في موارد الشرع أن منتهى البيوتة طلوع الفجر فهو نهاية الليل أيضاً كما روي في الكافي بسند معتبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا جاء الليل بعد النفر الأوّل فبت بمنى ليس لك أن تخرج منها حتى تصبح (١) . وسنأتي أخبار كثيرة في ذلك يتم الاستدلال بها ، بمعونة تلك الآية وأمثالها .

السابعة : آيات الصيام من قوله تعالى «لعلكم تتقون» أياماً معدودات» (٢) وقوله : «فعدة من أيام أخر» (٣) وقوله : «أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» (٤) ثم بيان الليلة بقوله : «حتى يتيسّر لكم الخيط الأبيض» إلى قوله

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٢١ .

(٢-٣) البقرة : ١٨٣-١٨٤ ، و لفظ الايات هكذا : «يا أيها الذين آمنوا كتب

عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون : أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر» والصيام المفروض في هذه الآية هو الصوم والامساك من المغرب الى المغرب كما هو المفروض على سائر الامم ، ومنهم اليهود وقد كانوا يبرئ المؤمنین ومسمهم : يصومون من الاكل والشرب والجماع من المغرب الى المغرب ، ولذلك قال عز وجل : « كما كتب على الذين من قبلكم » ولا تجوز في قوله تعالى «أياماً معدودات» وقوله تعالى : «عدة من أيام أخر» لان اليوم يطلق على مجموع النهار والليل وعلى ذلك فلا تعلق للآيات بما كان المؤلف العلامة بصدده من البحث في تحقيق معنى النهار .

(٤) البقرة : ١٨٧ ، ولابأس بأن نتم بحث الآية هنا ليكون التاريء على بصيرة من ذلك فنقول : لما قال عز وجل « كتب عليكم الصيام » سار الصوم مكتوباً عليهم كالدين على ما عرفت بيانه في كتابة الصلاة : «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً» فوجب عليهم الصوم في ظرف معين، وان فاتهم ذلك وجب عليهم قضاؤه، وان فاتهم مدي عمرهم وجب على وليهم أن يصوم عنهم أو يستأجر من يصوم عنهم فلا يسقط الصوم عنهم أبداً، الا بالاداء. —

« ثم أتموا الصيام » فتدل على معنى اليوم ، وكذا سائر ماورد في الصوم بلفظ اليوم

— ولما قال عزوجل «أياماً معدودات» وأطلقه علمنا أنه لا بد وأن يكون تلك الايام متعيناً من حيث التكليف ، ولا تبين في أفراد الجموع غير المتناهية الا في أقله ، وهو الثلاثة مع أنه القدر المتيقن من كل جمع ، وقد كانت هذه الثلاثة أيام متعينة في كل شهر، ولذلك قال عزوجل : «فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر» ولعلمها هي أيام العشر : - بضم العين وفتح الشين - أعنى اليوم العاشر والحادى عشر والثانى عشر ثلاثة أيام كماورد به الرواية وهي أيام التشريق .

فالظاهر أن النبى صلى الله عليه وآله والمؤمنين كانوا يصومون تلك الايام فريضة حتى نزلت « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » فصاموا تمام شهر رمضان : يصومون من الغروب الى الغروب ، وانما يفترون مرة واحدة بين المغربين قبل المشاء ونومه ، ليتحقق مفهوم «صوم اليوم» ، وليستمد المكلف للصوم في اليوم الا تى .

وكانوا على ذلك ما شاء الله حتى جاء عام الخندق فعلم الله أنهم كانوا يختانون أنفسهم فتاب عليهم رحمة لهم وعفا عنهم وأنزل «أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم من لباس لكم و أنتم لباس لهن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفى عنكم فالان باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل ، فقلوه عزوجل « وابتغوا ما كتب الله لكم ، يبنى التطهير من الجنابة بالماء وان أعوزه فبالتراب ، ولذلك كانت الطهارة فرضاً من أركان الصوم لو أدخل به الصائم عبداً أو جهلاً أو نسياناً وسهواً كان صيامه باطلاً ووجب عليه القضاء . ويستفاد من قوله تعالى « أحل لكم ليلة الصيام » أن جواز الاكل والشرب والجماع نكرهه عامة الليل ، وأن الليل تختتم بطلوع الفجر الممترض ، وما بعده مفتتح النهار ، ولذلك قال : « ثم أتموا الصيام الى الليل ، فلو كان بعد الفجر الى طلوع قرص الشمس من الليل أيضاً لقال « ثم أتموا الصيام الى الليل القابل ، وهو واضح لمن تأمل صدر الآية وذيلها ، وكفى بهذا دليلاً على من قال أن ما بين الطلوعين معدود من الليل . —



كقوله سبحانه « فصيام ثلاثة أيام في الحج » (١) وأمثاله ، والأصل عدم النقل والتجوُّز والتخصيص ، و ليلة الصيام معلوم أن التقيد فيه ليس لتخصيص معنى

→ ومعنى قوله عز وجل «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض» الخ أن الليل الذي جعله الله سباتاً وسكناً بجعله مظلماً ، يختتم بطلوع الفجر اذا تبين لكم من نوره و شماعه الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، فحينئذ يقع كمال الابصار و يفتتح النهار كما أشار اليه بقوله عز وجل «جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لبثتوا فيه من فضله» .

و أما ما قيل من أنه شبه بياض الفجر بالخيط ، لان القدر الذي يحرم الافطار من البياض يشبه الخيط فيزول به مثله من السواد ، ولا اعتبار بالانتشار أو قيل: شبه أول ما يبدو من الفجر الممطر في الافق وما يمتد منه من غيش الليل بخيطين أبيض وأسود ، واكتفى ببيان الخيط الأبيض بقوله « من الفجر » عن بيان الخيط الأسود ، لدلالته على كونه من الليل ، وبذلك خرجا عن الاستمارة الى التمثيل . ففيه أن الفجر الثاني على ما أجمع عليه أهل الاسلام واعتبروه ميقاتاً لحرمة الاكل والشرب في شهر رمضان، له من العظمة والبهاء والنباهة ما يرفعه أن يتشابه بالخيط الأبيض التافه على مافيه من الدقة والبياض الذي لا يؤبه به ، فلا تشابه ولا تجانس بينها من حيث الحسن والبهاء و عظمة النور حتى يشبه أحدهما بالآخر، ولوجاز التشبيه بينهما كان الفجر هو المشبه به لكون وجه الشبه فيه أقوى وأجلى وهو به أعرف وأشهر، لأن يشبه الفجر في حسنه وبهائه ونوره و سطوعه وانتشارضائه بالخيط الأبيض، وهذا واضح لمن له أدنى دربة بأساليب الكلام .

هذا كله في الخيط الأبيض ، وأما الخيط الأسود ، فالامر فيه أوهن و أفضل حيث لا يرى في الافق شيء يشبه بالخيط الأسود ، لان أظباق السماء و أعنانها مملوءة حينئذ ظلمة مطبقة ، والغيش الذي يتوهم فوق الفجر الممطر ، فمع أنه لا يشبه الخيط من حيث الدقة والدرى ليس تشبيهه بالخيط الأسود اولى من تشبيهه بالخيط الأبيض لكونه ضياء مختلطاً بالظلام ونسبته الى البياض والسواد سيان .

(١) البقرة: ١٩٦ ، المائدة: ٨٩ ، وفي سورة مريم : ٣٦ : «انى نذرت للرحمن

صوماً فلن أكلم اليوم انسياً » .

اللييلة من سائر معانيها بل لمعنى اللييلة التى يصبح منها صائما .

وأما «ثم» في قوله تعالى : «ثم أتموا» فمعلوم أنه ليس للتراخي الزمانى بل للتراخي الرتبى إشارة إلى بعد ما بين حكم الليل من الاباحة ، وحكم النهار من وجوب الامساك ، وهذا الاطلاق شائع في القرآن ، «وأتموا الصيام» معناه افعلوه تماماً كقوله تعالى «وأتموا الحج» والعمره لله (١) .

ويمكن أن يقال : لما أمر الله تعالى سابقاً بالصيام وأشار إليه بقوله «ليلة الصيام» لم يكن يحتاج إلى الأمر بالصوم ثانياً ، فلذا أمرهم بالاتمام وعدم النقص لا أصل الصيام ، أو يقال : لما جوز لهم الجماع بالليل بعد التحريم ، وكان مظنة أن يتوهم أن بهذا الفعل يحصل نقص في الصوم ، قال : «ثم أتموا الصيام» إيماء إلى أن هذا الصوم تام لكم كما ورد في قوله تعالى «تلك عشرة كاملة» (٢) .

وهذان وجهان وجيهان ، لم أر من تعرض لهما ولا يخفى أن ارتكاب هذين التجاوزين الشايعين للذين وردت أمثالهما في الكتاب العزيز كثيراً ، مع اشتغالهما على نكات بدیعة توجب حسن الكلام و بلاغته ، خير من حمل اليوم واللييلة على المجاز ، وارتكاب النقل .

ولقد أبدع من استدلال بها على أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس غير داخل في النهار ، حيث قال: حقيقة استعمال لفظة «ثم» التراخي و ظاهر الاتمام أن يكون بعد حصول بعض الشيء ، ولا بد أن يجعل للنهاية المذكورة في الآية مبدء تدل القرينة عليه ، والأقرب أن يكون المبدء المنوى في الكلام أوّل النهار حتى يكون الكلام في قوة أن يقال : ثم أتموا الصيام في زمان مبدء من أوّل

(١-٢) البقرة : ١٩٦ ، والذي ظهر لى أن الفرق بين الاتمام والاكمال أن الاتمام

يعتبر من حيث الامتداد بأن يداوم على الفعل حتى يتم ، بحيث اذا أخل بالمدامة والاستمرار لاخل بالمقصود ولحقه النقصان ، بخلاف الاكمال فانه يعتبر من حيث النتيجة ، ولو بدفات متناوبة ، و لذلك قال عز وجل : «ثم أتموا الصيام الى الليل» وقال فى مورد القضاء «ولتكملا المعدة» .

النهار منته إلى الليل ، ويكون مكافئاً لقوله تعالى «يَتَّبِعَنَّ لَكُمْ الْخِيَطُ ، فَانْ» المراد هنا ترخيص الأكل من أوّل الليل إلى وقت التبين ، وإذا قيل سرت إلى آخر الكوفة ، كان المتبادر منه سرت من أوّل إلى آخره ، ولا يستقيم أن يجعل المبدء زمان التبين ، لمناقاته التراخي المستفاد من ثم ، و ظاهر معنى الاتمام ، ولا جزءاً من النهار من غير تعيين ولا جزءاً معيناً من النهار مثل النصف أو الثلث وأمثالهما .

وحيث نقول : لو كان طلوع الشمس مبدء النهار ومنتهى الليل استقام اعتبار هذه المعاني في الآية ، لأنّ الله تعالى لما خصّ الترخيص بأوّل الليل إلى وقت الفجر ، ظهر منه وجوب الامساك في بقية الليل ثمّ أمر باتمام الامساك المذكور من أوّل النهار إلى الليل فصحّ معنى ثمّ و الاتمام ، وظهر حسن التعبير بهذا النحو بخلاف ما لو كان مبدء النهار الفجر إذ لا يصحّ حينئذ معنى ثمّ ولا الاتمام إلاّ بالعدول عن الظاهر وارتكاب تكلف ، ولا يظهر حسن التعبير بهذا الوجه انتهى .

أقول : بما قرّرنا انهدم أساس هذا الكلام ، وظهر بهذا الوجه حسن التقرير والنظام ، وليت شعري كيف يكون ارتكاب مثل هذه التكاليف التي تخرج الكلام إلى التعمية والالغاز ، أحسن من حمل الكلام على المجاز الشائع في كلام البلغاء ، على أنّنا نقول على ما قرّرنا لا حاجة لنا إلى ارتكاب المجاز أصلاً وإنما ارتكبنا لبلاغة الكلام وطراوته إذ نقول لما كان الأمر السابق كافياً في الشروع في الصيام ، وقد نبههم عليه بقوله «ليلة الصيام» (١) وتحديد الجماع والأكل والشرب بقوله «حتى يتبين» أيضاً كان يدلّ عليه كما ذكره القائل الفاضل ، فكأنّه قال بعد شروعيكم في الصيام بأمرنا يجب عليكم أن تتمّوه إلى الليل ، فأبى حاجة لنا إلى ارتكاب المجاز

---

(١) قد عرفت أن الصيام قبل نزول هذه الآية كان مستوعباً لليل والنهار عامة ولذلك

قال «أحل لكم ليلة الصيام» و ظهور قوله تعالى «ليلة الصيام» في أن الليل بتمامه ظرف لاحتلال الرفق والأكل والشرب ، أقوى دلالة من التثبت بأن ثم للتراخي الزماني ، وقد عرفت أيضاً أنه لو كان أول الصوم واقفاً في آخر الليل الماضي ، لقال «ثم أتموا الصيام إلى الليل القابل» .

في ثم أوالإتمام؟ وأى توقف لهذا الوجه على كون أوّل النهار طلوع الشمس وحمل الأيّام في المواضع على المجاز؟

ولعله قدس سره توهم أنه لا بد من تعيين مبدئه للإتمام وهو فاسد ، لأننا إذا قلنا إذا شرعت في عمل فإتمامه لا يلزم أن يكون للشروع حد معين ، وأما ادّعاؤه أن المتبادر من قول القائل سرت إلى آخر الكوفة ، كون مبدئه السير أوّله غير مسلم ، بل يفهم مبدئه السير بالقرائن .

وقال الطبرسي - ره - في المجمع : المراد بليلة الصيام الليلة التي يكون في غدها الصوم (١) وقال في قوله سبحانه « حتى يتبين » أي يظهر ويتميز لكم على التحقيق الخيط الأبيض من الخيط الأسود أي النهار من الليل ، فأوّل النهار طلوع الفجر الثاني وقيل بياض الفجر من سواد [ الليل وقيل : بياض أوّل النهار من سواد ] آخر الليل انتهى (٢) .

وقال الرازي في قوله تعالى : « أحلّ لكم » الآية هذا يقتضي حصول هذا الحلّ في جميع الليل لأن ليلة نصب على الطرف وإنما يكون الليل ظرفاً للرفث لو كان الليل كله مشغولاً به ، وإلا لكان ظرف ذلك الرفث بعض الليل لا كله ، فعلى هذا النسخ حصل بهذا اللفظ وأما الذي بعده من قوله « كلوا و اشربوا حتى يتبين » فذاك يكون كالتأكيد لهذا النسخ ، وأما الذي يقول إن قوله « أحلّ لكم » الخ يفيد حل الرفث في الليل ، فهذا القدر لا يقتضي حصول النسخ به ، فيكون النسخ قوله « وكلوا » انتهى ، فهذان الفاضلان من الفريقين فسرا الليل والنهار في تلك الآيات بما ترى .

الثامنة : قوله تعالى « ومن آناه الليل فسنبح وأطراف النهار » (٣) فإن مقابلة أطراف النهار بآناه الليل توجب حملا على الأطراف الداخلة

(١) قد عرفت أن التعبير بليلة الصيام على حقيقته ، ولا وجه لهذا التأويل .

(٢) مجمع البيان ج ٢ ص ٢٨٠ و ٢٨١ وما بين العلامتين إضافة من المصدر .

(٣) طه : ١٣ .

وعلى ما هو المشهور من حمل التسييح على الصلاة ليس في الطرف الأوّل من اليوم إلا صلاة الفجر ، فيكون وقته داخلًا في النهار ، ولعلّ الجمع باعتبار وقت الظهر والعصر أو إجزاء وقتي صلاة الفجر والعصر ، ولعلّ الأوّل أظهر ، وقد مرّ الكلام فيها .

التاسعة : قوله تعالى « قم الليل إلا قليلاً نصفه أو انقص منه قليلاً » ، إلى قوله « إن ناشئة الليل هي أشدّ وطأً وأقوم قيلاً » إنّ لك في النهار سبجاً طويلاً (١) فأنّه لا ينبغي أن يرتاب في أنّ الليل المذكور في الآية وما ذكره المفسّرون أنّه كان قيامه واجباً ثمّ نسخ ، هو الذي منتهاه طلوع الفجر ، وأنّ النصف والثلث إنّما هي بالنسبة إلى الليل بهذا المعنى ، ومن راجع الأخبار والأقوال الواردة في ذلك ، لا يبقى له ريب فيما ذكرنا ، وكذا قوله تعالى « إن ناشئة الليل ، فأنّه قد ظهر من الأخبار وأقوال المفسّرين أنّه نزل في صلاة الليل ووقتها إلى طلوع الفجر .

وقال الطبرسي - ره - (٢) والمروئي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنّهما قالَا هي القيام في آخر الليل إلى صلاة الليل و سيأتي بعض الأخبار في ذلك في باب صلاة الليل .

العاشرة : قوله سبحانه « فأسرأهلك بقِطع من الليل » ، إلى قوله « إن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب » (٣) قال الرازي : القِطع من الليل بعضه ، وهو مثل القطعة يريد أخرجوا ليلاً لتسبقوا نزول العذاب الذي موعده الصبح ، قال نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس أخبرني عن قول الله « بقِطع من الليل » قال هو آخر الليل سحر و روي أنّهم لما قالوا للوط : « إن موعدهم الصبح » قال أريد أعجل من ذلك بل الساعة ، فقالوا أليس الصبح بقريب ، قال المفسّرون : إنّ لوطاً عليه السلام لما سمع

(١) المزمّل : ١-٧ .

(٢) مجمع البيان ج ١٠ ص ٣٧٨ .

(٣) هود : ٨١ .

هذا الكلام خرج بأهله في الليل انتهى وقال في موضع آخر: القطع في آخر الليل قال افتحي الباب وانظري في النجوم كم علينا من قطع الليل ، وظاهر هذه الآية وقوله تعالى «نجيئناهم بسحر» (١) وقوله «ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر» (٢) وأقوال المفسرين فيها أن نجات آل لوط كان في الليل ، و عذاب قومه كان في النهار بعد الفجر ، وقد مرّ بعض كلام المفسرين فيها .

الحادية عشرة : قوله تعالى « وإنكم لتمرّون عليهم مصبحين » وبالليل أفلا تعقلون» (٣) فأنه سبحانه قابل الليل بالاصباح ، فما بعد الصبح ليس من الليل وقال الطبرسي - ره - : أي تمرّون في ذهابكم ومجيئكم إلى الشام على منازلهم وقرأهم بالنهار وبالليل ، وقال البيضاوي : مصبحين داخلين في الصباح ، وبالليل أي ومساءً أو نهراً وليلاً ، وقال الرازي: ذلك لأنّ القوم كانوا يسافرون إلى الشام والمسافر في أكثر الأُمُر إنما يمشي بالليل وفي أوّل اليوم ، فلهذا السبب عين تعالى هذين الوقتين انتهى وقال الواحدي في تفسيره الوسيط «مصبحين» أي نهراً ، فظهر أن المفسرين أيضاً فهموا كما فهمنا .

الثانية عشرة: قوله تعالى « وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون» (٤) فأنه فسر في كثير من الروايات الايمان وجه النهار بالصلاة في أوّل النهار ، وليست إلا صلاة الفجر ، كما رواه علي بن إبراهيم (٥) عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما قدم المدينة وهو يصلي إلى نحو بيت المقدس أعجب ذلك اليهود ، فلما صرفه الله عن بيت المقدس إلى بيت الله الحرام وجدت اليهود من ذلك ،

(١) القمر : ٣٢ .

(٢) القمر : ٣٨ .

(٣) الصافات : ١٣٧ .

(٤) آل عمران : ٧٢ .

(٥) تفسير القمي : ٩٥ .

وكان صرف القبلة صلاة الظهر ، فقالوا : صلى عهد الغداة واستقبل قبلتنا ، فأمنوا بالذي أنزل على عهد ﷺ وجه النهار واكفروا آخره ، يعنون القبلة حين استقبل رسول الله المسجد الحرام لهم يرجعون إلى قبلتنا .

وقال الرازي : وجه النهار هو أوّل له ، والوجه في اللغة مستقبل كل شيء لأنه أوّل ما يواجه منه كما يقال لا أوّل الثوب وجه الثوب ، وقال : قال ابن عباس وجه النهار أوّل له وهو صلاة الصبح ، واكفروا آخره يعني صلاة الظهر ، وتقريره أنه ﷺ كان يصلي إلى بيت المقدس بعد أن قدم المدينة ، ففرح اليهود بذلك ، وطمعوا أن يكون منهم فلماً حوّه الله إلى الكعبة كان ذلك عند صلاة الظهر ، وقال كعب بن الأشرف وغيره : آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار يعني آمنوا بالقبلة التي صلى إليها صلاة الصبح فهي الحق ، واكفروا بالقبلة التي صلى إليها صلاة الظهر وهي آخر النهار فهي الكفر .

ثم روى رواية أخرى وهي أنه لما حوّل القبلة إلى الكعبة شقّ ذلك عليهم ، فقال بعضهم لبعض : صلّوا إلى الكعبة في أوّل النهار ، ثم اكفروا بهذه القبلة في آخر النهار وصلّوا إلى الصخرة ، لعلمهم يقولون إن أهل الكتاب أصحاب العلم فلولا أنهم عرفوا بطلان هذه القبلة لما تركوها فحينئذ يرجعون عن هذه القبلة .

وقال الطبرسي - ره - : وجه النهار أوّل له ثم ذكر تلك الروايات مجملًا ونحوه ذكر البيضاوي وغيره من المفسرين .

الثلاثة عشرة : قوله سبحانه « فالتق الاصباح » قال الرازي : قال الليث ظاهر التقابل بين الاصباح والليل عدم كون الصبح منه ، قال الرازي : قال الليث الصبح والصبح هما أوّل النهار ، وهو الاصباح أيضاً ، قال تعالى « فالتق الاصباح » أي الصبح ، وقيل الاصباح مصدر سمي به الصبح ، وقال الطبرسي - ره - : نبّه الله سبحانه على عظيم نعمته بأن جعل الليل للسكون ، والنهار للتصرف ، ودلّ بتعاقبهما

على كمال قدرته وحكمته .

**الرابعة عشرة :** قوله سبحانه « وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » (١) فانه قدوردت الاخبار المستفيضة بل المتواترة أن المراد بالمشهود أنه يشهده ملائكة الليل وملائكة النهار ، فظهر أن النهار عند الملائكة و في السماء أيضاً من طلوع الفجر ، وقد مضت الروايات فيه أيضاً ومقابلته بتجسد الليل مما يقوّي ذلك ، وظاهر أن التهجد لا يصدق على القيام إلى صلاة الفجر .

وقال الرازي: قال الجمهور معناه أن ملائكة الليل وملائكة النهار يجتمعون في صلاة الصبح خلف الامام ، تنزل ملائكة النهار عليهم وهم في صلاة الغداة قبل أن تعرج ملائكة الليل ، فاذا فرغ الامام من صلاته عرجت ملائكة الليل ومكنت ملائكة النهار .

وقال الطبرسي - ره - : كلهم قالوا معناه أن صلاة الفجر تشهدها ملائكة الليل وملائكة النهار ، وكذا ذكر غيرهما من المفسرين وروى الشيخ والكليني والصدوق (٢) وغيرهم بأسانيد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في تفسير هذه الآية : يعني صلاة الفجر تشهدها ملائكة الليل وملائكة النهار ، فاذا صلى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبتت له مرتين أثبتها ملائكة الليل وملائكة النهار ، وبسند آخر عنه عليه السلام (٣) قال : إن ملائكة الليل تصعد وملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر فأنا أحب أن تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار صلاتي .

**الخامسة عشرة :** قوله تعالى « ولقد صبحهم بكرة عذاب مستقر » (٤) فأطلق على وقت عذابهم الصبح والبكرة ، وقد صرح اللغويون بأن البكرة أوّل

(١) اسرى : ٧٨ .

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ١٤٤ ، الكافي ج ٣ ص ٢٨٣ ، علل الفرائع ج ٢

ص ٢٥ ، تفسير القمي : ٣٨٦ .

(٣) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٤) القمر : ٣٨ .



النهار ، وقد قال تعالى «إن مواعدهم الصبح» قال الراغب الاصفهاني في مفرداته : أصل الكلمة هي البكرة التي هي أوّل النهار ، فاشتقّ من لفظه لفظ الفعل فقيل بكر فلان بكوراً إذا خرج بكرة وقال في الكشف : «ولقد صبّحهم بكرة» أوّل النهار أوباكراً كقوله مشرقين ومصبحين ، وقال البيضاوي : وقرء بكرة غير مصروفة على أن المراد بها أوّل نهار معين ، وقال في قوله تعالى «فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيّاً» (١) روي عن أبي العالية أن بكرة صلاة الفجر وعشيّاً صلاة العصر ، وأيضاً ظاهر قوله تعالى قبل ذلك «نجّيناهم بسحر» أن ما بعد الصبح ليس بداخل في السحر كما صرّح به اللغويون ، وقد صرّح جماعة بأنّ السحر آخر الليل ، وقال الرازي : «نجّيناهم بسحر» أي أسرناهم بالخروج آخر الليل والسحر قبيل الصبح ، وقيل هو السدس الآخر من الليل ، وفي الكشف «نجّيناهم بسحر» بقطع من الليل ، وهو السدس الآخر منه ، وقال البيضاوي : أي في سحر وهو آخر الليل ، وقد مرّ ما في الأساس .

السادسة عشرة : قوله سبحانه «يسبّح له فيها بالغدو والاصال رجال» (٢) فإن أكثر المفسّرين فسّروا تسبيح الغدو بصلاة الفجر ، وقد صرّح اللغويون بأنّ الغداة من النهار ، فصلاة الفجر من صلاة النهار ، قال في النهاية : الغدوة المرأة من الغدو ، وهو سير أوّل النهار نقيض الرّوح ، والغدوة بالضم ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ، وفي القاموس الغدوة بالضم البكرة ، أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، كالغداة والغدية ، و تغدّى أكل أوّل النهار ، وقال الخليل في كتاب العين : الغداء ما يؤكل في أوّل النهار ، وقال في مصباح اللغة : غدا غدواً من باب قعد ذهب غدوة ، وهو ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس .

السابعة عشرة : قوله تعالى : «يا أيّها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرأ كثيراً

(١) مريم : ١١ .

(٢) النور : ٣٦ .

و سَبَّحُوهُ بِكْرَةٍ وَأَصِيْلًا (١) وقد مرَّ أن أكثر المفسرين فسَّروا تسبيح البكرة بصلاة الغداة، وصرَّح اللغويون بأنَّ البكرة أوَّل النهار كما مرَّ، وقال في مصباح اللُّغة: البكرة من الغداة جمعها بُكر مثل غرفة وغرف، إلى أن قال: قال أبو زيد في كتاب المصادر: بكر بكوراً وغدا غدواً، هذان من أوَّل النهار.

الثامنة عشرة: قوله «و سَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِبْكَارِ» (٢) وقد مرَّ تقريبه ووجه الاستدلال به وقال الطبرسي - ره - وقيل: معناه صلِّ بأمر ربِّك بالعِشيَّ من زوال الشمس إلى اللَّيْلِ، والابكار من طلوع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس عن مجاهد، وروي عن النبي ﷺ يا ابن آدم اذكرني بعد الغداة ساعة، وبعد العصر ساعة أكفك ما أهمُّك، وقال الرازي: الابكار مصدر أبكر يكثر إذا خرج للأمر في أوَّل النهار، هذا هو في أصل اللُّغة ثمَّ سُمِّي ما بين طلوع الفجر إلى الضحى إِبْكَاراً وقال في موضع آخر: العِشيَّ والابكار قيل صلاة العصر وصلاة الفجر، وقيل الابكار عبارة عن أوَّل النهار إلى نصف النهار والعِشيَّ من نصف النهار إلى آخر النهار، وقيل المراد طرفي النهار، وقال البيضاوي: الابكار من طلوع الفجر إلى الضحى.

التاسعة عشرة: قوله سبحانه «و سَبَّحْ بِحَمْدِكَ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ السُّجُودِ» (٣) فإنَّ ظاهر المقابلة كون قبل طلوع الشمس من النهار لا من اللَّيْلِ، وفسَّره الأكثر بصلاة الفجر كما مرَّ، وقال الرازي: قبل طلوع الشمس وقبل الغروب إشارة إلى طرفي النهار، ومن اللَّيْلِ فسَبِّحْهُ إشارة إلى زُلْفاً من اللَّيْلِ.

العشرون: قوله عز وجل: «وَإِذْ كَرَّاسِمَ بِرَبِّكَ بِكْرَةٍ وَأَصِيْلًا» ومن اللَّيْلِ فاسجد له وسبِّحه ليلاً طويلاً (٤) إذ المقابلة بين البكرة والاصيل وبين اللَّيْلِ

(١) الاحزاب: ٤٢.

(٢) المؤمن: ٥٥.

(٣) ق: ٣٩.

(٤) الدهر: ٢٦.

تقتضي المغايرة ، وفسر ذكر البكرة بصلاة الغداة ، قال في الكشف : واذكراسم ربك بكرة وأصيلاً ودم على صلاة الفجر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل فصل له ، أو يعني صلاة المغرب والعشاء ، وسبحة ليلاً طويلاً وتهجد له هزيعاً طويلاً من الليل ثلثيه أو نصفه أو ثلثه ، ونحو ذلك قال الرازي والبيضاوي ، إلا أنهم أدخلوا صلاة الظهر في ذكر الأصيل ، وقال الطبرسي - ره - : أي أقبل على شأنك من ذكر الله والدعاء إليه صباحاً ومساءً أو البكرة أوّل النهار والأصيل العشي ، وهو أصل الليل ، وقال الواحدي في الوسيط أي اذكره بالتوحيد في الصلاة بكرة وعشيّاً يعني الفجر والعصر ، ومن الليل ، فاسجد له يعني المغرب والعشاء ، وسبحة ليلاً طويلاً يعني التطوع بعد المكتوبة .

**الحادية والعشرون :** قوله سبحانه : « والفجر وليال عشر والشفع والوتر والليل إذا يسر » بتقريب مامر من التقابل كما قابل بين الليل والنهار في آيات كثيرة كقوله « والليل إذا يشئ والنهار إذا تجلّى » ، والضحى والأيل إذا سجي .  
وقال الرازي : ذكروا في القسم بالفجر وجوهاً أحدها ماروي عن ابن عباس أن الفجر هو الصبح المعروف ، فهو انفجار الصبح الصادق والكاذب ، أقسم الله تعالى بما يحصل فيه من انقضاء الليل وظهور الضوء وانتشار الناس ، وسائر الحيوانات من الطير والوحش في طلب الأرزاق ، إلى أن قال : ومنهم من قال المراد به جميع النهار إلا أنه دلّ بالابتداء على الجميع ، ونظيره « والضحى » وقوله « والنهار إذا تجلّى » وثانيها أن المراد تنفس صلاة الفجر فأقسم بصلاة الفجر لأنها صلاة في مفتتح النهار ، وتجتمع لها ملائكة الليل وملائكة النهار .

هذا ما حضر في الحال وخطر بالبال من الايات التي يمكن أن يستدل بها على هذا المطلوب ، فأشرنا إلى كيفية الاستدلال بها وبأضرابها على الاجمال .  
واستدل بعض الأفاضل على خلاف هذا المدعى بقوله تعالى « يقلب الله الليل والنهار » (١) حيث قال : فقد قيل في تفسيره أن الله يقلب بالمعاقبة بينهما أو ينقص

أحدهما وزيادة الآخر أو بتغيير أحوالهما بالحر والبرد ، والظلمة والنور ، أو ما يعم ذلك ، وعندى كل هذه الوجوه خلاف الظاهر وفرق بين تقليب الشيء وتبديل الشيء ومعاقبتهما ، والظاهر من التقليل جعل الشيء عجزاً وبالعكس (١) .

وذلك إنما يتحقق فى كل واحد من الليل والنهار بالمعنى الذى ذكرناه حسب ، بناء على أن فى أوّل الليل الحمرة فى جهة المغرب ثم يزداد الليل ظلمة وتزول الحمرة ، وتبقى الصفرة والبياض المعترض ، ثم البياض المرتفع إلى السماء ثم السواد المحيط بالأفق ، و يزداد الليل ظلمة ، وإن لم يظهر أثر الازدياد حتى ينتصف الليل و يصير رأس ظل المخروط (٧) على دائرة نصف النهار فوق الأرض ، و يكون المخروط حينئذ إما قائماً أو مائلاً إلى جهة الجنوب أو الشمال مع تساوي بعده عن جهة المشرق والمغرب ، ثم إذا زال الليل مال رأس المخروط عن دائرة نصف النهار إلى جهة المغرب ، وأخذ الظلمة فى الانتقاص ، وإن لم يظهر ذلك حساً وانقلبت الحالات الواقعة فى النصف الأوّل فيميل النور إلى جهة المشرق حتى يظهر أثر النور المستطيل فى الأفق الشرقى ثم الفجر المعترض ثم الصفرة

(١) وفيه أن التقليل أظهر معناه التحويل عن وجهه بجعل أعلاه أسفله ، كما يقال : قلب الامر ظهراً لبطن ، ويقال قلب الشيء ظهراً لبطن كالحبة تنقلب على الرمضاء ، وإنما جاء به من باب التفعيل لاجل أن ذلك بالتدرّج ولكن وقت الاعتبار عند نصف النهار و نصف الليل بمعنى أن الذى يكون محيطاً بكرة الأرض أو صورها فى مد نظره إذا نظر فى النهار الى كرة الأرض رأى أعلى الأرض - مثلاً - منوراً بالضياء و أسفلها مظلماً بالليل و السواد ، ثم إذا توجه الى الأرض بعد اثنا عشر ساعة مثلاً يرى الليل والنهار المحيطين بكرة الأرض مقلبا ظهراً لبطن ، الا أن ذلك وقع تدريجاً ، و لذلك عبر بقوله عز و جل « يقلب » بالتضيف .

(٢) لكنه غفل عن أن رأس ظل المخروط بل مظلمه خارج عن كرة الهواء ، فلا سلطان لهذا الظل بالنسبة الى كرة الأرض ، فلا يزيد فيه سواداً ولا ينقص بعد مغرب الشفق أبداً ، الا عند طلوع الفجر واسفار الهواء المرمى فى مشرق الشمس .

والحمرة الشريقتان إلى أن تطلع الشمس من المشرق .

و في هذه الحالات تقلب للحالة الأولى ، وانعكاس لأمرها ، وكذلك إذا طلع الشمس من المشرق ، كثر النور في الجهات الشرقية ، والظل ممتد من جهة الغرب ، وكلما ارتفع نقص الظل وازداد النور والشعاع وارتفاع الشمس ، وجميع ما يترتب على ذلك حتى إذا زالت الشمس انعكس الأمر ، وانقلبت الحال ، فصارت الجهات الغربية في حكم الشرقية وبالعكس انتهى .

**أقول :** يرد عليه أنه مخالف لماورد في سائر الايات من إيلاج الليل في النهار ، وتكوين الليل على النهار (١) و غير ذلك ، و الظاهر أن يكون على سياق تلك الايات ، مع أن ذلك ليس تقلب الليل والنهار ، بل لنصف الليل و نصف النهار ، وعلى ما اخترناه يمكن توجيهه بوجه آخر أظهر ، و أوفق بسائر الايات ، و هو أن يقال الليل مقلوب النهار ، و النهار مقلوب الليل ، من جميع الوجوه ، إذ ابتداء اليوم ظهور البياض ، ثم الصفرة ، ثم الحمرة ، ثم يطلع الشمس ، وكلما ارتفعت ازدادت نوراً ، و هكذا إلى الزوال ، ثم ينقص النور إلى أن تغيب ، ثم

---

(١) ليس المراد من ايلاج الليل في النهار و بالعكس ، و هكذا تكوين الليل على النهار ما يزيد في مدة النهار والليل بحسب الفصول ، بل المراد ايلاج الليل وسواده في بطن النهار وضياؤه من جهة المغرب على الاستدامة و ايلاج النهار في بطن الليل في المشرق هكذا الا أن ذلك يتراعى لمن خرج ببصره أو بفكره و خياله عن الارض و عرج بروحه الى السماء و تصور ككرة الارض في مقابلته ، فحينئذ يشاهد كيف يلج سواد الليل في بطن الضياء من جهة المغرب ، وكيف يلج ضياء النهار في دبر الليل من جهة المشرق ، وهكذا كيف يكور ويلف أطراف الليل على النهار كأنه يستر الضياء بذيله من جهة المغرب وكيف يلف أطراف النهار بضياؤه الليل كأنه يستر السواد بلفاف بياضه ، كل هذا على التشبيه البليغ البديع يجعل كيفية الامساء والاصباح و انسلاخ الليل من النهار مشاهداً لحس المتفكرين وينبه على عظمة الابداع وحسنه كأن تلك الايات يعرج بروح المؤمن الى فوق الافق خارج الكرة الارضية ويشاهده تلك البدايع و محاسن الصنع ليعرف عظمة ربه .

يظهر الليل بعكس النهار ترتيباً وصفة ، لغروب الشمس أولاً ثم ظهور الحمرة ، ثم الصفرة ، ثم البياض ، ثم تزداد الظلمة إلى الغسق ، ثم تنقص إلى طلوع الفجر ، فالليل مقلوب النهار ، والنهار مقلوب الليل .

و يمكن أن يقال النكته في جعل الشفق في أحد الطرفين من النهار ، وفي الآخر من الليل أن الإنسان بعد نوم الليل والاستراحة يغتنم أدنى ضوء للحركة والانتشار لطلب المعاد والمعاش ، بخلاف انتهاء اليوم فإنه لكثرة مشاغله في اليوم وتضجره منها يغتنم أدنى ظلمة لتترك الأعمال والاستراحة ، فلذا عدّ من الليل . وأما الاستدلال بأن الغسق نهاية الظلمة ، وهو منتصف ما بين الطلوع والغروب فهو إنما يتم إذا كان المراد بالغسق جزء غير منقسم كالزوال ، وهو في محل المنع بل الظاهر من إطلاقات اللغويين أنه قدر من الزمان في وسط الليل تشدّ فيه الظلمة ، فيمكن أن يكون ابتداءه موافقاً لمنتصف ما بين الغروب إلى الفجر .

وأما الأخبار الواردة في ذلك فهي أكثر من أن تجتمع في موضع ، ولذا ذكر هنا ما يكفي في الدلالة على المقصود والجرجة تدلّ على التقدير ، والحفنة على البيدر الكبير ، وأرجو الاعانة من العليم القدير .

١- الاحتجاج : عن الحسن بن محبوب ، عن سماعة قال : قال أبو حنيفة لأبي عبد الله عليه السلام : كم بين المشرق والمغرب ؟ قال : مسيرة يوم بل أقلّ من ذلك قال : فاستعظمه فقال يا عاجز لم تنكر هذا ؟ إن الشمس تطلع من المشرق وتقرب في المغرب ، في أقلّ من يوم تمام الخبر (١) .

بيان : ظاهره أن الأقلّ باعتبار انضمام ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس و إن أمكن أن يكون باعتبار الأفق الحسّي والأفق الحقيقي لكنه بعيد و الاستدلال بالظواهر .

٢ - العلل و الخصال : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن إبراهيم بن إسحاق ، عن محمد بن الحسن بن شمون ، عن أبي هاشم

الخادم قال : قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام : لم جعلت صلاة الفريضة والسنة خمسين ركعة ، لا يزداد فيها ولا ينقص منها ؟ قال : إن ساعات الليل اثنتي عشرة ساعة ، وفيما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ساعة ، وساعات النهار اثنتي عشرة ساعة فجعل لكل ساعة ركعتين ، وما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق غسق (١) .

بيان : هذا اصطلاح آخر لليل والنهار ، ولل ساعات المعوجة سوى المشهور ، وكان مشهوراً بين أهل الكتاب ، ولا يدل على شيء من طرفي النزاع ، وقال أبوريحان البيروني في القانون المسعودي نقلاً عن براهمة الهند : إن ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وكذلك ما بين غروب الشمس وغروب الشفق خارجان عن الليل والنهار ، بل هما بمنزلة الفصل المشترك .

٣- الخصال : عن الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري ، عن عمه ، عن أبي إسحاق قال : أملى علينا تغلب ساعات الليل : الفسق ، والفحمة ، والعشوة ، والهدأة ، والسباع ، والجنح ، والهزيع ، والفقد ، والزلفة ، والسحرة ، والبهرة ، وساعات النهار : الرأد ، والشروق ، والمتوع ، والترجل ، والدلوك ، والجنوح ، والهجرة ، والظهرة ، والأصيل ، والطفل (٢) .

بيان : قال الفيروز آبادي : الفسق محرقة ظلمة أول الليل وقال فحمة الليل أوّله ، أو أشد سواده ، أو ما بين غروب الشمس إلى نوم الناس ، خاص بالصيف وقال : العشوة بالفتح الظلمة أو ما بين أوّل الليل إلى ربه ، وقال أتاناً بعد هدء من الليل وهدء وهدء أي حين هدأ الليل والرتجل ، والهدوء أوّل الليل إلى ثلثه ، ولم يذكر للسباع معنى مناسباً ، وقال : ككتاب الجماع ويحتمل أن يكون سمى بذلك لأنه وقته أو يكون تصحيحاً ، وقال الجنح من الليل بالكسر الطائفة ويضم ، وقال هزيع من الليل كأمير طائفة أو نحو من ثلثه أو ربه .

وقال الزلفة الطائفة من الليل ، وقال السحر قبيل الصبح ، والسحرة بالضم

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ١٧ ، الخصال ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) الخصال ج ٢ ص ٨٥ ، وأخرجه في ج ٥٩ ص ٢ من هذه الطبعة مع شرح واف .

السحر الأعلى ، وقال البهر الاضاءة وابهار الليل أي انتصف أو ترا كمت ظلمته أو ذهبت عامته ، أوبقي نحو من ثلثه ، والبهرة من الليل وسطه ، وكانت الفجر الأوّل أو الفجران ، وقال : رُئد الضحى ورأه ارتقاعه ، وقال : شرقت الشمس شروقاً طلعت ، وقال : منع النهار متوعاً ارتفع والضحى بلغ آخر غايته ، وقال : رجل النهار وترجل ارتفع ، وقال : دلكت الشمس زالت عن نصف النهار .

وقال : جنح مال ، وجنوح الليل إقباله ، والجنح بالكسر الجانب والكنف و قال : الهجيرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند ذوالها إلى العصر ، وقال الظهيرة : حد انتصاف النهار ، وقال الأصيل العشي وقال طفل العشي محرّكا آخره عند الغروب .

أقول : لم أجد للفقيد معنى ، ولعله تصحيف ، وليس فيه دلالة صريحة على أحد الجانبين ، وإنما ذكرناه للمناسبة .

٤- تفسير علي بن ابراهيم : عن أبيه ، عن إسماعيل بن أبان ، عن عمر ابن أبان الثقفي قال : سأل نصراني الشام الباقر عليه السلام عن ساعة ما هي من الليل ولا هي من النهار ، أي ساعة هي ؟ قال أبو جعفر عليه السلام : ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، قال النصراني : إذا لم يكن من ساعات الليل ولا من ساعات النهار فمن أي ساعات هي ؟ فقال : أبو جعفر من ساعات الجنة ، وفيها تفيق مرضانا ، فقال النصراني أصبت (١) .

بيان : أقول : قد مر أن هذا اصطلاح آخر كان معروفاً عند أهل الكتاب فلذا أجابه عليه وفق معتقده ، وقوله عليه السلام : « من ساعات الجنة » أي شبيهة بها ولا يبعد أن يكون المراد أنها لا تحسب في انتصاف الليل ولا في انتصاف النهار .

٥- العلل : عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن علي بن بشار عن موسى ، عن أخيه علي بن محمد عليه السلام أنه أجاب في مسائل يحيى بن أكثم القاضي : أمّا صلاة الفجر وما يجهر فيها بالقراءة ، وهي من صلاة النهار ، وإنما يجهر في



صلاة الليل ، قال : جهر فيها بالقراءة لأنَّ النبي ﷺ كان يغلّس فيها لقربها بالليل (١) .

تحف العقول : مرسلًا مثله (٢) .

٦ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن حديد وابن أبي نجران ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الصلاة الوسطى صلاة الظهر ، وهي أوّل صلاة صلاها رسول الله ﷺ ، وهي وسط صلاتين بالنهار صلاة الغداة وصلاة العصر الخبر (٣) .  
العياشي : عن زرارة مثله (٤) .

معاني الاخبار : عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد ابن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران والحسين بن سعيد معاً ، عن حمّاد عن حريز ، عن زرارة مثله (٥) .

توضيح : أقول هذه الرواية مع ورودها بأسانيد صحيحة ، صريحة في كون وقت الفجر من النهار ، وما قيل من أنَّ قوله ﷺ : «بالنهار» قيد لصلاة الظهر ، لا لصلاتين - والمعنى أنَّ صلاة الظهر وسط صلاتين ، مع كونها بالنهار ، وهذا يوجب فضلها ، والكلام مسوق لبيان كونها الصلاة الوسطى ، ولا ينافي تسميتها بصلاة وسطى لما ذكر اشتراكها مع صلاة العصر في الصفة المذكورة ، مع أنَّه يحتمل أن يكون المراد أنَّها أوّل صلاة صلاها رسول الله ﷺ ، والحال أنَّها على الصفة المذكورة حتى لا يشار كها صلاة العصر ويحتمل أن يكون الظرف لغواً متعلقاً بقوله صلى - فلا يخفى ما فيه من التفات والتكلف .

(٥) علل الشرايع ج ٢ ص ١٣ .

(٦) تحف العقول : ٥٠٨ ط الاسلامية .

(٧) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٣ .

(٨) تفسير العياشي ج ١ ص ١٢٧ .

(٩) معاني الاخبار : ٣٣٢ .

أما الوجه الأول فبعده بحسب اللفظ ظاهر للفصل بالظرف بين البيان والمبين  
و أما معنى فلما أومأنا إليه سابقاً من أن الحكيم إذا ذكر الصلوات ثم أفرد واحدة  
منها من بينها بوصف ، لابد أن يكون لهذا الوصف اختصاص ما بتلك الصلاة ، و  
كونها وسط صلاتين مطلقاً مشترك بين جميع الصلوات ، فيصير بمنزلة أن يقول :  
حافظوا على جميع الصلوات وعلى الصلاة التي هي صلاة ، أو مشتملة على الركوع  
و السجود ، وإن أراد أن كونها بالنهار يستفاد من الآية وسلم ذلك ، فذكر  
الوسطى لغو إذ لا يستفاد منه تخصيص بوجه ، و ما أفاده من استفادة الفضل من كونها  
بالنهار فمع أنه لا يتنع في المقام غير مسلم بل الظاهر خلافه لقوله تعالى : « إن  
ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قبلاً » (١) .

و الوجه الثاني لا أقدم منه معنى محصلاً ، و لعله أراد أن يجعل الجميع من  
قوله وهي أول صلاة إلى آخر الكلام وجهاً واحداً ، فلو أراد أنه ﷺ بين علة  
أنه لم سماها الله وسطى من بين الصلوات ، فلا يتنع تكلفه ، ولا يدفع شيئاً ، ويرد  
عليه ما أوردنا على الوجه الأول .

و إن أراد أنه ﷺ أراد أن يذكر نكتة و علة لتعيين صلاة الظهر ، لكونها  
وسطى مع قطع النظر عن دلالة لفظ الآية عليه ، و عن أنه لم سميت وسطى ، فلا  
يتنع في هذا إلا الجزء الأول ، أعني كونها أول صلاة صلاتها ﷺ فأما كونها  
وسط صلاتين ، فلا مدخل له في ذلك لأنه مشترك بين الصلوات و كونها بالنهار  
مشترك بينها وبين العصر ، فتدبر . والظرف اللغوي الذي أبدى لعله بكونه لغواً أخرى  
فإن توسيط متعلق جملة بين جملة أخرى و متعلقها مما يصير به الكلام مشوئاً  
متهافتاً ، بل مما لا يكاد يصح .

و لا محصل لمعناه أيضاً إذ لو كان المفروض أنه ليس الظهر أول الصلوات  
مطلقاً بل أول ما فعله ﷺ بالنهار ، فلا يخلو إما أن تكون صلاة الفجر من صلاة  
النهار أم لا فعلى الثاني لا محصل لهذا الكلام ولا طائل تحته ، إذ حينئذ لا يكون

أَوَّلُ صَلَاةِ النَّهَارِ إِلَّا الظُّهْرَ ، فَلَا تَتَرْتَّبُ فَائِدَةٌ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَتِمُّ مَطْلُوبُنَا ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ قُصُورٌ أَيْضاً ، إِذِ الظَّاهِرُ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ صَلَاةَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فَرَضَتْ مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَيَكُونُ أَوَّلُ مَا صَلَّيَ بِالنَّهَارِ الصُّبْحُ لَا الظُّهْرَ ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ أَوَّلُ مَا صَلَّيَ مُطْلَقاً وَمَعَ ذَلِكَ قَيَّدَ بِالنَّهَارِ فَكَوْنُهُ لَعَوّاً أَبِينِ وَأُظْهِرَ .

٧ - فَقَه الرضا : قَالَ عليه السلام : اَعْلَمْ أَنَّ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ إِذَا حُلَّ وَقْتُهُنَّ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَبْدَأَ بِهِنَّ وَلَا تَصَلِّيَ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ نَافِلَةً صَلَاةَ اسْتِقْبَالِ الشَّهَارِ وَهِيَ الْفَجْرُ وَصَلَاةَ اسْتِقْبَالِ اللَّيْلِ وَهِيَ الْمَغْرِبُ ، وَصَلَاةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (١) .

٨ - الْعِيَّاشِيُّ : عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : الصَّلَاةُ الْوَسْطَى هِيَ الْوَسْطَى مِنَ صَلَاةِ النَّهَارِ ، وَهِيَ الظُّهْرُ (٢) .

٩ - وَمِنْهُ : عَنْ حَرِيزٍ : عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : « أَمَّ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ، وَطَرَفَاهُ الْمَغْرِبُ وَالْغَدَاةُ ، وَدُزْلَفَا مِنَ اللَّيْلِ ، وَهِيَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةُ (٣) »

١٠ - ارشاد القلوب : عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ : قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي بَيَانِ فَضْلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَمِنْهَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ عَلَيْهِمْ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ : اثْنَتَانِ بِاللَّيْلِ ، وَثَلَاثٌ بِالنَّهَارِ (٤)

١١ - الْعِلَلُ : فِي عِلَلِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ الرَّضَا عليه السلام فِي عِلَّةِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ : أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَحَبَّ أَنْ يَبْدَأَ فِي كُلِّ عَمَلٍ أَوْلاً بِطَاعَتِهِ وَعِبَادَتِهِ ، فَأَمَرَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ أَنْ يَبْدُؤُوا بِعِبَادَتِهِ ثُمَّ يَنْتَشِرُوا فِيمَا أَحَبُّوا مِنْ مَوْئِدَةٍ دُنْيَاهُمْ ، فَأَوْجِبَ صَلَاةَ الْفَجْرِ عَلَيْهِمْ (٥) .

١٢ - الْفَقِيه : بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ : لَا تَنْتَظِرُ بِأَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ

(١) فقه الرضا :

(٢) تفسير العياشي ج ١ ص ١٢٧ ،

(٣) تفسير العياشي ج ١ ص ١٦١ .

(٤) ارشاد القلوب ج ٢ ص ٢٢ ، وقدمر في ج ٨٢ ص ٢٧٢ .

(٥) عِلَلُ الشَّرَائِعِ ج ١ ص ٢٥٠ .

إلا دخول وقت الصلاة ، واحد إقامتك (١) .

قال : و كان لرسول الله ﷺ مؤذنان أحدهما بلال ، و الآخر ابن أم مكتوم و كان ابن أم مكتوم أعمى و كان يؤذن قبل الصبح ، و كان بلال يؤذن بعد الصبح ، فقال النبي ﷺ : إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل ، فإذا سمعتم أذانه فكلوا و اشربوا حتى تسمعوا أذان بلال (٢) .

١٣ - الكافي : بسند صحيح عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، فقال : بياض النهار من سواد الليل (٣) قال : و كان بلال يؤذن للنبي ﷺ و ابن أم مكتوم و كان أعمى يؤذن بليل ، و يؤذن بلال حين يطلع الفجر الحديث و بسند آخر فيه قوة عن زرارة عنه عليه السلام مثله (٤) .

١٤ - التهذيب : عن الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إن لنا مؤذناً يؤذن بليل ، فقال أما إن ذلك يتنع الجيران لقيامهم إلى الصلاة ، و أما السنة فإنه يتأذى مع طلوع الفجر (٥) .  
بيان : هذه الأخبار صريحة في أن ما بعد الصبح ليس من الليل ، ويدل على أنه كان معلوماً مسلماً بينهم ، و عليه جرى اصطلاحهم .

١٥ - الكافي : في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من قال : ما شاء الله كان ، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، مائة مرة حين يصلي الفجر لم يرفي يومه ذلك شيئاً يكرهه (٦) .

١٦ - ثواب الأعمال : باسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال : من استغفر الله بعد صلاة الفجر سبعين مرة غفر الله له ، ولو عمل ذلك اليوم أكثر من سبعين

(١) الفقيه ج ١ ص ١٨٥ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٩٢ .

(٣ - ٤) الكافي ج ٤ ص ٩٨ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ١٤٨ .

(٦) الكافي ج ٢ ص ٥٣٠ .

ألف ذنب (١) .

و عن الصادق عليه السلام بسند صحيح قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام من صلى الفجر و قرأ قل هو الله أحد ، أحد عشر مرة ، لم ينعه في ذلك اليوم ذنب (٢) .  
بيان : ظاهر الاشارة في تلك الاخبار بذلك اليوم و يومه ذلك أنه بعد طلوع الفجر دخل في اليوم و خرج من الليل ، و مثله كثير في الاخبار ، ولا مكان المناقشة فيها اكتفينا بالقليل منها .

١٧ - الفقيه : عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن إبليس إنما يبث جنود الليل من حين تغيب الشمس إلى أن يغيب الشفق ، ويبث جنود النهار من حين يطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس (٣) .

١٨ - الخصال : بسنده المعتبر عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : من كانت له حاجة فليطلبها في ثلاث ساعات إلى قوله : و ساعة في آخر الليل عند طلوع الفجر (٤) .  
بيان : الظاهر أن المراد الساعة التي نهايتها الطلوع لا بدايتها ، كما دلت عليه الاخبار الكثيرة الواردة في ذلك .

١٩ - عدة الداعي : عن الباقر عليه السلام قال : إن الله ينادي كل ليلة من أوّل الليل إلى آخره : ألعبد مؤمن يدعوني لدينه و دنياه ، قبل طلوع الفجر إلى آخر الخبر (٥) .

توضيح : نداء المنادي بعد طلوع الفجر بأن يدعو قبل الفجر غير محتمل .

٢٠ - الكافي : في المعتبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تقول : إذا أصبحت و أمسيت : الحمد لله الصّباح ، الحمد لخالق الاصباح مرّتين ، الحمد لله الذي ذهب

(١ - ٢) ثواب الاعمال : ١١٦ .

(٣) الفقيه ج ١ ص .

(٤) الخصال ج ٢ ص ١٥٨ في حديث الاربعمئة .

(٥) عدة الداعي ص ٥٠ .

بالليل بقدرته ، و جاء بالنهار برحمته - الخبر - (١) .

و بسند حسن عنه عليه السلام قال . إذا أصبحت و أمسيت فقل إلى أن قال : فإذا قلت ذلك كنت قد أدّيت شكر ما أنعم الله به عليك في ذلك اليوم ، و في تلك الليلة (٢) .

٢١ - المصباح الكبير للشيخ : من أدعية الصباح قال : إذا طلع الفجر الثاني فقل يا فالقه من حيث لأرى إلى قوله : واجعل أوّل يومنا هذا صلاحاً وأوسطه فلاحاً و آخره نجاحاً ، قال ثمّ تقول : مرحباً بالحافظين إلى قوله : الحمد لله الذي أذهب الليل بقدرته ، و جاء بالنهار برحمته خلقاً جديداً ثمّ قال : دعاء آخر اللهمّ إنني أصبحت أستغفرك في هذا الصباح ، و في هذا اليوم لأهل رحمتك .

ثمّ قال : دعاء آخر برواية معاوية بن عمّار تقول بعد الفجر إلى قوله : الحمد لله ربّ العالمين كثيراً كما هو أهله إلى قوله على إدبار الليل و إقبال النهار الحمد لله الذي ذهب بالليل مظلماً بقدرته و جاء بالنهار مبصراً برحمته ، إلى قوله : مرحباً بخلق الله الجديد ، و اليوم العتيد ، إلى قوله عليه السلام واجعل أوّل يومي هذا صلاحاً إلى قوله ، و ارزقني خير يومي هذا .

ثمّ ذكر - ره - دعاء العشرات مروياً عن الصادق عليه السلام و ساق الدعاء إلى قوله : الحمد لله الذي ذهب بالليل بقدرته ، و جاء بالنهار برحمته ، إلى قوله : اللهمّ كما ذهبت بالليل و أقبلت بالنهار خلقاً جديداً .

٢٢ - الصحيفة السجادية : في دعاء الصباح و هذا يوم حادث جديد ، و هو علينا شاهد عتيد إلى قوله عليه السلام اللهمّ وفقنا في يومنا هذا إلى قوله عليه السلام واجعله أيمن يوم عهدناه إلى قوله عليه السلام في يومي هذا (٣) .

(١) الكافي ج ٢ ص ٥٢٨ في حديث.

(٢) الكافي ج ٢ ص ٩٩ .

(٣) الدعاء السادس من أدعية الصحيفة ص ٢٧ ط الاخواندي .

٢٣ - المصباح للشيخ : ذكر في أدعية ساعات اليوم الساعة الأولى وهي من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس لأمر المؤمنين ﷺ .

٢٤ - الفقيه و مجالس الصدوق و التوحيد و العيون و الاحتجاج : بأسانيدهم عن الرضا ﷺ قال : إن الله تبارك و تعالى ينزل ملكاً من السماء الدُّنيا كل ليلة في الثالث الأخير ، ليلة الجمعة في أول الليل فيأمره فينادي : هل من سائل فأعطيه إلى قوله : ينادي بهذا حتى يطلع الفجر فاذا طلع الفجر عاد إلى محله من ملكوت السماء (١).

بيان : الظاهر أن النداء في جميع الثلث الأخير و نهاية الفجر .

٢٥ - الفقيه و المقنعة و التهذيب : بأسانيدهم عن أبي جعفر ﷺ قال : إن الله تعالى لينادي كل ليلة جمعة من فوق عرشه من أول الليل إلى آخره لأعبد مؤمن يدعوني لأخرته و دنياه فأجيبه؟ الأعبد مؤمن يتوب إلي من ذنوبه قبل طلوع الفجر فأتوب عليه ، إلى قوله : فما يزال ينادي بهذا إلى أن يطلع الفجر (٢) .

٢٦ - الكافي و التهذيب : بأسانيدهم عن أبي جعفر ﷺ قال : الأذان الثالث يوم الجمعة بدعة (٣) .

أقول : التقريب أن أحسن محامله أن يكون المراد أذان العصر ، فإنه ثالث بالنسبة إلى أذاني الفجر و الجمعة .

٢٧ - الكافي و التهذيب و المقنعة : بأسانيدهم الصحيحة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يستحب أن يقرأ في دبر الغداة يوم الجمعة الرِّحْمَنُ الخبر (٤) .

(١) الفقيه ج ١ ص ٢٧١ في حديث : أمالي الصدوق ص ٢٢٦ ، التوحيد ص ١٧٦

ط مكتبة الصدوق ، عيون الاخبار ج ٢ ص ١٢٦ ، الاحتجاج : ٢٢٣ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٢٧١ ، المقنعة : ٢٥ ، التهذيب ج ١ ص ٢٢٦ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٢٢١ ، التهذيب ج ١ ص ٢٥٠ .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٢٢٩ ، المقنعة : ٢٦ ، التهذيب ج ١ ص ٢٢٧ .

٢٨- مجالس الشيخ : بإسناده عن الباقر عليه السلام قال : سألته عن زيارة القبور قال : إذا كان يوم الجمعة فزهم ، فانه من كان منهم في ضيق وسّع عليه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، يعلمون بمن أتاها في كل يوم ، فإذا طلعت الشمس كانوا سدي (١) .

٢٩ - الكافي و التهذيب : في الصحيح ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ليس يوم الفطر ولا يوم الأضحى أذان ولا إقامة ، أذانها طلوع الشمس إذا طلعت خرجوا الخبر (٢) .

٣٠- وفي الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أردت الشخوص في يوم عيد فأنفجر الصبح و أنت بالبلد ، فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد (٣) .

٣١ - الاقبال : بإسناده عن الصادق عليه السلام قال : كان علي بن الحسين عليهما السلام يحيى ليلة عيد الفطر بالصلاة حتى يصبح ، و يبيت ليلة الفطر في المسجد (٤)  
٣٢ - المصباح للشيخ ، و مسار الشيعه للمفيد : عن زيد بن علي قال : كان علي بن الحسين عليهما السلام يجمعنا جميعاً ليلة النصف من شعبان ثم يجزئ بالليل أجزاء ثلاثة فيصلّي بنا جزء ، ثم يدعو فزوّمن على دعائه ، ثم يستغفر الله و نستغفره و نسأله الجنة حتى يتفجر الفجر .

٣٣ - الكافي : في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن العبد يوقظ ثلاث مرّات من الليل ، فان لم يقم أتاها الشيطان فبال في أذنه ، قال عهد بن مسلم : وسألته عن قول الله «كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون» (٥) قال : كانوا أقلّ اللّيالي

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٠ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٥٩ ، التهذيب ج ١ ص ٢٨٩ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٣٣٢ .

(٤) الاقبال : ٢٧٢ .

(٥) الذاريات . ١٨ .



تفوتهم لا يقومون فيها (١) .

بيان : أقول : ظاهر أن القائم بعد طلوع الفجر غير داخل في الممدوحين بتلك الآية ، و أيضاً ظاهر أن الإيقاظ من الليل قبل الفجر فندبر .

٣٤ - التهذيب : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أدرك يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج (٢) .

٣٥ - الكافي : في الصحيح عن الرضا عليه السلام قال : لا ترم الجمرة يوم النحر حتى تطلع الشمس (٣) .

٣٦ - التهذيب : في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن رجل بات بمكة في ليالي منى حتى أصبح قال : إن كان أتاها نهاراً فبات فيها حتى أصبح فعليه دم يهريقه (٤) .

٣٧ - وفي الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن زار بالنهار أو عشاء فلا ينقجر الصبح إلا وهو بمنى ، وإن زار بعد أن انتصف الليل أو السحر فلا بأس عليه أن ينقجر الصبح وهو بمكة (٥) .

٣٨ - التهذيب : عن أبي الحسن عليه السلام فيمن بات ليالي منى بمكة إذا بات مشغلاً بالعبادة قال : ما أحب أن ينشق الفجر إلا وهو بمنى (٦) .

و في صحيحة معاوية بن عمار : وإن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك بأن تصبح في غيرها (٧) .

٣٩ - وفي الكافي مثله ، و زاد و سأله عن الرجل زار عشاء فلم يزل في طوافه

(١) الكافي ج ٣ ص ٤٤٦ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٠٠٠ .

(٣) الكافي ج ٢ ص ٤٨٢ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٥٢٠ .

(٥) الكافي ج ٢ ص ٥١٤ ، التهذيب ج ١ ص ٥٢٠ .

(٦-٧) التهذيب ج ١ ص ٥٢٠ .

و دعائه و في السعي بين الصفا و المروة حتى يطلع الفجر ، قال : ليس عليه شيء كان في طاعة الله (١).

و روي مثله في الكتابين بأسانيد جمّة أكثرها صحيحة تركنا إيرادها مخافة الاطناب .

٤٠ - التهذيب : عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : سأله عن رجل زار البيت فطاف بالبيت و بالصفا و المروة ثم رجع فغلبته عينه في الطريق فنام حتى أصبح ، قال : عليه شاة (٢) .

و عن أبي عبد الله عليه السلام عن الدلجة إلى مكة أيام منى ، و أنا أريد أن أزور البيت فقال : لا حتى ينشقّ الفجر . كراهية أن يبيت الرجل بغير منى (٣) .

وفي الصحيح عنه عليه السلام قال : من زار فنام في الطريق فان بات بمكة فعليه دم ، وإن كان قد خرج منها فليس عليه شيء ، و إن أصبح دون منى (٤) .

و رواه الكليني في الحسن (٥) .

٤١ - و روى الكليني أيضاً بسند حسن عنه عليه السلام قال : إذا زار الحاج من منى فخرج فجاوز بيوت مكة فنام ثم أصبح قبل أن يأتي منى فلا شيء عليه (٦) .

٤٢ - الفقيه : بإسناده عن جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا خرجت من منى قبل غروب الشمس فلا تصبح إلا بها (٧) .

و بإسناده عن جعفر بن ناجية ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا خرج الرجل من منى أوّل الليل فلا ينتصف له الليل إلا وهو بمنى ، و إذا خرج بعد نصف الليل فلا بأس أن يصبح بغيرها (٨) .

(١) الكافي ج ٢ ص ٥١٤ .

(٢-٣) التهذيب ج ١ ص ٥٢٠ .

(٤) الكافي ج ٢ ص ٥١٤ .

(٥) الكافي ج ٢ ص ٥١٥ .

(٦-٧) الفقيه ج ٢ ص ٢٨٧ .

٣٣ - قرب الاسناد : عن وهب ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال في الرجل أفاض إلى البيت فغلبته عيناه حتى أصبح قال : لا بأس عليه (١) .  
و عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن رجل بات بمكة حتى أصبح في ليالي منى فقال : إن كان أتاها نهراً فبات حتى أصبح فعليه دم شاة يهريقه و إن كان خرج من منى بعد نصف الليل فأصبح بمكة فليس عليه شيء (٢) .

بيان : هذه الأخبار الكثيرة و أمثالها تدل على أن منتهى ما يعتبر في البيئتين طلوع الفجر ، و قد صرح اللقويون و غيرهم أن البيئتين والبيات الكون بالليل ، و قد قال تعالى : « يباتا أو نهراً » (٣) كما مر .

٣٤ - الكافي : بسند معتبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أراد العمرة انتظر إلى صبيحة ثلاث و عشرين من شهر رمضان ثم يخرج مهلاً في ذلك اليوم (٤)  
أقول : لا يخفى أن الظاهر أن الأمر بالتوقف لادراك ليلة القدر ، فيدل على أن نهايتها الصبح ، و أيضاً قوله ذلك اليوم لا يخلو من دلالة على المطلوب .

٣٥ - الكافي : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يكره للرجل إذا قدم من سفره أن يطرق أهله ليلاً حتى يصبح (٥) .

٣٦ - العلل : باسناده عن ابن عباس في تزويج النبي صلى الله عليه وآله زينب قال : و لبث سبعة أيام بليالهن عند زينب ثم تحول إلى بيت أم سلمة ، و كان ليلتها و صبيحة يومها من رسول الله صلى الله عليه وآله (٦) .

بيان : المقابلة بين الليلة و صبيحة اليوم تدل على عدم كونها من الليل .

(١) قرب الاسناد ص ٦٥ ط حجر ص ٨٦ ط نجف .

(٢) قرب الاسناد ص ١٠٦ ط حجر ص ١٤١ ط نجف .

(٣) يونس : ٥٠ .

(٤) الكافي ج ٤ ص ٥٣٦ .

(٥) الكافي ج ٥ ص ٢٩٩ .

(٦) علل الصرايع ج ٣ ص ...

٢٧ - الكافي والتهذيب : بإسنادهم عن إبراهيم الكرخي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنما عليه أن يبيت عندها في ليلتها ، و يظل عندها في صبيحتها الخبر (١) .

٢٨ - التهذيب : عن علي بن مهزيار ، عن فضالة عن أبان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل صلى الغداة بليل غرة من ذلك القمر ، و نام حتى طلعت الشمس فأخبر أنه صلى بليل ، قال : يعيد صلاته (٢) .

٢٩ - الفقيه : قال أبو جعفر عليه السلام وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل إلى آخره (٣) .

٥٠ - الكافي : عن علي بن محمد ، عن سهل ، عن علي بن مهزيار قال : قرأت في كتاب رجل إلى أبي جعفر عليه السلام : الركعتان اللتان قبل صلاة الفجر من صلاة الليل هي أم من صلاة النهار ؟ وفي أي وقت أُصليهما ؟ فكتب بخطه : احشهما في صلاة الليل حشواً (٤) .

٥١ - التهذيب : عن الحسين ، عن النظر ، عن هشام بن سالم ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر ؟ فقال قبل الفجر ، إنهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة صلاة الليل -- الخبر (٥) .  
بيان : قد مرَّ استدلال العلامة قدس سره بهذا الخبر ، و ربَّها يناقش فيه بأنه يدل على كونها من جملة صلاة الليل المعروفة ، يعني ثلاث عشر ركعة . و يؤيده أنه لم يقل من صلوات الليل ، بل قال من صلاة الليل .

أقول : هذا الوجه وإن كان متحتملاً لكن لا يخلو من ظهور في المراد

(١) الكافي ج ٥ ص ٥٦٤ ، الفقيه ج ٣ ص ٢٧٠ ، التهذيب ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٠٨ ، ورواه الكليني في ج ٣ ص ٢٨٥ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ٣٠٢ .

(٤) الكافي ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ١٧٣ .

٥٢ - التهذيب : عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جعفر بن عثمان ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بصلاة الليل من أول الليل إلى آخره . إلا أن أفضل ذلك إذا انتصف الليل (١) .

و عن ابن محبوب عن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير مثله (٢)  
توضيح : يدل على أن آخر الليل آخر وقت صلاته ، و معلوم أن الانتصاف الواقع بعد ذكر الأوتل و الآخر على وجه مخصوص ، إنما يراعى بالنسبة إليهما على هذا الوجه .

٥٣ - التهذيب : عن ابن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، و أظنه اسحاق ابن غالب قال : قال : إذا قام الرجل من الليل فظن أن الصبح قد أضاء فأوتر ثم نظر فرأى أن عليه ليلاً ، قال : يضيف إلى الوتر ركعة ثم يستقبل صلاة الليل ثم يوتر بعده (٣) .

و عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن عبد العزيز قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أقوم وأنا أتخوف الفجر ، قال : فأوتر ، قلت : فأنظر فإذا علي ليل ، قال : فصل صلاة الليل (٤) .

و عن محمد بن أحمد ، عن الحجتال ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يصلي ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمائة آية ولا يحتسب بهما ، و ركعتين وهو جالس يقرأ فيهما بقل هو الله أحد ، و قل يا أيها الكافرون ، فان استيقظ من الليل صلى صلاة الليل و أوتر ، وإن لم يستيقظ حتى يطلع الفجر صلى ركعة فصارت شفعاً واحتسب

---

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٢٠ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

بالر كعتين اللتين صلاتهما بعد العشاء وترأ (١) .

بيان : هذه الأخبار تدل على أنه إذا بقي شيء من الليل بقي وقت صلاة الليل، ولو حمل ليل و ليلاً على كثير من الليل أيضاً يدل على ذلك كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام .

٥٤ - الكافي : عن محمد ، عن أحمد ، عن علي بن الحكم ، عن الخزّاز ، عن محمد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام إن علي بن الحسين عليه السلام كان إذا أصبح قال : أبتدىء يومى هذا .. الدعاء .. فإذا فعل ذلك العبد أجراً ممّا نسي فى يومه (٢) .  
و عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن إسماعيل ، عن أبي إسماعيل السراج ، عن الحسين بن المختار ، عن رجل ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من قال إذا أصبح : اللهم إني أصبحت الخ إذا قال : هذا الكلام لم يضره يومه ذلك شيء ، وإذا أمسى فقال لم يضره تلك الليلة شيء إن شاء الله (٣) .

٥٥ - التهذيب و الكافي : محمد بن يعقوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أحدهما عليه السلام قال : أيّما امرأة أو رجل خائف أفاض من المشعر الحرام ليلاً فلا بأس ، فلم يرم الجمره ثم ليمض وليأمر من يذبح عنه .. الخبر (٤) .

و عنه عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما عليه السلام قال : لا بأس أن يفيض الرجل بليل إذا كان خائفاً (٥) .

و عنه ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٣ .

(٢) الكافي ج ٢ ص ٥٢٣ .

(٣) الكافي ج ٢ ص ٥٢٨ و صدر السند هكذا : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن

عبد الجبار عن محمد بن إسماعيل .

(٤-٥) التهذيب ج ١ ص ٥٠٢ ، الكافي ج ٥ ص ٤٧٤ .

أبي المغراء، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وآله للنساء والصبيان أن يفيضوا بالليل، وأن يرموا الجمار بليل، وأن يصلوا الغداة في منازلهم (١) وعنه ، عن علي بن النعمان ، عن سعيد الأعرج قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك ، معنا نساء فأفيض بهن بليل ؟ قال : نعم ، تريد أن تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله قلت : نعم ، فقال : أفض بهن بليل الخبر (٢).

تقريب أقول : معلوم أن الافاضة بالليل المذكورة في تلك الأخبار، المراد بها الافاضة قبل الفجر ، والمناقش مكابر .

٥٦ - التهذيب : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الثمانية ركعات يصلها العبد آخر الليل زينة الآخرة (٣) .

و عن مرازم عنه عليه السلام قلت : متى أصلي صلاة الليل ؟ قال : صلها آخر الليل (٤) .

٥٧ - الخلاف للشيخ : روي النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : إن بلا لا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكنوم .

٥٨ -المعتبر : عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ثمان من آخر الليل ثم !وتر ثلاث ركعات : ويفصل بينهما بتسليم ، ثم ركعتي الفجر .

٥٩ - التهذيب : في الصعيح عن أبي الحسن عليه السلام قال : سأله عن الصلاة بالليل في السفر في أوّل الليل ؟ فقال : إذا خفت الفوت في آخره (٥) .

و في الموثق : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بصلاة الليل فيما بين أوّل له إلى آخره ، إلا أن أفضل ذلك بعد انتصاف الليل (٦) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٥٠٢ ، الكافي ج ٥ ص ٢٧٤ .

(٢) ، ، ص ١٦٩ .

(٣) ، ، ص ٢٣١ .

(٤) ، ، ص ٣٢٠ .

(٥-٦) ، ، ص ٢٣٢ و ٣٢٠ .

وعن الحسين بن علي بن بلال قال : كتبت إليه في وقت صلاة الليل ، فكتب عند زوال الليل ، وهو نصفه أفضل ، فان فات فأوله وآخره جائز (١) .

تفهيم : هذه الأخبار تدل على أن وقت صلاة الليل ممتد إلى آخر الليل وأخروقت صلاة الليل الفجر الثاني بالاتفاق ، والخبران الأخيران يدلان ظاهراً على أن نصف الليل هو نصف الزمان الممتد من الغروب إلى طلوع الفجر ، إذ ذكر الانتصاف بعد ذكر الأوّل والأخر لا يفهم منه إلا كونه منتصف ما بينهما ، لاسيما الأخير لارجاع الضامير إلى أمر واحد ، ويفهم منه أن زوال الليل لا يراد به الزوال عن دائرة نصف النهار .

٥٠- الكافي : في الصحيح عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إن رجلاً من مواليك من صلحائهم شكى إلي ما يلقى من النوم ، وقال : إنني أريد القيام إلى الصلاة بالليل فيغلبني النوم إلى أن أصبح ، إلى قوله ولم يرخّص في النوافل أوّل الليل ، وقال : القضاء بالنهار أفضل (٢) .

٦١- الكافي والتهذيب : عن إسماعيل بن جابر أو ابن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنني أقوم آخر الليل ، وأخاف الصبح ، قال : اقرأ الحمد ، و اعجل اعجل (٣) .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن الرجل يقوم من آخر الليل ، وهو يخشى أن يفجأه الصبح أبدأ بالوتر - الخبر (٤) .

٦٢- التهذيب : في الصحيح ، عن سعد بن سعد قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون في بينه وهو يصلي ، وهو يرى أن عليه ليلاً ثم يدخل عليه الآخر من الباب ، فقال : قد أصبحت ، هل يعيد الوتر أم لا ؟ أو يعيد شيئاً من صلاته ؟ قال :

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ و ٢٢٠ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٣٠٢ ، الكافي ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٣-٤) التهذيب ج ١ ص ١٢٥ ، الكافي ج ٣ ص ٢٢٩ .



يعيد إن صلاتها مصباحاً (١).

٦٣- الفقيه : قال : قال أبو جعفر عليه السلام : وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل إلى آخره (٢) .

٦٤- التهذيب : عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن أوّل وقت ركعتي الفجر ، قال : سدس الليل الباقي (٣) .

وفي الصحيح عن حماد قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : ربّما صليتهما وعليّ ليل ، فإن قمت ولم يطلع الفجر أعدتهما (٤) .

٦٥- الكافي : في الموثّق ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما كان يحمد الرجل أن يقوم من آخر الليل فيصلّي صلاته ضربة واحدة ، ثمّ ينام ويذهب (٥) .

٦٦- التهذيب : عن إسماعيل بن سعد قال : سألت الرضا عليه السلام عن ساعات الوتر قال : أحبّها إليّ الفجر الأوّل (٦) .

وسألته عن أفضل ساعات صلاة الليل قال : الثالث الباقي (٧) .

٦٧- الفقيه : عن بريد عن أبي جعفر عليه السلام قال : أفضل قضاء صلاة الليل في الساعة التي فاتتك آخر الليل ، وليس بأس أن تقضيها بالنهار ، وقبل أن تزول الشمس (٨) .

٦٨- الكافي : عن أبي جعفر عليه السلام قال : أفضل قضاء النوافل قضاء صلاة الليل

بالليل ، و صلاة النهار بالنهار ، قلت : ويكون وتران في ليلة ؟ قال : لا ، قلت : ولم تأمرني أن أوتر وترين في ليلة قال : أحدهما قضاء (٩) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٣٠٢ .

(٣-٤) التهذيب ج ١ ص ١٧٣ .

(٥) الكافي ج ٣ ص ٤٤٦ .

(٦-٧) التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٨) الفقيه ج ١ ص ٣١٦ .

(٩) الكافي ج ٣ ص ٤٥٢ .

٦٩- غياث سلطان الوري : للسيد بن طاوس ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل عليه دين من صلاة قام يقضيه فيخاف أن يدركه الصبح و لم يصل صلاة ليلته تلك ، قال يؤخر القضاء و يصلي صلاة ليلته تلك .

٧٠- الخصال : بسنده المعتبر عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : من كانت له حاجة فيطلبها في ثلاث ساعات إلى قوله : و ساعة في آخر الليل عند طلوع الفجر ، فإن ملكين يناديان هل من تأتّب يتأب عليه - الخبر (١).

أقول : ظاهر أن المراد به قبل طلوع الفجر كما روي في أخبار كثيرة ، أن هذا النداء في الليل ، وأن وقت الاجابة السحر ، وأن ساعة الاجابة في الليل كما لا يخفى على المتتبع .

٧١- الكافي : عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله و ظلالم بالغدو والأصال (٢) قال : هو الدعاء قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، وهي ساعة إجابة (٣) .  
أقول : معلوم أن الغدو من اليوم ، والغداء من طعام اليوم ، لكن من لا ينهيه صلاة الغداء لا ينهيه هذا ، ويلتزم أن الغداة من الليل .

٧٢- مصباح الكفعمي : عن الصادق عليه السلام من كانت به علة فليقل عليها في كل صباح أربعين مرة أربعين يوماً الخ .

أقول : لو كان الصباح من الليل لقال أربعين ليلة .

٧٣- الكافي : في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أصبحت و أمسيت فقل عشر مرات اللهم ما أصبحت بي من نعمة ، إلى قوله و فانك إذا قلت ذلك كنت قد أدّيت شكر ما أنعم الله به عليك في ذلك اليوم وفي تلك الليلة (٤) .

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥٨ ، وقدمت تحت الرقم ٠٠٠٠ .

(٢) الرعد : ١٥ .

(٣) الكافي ج ٢ ص ٥٢٢ .

(٤) ، ، ص ٩٩ وقد مر .

- وفي الصحيح : عنه عليه السلام قال : شرف المؤمن قيامه بالليل (١) .  
وعنه عليه السلام في قوله تعالى : «إن الحسنة يذهب السيئات» (٢) قال : صلاة المؤمن بالليل تذهب بما عمل من ذنب بالنهار (٣) .
- ٧٦ - التهذيب : في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام وسئل عن قول الله «قم الليل إلا قليلاً» (٤) قال : أمره الله أن يصلي كل ليلة إلا أن يأتي ليلة من الليالي لا يصلي فيها شيئاً (٥) .
- أقول : من البين أن صلاة الفجر غير داخل في هذه الصلاة ، بعد القيام ، ولكن عليه السلام يترك صلاة الفجر أبداً .
- ٧٥ - التهذيب وثواب الاعمال : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «إن الله عز وجل قال : «المال والبنون زينة الحياة الدنيا» ، إن الثماني ركعات يصليها العبد آخر الليل زينة الآخرة (٦) .
- وعنه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام قيام الليل مصححة للبدن - الخبر (٧) .
- ٧٦ - الفقيه : في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام «يا علي ثلاث فرحات للمؤمن في الدنيا منها التهجّد في آخر الليل ، يا علي ثلاث كفارات منها التهجّد بالليل والناس نيام (٨) .

(١) الكافي ج ٣ ص ٢٨٨ .

(٢) هود : ١١٢ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٢٦٦ .

(٤) المزمل : ٢ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ٢٣١ .

(٦) ، ، ، ٢٣١ وقدم تحت الرقم ٥٦ ، ثواب الاعمال : ٣٨ .

(٧) ، ، ، ١٦٩ ، وتراء في الغصال ج ٢ ص ١٥٦ : المحاسن : ٥٣ .

ثواب الاعمال : ٣٨ .

(٨) الفقيه ج ٢ ص ٢٦٠ .

أقول : ظاهر أن الصلاة بعد الفجر غير داخل في التهجّد المذكور هنا .  
 ٧٧- التهذيب والعلل : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تدع قيام الليل ، فإنّ  
 المغبون من حرم قيام الليل (١) .

٧٨ - الكافي : قال : جا رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : إنني قد حرمت  
 الصلاة بالليل ، فقال عليه السلام : قد قيدتك ذنوبك (٢) .

أقول : معلوم أن من قام إلى صلاة الفجر فقط يصدق عليه أنه حرم صلاة  
 الليل أو قيامه .

٧٩ - الفقيه : عن أبي عبد الله عليه السلام إني لأمقت الرجل قد قرأ القرآن ثم  
 يستيقظ من الليل فلا يقوم حتى إذا كان عند الصبح قام يبادر بالصلاة (٣) .

أقول : ظاهر من هذا السياق أن القيام عند الصبح غير داخل في القيام  
 بالليل ، وأنّ الصبح غاية الاستيقاظ بالليل .

٨٠-المعتبر: عن معاوية بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : في  
 قوله تعالى : « وبالأسحار هم يستغفرون » قال : في الوتر في آخر الليل سبعين  
 مرّة (٤) .

وروى من طريق المخالفين ، عن ابن عمر وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال:  
 الوتر ركعة من آخر الليل .

٨١ - التهذيب : بسند يقرب من الصحيح عن أبي بصير قال : إذا خرجت  
 بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فأتمّ الصوم ، واعتدّ به من شهر رمضان .  
 وبسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أردت السفر في شهر رمضان فنويت

(١) التهذيب ج ١ ص ١٦٩ ، علل الشرايع ج ٢ ص ٥١ ، وترى مثله في

معاني الاخبار ص ٣٤٢ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٥٠ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ٣٠٣ .

(٤) المعتبر : . . . وتراه في التهذيب ج ١ ص ١٧٢ .

الخروج من الليل فان خرجت قبل الفجر أو بعده ، فأنت مفطر ، وعليك قضاء ذلك اليوم (١) .

**أقول :** ظاهر من الخبرين أن نهاية الليل الفجر ، مع أن الأصحاب عبروا من ذلك بتبَيُّت النية ، والبيات مقابل النهار كما مر .

**٨٢- الاقبال:** باسناده عن حماد بن عيسى ، عن محمد بن يوسف ، عن أبيه ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن "الجهنمي" أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن لي إبلاً وغنماً وغلمة فأحب أن تأمرني ليلة أدخل فيها فأشهد الصلاة ، وذلك في شهر رمضان ، فدعاه رسول الله ﷺ فسارّه في أذنه ، قال : فكان الجهنمي إذا كانت ليلة ثلاث وعشرين دخل بابله وغممه وأهله وولده وغلخته ، فكان تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين بالمدينة ، فإذا أصبح خرج بأهله وغممه وإبله إلى مكانه (٢) .

**٨٣ - التهذيب ومجالس الشيخ :** بسند موثق عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لي صل " في ليلة إحدى وعشرين ، وليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان ، في كل واحدة منهما إن قويت على ذلك مائة ركعة سوى الثلاث عشر وأسهر فيهما حتى تصبح فان ذلك يستحب أن يكون في صلاة ودعاء وتضرع ، فانه يرجى أن تكون ليلة القدر في إحداها و ليلة القدر خير من ألف شهر - الخبر (٣) .

**بيان:** الرواية بصدرها وعجزها تنادي بأن نهاية ليلة القدر طلوع الفجر .

**٨٤- دعوات الراوندي:** عن موسى بن جعفر عليه السلام قال : من اغتسل ليلة القدر وأحيها إلى طلوع الفجر خرج من ذنوبه .

**٨٥ - التهذيب :** في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في حديث طويل في ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين يصلي في كل واحدة منهما إذا قوي على ذلك

(١) التهذيب ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) الاقبال ص ٢٠٧ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٦٢ ، أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠١ .

مائة ركعة ، سوى هذه الثلاث عشرة ركعة ، وليسهر فيهما حتى يصبح ، فإنه يرجأ أن تكون ليلة القدر في إحداهما (١) .

٨٦- الكافي والتهذيب والسرائر : عن زرارة والفضيل قالا : قلنا له أيجزي إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعة ؟ فقال : نعم (٢) .

٨٧ - التهذيب : عن بكير قال : سألت في أي الليالي أغتسل في شهر رمضان ؟ إلى أن قال : والغسل أوّل الليل ، قلت : فإن نام بعد الغسل ؟ قال : هو مثل غسل يوم الجمعة ، إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأك (٣)

وبسند آخر عن ابن بكير مثله (٤)

قرب الاسناد : عن ابن بكير مثله (٥) .

بيان : أقول هذه الأخبار تدلّ على أن غسل الجمعة يجزي بعد الفجر مع أن الأخبار المستفيضة الواردة في غسل الجمعة كلّها وردت بلفظ اليوم ، بلا تقييد وتخصيص ، فيدلّ على أن اليوم إذا ورد في الشرع ، المتبادر منه ما بين طلوع الفجر إلى الغروب .

٨٨- قرب الاسناد : عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت هل يجزيه أن يغتسل بعد طلوع الفجر هل يجزيه ذلك من غسل العيدين ؟ قال : إن اغتسل يوم الفطر والأضحى قبل الفجر لم يجزه ، وإن اغتسل بعد طلوع الفجر أجزأه (٦) .

أقول : وجه الاحتجاج ماسر من ورود أخبار غسل العيدين بلفظ اليوم ، مع أن مدلول هذا الخبر والروايات الأخر أن أوّل وقته طلوع الفجر .

٨٩- التهذيب : عن الرضا عليه السلام سئل عن رجل أصابته جنابة في آخر الليل

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٦٤ بإسناده عن ساعة .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٤١٨ ، التهذيب ج ١ ص ٣٢١ ، السرائر : ٤٧٣ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ١٠٦ .

(٤) قرب الاسناد ص ١٠٢ ط نجف وص ٨٢ ط حجر .

(٥) قرب الاسناد ص ١١١ ط نجف ٨٧ ط حجر .

فقام ليغتسل ، فلم يصب ماء فذهب ليطلبه أوبعث من يأتيه بالماء ، فعرس عليه حتى أصبح ، كيف يصنع ؟ قال : يغتسل إذا جاءه ثم يصلّي (١).

وباسناده عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن بعض مواليه قال : سأله عن احتلام الصائم قال : قال إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينم حتى يغتسل ، وإن أجنب ليلاً في شهر رمضان فلا ينم إلا ساعة حتى يغتسل ، فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه غنق رقبة الخبر (٢) .

أقول : الأخبار في الجنباء في الليل في شهر رمضان والاصباح جنباً ، والنوم الأوّل والثاني والثالث وغيرها كثيرة ، تدلّ على ما ذكرنا ، لم نطوّل الكلام بإيرادها .

٩٠- الفقيه والتهذيب : في الصحيح عن عبد الله بن سنان أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقضي شهر رمضان فيجنب من أوّل الليل ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل ، وهو يرى أن الفجر قد طلع ، قال : لا يصوم ذلك اليوم و يصوم غيره (٣) .

٩١- التهذيب : في الموثق عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طهرت بليل من حيضتها ثم توات في أن تغتسل في شهر رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم (٤) .

٩٢ - قرب الاسناد : عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : كان عليّ عليه السلام يستاك وهو صائم في أوّل النهار وآخره في شهر رمضان (٥) .  
وعنه عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : قال عليّ عليه السلام : لا بأس بأن يستاك الصائم

(١) التهذيب ج ١ ص ٤١٢ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٤٢٣ و ٤١٢ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٧٥ ، التهذيب ج ١ ص ٤٣٠ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١١٢ .

(٥) قرب الاسناد ص ٤٣ ط حجر .

بالسواك الرطب في أوّل النهار (١) .

أقول : كون المراد بالنهار في الخبرين من أوّل طلوع الفجر أبين من الفجر .

٩٣- الكافي : في الموثق عن ابن بكير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتمّ صومه كما هو ، فقال : لا بأس (٢) .

٩٤- الفقيه : عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت : متى يحرم الطعام والشراب على الصائم وتحلّ الصلاة صلاة الفجر ؟ فقال : إذا اعترض الفجر وكان كالبطيّة البيضاء فتمّ يحرم الطعام ، ويحلّ الصيام ، وتحلّ الصلاة صلاة الفجر (٣) .

قال : وكان رسول الله ﷺ يقول : إن ابن آدم مكثوم يؤذّن بليل فإذا سمعتم أذانه فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان بلال (٤) .

٩٥- الكافي : في الصحيح عن أحدهما عليه السلام في قول الله عز وجل " اُحِلّْ لَكُمْ ليلة الصيام " ( ٥ ) الآية قال : نزلت في خوات بن جبير إلى قوله ، فبات على تلك الحال فأصبح الخبر (٦) .

٩٦- الفقيه : سئل الصادق عليه السلام عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، فقال : يابض النهار من سواد الليل (٧) .

٩٧- التهذيب : عن إسحاق قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام آكل في شهر رمضان

(١) قرب الاسناد ص ٢٣ ط حجر .

(٢) الكافي ج ٢ ص ١٠٥ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٨١ .

(٤) الفقيه ج ١ ص ١٩٢ ، وقد مر .

(٥) البقرة : ١٨٧ .

(٦) الكافي ج ٢ ص ٩٩ .

(٧) الفقيه ج ٢ ص ٨٢ .



بالليل حتى أشك؟ قال: كل: حتى لا تشك (١).

٩٨- الكافي: بسند معتبر عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أذن ابن أم مكتوم لصلاة الغداة ومراً رجل برسول الله ﷺ وهو يتسحر، فدعاه أن يأكل معه، فقال: يا رسول الله قد أذن المؤذن للفجر، فقال: إن هذا ابن أم مكتوم وهو يؤذن بليل، فإذا أذن بلال فعند ذلك فأمسك (٢).

٩٩- الفقيه والكافي والتهذيب: بأسانيدهم عن الزهري، عن علي بن الحسين عليه السلام قال: وكذلك المسافر إذا أكل من أوّل النهـار ثم قدم أهله أمر بالامساك بقية يومه وليس بفرض، وكذلك الحائض إذا طهرت (٣).

١٠٠- الكافي: في الصحيح عن عيص قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم أسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام، هل عليهم أن يقضوا ما مضى منه أو يومهم الذي أسلموا فيه؟ فقال: ليس عليهم قضاء، ولا يومهم الذي أسلموا فيه إلا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر (٤).

و عن أبي حمزة الثمالي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لأبي بصير - في حديث طويل: فاطلبها - أي ليلة القدر - في ليلة إحدى وثلاث، وصل في كل واحدة منهما مائة ركعة، وأحيهما إن استطعت إلى النور واغتسل فيهما (٥).

١٠١- مصباح الشيخ والمقنعة: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لوقرء رجل ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان إنا أنزلناه في ليلة القدر، ألف مرة لأصبح وهو شديد البقين في الاعتراف بما يختص فينا (٦).

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ ،

(٢) الكافي ج ٢ ص ٩٨ .

(٣) الفقيه ج ٢ ص ٢٨ الكافي ج ٢ ص ٨٦ ، التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ .

(٤) الكافي ج ٢ ص ١٢٥ .

(٥) الكافي ج ١ ص ١٥٦ ، ورواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٦٣ .

(٦) المصباح ص ٢٣٢ ، المقنعة ص ٥٠ ورواه أيضاً في التهذيب ج ١ ص ٢٧٨ .

١٠٢- معاني الاخبار وصفات الشيعة والمجالس للصدوق : عن أبي عبدالله

عليه السلام قال : الشتاء ربيع المؤمن يطول فيه ليله فيستعين به على قيامه ، ويقصر فيه نهاره فيستعين به على صيامه (١) .

١٠٣- التهذيب : عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا طهرت المرأة من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء (٢) .

١٠٤- الذكرى : عن عبدالله بن سنان ، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى : « ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم » (٣) هو الوتر آخر الليل (٤) وعن أبي عبدالله عليه السلام في صلاة الليل والوتر في السفر أوّل الليل إذا لم يستطع أن يصلّي في آخره قال : نعم (٥) .

وعن محمد بن أبي قرّة باسناده إلى إبراهيم بن سيابة قال : كتب بعض أهل بيتي إلى أبي محمد عليه السلام في صلاة المسافر أوّل الليل صلاة الليل ، فكتب فضل صلاة المسافر من أوّل الليل كفضل صلاة المقيم في الحضر من آخر الليل (٦)

١٠٥- دعائم الاسلام عن الصادق عليه السلام قال : صل صلاة الليل متى شئت من أوّل الليل أو من آخره بعد أن تصلي العشاء الأخيرة ووتر بعد صلاة الليل (٧) .

وعنه عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى يبعث ملائكة إذا انفجر الفجر يوم الجمعة يكتبون الصلاة على محمد وآله إلى الليل (٨) .

وعنه عليه السلام قال : التكبير في أيام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة إلى

(١) معاني الاخبار ص ٢٢٨ ، صفات الغيبة ١٧٩ ، أمالي الصدوق ص ١٢٣ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١١١ .

(٣) الطور : ٤٨ .

(٤-٦) الذكرى ص ١٢٢ .

(٧) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٣٩ .

(٨) ، ، ص ١٧٩ و ١٨٠ .

صلاة العصر من آخر أيام التشريق (١) .

وعنه عليه السلام في قوله تعالى: « وإدبار النجوم » قال هو الوتر من آخر الليل (٢) .  
وعن علي عليه السلام قال : من أراد شيئاً من قيام الليل فغلبته عيناه حتى يصبح  
كان نومه صدقة من الله عليه و يتمم الله قيام ليلته (٣) .  
وعنه عليه السلام قال : من أخر النفر إلى اليوم الثالث فله أن ينفر من أول النهار  
إلى آخره متى شاء بعد أن يصلّي الفجر ويرمي الجمار (٤) .  
وسئل عليه السلام عن الرجل يكون عنده النساء يغشي بعضهن دون بعض ، قال :  
إنما عليه أن يبيت عند كل واحدة في ليلتها ، و يقبل عندها في صبيحتها  
الخبر (٥) .

١٠٦- الفقيه والتهذيب : باسنادهما عن محمد بن سنان ، عن عبد الله بن  
أعين قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطئ امرأته وهو معتكف ليلاً في  
شهر رمضان ، قال : عليه الكفارة قال : قلت : فان وطئها نهاراً ؟ قال : عليه  
كفارتان (٦) .

أقول : معلوم أن النهار هنا مبدؤه الفجر ، ولذا ذكر بعض الأخبار الموهمة  
لخلاف ما ذكرنا .

فمنها ما رواه السيد في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين وقد سئل عن مسافة ما بين المشرق  
والمغرب ، قال : مسيرة يوم للشمس (٧) ولعلّه محمول على التقريب بقريئة ماضية

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٨٧ .

(٢) ، ، ص ٢٠٣ .

(٣) ، ، ص ٢١٣ .

(٤) ، ، ص ٣٣٢ .

(٥) ، ج ٢ ص ٢٥١ .

(٦) الفقيه ج ٢ ص ١٢٢ ، التهذيب ج ١ ص ٢٣٢ .

(٧) نهج البلاغة تحت الرقم ٢٩٢ من قسم الحكم .

برواية الاحتجاج أو يقال لما كان السائلون عن تلك المسائل غالباً من أهل الكتاب فيمكن أن يكون عليه السلام أجابهم على معتقدهم ومصطلحهم، حيث إنهم لا يعدون ما بين الطلوعين من الليل ولا من النهار كما مر.

ومنها ما رواه الصدوق في الصحيح، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو يريد السفر وهو صائم، فقال: إن خرج قبل أن ينتصف النهار فليطهروا ليقض ذلك اليوم، وإن خرج بعد الزوال فليتم صومه (١). وجوابه أن الانتصاف هنا مبني على التقريب والتخمين، وأما ما لا يمكن غير العبارة ثانياً فعبّر عنه بالزوال إزاحة لهذا الوهم، وبأمثال هذا الخبر لا يمكن رد ما مر من الآيات والأخبار الصريحة، وقد ورد بهذا المضمون أخبار، والتوجيه مشترك. وقد أومأنا سابقاً إلى نكتة في عدم عد ما بين الطلوعين من الليل والنهار تؤيد ذلك، وكذا ما ورد في كلام اللغويين وغيرهم من التعبير عن الزوال بنصف النهار مبني على المسامحة إذ أكثرهم مع تصريحهم بكون اليوم من طلوع الفجر عبّروا عن الزوال بذلك، فظهر أن بناء كلامهم ليس على التحقيق والمناصفة الحقيقية، وهذا أمر شائع في العرف، وقد يساهجون في أمثال ذلك كثيراً.

ومنها ما ورد أن النبي صلى الله عليه وآله كان يفلس بصلاة الفجر أو قال: صلها بغبش (٢) وذكر بعض اللغويين أن الفلس والغبش ظلمة آخر الليل، وجوابه أنه معلوم أن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس لا يسمى كله غلساً ولا غبشاً وإلا لم يكن للخبر فائدة، فقولهم ظلمة آخر الليل ينافي ما ذهبتم إليه أكثر من منافاته لما ذهبنا إليه، فإظهار أن الخبر وكلام اللغويين مبني على المجاز والتوسع فلا يستقيم الاستدلال بمثله.

ومنها ما رواه الشيخ بسند يمكن أن يعد من الحسان عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يصلي من النهار حتى تزول الشمس ولا من الليل

(١) الفقيه ج ٢ ص ٩٢.

(٢) راجع ص ٧٢ باب وقت صلاة الفجر ونافلتها

بعد ما يصلّي العشاء حتى ينتصف الليل (١) .

و عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان عليّ عليه السلام لا يصلّي من الليل شيئاً إذا صلى العتمة حتى ينتصف الليل ، ولا يصلّي من النهار حتى تزول الشمس (٢) .

وروى الصدوق في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلّي بالنهار شيئاً حتى تزول الشمس ، فإذا زالت صلى ثمان ركعات وهي صلاة الأوابين تفتح في تلك الساعة أبواب السماء ، ويستجاب الدعاء ، و تهب الرياح ، وينظر الله إلى خلقه ، فإذا فاء النوى ذراعاً صلى الظهر أربعاً ، وصلى بعد الظهر ركعتين ، ثم صلى ركعتين أخرتين ، ثم صلى العصر أربعاً إذا فاء النوى ذراعاً ، ثم لا يصلّي بعد العصر شيئاً حتى تروب الشمس فإذا آبت وهو أن تغيب صلى المغرب ثلاثاً وبعد المغرب أربعاً ثم لا يصلّي شيئاً حتى يسقط الشفق ، فإذا سقط الشفق صلى العشاء ثم أوى رسول الله صلى الله عليه وآله إلى فراشه ولم يصل شيئاً حتى يزول نصف الليل ، فإذا زال نصف الليل صلى ثمان ركعات وأوتر في الربع الأخير من الليل بثلاث ركعات ، فقرأ فيهن فاتحة الكتاب و قل هو الله أحد ، ويفصل بين الثلاث بتسليمة و يتكلم ، و يأمر بالحاجة ولا يخرج من مصلاته حتى يصلّي الثالثة التي يوتر فيها ، و يقنت فيها قبل الركوع ، ثم يسلم و يصلّي ركعتي الفجر قبيل الفجر ، و عنده ، وبعده ، ثم يصلّي ركعتي الصبح ، و هي الفجر إذا اعترض الفجر ، و أضاء حسناً ، فهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله التي قبضه الله عز وجل عليها (٣) و نحوه روى الشيخ عن زرارة عنه عليه السلام (٤) .

فبعد ما علمت من الأخبار المستفيضة المؤيدة بالأيات الكثيرة لا بد من تأويل في تلك الأخبار : إمّا بحملها على أنه لم يكن يصلّي من نوافل النهار

(١-٢) التهذيب ج ٢ ص ٢٦٦ ط نجف ، ج ١ ص ٢١٢ ط حجر .

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢١٠ .

شيئاً إلى الزوال ، لأنه ﷺ كان يصلي ركعتي نافلة الفجر قبل الفجر مع صلاة الليل ويؤيده أن الظاهر أن الغرض نفي صلاة الضحى التي ابتدعتها العامة .  
أو على أن المراد أنه لم يكن يصلي بعد صلاة الفجر شيئاً إلى الزوال ، و لما كانت صلاة الظهر أوّل الصلوات و أفضلها أراد أن يبتدئ في ذكر الصلوات بها فلذا أخر ذكر صلاة الفجر .

أو يقال : استعمل لفظ النهار في جزئه مجازاً لقيام القرينة مع أن في الخبر الأخير ما يدل على ما ذهبنا إليه ، لأنه قال : و أوتر في الربع الأخير من الليل و معلوم أن آخر وقت صلاة الوتر طلوع الفجر الثاني ، فالظاهر أن النصف أيضاً أراد به نصف الليل الذي نهايته الفجر ، إذ حمل الليل في الأخير على معنى ، وفي الأوّل على معنى آخر في غاية البعد . فظهر أن هذا الخبر على مطلوبنا أدل و أصرح .

و يحتمل أن يكون هذه الأخبار مبنية على اصطلاح آخر أومأنا إليه سابقاً ، و هو عدم عدّ ما بين الطلوعين من الليل و لا من النهار ، لكنّه بعيد ، و الأوجه أحد الوجوه المتقدمّة ، و بالجملة الخبر الأخير قرينة جليّة على تأويل الخبرين الأوّلين وضعف الاحتجاج بهما .

و منها ما رواه في الفقيه باسناده عن عمر بن حنظلة أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له : زوال الشمس نعرفه بالنهار فكيف لنا بالليل ؟ فقال : لليل زوال كزوال الشمس ، قال: فبأي شيء نعرفه ؟ قال : بالنجوم إذا انحدرت (١) .

و روى محمد بن إدريس في آخر السراير نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن أحمد القروي ، عن أبان ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : دلوك الشمس زوالها و غسق الليل بمنزلة الزوال من النهار (٢) .

أقول : أمّا الخبر الأوّل فلا بدّ فيه من تخصيص ببعض الكواكب فنخصّها

بكواكب مخصوصة تنحدر في منتصف ما بين الغروب و طلوع الفجر، مع أنه ظاهر أنه أمر تقريبي إذ تعين كواكب مخصوصة كل ليلة لا يتيسر لأكثر الخلق مع أن الانحدار لا يتبين لهم إلا بعد مضي زمان من التجاوز عن دائرة نصف النهار ، وفي مثل ذلك لا يؤثر التقدم و التأخر بقدر نصف ساعة أو ثلثيها أو أكثر من ذلك بقليل .

و يمكن أن يكون هذا التحديد لاستعلام أوّل صلاة الليل ، بل هو الظاهر و روعي في ذلك الاحتياط لمحصل الجزم ، أو الظن القوي بانتصاف الليل ، و لا يحصل شيء منهما قبل الانحدار إلا لمن كانت له آلة يستعلم الوقت بها كالاسطرلاب و أمثاله ، و تحصيل أمثاله متعسر على غالب الناس .

و يمكن أن يقال : الخبر يدل على مطلوبنا بهذا الوجه ، بل يمكن أن يدعى ذلك بوجه آخر و هو أن أكثر الكواكب لا تظهر للأبصار إلا بعد مضي زمان من غروب الشمس فإذا حملت على الكواكب التي كانت عند ظهورها على الأفق فهي تصل إلى دائرة نصف النهار بعد مضي كثير من انتصاف الليل ، و لو حملت على أن يقدر أنها كانت عند الغروب على الأفق ، فهذا مما لا يهتدي إليه أكثر العوام بل الخواص أيضاً ، فلا بد من حملها على ما كانت ترى في البلدان في بدو ظهورها فوق الأبنية و الجدران ، و الظاهر في أمثالها أنها تصل إلى دائرة نصف النهار قبل انتصاف الليل المعهود عندهم ، فعلى هذا يمكن حمله على أن الغرض بيان آخر وقت العشائين أيضاً .

و أما التشبيه الوارد في الخبرين فلا يلزم أن يكون تشبيهاً في جميع الأمور و على التحقيق و التدقيق ، حتى يلزم أن يكون المعبر فيه الوسط بين الغروب و الطلوع ، بل يمكن أن يكون التشبيه للانتصاف العرفي أو لوصول أمثال تلك الكواكب التي ذكرنا إلى دائرة نصف النهار ، أو لكونه مبدءاً لوقت صلاة معينة و غير ذلك من جهات التشبيه .

فظهر أنه ليس في هاتين الروايتين أيضاً دلالة على مطلوبهم ، لاسيما مع

معارضة الآيات و الأخبار السالفة ؛ ومع تسليم دلالتها على أن "المعتبر في انتصاف الليل ذلك لا يلزم أن يحمل كل ما ورد من الأحكام معلقة بلفظ النهار أو اليوم أو الليل على هذا الوجه مع ما مر من النصوص الصحيحة و الأقوال الصريحة .  
و قال الشهيد - ره - في الذكرى : روى محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ إذا صلى العشاء الآخرة أوى إلى فراشه ثم لا يصلي شيئاً إلا بعد انتصاف الليل (١) ومثله عن أبي جعفر عليه السلام وقال حتى يزول الليل ، فإذا زال الليل صلى ثماني ركعات [ثم ثلاث ركعات] ظ و أوتر في الركعة الأخيرة ثم يصلي ركعتي الفجر قبل الفجر ، وعنده وبعده (٢) قلت : عبر بزوال الليل عن انتصافه كزوال النهار ، ثم نقل رواية عمر بن حفصلة المتقدمه ثم قال :  
و الظاهر أنه عنى انحدار النجوم الطوالع عند غروب الشمس ، و الجعفي اعتمد على منازل القمر الثمانية و العشرين المشهورة ، فإنه قال إنها مقسومة على ثلاث مائة و أربعة و ستين يوماً ، لكل منزل ثلاثة عشر يوماً فيكون الفجر مثلاً بسعد الأخبية ثلاثة عشر يوماً ثم ينتقل إلى ما بعده ، و هكذا . فإذا جعل القطب الشمالي بين الكتفين نظر ما على الرأس و بين العينين من المنازل فيعد منها إلى منزلة الفجر ثم يؤخذ لكل منزلة نصف سبع قال : و القمر يغرب في ليلة الهلال على نصف سبع من الليل ثم يتزايد كذلك إلى ليلة أربع عشرة ، ثم يتأخر ليلة خمس عشرة نصف سبع ، و على هذا إلى آخره . قال : و هذا تقريب انتهى كلام الذكرى .

و ظاهر كلامه قدس سره و ما نقله عن الجعفي " و إن كان موهماً لكون المعتبر عندهما منتصف ما بين غروب الشمس و طلوعها لكن لتصريحهما مع سائر القوم في مواضع ونقلهم الاجماع على معنى الليل و النهار ، لا بد من حمل كلامهما على ما يرجع إلى ما ذكرنا في الخبرين ، و قد ذكرنا أنه على التقريب لا التحقيق

(١) رواء في التهذيب ج ١ ص ١٦٨ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢١٠ .



وقد ذكر الشهيد بعد ذلك أخباراً صريحة فيما ذكرنا ، على أنهما لو صرّحا بذلك أيضاً لم يكن في كلامهما حجة .

ثمّ أعلم أن ما ذكره الشيخ الشهيد و تبعه شيخنا البهائي " نوّر الله ضريحهما من تخصيص النجوم المذكورة في الخبر بالنجوم التي طلعت عند غروب الشمس إنّما يستقيم إذا كان كلُّ أفق من الأفاق منصفاً لمدارات جميع الكواكب ، و ليس كذلك ، بل هذا مخصوص بأفق خط الاستواء ، إذ في الأفاق المائلة باعتبار قلة ميل معدّل النهار عن سمت الرأس و كثرته ، و قرب مدارات الكواكب بالنسبة إلى المعدّل و بعدها عنه ، يختلف اختلافاً فاحشاً ، ففي أواسط المعمورة إذا اتفق طلوع كوكب عند غروب الشمس ، فربّما وصل قبل انتصاف الليل إلى نصف النهار قريباً من ساعة كفرد الشجاع ، و ربّما وصل قبله قريباً من ساعتين كالشعراء اليمانية و ربّما تأخّر وصوله إلى نصف النهار عن الانتصاف بساعة و نصف تقريباً كالسماك الرامح ورأس الجوزاء و فم الفرس ، أو بساعتين تقريباً كالنسر الطائر و العيتوق و نير الفكة ، أو بثلاث ساعات تقريباً كالنسر الواقع ، أو أربع ساعات كالردف ، و ربّما اتفق وصول بعض الكواكب القريبة من القطب الشمالي إلى نصف النهار بعد طلوع الشمس ، فلا بدّ على طريقتهم من تخصيص آخر ، و هو أن يكون الكوكب قوس نهاره موافقة لقوس ميل درجة الشمس من منطقة البروج ، أو قريباً منه كالسماك الأعزل بالنسبة إلى بعض درجات أواخر الحمل ، و حمل كلام الامام عليه السلام في بيان القاعدة التي تحتاج إليها عامّة الخلق على معنى لا يعرفه إلاّ أوحديّ الناس في هذا الفن في غاية البعد ، و هذا يؤيد ما ذكرنا أنّه مبنيّ على التقريب و التخمين لاستعلام أوّل صلاة الليل ، فيسقط الاستدلال به على ما توهموه كما عرفت .

و ربّما يحمل على الكواكب التي كانت معروفة عند العرب ، و كانوا يعرفون بالتجارب طلوعها و غروبها ، و وصولها إلى نصف النهار ، و يكون الغرض تنبيههم على أنّه يمكن استعلام الأوقات بأمثال ذلك بعد تحصيل التجربة ، و فيه

أيضاً ما فيه .

و ذكر بعض أفاضل الأذكياء لذلك علامات فقال : علامة روال الليل في أوائل الحمل طلوع الردف ، وفي أواسطه انحدار السماك الأعزل وفي أواخره طلوع النسر الطائر ، وغروب الشعراء الشاميّة والعيق ، وفي أوائل الثور انحدار السماك الرامح ، وفي أواسطه غروب فرد الشجاع ، وفي أواخره طلوع فم الفرس و انحدار نيرالفكة و عنق الحية و غروب قلب الأسد ، وفي أوائل الجوزاء انحدار رأس الجوزاء وفي أواسطه انحدار قلب العقرب و في أواخره إشراف النسر الواقع على الانحدار .

و في أوائل السرطان انحدار النسر الواقع ، وفي أواسطه غروب السماك الأعزل ، و في أواخره انحدار النسر الطائر ، و في أوائل الأسد طلوع العيق و انحدار الردف ، و في أواسطه طلوع الثريا وغروب الرامح ، و في أواخره طلوع عين الثور و انحدار فم الفرس و غروب عنق الحية ، و في أوائل السنبلة إشراف نيرالفكة على الغروب ، و في أواسطه غروب نيرالفكة ، و في أواخره طلوع يد الجوزاء اليمنى ورجلها اليسرى .

و في أوائل الميزان غروب رأس الجوزاء ، و في أواسطه طلوع الشعراء اليمانية و في أواخره إشراف النسر الطائر على الغروب و في أوائل العقرب غروب النسر الطائر ، و في أواسطه طلوع قلب الأسد ، و غروب النسر الواقع ، و في أواخره طلوع فرد الشجاع ، و في أوائل القوس انحدار عين الثور و غروب فم الفرس ، و في أواسطه انحدار العيق و رجل الجوزاء اليسرى و غروب الردف ، و في أواخره انحدار يد الجوزاء اليمنى .

و في أوائل الجدي انحدار اليمانية ، وفي أواسطه انحدار الشاميّة وطلوع الرامح ، و في أواخره طلوع الأعزل و نيرالفكة ، و في أوائل الدلو إشراف قلب الأسد على الانحدار ، و في أواسطه انحدار قلب الأسد و الفرد و طلوع العنق ، و في أواخره إشراف رجل الجوزاء اليسرى على الغروب ، و في أوائل الحوت طلوع

الواقع و غروب رجل الجوزاء اليسرى ، وفي أواسطه غروب عين الثور وفي آخره غروب اليمانية ويد الجوزاء اليمنى .

و هذا كله مبني على أخذ الليل من غروب الشمس إلى طلوعها ، لكن قد عرفت أنه على هذا التقريب لا يظهر التفاوت بين المعنيين كثيراً ، والجعفي - ره - جعل بناء استعمال زوال الليل تارة على منازل القمر المعروفة بين العرب و لعله حمل الخبر عليه ، و تارة على غروب القمر و طلوعه ، أما الأوّل فلأن العرب قسّموا مدار القمر ثمانية و عشرين قسماً (١) و ضبطوا حدود تلك الأقسام بكواكب و سموها منازل القمر ، وهي التي اشتملت عليها هذه الأبيات بالفارسية

اسماء منازل قمر نزد عرب	شرطين و بطين است ثرياً د بران
هقعه هنعه ذراع نثره پس طرف	جبهه زبره صرفه و عوا پس از آن
پس سماك غفر ، زبانا إكليل	قلب وشواه نعايم و بلده بدان
سعد ذابح سعد بلّح سعد سعود	باشد پس سعد أخبيه چارمشان
از فرغ مقدّم بمؤخر چه رسيد	آنكه بهر شارسد كه باشد پايان

و مدّة قطع الشمس تلك المنازل ثلاث مائة و خمسة و ستون يوماً و شيء ، فاذا قسمت على المنازل يقع بازاء كل منزل ثلاثة عشر يوماً و شيء ، فاذا حصل الاطلاع على منزل الشمس من تلك المنازل ، يمكن استخراج ماضى من الليل و ما بقي منه بملاحظه الطالع و المنحدر و الغارب من تلك المنازل تقريباً بأدنى

---

(١) راجع شرح ذلك ج ٥٨ ص ١٣٥ من أجزاء كتاب السماء و العالم و في هامش طبعة الكمباني : د الزبانيان كوكبان نيران و هما قرنا العقرب ، و هما من المنازل ، و عبر عنهما بالزبانا على التخفيف . منه طاب ثراء ، وهكذا في هامش المطبوعة ، د السماك ككتاب كوكبان : الاعزل و الرامح ، و الاول من منازل القمر دون الثاني ، الموا : بفتح المين و تشديد الواو ، ويمد و يقصر . منه طاب رسمه ، . و أيضاً في هامش المطبوعة شرح بعض هذه المنازل نقلا من صحاح الجوهري ، تركنا ايرادها اتكالا على ما في كتاب السماء و العالم ج ٥٨ ص ١٣٥ و ١٣٦ .

تأمل ، إذ عند غروب الشمس يكون المنزل السابع من المنزل الذي فيه الشمس على نصف النهار ، والرابع عشر على المشرق ، وفي كل نصف سبع من الليل يتفاوت بقدر منزل ، فيكون التفاوت في ربع الليل بقدر ثلاثة منازل ونصف وفي نصف الليل بقدر سبعة منازل وعلى هذا القياس .

وهذا أيضاً تقريبيٌ لاختلاف مدار الشمس والقمر وجهات آخر ، فلو حملنا الخبر عليه حملنا النجوم على نجوم المنزل الذي يكون مقابلًا للمنزل الذي فيه الشمس .

و أمّا الثاني وهو بناء الأمر على غروب القمر في أوائل الشهر وطلوعه في أواخره فضابطه أن يضرب عدد ما مضى من أوّل الشهر إلى الرابع عشر ، ومن الخامس عشر إلى الثامن والعشرين في الستة ، وقسمة الحاصل على السبعة ، فالخارج في الأوّل قدر الساعات المعوجة الماضية من الليل إلى غروب القمر ، وفي الثاني قدر الساعات المذكورة إلى طلوعه ، مثاله : إذا ضربنا الأربعة في الستة حصل أربعة وعشرون ، فإذا قسمناها على السبعة خرج ثلاث وثلاثة أسباع ، فيكون غروب القمر في الليلة الرابعة وطلوعه في الثامنة عشر بعد ثلاث ساعات وثلاثة أسباع ساعة ، وكذا إذا قسمنا الحاصل من ضروب الخمسة في الستة وهو الثلاثون على السبعة خرج أربعة وسبعان ، فغروب القمر في الليلة الخامسة وطلوعه في التاسعة عشر بعد أربع ساعات وسبعى ساعة وهكذا وهذا أيضاً تقريبيٌ للاختلاف بحسب كثرة الزمان بين خروج الشعاع وأوّل ليلة الغرّة وقلّته وغيرهما .

## فذلكة

لأراك أيها المنفطّن اليقظان- بعد ما أحطت خبراً بقوة ما استبني عليه بياننا من أنواع البرهان ، ووهن ما بنوا عليه كلامهم من البنيان ، وقد أتينا بنيانهم من القواعد ، وجعلنا مطاوي كلامنا مشحونة بصنوف الفوائد .. تستريب في أن الليل والنهار و اليوم في اصطلاح الشرع و العرف العام بل في أصل اللغة أيضاً لا يتبادر منه إلا ما ينتهي إلى طلوع الفجر ، أو يبتديء منه ، مع أننا لم نستقص في استخراج الدلائل ، و نقل كلام الأوائل ، ولا في نقل الأخبار وذكر الآثار ، لأننا كتبنا بذكر البعض لتنبيه أولى الألباب عما يؤدي إلى الاسهاب و الاطناب .

و أيضاً لم نكن عقدنا لذلك باباً عند طرح الكتاب ، ورسم الأبواب ، وإنما سنع لنا ذلك بعد ما رأينا الاختلاف في الأمر الذي لم نكن نجوز الخلاف في مثله لاسيما من سدة العلم وأهله ، وهل يقول أحد من أهل العرف و الشرع إذا أتاه قبيل طلوع الشمس طرفتك ليلاً أو أتيتك البارحة ، و شاع بين الناس يقولون هل قمت الليلة فيجيب غلبني النوم فلم أنتبه إلا بعد الفجر ، ومن تتبع ذلك في محاورات الناس لا يحتاج إلى الرجوع إلى كتاب ، أو التمسك بخطاب .

و ما يقال من أن قاطبة الناس يقولون استوى الليل والنهار ، و صار النهار كذا ساعة ، و مضى من النهار ساعة ، أو ساعتان ، ولا يتبادر إلى الأذهان إلا اليوم من طلوع الشمس ، فمعلوم أن هذا إنما هو لا يفهم باصطلاح المنجمين ، و بناء الآلات، المعدة لاستعلام الساعات عليه ، و لذا نرى من لا يألف تلك الاصطلاحات إذا سأله كم مضى من اليوم لا يفهم إلا ما مضى من طلوع الفجر ، كما سمعنا وعهدنا في عراق العرب و البلاد البعيدة عن تلك الاصطلاحات الجديدة ، و كذا استواء الليل و النهار أيضاً مأخوذ من المنجمين و مبني على اصطلاحهم ، و أمّا الفقهاء و أهل اللسان ، فهم لا يفهمون ولا يفهم من كلامهم إلا ما ذكرنا ، و لذا ترى الفقهاء يقولون وقت صلاة الليل من النصف إلى آخر الليل ، و الوتر كلما قرب من آخر

الليل أفضل ، ولا يفهمون من ليلة الجمعة و ليلة العيد و ليلة القدر و أمثالها ، إلا ما قبل الفجر ، و كذا يوم الجمعة و يوم العيد و يوم الغدير و أمثالها ، يظهر لك ذلك بالرّجوع إلى كذب الفقه و الدّعاء وغيرها ، وإذا قال فقيه أو غيره : افعل ذلك في الليلة الفلانية ، هل يفهم أحد إلا إبقائه قبل الفجر ، وإذا قال افعل اليوم الفلاني هل يفهم أحد إلا أن ابتداءه الفجر .

و لعمرى لا يحتاج هذا إلى الإفصاح والإيضاح ، وهو أبين من الفجر والصباح فنظر ممّا قرّرنا أن نصف الليل وثلثه و رבעه وسدسه و أمثالها إنّما هي بالمقايسة إلى الليل المنتهى إلى الفجر ، و إذا علّق عمل بالليل أو نصف الليل أو ثلثه أو رבעه أو آخره و أمثال ذلك كمبيت المشعر و منى و عند الزوجة أو صلاة الليل والوتر و إحياء الليالي الشريفة و أشباه ذلك أو آخر الليل فانّما ينتهى وقته إلى الفجر الثاني ، إلا مع قيام قرينة على المجاز و كذا إذا علّق عمل باليوم أو النهار كالأغسال و الأعمال المتعلّقة بالأيام الشريفة ، فابتداء وقته الفجر ، وإذا نذر رجل أن يعمل عملاً في النهار لا يحضّر بايقاعه قبل طلوع الشمس و إذا نذر أن يعمل في الليل يحضّر بايقاعه بعد الفجر ، و كذا كل ما يبتنى على هذا الخلاف ممّا يتعلّق بالليالي والأيام .

هذا ما حضّر لي و خطر ببالي في تحقيق الحق في هذا المقام ، و الله تعالى يعلم حقايق الأحكام ، و حججه الكرام ، عليهم الصّلاة والسّلام ، ونسأل الله العفو عن الزلل والخطأ ، في القول و العمل ، والصّفح عن الخطأ و النقصير ، فإنّه وليّ ذلك وهو على كلّ شيء قدير .

## ١١

## \* (( باب )) \*

## \* ( الاوقات المكروهة ) \*

١- الاحتجاج : عن محمد بن جعفر الأسدي قال : كان فيما ورد علي من محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه في جواب مسألي إلى صاحب الزمان عليه السلام : أما ما سألت عنه من الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فليكن كما يقول الناس : إن الشمس تطلع بين قرني شيطان، وتغرب بين قرني شيطان . فما أرغم أنف الشيطان شيء مثل الصلاة ، فصلها وارغم أنف الشيطان (١) .

اكمال الدين : عن محمد بن أحمد السناني وعلي بن أحمد بن محمد الدقاق والحسين بن إبراهيم المؤدب وعلي بن عبد الله الوراق قالوا حدثنا أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي قال : كان فيما ورد على الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري في جواب مسألي إلى صاحب الدار عليه السلام وذكر الحديث بعينه (٢) .

بيان : قال في النهاية فيه الشمس تطلع بين قرني الشيطان ، أي ناحيتي رأسه و جانبيه ، و قيل : القرن القوة أي حين تطلع يتحرك الشيطان و يتسلط فيكون كالمغلق بها ، و قيل بين قرنيه أي أمتيه الأولين والآخرين ، و كل هذا تمثيل لمن يسجد للشمس عند طلوعها ، فكان الشيطان سؤل له ذلك ، فإذا سجد لها فكان الشيطان مقترن بها ، و قال في القاموس قرن الشيطان وقرناه أمته و المتبعون لرأيه أوقوته و انتشاره أو تسلطه ، و قال الطيبي في شرح المشكوة فيه وجوه : أحدها أنه ينصب قائماً في وجه الشمس عند طلوعها ليكون طلوعها كالمعين لها بين قرنيه أي فؤديه فيكون مستقبلاً لمن يسجد للشمس ، فتصير عبادتهم له ، فنهوا عن الصلاة في

(١) الاحتجاج : ٢٤٧ .

(٢) اكمال الدين ج ٢ ص ١٩٨ .

ذلك الوقت مخالفة لعبدة الشيطان ، و ثانيها أن يراد بقرنيه حزباه اللذان يبعثهما لاغواء الناس ، و ثالثها أنه من باب التمثيل شبه الشيطان فيما يسوّل لعبدة الشمس و يدعوهم إلى معاندة الحق بذوات القرون التي تعالج الأشياء و تدافعها بقرونها و رابعها أن يراد بالقرن القوة ، من قولهم أنا مقرر له أي مطبق ، و معنى التنشئة تضعيف القوة كما يقال : مالي بهذا الأمر يدّ ولا يدان ، أي لا قدرة ولا طاقة .

٢ - قرب الاسناد : عن الحسن بن طريف و عليّ بن إسماعيل و محمد بن عيسى جميعاً عن حماد بن عيسى قال : رأيت أبا الحسن موسى عليه السلام صلى الغداة فلمّا سلم الامام قام فدخل الطواف ، فطاف أسبوعين بعد الفجر قبل طلوع الشمس ثمّ خرج من باب بني شيبه و مضى ، ولم يصل (١) .

بيان : لعلّ ترك صلاة الطواف في هذا الوقت للتنقية ، كما أن قران الطوافين أيضاً محمول عليها كما ستعرف .

٣ - مجالس الصدوق : في مناهي النبي صلى الله عليه وآله أنّه نهى عن انصلاة في ثلاث ساعات : عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، وعند استوائها (٢) .

٤ - الخصال : عن أبيه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز عن زرارّة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : أربع صلوات يصلّيها الرجل في كل ساعة : صلاة فاتتك فمتى ذكرتها أدّيتها ، و صلاة ركعتي طواف الفريضة ، و صلاة الكسوف و الصلاة على الميت ، هؤلاء يصلّيهنّ الرجل في الساعات كلّها (٣) .

٥ - ومنه : عن عبدالله بن أحمد الفقيه ، عن عليّ بن عبدالعزيز ، عن عمرو بن عون ، عن خلف بن عبدالله ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عبدالله بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : صلاتين لم يتركهما رسول الله صلى الله عليه وآله سرّاً و

(١) قرب الاسناد : ١٧٠ ط نجف .

(٢) أمالي الصدوق ص ٢٥٥ .

(٣) الخصال ج ١ ص ١١٨ .



علانية ، ركعتين بعد العصر ، وركعتين قبل الفجر (١) .

٦- ومنه : عن عبدالله بن أحمد ، عن يعقوب بن إسحاق ، عن الحوضي ، عن شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن مسروق ، عن عائشة أنها قالت : كان رسول الله ﷺ عندي يصلي بعد العصر ركعتين (٢) .

٧- ومنه : عن عبدالله بن أحمد ، عن محمد بن علي بن طرخان ، عن عبدالله ابن الصباح ، عن محمد بن سيار ، عن أبي حمزة ، عن أبي بكر بن عبدالله بن قيس عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى البردين دخل الجنة ، يعني بعد الغداة و بعد العصر (٣) .

٨- ومنه : عن عبدالله بن أحمد ، عن علي بن عبدالعزيز ، عن أبي نعيم ، عن عبدالواحد بن أيمن ، عن أبيه ، عن عائشة أنه دخل عليها يسألها عن الركعتين بعد العصر ، قالت : والذي ذهب بنفسه .. تعني رسول الله ﷺ ما تركهما حتى لقي الله عز وجل ، و حتى ثقل عن الصلاة ، و كان يصلي كثيراً من صلاته وهو قاعد ، فقلت إنه لما ولي عمر كان ينهى عنهما ، قالت : صدقت ولكن رسول الله ﷺ كان لا يصليهما في المسجد مخافة أن يثقل على أمته ، و كان يحب ما خفف عليهم (٤) .

قال الصدوق .. ره - كان مرادي بإيراد هذه الأخبار الرد على المخالفين لأنهم لا يرون بعد الغداة و بعد العصر صلاة ، فأحبيت أن أبين أنهم قد خالفوا النبي ﷺ في قوله وفعله .

بيان : اختلف المخالفون في توجيه هذه الصلاة ، فمنهم من قال : إن النبي ﷺ إنما صلى هاتين الركعتين بعد العصر ، لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ولم يعد إليهما ، روى ذلك عن ابن عباس و روى عن عائشة أنها قالت كان يصليهما قبل العصر ثم إنه شغل عنهما ، أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ، ثم أثبتهما فكان إذا صلى صلاة أثبتها ، و هذا بينهم

أشهر ، و قالوا إن ذلك كان من خصائصه ﷺ ولا يستحب غيره ذلك ودعوى الاختصاص اقتراح بلا دليل .

٩- الخصال : فيما أجاب به أمير المؤمنين عن مسائل اليهود أن قال : إن الشمس تطلع من قرني الشيطان (١) .  
أقول : قد مضى مسنداً في أبواب الاحتجاجات ، وقد سبق أيضاً خبر نمر من اليهود في باب علل الصلاة .

١٠- مجموع الدعوات : لمحمد بن هارون التلعكبري في وصف صلاة الاستخارة عن الصادق عليه السلام - و سيأتي - قال عليه السلام : فيوقف إلى أن تحضر صلاة مفروضة ، ثم قم فصل ركعتين كما وصفت لك ، ثم صل الصلاة المفروضة أو صلّهما بعد الغرض ما لم تكن الفجر والعصر ، فأما الفجر فعليك بعدها بالدعاء إلى أن تبسط الشمس ، ثم صلّهما وأما العصر فصلّهما قبلها .

١١- العلل : عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن أحمد بن يحيى ، عن ابن أسباط ، عن الحسن ابن علي ، عن سليمان بن جعفر الجعفري قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : لا ينبغي لأحد أن يصلي إذا طلعت الشمس لأنها تطلع بقرني شيطان ، فإذا ارتفعت وصفت فارقها ، فيستحب الصلاة ذلك الوقت والقضاء وغير ذلك ، فإذا انتصف النهار قارنها ، فلا ينبغي لأحد أن يصلي في ذلك الوقت لأن أبواب السماء قد غلقت ، فإذا زالت الشمس وهبت الريح فارقها (٢) .

بيان : « وصفت » أي عن كدورة الأبخرة التي تحول بيننا وبينها عند قربها من الأفق ، فلذا يتغير لونها ، و يحتمل أن يكون مقارنة الشيطان لها عند قرب الزوال ، لأنها عند ذلك في نهاية الارتفاع والضياء فيكون تسويل الشيطان لعبدها بهذا الوضع أكثر وأشد فلما زالت حصل فيها الأقول والانحطاط الذي

(١) الخصال ج ٢ ص ١٤٦ و ١٤٧ في حديث أخرج تمامه في ج ١٠ ص ١-٥ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٢ .

هو علامة كونها مخلوقة مدبرة فينتقص استيلاء الشيطان، و تنحل شبهه، فكأنه يفارقها .

١٢- السرائر : من جامع أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن علي بن سليمان ، عن محمد بن عبد الله بن زرارة ، عن محمد بن الفضيل البصري قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : إن يونس كان يغني الناس عن آبائك عليه السلام أنه لا بأس بالصلاة بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، و بعد العصر إلى أن تغيب الشمس؟ فقال : كذب لعنه الله على أبي ، أوقال على آبائي (١) .

١٣- كتاب الراوندي (٢) عن علي بن مزيد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان ، إلا صبيحة ليلة القدر .

١٤- المجازات النبوية : عن النبي صلى الله عليه وآله : فإذا طلع حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تبرز ، وإذا غاب حاجب الشمس فلا تصلوا حتى تغيب .  
قال السيد : المراد بحاجب الشمس أوّل ما يبدو من قرصها فكأنه صلى الله عليه وآله شبه الشمس عند صعودها من حدة الأرض بالطالع من وراء سترة تستر [أو غيب يطمره] فأوّل ما يبدو منه وجهه ، وأوّل ما يبدو من مخاطيط وجهه حاجبه ، ثم بقية وجهه ثم سائر جسده شيئاً شيئاً ، و جزءاً جزءاً ، و كأنه صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة عند ظهور بعض الشمس للعيون حتى يظهر جميعها و عند مغيب بعضها حتى يغيب جميعها .

و قد يجوز أن يكون لحاجب الشمس هنا معنى آخر ، وهو أن يراد به ما يبدو من شعاعها قبل أن يظهر جرمها . و كذلك ما يغيب من شعاعها قبل أن يغيب قرصها ، فأقام ذلك بها مقام الحاجب ، لأنه يدل عليها ، و يظهر بين يديها فكأنه صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة قبل أن يظهر قرص الشمس بعد الشعاع الذي يظهر قبل طلوعها ، و كذا في الغروب ، و الصلاة المراد هنا صلاة التطوع دون

(١) السرائر : ٤٧٠ .

(٢) كتاب زيه النرسی ، خ ل .

صلاة الفرض ، ألا ترى أن أول ما يظهر قرص الشمس ليس بوقت لشيء من الصلوات المفروضة (١) .

ومنه : عنه عليه السلام وقد ذكر صلاة العصر : ولا صلاة بعده - حتى يرى العاهد .

قال السيد : المراد بالشاهد هنا النجم و [ العرب يسمون الكواكب شاهد الليل كأنه يشهد بادي النهار و إقبال الظلام ، وكل شيء يدل على شيء فهو يجري مجرى الشاهد به و المخبر عنه ، إذ ليس كل دال بانسان ولا كل دليل من جهة اللسان ] (٢) .

١٥ - المناقب : عن علي بن محمد ، عن أبيه رفعه قال : قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام : إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان ؟ قال : نعم ، إن إبليس اتخذ عرشاً بين السماء والأرض ، فإذا طلعت الشمس وسجد في ذلك الوقت أناس قال : إبليس إن بني آدم يصلون لي (٣) .

---

(١) المجازات النبوية : ٢٣١ ، و زاد في المصدر بعده : وفي أول هذا الخبر ما يحقق القول الذي قلناه ، و هو قوله عليه السلام : ولا تنهروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فإنها تطلع بين قرني شيطان ، و قد اختلف الفقهاء في ذلك ، فقال أبو حنيفة : لا يجوز أن يتلوع بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس و قال الشافعي : يجوز أن يصلى في هذين الوقتين النفل الذي له سبب مثل تحية المسجد ولا يصلى النفل المبتدئ الذي لا سبب له .

(٢) المجازات النبوية ص ٢٧٧ ، و ما بين الملامتين زيادة اتممتها من المصدر .

(٣) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٢٥٧ .

## تحقيق و توفيق

ذهب أكثر الأصحاب إلى كراهة فعل النوافل المبتدآت التي لا سبب لها عند طلوع الشمس إلى أن ترفع ويذهب شعاعها ، وعند ميلها إلى الغروب واصفرارها إلى أن يكمل الغروب بذهاب الحمرة المشرقية ، وعند قيامها في وسط السماء إلى أن يزول إلا يوم الجمعة ، فإنه لا يكره فيها الصلاة في هذا الوقت ، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ، وهذا مختار الشيخ في المبسوط .

و قال في الخلاف : الأوقات التي تكره فيها الصلاة خمسة : وقتان ، تكره الصلاة لأجل الفعل ، وثلاثة لأجل الوقت ، فما كره لأجل الفعل بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس ، وبعد العصر إلى غروبها وما كره لأجل الوقت ثلاثة عند طلوع الشمس ، وعند قيامها ، وعند غروبها ، والأول إنما يكره ابتداء الصلاة فيه نافلة فأما كل صلاة لها سبب من قضاء فريضة أو نافلة أو تحية مسجد أو صلاة زيارة أو صلاة إحرام أو صلاة طواف أو نذر أو صلاة كسوف أو جنازة فإنه لا بأس به ولا يكره ، وأما ما نهى فيه لأجل الوقت فالأيتام والبلاد والصلوات فيها سواء إلا يوم الجمعة ، فإنه له أن يصلي عند قيامها النوافل .

ثم قال : ومن أصحابنا من قال : التي لها سبب مثل ذلك ، وقال في النهاية : من فاتته شيء من صلاة النوافل فليقضه أي وقت شاء من ليل أو نهار ، مالم يكن وقت فريضة ، أو عند طلوع الشمس وغروبها فإنه تكره صلاة النوافل في هذين الوقتين ، وقد وردت رواية بجواز النوافل في الوقتين اللذين ذكرناهما ، فمن عمل بها لم يكن مخطئاً ، لكن الأحوط ما ذكرناه ، وصرح بكرهه النوافل أداء وقضاء في الوقتين من غير استثناء .

و كذا المفيد جزم بكرهه النوافل المبتدأة وذات السبب عند الطلوع والغروب ، وقال : إن من زار أحد المشاهد عند طلوع الشمس أو غروبها أخر الصلاة حتى تذهب حمرة الشمس عند طلوعها وصغرتها عند غروبها ، وقال ابن الجنيدي :

ورد النهي عن رسول الله ﷺ عن الابتداء بالصلاة عند طلوع الشمس و غروبها و قيامها نصف النهار ، إلا يوم الجمعة في قيامها ، و عن الجعفي كراهة الصلاة في الأوقات الثلاثة إلا القضاء ، و عن المرتضى : ومما انفردت الامامية به كراهية صلاة الضحى ، فإن التنقل بالصلاة بعد طلوع الشمس إلى الزوال محرمة إلا يوم الجمعة خاصة .

قال في الذكري : و كأنه عنى به - يعني بالتنقل - صلاة الضحى لذكرها من قبل ، و جواز في الناصرية أن يصلي في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها كل صلاة لها سبب متقدم .

و ظاهر الصدوق التوقف في أصل هذه المسئلة (١) فإنه قال : وقد روي نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، لأن الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان ، إلا أنه روى لي جماعة من مشايخنا عن أبي الحسين محمد ابن جعفر الاسدي رضي الله عنه ثم أورد الرواية التي أثبتناها في أوّل الباب .

و قال الشيخ في التهذيب (٢) بعد أن أورد الأخبار المتضمنة للمكراهة : وقد روي رخصة في الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، و نقل الرواية بعينها ، و الظاهر صحة الرواية ، لأن قول الصدوق - زه - : « روى لي جماعة من مشايخنا » يدل على استفاضتها عنده ، و المشايخ الأربعة الذين ذكرهم في إكمال الدين ، و إن لم يوثقوا في كتب الرجال ، لكنهم من مشايخ الصدوق ، و يروي عنهم كثيراً و يقول غالباً بعد ذكر كل منهم « رضي الله عنه » و اتفاق هذا العدد من المشايخ على النقل ، لا يقصر عن نقل واحد قال فيه بعض أصحاب الرجال : ثقة ، فلا يبعد حمل أخبار النهي مطلقاً على النقيصة أو الاتقاء ، لاشتهار الحكم بين المخالفين ، و اتفاقهم على إضرار من صلى في هذه الأوقات .

(١) الفقيه ج ١ ص ٣١٥ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٨٥ .

و قد أكثر الشيخ الأجل السعيد المفيد قدس الله روحه في كتابه المسمى  
 بأفعل لاتفعل ، من التشنيع على العامة في روايتهم ذلك عن النبي ﷺ و قال :  
 إنهم كثيراً ما يخبرون عن النبي ﷺ بتحريم شيء و بعلّة تحريمه و تلك العلة  
 خطأ لا يجوز أن ينكلم بها النبي ﷺ ، ولا يحرم الله من قبلها شيئاً ، فمن ذلك  
 ما أجمعوا عليه من النهي عن الصلاة في وقتين عند طلوع الشمس حتى يلنام طلوعها  
 و عند غروبها ، فلو أن علة النهي أنها تطلع بين قرني شيطان و تغرب بين قرني  
 شيطان لكان ذلك جازياً ، فاذا كان آخر الحديث موصولاً بأوله و آخره فاسد ،  
 أفسد الجميع ، وهذا جهل من قائله ، والأنباء لاتجهل ، فلما بطلت هذه الرواية  
 بفساد آخر الحديث ثبت أن التطوع جائز فيهما .



١٢

## (( باب ))

## ﴿ ( صلاة الضحى ) ﴾

١ - ختص : عن أحمد بن محمد بن يحيى العطّار ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن الوليد الخزّاز ، عن يونس بن يعقوب قال : دخل عيسى بن عبد الله القمي على أبي عبد الله عليه السلام فلما انصرف قال لخادمه ادعه ، فانصرف إليه فأوصاه بأشياء ثم قال : يا عيسى بن عبد الله ، إن الله يقول : ﴿ وأمر أهلك بالصلاة ﴾ (١) وإنك من أهل البيت ، فإذا كانت الشمس من ههنا مقدارها من ههنا من العصر ، فصل ست ركعات ، قال : ثم ودّعه وقبّل ما بين عيني عيسى وانصرف .

قال يونس بن يعقوب : فما تركت الست ركعات منذ سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ذلك لعيسى بن عبد الله (٢) .

٢ - رجال الكشي : عن حمدويه بن نصير ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن يونس بن يعقوب قال : وحدّثني محمد بن عيسى بن عبد الله ، عن يونس بن يعقوب مثله (٣) .

٣ - العيون : عن تميم بن عبد الله بن تميم القرشي ، عن أبيه ، عن أحمد ابن علي الأنصاري ، عن رجاء بن أبي الضحّاك ، عن الرضا عليه السلام قال : ما رأيته صلى الضحى في سفر ولا حضر (٤) .

٤ - التوحيد : للصدوق ، عن جعفر بن علي بن أحمد ، عن عبد الله الفضل

(١) طه : ١٣٢ .

(٢) الاختصاص : ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) رجال الكشي : ٢٨٢ .

(٤) هيون الاخبار ج ٢ ص ١٨٢ في حديث .



عن محمد بن يعقوب الجعفري ، عن محمد بن أحمد بن شجاع ، عن الحسن بن حماد عن إسماعيل بن عبد الجليل ، عن أبي البخري ، عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه في حديث أن أمير المؤمنين عليه السلام في صفتين نزل فصلى أربع ركعات قبل الزوال الحديث (١) .

٥- العياشي : عن الأصبغ بن نباته قال : خرجنا مع علي عليه السلام فنوسط المسجد فإذا ناس يتنفلون حين طلعت الشمس ، فسمعتهم يقول : نحروا صلاة الأوابين نحرمهم الله ، قال : قلت : فما نحروها ؟ قال : عجلوها قال : قلت : يا أمير المؤمنين ما صلاة الأوابين ؟ قال : ركعتان (٢) .

### توضيح و تنقيح

النحر الطعن في منحر الابل ، أي ضيعوا صلاة الأوابين وهي نافلة الزوال بتقديمها على وقتها ، فانهم تركوا بعض الثمان ركعات من نافلة الزوال ، وأبدعوا مكانها صلاة الضحى ، فكأنهم نحروها وقتلوها ، أو قدّموها د نحرمهم الله ، أي قتلهم الله ، قال في النهاية : في حديث علي عليه السلام إنه خرج و قد بكَرُوا بصلاة الضحى فقال : نحروها نحرمهم الله ، أي صلّوها في أوّل وقتها من نحر الشهر وهو أوّل وقوله نحرمهم الله [يحتمل أن يكون دعاء لهم أي بكرهم الله بالخير كما بكروا بالصلاة أوّل وقتها ، و] يحتمل أن يكون دعاء عليهم بالنحرو الذبح لأنهم غيروا وقتها انتهى .

قوله : « ركعتان » أي التي قدّموها ركعتان ، فانهما أقل صلاة الضحى أو صلاة الأوابين هي نافلة وقت الزوال ، وهي ركعتان وست ركعات أخر نافلة الظهر ، كما يظهر من بعض الأخبار ، أو المعنى أن صلاة الأوابين هي التي يكتفي المخالفون منها بركعتين ، فإن نافلة الزوال عند بعضهم ركعتان ، أو قال ذلك تقيّة .

(١) التوحيد ص ٨٩ س ١١ ط مكتبة الصدوق .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ٢٨٥ .

وروى الكليني<sup>١</sup> عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن إسماعيل القمي<sup>٢</sup> ، عن علي<sup>٣</sup> بن الحكم ، عن سيف بن عميرة رفعه قال : مرَّ أمير المؤمنين عليه السلام برجل يصلي الضحى في مسجد الكوفة ، فغمز جنبه بالدرّة وقال : نحررت صلاة الأوابين نحررك الله ، قال : فأتركها ؟ قال : فقال : « رأيت الذي ينهى عبداً (١) إذا صلى » فقال أبو عبدالله عليه السلام : وكفى بانكار علي<sup>٤</sup> نبياً (٢) .

قوله عليه السلام « رأيت الذي ينهى » الظاهر أنه قال عليه السلام : ذلك تقيّة ، فأنه قد ورد في الأخبار أنهم كانوا يعارضونه عليه السلام عند نهيه عنها بهذه الآية ، أو المعنى إنني إذا قلت لا تفعل ، لا تقبل مني وتعارضني بالآية ، وعلى التقديرين أزال الصادق عليه السلام ما يتوهم منه من التجويز ، بأن<sup>٥</sup> إنكار أمير المؤمنين عليه السلام أولاً كان كافياً في انزجاره ، و علمه بحرمة الفعل ، إذ الضرب والزجر والاهانة لا تكون إلا على الحرام ، لكن السائل لما كان غيباً أو مخاصماً شقياً ، وأعاد السؤال لم ير عليه السلام المصلحة في التصريح وإعادة النهي .

وأما جواب معارضتهم فهو أنه لا ينافي مادّة الآية عليه من استحباب الصلاة في كل وقت أن يكون تعيين عدد مخصوص في وقت ميسّر بغير نص<sup>٦</sup> و حجة بدعة محرّمة ، كما إذا هلّل رجل عند الضحى عشر مرّات مثلاً من غير قصد تعيين يكون مثاباً مأجوراً ، وإذا فعلها معتقداً أنها بهذا العدد المعيّن في هذا الوقت المخصوص مستحبة مطلوبة ، يكون مبتدعاً ضالاً سبيله إلى النار ، كما مرّ تحقيقه مفصلاً في باب البدعة .

وأما حديث عيسى بن عبدالله فالظاهر أنه عليه السلام أمره بذلك تقيّة أو اتقاء وإبقاء عليه ، لئلا يتضرّر بترك التقيّة وكذا فعل أمير المؤمنين عليه السلام يوم صفين إمّا للتقية أو لغرض آخر يتعلق بخصوص هذا اليوم من صلاة حاجة أو مثلها ، إذ كون صلاة الضحى بدعة من المنواترات عند الإمامية لا خلاف بينهم فيه .

(١) الملق : ١٠ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٥٢ .

قال الشيخ في الخلاف : صلاة الضحى بدعة لا يجوز فعلها ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك ، وقالوا إنها سنة ، وقال الشافعي "أقل" ما يكون فيها ركعتان ، وأفضله اثنتا عشرة ركعة ، والمختار ثمان ركعات ، ثم قال : دليلنا لإجماع الفرقة وأيضاً روى عن النبي ﷺ أنه قال : صلاة الضحى بدعة .

وقال العلامة في المنتهى : صلاة الضحى بدعة عند علمائنا ، خلافاً للجمهور فانهم أطبقوا على استحبابها ، لنا ما رواه الجمهور عن عائشة قالت : ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله يصلي الضحى قط ، وسألها عبدالله بن شقيق أكان رسول الله ﷺ يصلي الضحى ؟ قالت : لا ، إلا أن يجيء من مغيبة ، وعن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال : ما حدثني أحد قط أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى إلا أمّ هاني فانها حدثت أن النبي ﷺ دخل بينها يوم فتح مكة فصلى ثمان ركعات ما رأيته قط . صلى صلاة أخف منها .

وروى أحمد في مسنده قال : رأى أبو بكر ناساً يصلون الضحى ، فقال : إنهم يصلون صلاة ما صلاها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه ، ثم قال : لا يقال : الصلاة مستحبة في نفسها ، فكيف حكمتم ههنا بكونها غير مستحبة ؟ لأننا نقول : إذا أتى بالصلاة من حيث إنها نافلة مشروعة في هذا الوقت كان بدعة ، أما إذا أوقعها على أنها نافلة مبتدأة فلا يمنع . وهي عندهم ركعتان وأكثرها ثمان وفعلها وقت اشتداد الحر انتهى .

والعامة رووا عن أمّ هاني ثمان ركعات ، وعن عائشة أربع ركعات ، فما زاد ، وعن أنس اثنتي عشرة ركعة ، وقال الأبي في شرح صحيح مسلم : الأحاديث كلها متفقة وحاصلها أن الضحى سنة ، وأقلها ركعتان ، وأكملها ثمان ركعات ، وبينهما أربع وست .

وروى مسلم في صحيحه ، عن زيد بن أرقم قال : خرج رسول الله ﷺ على أهل قبا وهم يصلون الضحى ، فقال : صلاة الأولى ، وإذا رمضت الفصال . قال في النهاية : هو أن تحمّ الرّمضاء وهي الرّمّل فتبرك الفصال من شدة

حرّها وإحراقها أخفاها انتهى ، والفصل ككتاب جمع الفصيل وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه .

أقول : حمل المخالفون صلاة الأوابين على صلاة الضحى ، واستدلوا بهذا الخبر على استحباب إيقاعها عند شدة الحر ، والظاهر أنه شبيه هذا الخبر ، وكان غرضه ﷺ منعهم عن صلاة الضحى ، وأن نافلة الزوال هي صلاة الأوابين وقتها عند زوال الشمس عند غاية اشتداد الحر ، فلم قدّمتموها وأبطلتموها .

٤- دعائم الاسلام : عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال لرجل من الأنصار ، سأله عن صلاة الضحى فقال : إن أول من ابتدئها قومك الأنصار سمعوا قول رسول الله ﷺ صلاة في مسجدى تعدل ألف صلاة ، فكانوا يأتون من ضياعهم ضحى ، فيدخلون المسجد فيصلون ، فبلغ رسول الله ﷺ فنهاهم عنه (١) .

## (( باب ))

## ﴿ فرائض الصلاة ﴾

١ - الخصال : عن سنة من مشايخه عن أحمد بن يحيى بن زكريا ، عن بكر بن عبدالله بن حبيب ، عن تميم بن بهلول ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن الصادق عليه السلام قال : فرائض الصلاة سبع : الوقت ، والطهور ، والتوجه ، والقبلة ، والرکوع ، والسجود ، والدعاء (١) .

بيان : زوى الشيخ بسنده الصحيح ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الفرض في الصلاة ، فقال : الوقت ، والطهور ، والقبلة ، والتوجه ، والرکوع ، والسجود ، والدعاء ، قلت : ما سوى ذلك ؟ فقال : سنة في فريضة (٢) ، والمراد بالفرض (٣) ما ظهر وجوبه بالقرآن أو شرعيته أعم

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥٢ فى حديث خصال من شرايع الدين .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٠٤ .

(٣) المراد بالفرض ما ذكر فى القرآن العزيز صريحاً بما هو هو ، فكما أشرنا اليه قبل ذلك يكون كل فرض من فرائض الصلوات ركناً تبطل الصلاة بالاخلال به سهواً وجهلاً ونسياناً - على ما سياتى شرح ذلك مستوفى - فمن ذلك الوقت وقدمر الايات التى تصرح بأوقات الصلوات بما هى صلاة يجمعها قوله تعالى : د ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، أى يؤدى كل صلاة فى وقتها الموسع أو المضيق . وأما الطهور فقد مر قوله تعالى : يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة ، الاية فأوجب الطهارة للصلاة بما هى صلاة . وأما القبلة فسيأتى الايات المتعرضة لها فى بابها ، وأما التوجه فالمراد به افتتاح الصلاة بالتكبير ، فهو ليس بفرض لانه لم يذكر فى القرآن العزيز ما يدل عليه الا قوله تعالى : و ربك فكبر ، و كما ترى لم يتعرض لوجوب التكبير الا بما هو تكبير ، لا بما هو من أجزاء الصلاة - مع كون الامر به متوجهاً الى النبى (ص) فقط - فلو كان فرضاً لكان فرضاً -

من الوجوب والاستحباب ، و الطهور أعم من الطهارة من الحدث والخبث لأيتي الوضوء والغسل ، ولقوله تعالى « و ثيابك فطهر » (١) و التوجه المراد به إما تكبيرة الافتتاح لقوله تعالى : « و ربك فكبر » (٢) والنية لقوله تعالى : « و ما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » (٣) و أمثاله ، أو استقبال القبلة بأن يكون المراد بالقبلة معرفتها لا التوجه إليها وهو بعيد ، والدعاء القنوت لقوله سبحانه

— عليه كما في قوله تعالى « و من الليل فتهجد به نافلة لك » و قوله تعالى « قم الليل إلا قليلا ، الآية و انما عدنى الفرائض ، لكونه ركناً كالنفل تبطل الصلاة بالاخلال به عمداً و سهواً و نسياناً ، و انما جعل ركناً لانه تحريم الصلاة بالحكم الوضعي ، فلو ترك لم يكن المصلي داخل الصلاة وضاً ، و ان ركع وسجد ، و مثله التسليم من بعض الجهات كما سيأتى .

و أما الركوع والسجود فسيأتى فى بابهما ، و أما الدعاء فهو مفهوم الصلاة المفروضة بقوله تعالى « الا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون » وغير ذلك مما ذكر بلفظ الصلاة و حقيقته التوجه الى الله مخلصاً وسودته بالتكبير و القراءة و التسبيح و التهليل و الابتهاال و قد مر فى ج ٨٢ ص ٢٧٧ أن حفظ عدد الركعات أيضاً فرض و سيأتى الكلام عليه فى محله .

و أما ما ذكر فى القرآن العزيز صريحاً لا بما هو صلاة ، بل بما هو غيره ، لكن النبى (ص) جعله فى الصلاة ، فهو سنة لا تبطل الصلاة بالاخلال به الا عمداً ، و من أخل به جاهلاً أو ناسياً أو سهواً فلا شيء عليه ، و ذلك مثل طهارة الثوب و البدن و مثل قراءة الحمد والسورة وقول « سبحان ربى العظيم و بحمده و التشهد و غير ذلك مما سنبحت عنها فى محالها بحول الله وقوته .

(١) المدثر : ٤ .

(٢) المدثر : ٣ .

(٣) البينة : ٥ .

« وقوموا لله قانتين » (١) فيدلُّ على التفسير الأوَّل للغرض على وجوبه ، وأول القراءة لاشتماله على الدعاء ، ويُقال للفتحة سورة الدعاء لقوله تعالى « فاقروا ما تيسر من القرآن » (٢) أو الأعمُّ منهما .

قوله ﷺ : « سنة في فريضة » أي ظهر وجوبه أو رجحانه من السنة بأن يوقع في فعل ظهر وجوبه بالقرآن وهو الصلاة .

٣- فقه الرضا : اعلم أن الصلاة تُثَلَّث وضوء وثلاثة ركوع ، وثلاثة سجود و أن لها أربعة آلاف حد ، وأن فروضها عشرة ثلاث منها كبار ، وهي تكبيرة الافتتاح والركوع والسجود ، وسبعة صغار وهي القراءة ، وتكبير الركوع ، وتكبير السجود ، وتسييح الركوع ، وتسييح السجود ، والقنوت ، والتشهد ، وبعض هذه أفضل من بعض (٣) .

توضيح : روى الكليني في الحسن ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله ﷺ قال : الصلاة ثلاثة أثلاث : ثلث طهور ، وثلث ركوع ، وثلث سجود (٤) والحرص للمبالغة و بيان شدة الاهتمام بتلك الأفعال وعدَّ الوضوء من الأجزاء أيضاً للمبالغة و بيان شدة مدخليته في الصحة .

وقال والدي قدس سره التثليث إما باعتبار المسائل والأحكام ، أو باعتبار الواجبات والمندوبات ، أو باعتبار الثواب ، والغرض منه الترغيب في الاهتمام بشأن هذه الثلاثة سيما الطهور لأنه رفع المانع ولذا قدَّمه ، وهو أعمُّ من إزالة النجاسات والطهارات الثلاث ، ويمكن إرادة الأخير فقط ، والاهتمام بشأن الركوع والسجود باعتبار كثرة الذكر والتوجه والطمأنينة انتهى .

و الخبر يدلُّ على وجوب تكبيري الركوع والسجود والقنوت ، ويمكن

(١) البقرة : ٢٣٨ وقد مر البحث فيها ج ٨٢ ص ٢٧٨ راجعه .

(٢) المزمل : ٢٠ ، والاية ناظرة الى قراء القرآن سورة سورة كما سيأتي في محله

(٣) فقه الرضا ص ٨ السطران الاخران .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٢٧٣ .

حملة على شدة الاستحباب وتأكده .

٣ - كتاب العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن كبار حدود الصلاة فقال : سبعة : الوضوء ، و الوقت ، و القبلة ، و تكبيرة الافتتاح ، و الركوع ، و السجود ، و الدعاء .

فهذه فرض على كل مخلوق ، و فرض على الأقوياء والعلماء الأذان ، و الإقامة ، و القراءة ، و التسبيح ، و التشهد ، و ليست فرضاً في نفسها ، و لكنها سنة و إقامتها فرض على العلماء و الأقوياء ، و وضع عن النساء والمستضعفين والبُله الأذان و الإقامة ، و لا بدّ من الركوع و السجود و ما أحسنوا من القراءة و التسبيح و الدعاء .

وفي الصلاة فرض تطوُّع فأما الفرض فمنه الركوع ، وأما السنة فثلاث تسيّحات في الركوع ، وأما التطوُّع فما زاد في التسبيح والقراءة ، والقنوت واجب ، والاجتهار بالقراءة واجب في صلاة المغرب والعشاء والفجر ، والعلة في ذلك من أجل القنوت حتّى إذا قطع الامام القراءة علم من خلفه أنّه قد قنّت ، فيقنّون ، وقد قال العالم عليه السلام : إنّ للصلاة أربعة آلاف حدّ .

بيان : الظاهر أنّ من قوله «فهذه فرض» كلام المؤلف ، فلذا لم نتعرّض لشرحه وتأويله .

٤ - الهداية : قال الصادق عليه السلام حين سئل عمّا فرض الله تبارك و تعالى من الصلاة فقال : الوقت ، و الطهور ، و التوجّه ، و القبلة ، و الركوع ، و السجود ، و الدعاء ، و من ترك القراءة في صلاته منعماً فلا صلاة له ، و من ترك القنوت منعماً فلا صلاة له (١) .



## أبواب لباس المصلي

### ١ ((باب))

﴿ستر العورة ، وعورة الرجال والنساء في الصلاة﴾

\* « وما يلزمهما من الثياب فيها ، وصفاتها وآدابها » \*

الآيات : الاعراف : يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خيرٌ ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون ﴿ يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزع عنهما لباسهما ليريهما سوآتهما .

إلى قوله تعالى : يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد .

إلى قوله سبحانه : قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون (١) .

(١) الاعراف : ٢٦-٣٢ ، أما الايتان الاوليان ، فكما مر الكلام فيهما في ج ٧٩

ص ٢٩٥ - ٢٩٧ ، عرفت أن المراد باللباس الذي يواري سوآت الناس هو الازار ، لكن لبس هذا الازار بمعنى عدم كشف السوآت ليس مختصاً بحال الصلاة ، لان كشفهما من الفاحشة المحرمة ، ولذلك وجه الخطاب الى كل البشر بقوله ديا بني آدم ، —

**النحل : والأثنام خلقها لكم فيها دفءٌ ومنافع ومنها تأكلون إلى قوله**

→ واما قوله تعالى : « يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد » فالمراد الازار والرداء كما مر توضيحه في ج ٧٩ ص ٢٩٨ و انما عبر عنهما بالزينة لكونهما موجبا لتزيين البدن وحشمته ، ولما قال « عند كل مسجد » ، والمسجد موضع الصلاة ، كان المراد أخذ الزينة بلبس الازار والرداء عند الصلاة ، و لذلك كره الصلاة من دون رداء بحيث يمرى أعالي البدن .

وهذه الآية من المتشابهات على اصطلاح القرآن المجيد حيث انها تشبه الايات التي هي ام الكتاب : توهم كونها مستقلة برأسها وليس كذلك .

بيان هذا انجازاً لما وعدنا في ج ٨٢ ص ٣٢٢ أنه قال الله عز وجل : « هو الذي أنزل عليك الكتاب : منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وآخر متشابهات . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله - وما يعلم تأويله الا الله - والرايون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا اولو الالباب » آل عمران : ٧ . والمعنى أن آيات القرآن على قسمين : قسم هي محكمات وهن مع ذلك أم الكتاب و أصله ومرجعه ، وقسم آخر هي محكمات تشابه أم الكتاب .

فكل الايات محكمة لقوله تعالى « كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير » هود : ١ ، مثلا قوله تعالى « أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل » الآية من القسم الاول فان الصلاة فرض مستقل في حد نفسها ، والاية أم الكتاب وأصل يرجع اليه فروع : كقوله تعالى « وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد » ومعناه في السنة : « لاصلاة لجار المسجد الا في المسجد » وقوله تعالى : « فاقروا ما تيسر من القرآن » ومعناه في السنة « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب » ، وامثال ذلك مما نشرحه في محله . فظاهر تلك الاوامر كلها يشبه أم الكتاب وكونها مستقلة يجب الاتيان بها في نفسها ، لكن بعضها أم الكتاب مستقل في حد نفسها كالصلاة والصوم والحج ، وبعضها متشابه به غير مستقل أدخلها النبي صلى الله عليه وآله في الفرائض المستقلة ، الحاق الفرع بالاصل والولد بأمه .

فأما الذين في قلوبهم زيغ واعوجاج عن الفطرة و ميل الى الاستبداد وهوى →

سبحانه : و هو الذي سخر البحر لناكلوا منه لحماً طرياً و تستخرجوا منه حلية تلبسونها (١) .

وقال تعالى : والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم و من أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين ه والله جعل لكم ممّا خلق ظلالاً وجعل لكم من الجبال أكنناً و جعل لكم سراويل تقيكم الحرّ و سراويل تقيكم بأسكم كذلك يتمّ نعمته عليكم لعلكم تسلمون (٢) .

فاطر : وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كلّ تأكلون لحماً طرياً و تستخرجون حلية تلبسونها (٣) .

→ إلى الرئاسة ، يتبعون بأهوائهم ما تشابه أم الكتاب ، مع أن المتشابهات لا يصلح اتباعها إلا بعد تأويلها و هو الرجاء إلى أمها ، ولا يعلم تأويل ذلك إلا الله عز وجل وهم بمعزل عن الاتصال بالوحى ، ومع جهلهم يدعون علم ذلك ومعرفتهم بالام والمتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله كما زعموا أن قوله تعالى « إذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » و قوله « فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » مستقلة من أمهات الكتاب ، و يفتون بوجوب الاستماعة والانصات والاستماع عند قراءة القرآن مطلقاً ، وليس كذلك كما أجمع عليه أهل الفقه بأن شيئاً من ذلك ليس بواجب إلا فى الصلاة .

وأما الراسخون فى العلم والايان فهم يمتدحون بأن الامهات والمتشابهات كلها نزلت من عند الله ، فلا بد وأن يوحى علمه الى رسوله ليخرج الناس من الظلمات الى النور : يقولون آمنا به كل من عند ربنا ولنا تتبع الكتاب الاشارة الرسول وعمرته ، وما يذكر سر ذلك الاولوالالباب الذين أخفوا بالكتاب والمتره وهجروا مقالة الزائفين الذين قالوا حسبنا كتاب الله .

(١) النحل : ٥ - ١٤ .

(٢) النحل : ٨٠ - ٨١ .

(٣) فاطر : ١٢ .

الرحمن : يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان (١) .

تفسير : « قد أنزلنا عليكم لباساً ، أي خلقناه لكم بتدبيرات سماوية و أسباب نازلة منها ، أولكون العلة أشرف من المعلوم ، فحصول الشيء من العلة كأنه نزول من الأعلى إلى الأسفل ، أو إشارة إلى علو رتبته تعالى ، فالنزول منه إلينا نزول من العليا إلى السفلى ، وهو قريب من الثاني ، وقيل إشارة إلى إنزال شيء من اللباس مع آدم وحواء عليه السلام .

« يوارى سواآتكم » أي يستر عورتكم وكل مايسوء كشفه منكم « وريشاً » وهو لباس الزينة (٢) استعير من ريش الطير لأنه لباسه وزينته ، وفسر ابن عباس الريش بالمال والأول يؤمى إلى وجوب ستر العورة في جميع الأوقات ، لا سيما في وقت العبادات ، فإن « يوارى سواآتكم » يومى إلى قبح الكشف ، وأن « الستر مراد الله تعالى ، وظاهر الثاني استحباب التجمل باللباس .

« ولباس التقوى » قيل خشية الله ، وقيل العمل الصالح ، وقيل مايقصد به التواضع لله تعالى و عبادته ، كالصوف والشعر والخشن من الثياب ، وعن زيد بن (٣) علي أنه ما يلبس من الدروع والجواشن والمغافر وغيرها ممايتقى به في الحروب وقيل مطلق اللباس الذي يتقى به من الضرر كالحر والبرد والجرح وقال علي بن

(١) الرحمن : ٢٢ .

(٢) الريش - بالكسر - كدوة جناح الطائر ، استعير في الآية الكريمة للرداء بعد تشبيهه بريش الطير ، فكما أن ريش الطير يلتف على جناحيه وابطيه يسترهما ، كذلك الرداء يلتف على العضدين والابطين يسترهما ، فلوهرى جناحا الطير من الريش أشبه الانسان حيث لبس الازار من دون رداء أشد الشبابة ولا يخفى لطف التشبيه على من تأمل و تصور ذلك خيالا ولا يذهب عليك أن مرادنا بالازار والرداء ما يعرفهما المسلمون اليوم بلباسي الاحرام كما عرفت شرح ذلك في ج ٨١ ص ٢٤٩ .

(٣) ذكره الطبرسي في المجمع ج ٢ ص ٢٠٨ .

إبراهيم (١) لباس التقوى ثياب البياض ، وفي رواية أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال : فأما اللباس فالثياب التي تلبسون وأما الرياش فالمال والمتاع ، وأما لباس التقوى فالعفاف ، إن العفيف لا تبدوله عورة ، وإن كان عارياً من الثياب ، والفاجر بادي العورة ، وإن كان كاسياً من الثياب .

« ذلك خير » أي لباس التقوى ذلك خير ، وقيل إشارة إلى موارد السوء فأنه من التقوى تفضيلاً له على نفس اللباس مطلقاً أو إشارة إلى اللباس المادي للسوء « ذلك » يعني إزال اللباس مطلقاً أو جميع ما تقدم « من آيات الله » الدالة على وجوده ولطفه وفضله ورحمته على عباده ، « لعلهم يذكرّون » فيعرفون عظيم النعمة فيه أو يستعظون فيتورّعوا عن القبائح .

« لا يفتننكم الشيطان » أي لا يوقعنكم في فتنة و فضيحة بأن يدعوكم أن لا تتذكروا بآيات الله ، ولا تتورّعوا عن القبائح ، فيخرجكم من محال فضل الله ومواضع رحمته ، فيسلبكم نعمة الله وستره عليكم ، و يحرمكم الجنة « ينزع عنهما لباسهما » إسناد النزاع إليه للنسب فيه .

« خذوا زينتنكم عند كل مسجد » في مجمع البيان عن الباقر عليه السلام أي خذوا ثيابكم التي تتزينون بها للصلاة في الجمعة والأعياد (٢) وروى العياشي عن الرضا عليه السلام قال : هي الثياب (٣) وعن الصادق عليه السلام هي الأردية يعني في العيدين والجمعة (٤) وقال علي بن إبراهيم : في العيدين والجمعة يغتسل ويلبس ثياباً بيضاً . و روي أيضاً المشط عند كل صلاة (٥) وفي الكافي عن الصادق عليه السلام يعني في العيدين والجمعة (٦) وفي العياشي والجوامع كان الحسن بن علي عليه السلام إذا قام

(١) تفسير القمي : ٢١٣ ، راجع ج ٧٩ ص ٢٩٧ .

(٢) مجمع البيان ج ٤ ص ٣١٢ .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٢ ، الرقم ٢١ .

(٤) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٣ الرقم : ٢٧ .

(٥) تفسير القمي ص ٢١٤ .

(٦) الكافي ج ٣ ص ٢٢٤ .

إلى الصلاة لبس أجود ثيابه ، فقل له في ذلك ، فقال : إن الله جميل يحب الجمال فاتجمل لربّي وقرأ هذه الآية (١) وفي الفقيه (٢) عن الرضا عليه السلام من ذلك التمشط عند كل صلاة ، والعباشي عن الصادق عليه السلام مثله (٣) .

وفي التهذيب (٤) عن الصادق عليه السلام في هذه الآية قال : الغسل عند لقاء كل إمام ، والعباشي عنه عليه السلام يعني الأئمة (٥) وقيل هو أمر بلبس الثياب في الصلاة والطواف ، وكانوا يطوفون عراة ويقولون لانعبد في ثياب أذنبت فيها ونحوه ذكر علي بن إبراهيم (٦) .

وفي الخصال عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير هذه الآية قال : تمشطوا فإن التمشط يجلب الرزق إلى آخر الخبر (٧) ، وفي العبّاشي ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : هو المشط عند كل صلاة فريضة و نافلة (٨) ، وقال بعض الأفاضل : وقد فسر بالمشط والسواك والخاتم والسجادة والسبحة .

« قل من حزن زينة الله التي أخرج لعباده » من الثياب كالقطن والكتّان والحرير والصوف ، وما يعمل منه الدروع والخواتيم والحلي وغيرها « والطيبات من الرزق ، المستلذات من المآكل والمشارب أو المباحات والاستفهام للإنكار « قل هي » أي الزينة والطيبات « للذين آمنوا في الحياة الدنيا » الظرف متعلق بآمنوا « خالصة

(١) تفسير العبّاشي ج ٢ ص ١٤ الرقم ٢٩ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٧٥ ط نجف .

(٣) تفسير العبّاشي ج ٢ ص ١٣ ، الرقم ٢٥ .

(٤) التهذيب ج ٦ ص ١٠٧ ط نجف .

(٥) تفسير العبّاشي ج ٢ ص ١٢ ، الرقم ١٨ .

(٦) تفسير القمي ص ٢١٤ راجع شرح ذلك ج ٧٩ ص ٢٩٧ .

(٧) الخصال ج ١ ص ١٢٩ .

(٨) تفسير العبّاشي ج ٢ ص ١٣ ، الرقم ٢٥ ، وقد مر الإشارة إليه .

يوم القيامة ، حال من المستتر في متعلق للذين ، و يوم القيامة ظرف لخالصة ، أي لا يشار إليهم غيرهم فيها كما يشار إليهم في الدنيا ، أو الظرف متعلق بمتعلق «الذين» أي هي خالصة للذين آمنوا في الحياة الدنيا غير خالصة لهم ، خالصة لهم يوم القيامة (١) قيل : ولم يقل ولغيرهم لينبئ على أنها خلقت لهم بالأصالة ، وأن غيرهم تبع لهم كقولهم : «ومن كفر فأمتنع قليلاً» (٢) الآية .

«والأنعام خلقها لكم» (٣) أي لمصالحكم «فيها دفء» اسم لما يدفأ به فيقي البرد ، وهو اللباس المعمول من صوف أو وبر أو شعر ، والظاهر شموله للفرأ أيضاً «ومنافع» هي نسلها ودرورها وظهورها وغير ذلك ، «حلية تلبسونها» كاللؤلؤ والمرجان ، وقيل اليواقيت أيضاً .

«سكنناً» (٤) موضعاً تسكنون فيه وقت إقامتكم «بيوتاً» يعني الخيم والمضارب المتخذة من الأدم والوبر والصوف والشعر «تستخفونها» أي تجدونها خفيفة يخف عليكم حملها ونقلها ووضعها وضربها «يوم نلعنكم» ترحالكم وسفركم «ويوم إقامتكم» نزولكم وحضركم ، والأثاث أنواع منافع البيت من الفرش والأكسية ، وقيل المال والمنافع ما يتجرب به من سلعة أو ينفع به مطلقاً «إلى حين» أي إلى أن تقضوا منه أو طارككم ، أو إلى حين مماتكم ، أو إلى مدة من الزمان فإنها لصلابتها تبقى مدة مديدة أو إلى يوم القيامة ، وقيل إلى وقت البلى والفناء ، إشارة إلى أنها فانية ، فلا ينبغي للعاقل أن يختارها .

«والله جعل لكم مما خلق من الشجر والجبل والأبنية وغيرها «ظلالاً» تستقون به حر الشمس» وجعل لكم من الجبال أكناً» مواضع تستكثون بها

(١) وقيل: معناه: قل هي في الحياة الدنيا للذين آمنوا غير خالصة من الهموم والاحزان

والمشقة ، وهي لهم خالصة في الآخرة ، منه رحمه الله ، على ما في هامش طبعة الكمباني .

(٢) البقرة : ١٢٦ .

(٣) النحل : ٥ .

(٤) النحل : ١٤ .

من الغيران والبيوت المنحوتة فيها « وجعل لكم سراويل » ثياباً من القطن والكتان والصوف وغيرها « تقيكم الحر » اكتفى بذكر أحد الضدين لدلالته على الآخر ، ولأن « وقاية الحر » كانت عندهم أهم « وسراويل تقيكم بأسكم » يعني الدروع والجواشن ، والسراويل يعم « كل » ما يلبس « كذلك » كاتمام هذه النعم التي تقدمت « يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون » أي تنظرون في نعمه الفاشية فتؤمنون به ، و تنقادون لحكمه .

« هذا عذب » (١) أي طيب « فرات » أي اشتدت عذوبته ، وقيل هو الخياصم الذي لا يشوبه شيء « سائغ شرابه » [أي] مريء سريع الانحدار لعذوبته ، وذكر الأكثر أن « اللؤلؤ كبار الدر » والمرجان صفاره ، و قيل المرجان الخرز الأحمر .

ففي الآيات دلالة على لزوم ستر العورة ، لا سيما في الصلاة وعلى استحباب أنواع الزينة من التنظيف والتطهير والتطيب ، والملابس الفاخرة عند الصلاة والطواف ، وعلى جواز اتخاذ الملابس والفرش وغيرها ، وأنواع انتفاع يمكن من أصواف الأنعام وأوبارها وأشعارها وجلودها ، وجواز الصلاة فيها وعليها إلا ما أخرجه الدليل من عدم جواز السجود ونحوه ، وطهارتها ولو من الميتة لا إطلاق اللفظ (٢) وعلى جواز بناء الأبنية والاستغلال بها و بالكهوف والغيران والصلاة فيها .

وجواز استعمال ثياب القطن والكتان والصوف وغيرها ، والدروع والجواشن وأمثالهما في الصلاة وغيرها ، إلا ما أخرجه الدليل . وعلى جواز التحلي باللؤلؤ والمرجان للرجال والنساء وصلاتهما فيهما للاطلاق ، لا سيما في مقام الامتنان .

---

(١) فاطر : ١٢ .

(٢) لا يتم هذا الإطلاق ، فإن المولى ليس بصدد بيان حلية أو ضهارة جلود الانعام

بل المقام مقام الامتنان عليهم باستفادتهم من جلود الانعام ، ويكتفى في صدق ذلك المذكى منها .



و قد يستشكل في الصلاة في اللؤلؤ (١) لكونه جزءاً من الصدف ، والصدف حيوان لا يؤكل لحمة أما كونه حيواناً فلما ذكره الأطباء وغيرهم من التجار والفواصين ، ولما رواه الكليني (٢) في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال: سألت عن اللحم الذي يكون في أصداف البحر والفرات ، أيؤكل؟ قال : ذلك لحم الضفادع ، لا يحل أكله ، وأما كونه غيراً كالأكل اللحم فلهذا الخبر ، وللإجماع المنقول على أن من حيوان البحر لا يؤكل لحمة إلا السمك ، وأما عدم جواز الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمة فلما سيأتي من عدم جواز الصلاة في شيء منه ، إلا ما استثنى .

ويمكن أن يجاب بوجوه الأول لانسلم كونه جزءاً من ذلك الحيوان ، فإن الانعقاد في جوفه لا يستلزم الجزئية بل الظاهر أنه ظرف لتولد ذلك ، نعم يكون اللؤلؤ في بعض الأصداف مركزاً في جرمه ، وهذا نادر ، ويمكن أن يناقش فيه أيضاً .

الثاني أننا لانسلم عدم جواز الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمة مما ليس له نفس سائلة و ظاهر الأصحاب اختصاص الحكم بماله نفس سائلة وإن أمكن المناقشة فيه .

الثالث أنه على تقدير عدم اختصاص الحكم بماله نفس سائلة فهو أيضاً من المستثنيات لظواهر الآيات السابقة ، و لشيوخ التحلي بها ، والصلاة معها في أعصار الأئمة عليهم السلام مع أنه لم يرَ منع بخصوص ذلك والظاهر أنه لو كان ممنوعاً

(١) وعندى أن اللؤلؤ كالذهب و الحرير من لباس أهل الجنة و مواعيدهم كما في قوله تعالى و يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً و لباسهم فيها حرير، الحج : ٢٣ ، فاطر : ٣٣ و لقيح تمنع الموعود قبلا مما هي له ثم حضوره في الميعاد ، قال رسول الله (ص) في مورد الحرير و الذهب : ان هذين حرام على ذكور أمتي ، فكذلك اللؤلؤ ، بحكم الآية الكريمة .

لورد المنع منه في أخبار متعدّدة ، فلم أر خبراً يتضمّنهُ إلاّ العمومات والاطلاقات التي يمكن أن يدّعى أنّها محمولة على الأفراد الشائعة ، وليس هذا منه .  
و بالجملة الحكم بالمنع مع عموم الآيات والأخبار الدالّة على الجواز ، و عدم ظهور النخصيص ، و تطرّق الاجمال فيه من وجوه لا يخلو من إشكال و يؤيّد الجواز ما رواه الصدوق في الصحيح عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل يصلح أن يصلّي و في فيه الخرزة اللؤلؤة ؟ قال إن كان يمنعه من قراءته فلا ، وإن كان لا يمنعه فلا بأس (١) .

### تذنيب

قال الشهيد - ره - في الذكرى : أجمع العلماء على وجوب ستر العورة في الصلاة ، وعندنا وعند الأكثر أنّه شرط في الصلّة ، لقوله تعالى «يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد» قيل : اتفق المفسّرون على أنّ الزينة هنا ما توارى به العورة للصلاة والطواف ، لأنّهما المعبر عنهما بالمسجد ، والأمر للوجوب ، ويؤيّداه قوله تعالى : «يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم» أمر تعالى باللباس الموارى للسوءة ، وهي مايسوء الانسان انكشافه ، ويقبح في الشاهد إظهاره ، وترك القبيح واجب ، قيل : و أوّل سوء أصاب الانسان من الشيطان انكشاف العورة ، و لهذا ذكره تعالى في سياق قصّة آدم عليه السلام انتهى .

وهل الستر شرط مع الذكر أو مطلقاً ؟ ظاهر (٢) العلامة في المختلف والنهاية

(١) الفقيه ج ١ ص ١٦٥ .

(٢) قد عرفت في صدر الباب أنّ أخذ اللباس الذي يوارى السوءة وهو الازار حكم تكليفي مستقل يشمل كل بشر مسلم أو غير مسلم ، مصل أو غيره ، لقوله تعالى «قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم» من الآيات أم الكتاب ، فلا يتعلق وجوب ستر المورة بحال دون حال وظرف دون ظرف ، ولذلك لم يقيد بما قيد به الآية التالية لها من قوله تعالى «عند كل مسجد» الا أن كون الستر شرطاً للصلاة لم يرد به آية حتى يكون فرضاً وركناً تبطل الصلاة بالاخلال به سهواً و جهلاً و نسياناً ، نعم بعد ما كان الستر فرضاً في حد نفسه و كشف المورة —

صحة الصلاة إذا لم يعلم بالانكشاف سواء دخل في الصلاة عارياً ساهياً أو انكشف في الأثناء وسواء كان الانكشاف في جميع الصلاة أو كان في بعض - وقال في المعتبر : لو انكشفت عورته في أثناء الصلاة ولم يعلم صحت صلاته ، لأنه مع عدم العلم غير مكلف. ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام في الرجل يصلي وفرجه خارج لا يعلم به ، هل عليه الاعادة ؟ قال : لا إعادة عليه وقد تمت صلاته (١) ويظهر من التعليل عدم الفرق بين عدم السرا ببدء والانكشاف في الأثناء .

و فرّق الشيبه - ره - في كنبه فقال في الذكرى : و لو قيل بأن المصلي عارياً مع التمكن من الساتر يعيد مطلقاً والمصلي مستوراً ويعرض له التكتشف في الأثناء بغير قصد لا يعيد مطلقاً ، كان قوياً وقرّبه في الدروس ، وقريب منه كلامه في البيان ، و كلامه يحتمل أمرين أحدهما الفرق بين الانكشاف في الكل والبعض وثانيهما الفرق بين النيسان ابتداء والتكتشف في الأثناء ، و كلامه في الذكرى يشعر بالأوّل ، حيث قال : و ليس بين الصحة مع عدم السر بالكلية وبينها مع عدمه ببعض الاعتبارات تلازم ، بل جاز أن يكون المقتضي للبطلان انكشاف جميع العورة في جميع الصلاة ، فلا يحصل البطلان بدونه ، و جاز أن يكون المقتضي للصحة ستر جميعها في جميعها فيبطل بدونه .

وقال ابن الجنيّد: لو صلى وعورتاه مكشوفتان غير عامد أعاد في الوقت فقط و قال الشيخ في المبسوط فان انكشفت عورتاه في الصلاة وجب سترهما عليه ، ولا

→ فاحشة ممقوتاً تمنع الصلاة منها لقوله عز وجل: «ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر» كان كشف العورة مانعاً للصلاة منافياً له في حال العلم والاختيار ، و أما حال الجهل بالانكشاف مطلقاً من أول الصلاة أو أثناءه ، فلا . و أما انكشاف تمام العورة فلا معنى للسهو عنه ، فان الانكشاف التام لا يكون الا بوضع الازار والسرّبال ، وهذا مما لا يسهو عنه الا من غفل عن صلاته بالمرة . وهو فاقد لركن الدعاء ، أعنى التوجه الى الله وأنه في حال الصلاة، فصلاته باطلة من رأس .

تبطل صلاته ، سواء كان ما انكشفت عنه قليلاً أو كثيراً ، بعضه أو كله ، وكلام الشيخ مطلق يشمل صورة العلم والعمد ، وعليه حملة العلامة في التذكرة ، وإن كان المنساق إلى الذهن منه الانكشاف بدون العلم والعمد ، وعليه حملة في المختلف والأقرب أن الانكشاف ساهياً غير ضائر ، والله يعلم .

١ - مكارم الاخلاق : عن محمد بن حسين بن كثير قال : رأيت على أبي عبد الله عليه السلام جبة صوف بين قميصين غليظين ، فقلت له في ذلك ، فقال رأيت أبي يلبسها وإنا أردنا أن نصلّي لبسنا أخشن ثيابنا (١) .

بيان : رواه الكليني ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن ابن فضال ، عن محمد بن الحسين بن كثير الخزّاز ، عن أبيه قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام وعليه قميص غليظ خشن تحت ثيابه ، وفوقه جبة صوف : وفوقه قميص غليظ فمستنها فقلت : جعلت فداك إن الناس يكرهون لباس الصوف ، فقال : كلام كان أبي محمد بن علي عليه السلام يلبسها ، وكان علي بن الحسين عليه السلام يلبسها ، وكانوا لا يلبسون أغلظ ثيابهم إذا قاموا إلى الصلاة ونحن نفعل ذلك (٢) .

٢ - العياشي : عن خيثمة بن أبي خيثمة قال : كان الحسن بن علي عليه السلام إذا قام إلى الصلاة لبس أجود ثيابه فقليل له : يا ابن رسول الله لم تلبس أجود ثيابك ؟ فقال : إن الله جميل يحب الجمال ، فأتجمل لربّي ، وهو يقول : خذوا زينتنكم عند كل مسجد ، فأحب أن ألبس أجود ثيابي (٣) .

غوالي اللثالي مرسلًا مثله .

بيان : الأخبار في فضل التزيّن للصلاة كثيرة ، والجمع بينها وبين ما سبق بحمل أخبار لبس الخشن على ما إذا صلى لحاجة مهمة ، ولدفع بليّة ، وفي

(١) مكارم الاخلاق : ١٣٣ .

(٢) الكافي ج ٦ ص ٢٥٠ .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٤ ، الرقم ٢٩ من سورة الاعراف الآية : ٣١ .

مقام تناسبه غاية الخشوع ، لما رواه في الكافي (١) عن حريز ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اتخذ مسجداً في بيتك فإذا خفت شيئاً فالبس ثوبين غليظين من أغلظ ثيابك فصلّ فيهما الخبر وما رواه في المكارم (٢) عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان لأبي ثوبان خشنان يصلي فيهما صلاته ، وإذا أراد أن يسأل الحاجة لبسهما ، وسأل الله حاجته .

أو يحمل الخشن على ما إذا صلى في الخلوة ، والزينة على ما إذا خرج إلى الناس ، كما يظهر من فحوى بعض الأخبار ، ولما سيأتي في خبر مسمع (٣) قال : كتب إلى أبو عبد الله عليه السلام إنني أحب لك أن تتخذ في دارك مسجداً في بعض بيوتك ثمّ تلبس ثوبين طمرين غليظين ، ثمّ تسأل الله أن يعثرك من النّار وأن يدخلك الجنة الخبر ، وما روي عن الباقر عليه السلام في تفسير قوله سبحانه « خذوا زينتكم عند كل مسجد » قال أي خذوا ثيابكم التي تنزيتون بها للصلاة في الجمعيات والأعياد (٤) .

ويمكن حمل لبس الخشن على النقيّة ، لأنّه كان الشايح بين أهل البدع في تلك الأزمنة ، وكانوا ينكرون على أئمتنا عليهم السلام لبس الثياب الفاخرة .  
و بالجملة الظاهر ، أنّ لبس الفاخر أفضل في جميع الصلوات ، إلّا فيما ورد فيه نصّ باستحباب غيره ، لظاهر الآية والأخبار العامة قال في الذكرى بعد إيراد الرواية الأولى : قلت إمّا للمبالغة في الستر وعدم الشفّ والوصف ، وإمّا للتواضع لله تعالى مع أنّه روي استحباب التجمّل في الصلاة ، وذكره ابن الجنيد وابن البرّاج وأبو الصّلاح وابن إدريس ، وروى غياث بن إبراهيم (٥) عن جعفر ، عن

---

(١) الكافي ج ٣ ص ٤٨٠ .

(٢) مكارم الاخلاق : ١٣١ .

(٣) المحاسن : ٤١٢ .

(٤) قد مر من المجمع ج ٤ ص ٤١٢ .

(٥) راجع التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ .

أبيه ، عن علي عليه السلام لا تصلّي المرأة عطلاً وهو يضم العين والطاء والتنوين ، و هي التي خالجيدها من القلائد .

٣- السرائر : من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن أحمد أبي إسماعيل الهاشمي ، عن علي بن الحسين ، عن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب والعمر كي البوفكي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه قال : سأله عن الرجل صلى و فرجه خارج لا يعلم به ، هل عليه إعادة أو ما حاله ؟ قال : لا إعادة عليه ، وقد تمت صلاته (١) ،

بيان : لا خلاف في أن من أخل بستر العورة عمد أيعيد في الوقت وخارجه ولو أخل ناسياً أو جاهلاً ، فذهب الأكثر منهم الشيخ والمحقق والعلامة إلى عدم الإعادة مطلقاً ، كما يدل عليه هذا الخبر الصحيح ، وقال ابن الجنييد يعيد في الوقت خاصة ، وفرق الشهيد ره بين ما إذا صلى جميع الصلاة مكشوف العورة أو بعضها فحكم في الأول بالاعادة دون الثاني ولا يعلم وجهه ، وما ذهب إليه الأكثر أظهر ، كما دل عليه الخبر .

٤- كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحدة كيف تصلّي ؟ قال : تلتف فيها وتغطي رأسها وتصلّي ، فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس (٢) .

تفصيل و تبين : اعلم أنه لا خلاف في وجوب ستر العورة في الصلاة والمشهور بين الأصحاب أن عورة الرجل التي يجب سترها في الصلاة وغيرها قبله ودبره أعني الذكر والأنثيين ، وحلقة الدبر دون الأنثيين والفخذين (٣)

(١) السرائر : ٣٧٦ .

(٢) راجع البحار ج ١٠ ص ٢٧٩ .

(٣) قد عرفت في ذيل الآية أن المراد بالسوآت في قوله تعالى : و فبدت لهما سوآتهما ، وهكذا قوله : و ليريهما سوآتهما ، هو فلق الأنثيين من الرجل والمرأة دبراً وفلق الحر من المرأة قبلاً كالذكر والأنثيين من الرجل ، بما عليها وعلى حواشيها من ←

و نقل ابن إدريس عليه الاجماع ، و نقل عن ابن البراج أنه قال : هي من السرّة إلى الركبة ، و عن أبي الصلاح أنه جعلها من السرّة إلى نصف الساق، مع أن

→ الشعر النابت ، كما هو الظاهر من لفظ السوات ، ولذلك قال مروعلا : فلفظنا يخصفان عليهما من ورق الجنة ، و ظاهر أن ورق الجنة لم يكن منسماً كالسربال والازار حتى يستر الاليتين والفخذين ، الا أن ذلك حكم عام للبشر ولذلك صدر الآية بقوله «يا بني آدم» من دون تقييد .

فامثال هذا الحكم بما أنه اجتناب الفاحشة ، انما يكون بلبس خرقه يستر السوات من القبل و الدبر كالذى يسمونه اليوم ، « شرت » بضم الشين و سكون الراء ، سواء فى ذلك المسلم و غيره .

و أما المسلمون فقد أوجب الله تعالى عليهم الستر من السرّة الى الركبتين بقوله «قل للمؤمنين يفضوا من أبصارهم و يحفظوا فروجهم . . . و قل للمؤمنات يفضن من أبصارهن و يحفظن فروجهن ، النور : ٣٠ و ٣١ ، و المراد بالفرج : فرج الازار بعد لبسه ، فانهم كانوا يلبسون شملة يلفونها على أسفلهم من السرّة الى الركبة بحيث يدرج أحد طرفيه على الآخر ، الا أنه قد ينفرج الطرفان عن الفخذين خصوصاً حين الجلوس أوالمشى بسرعة فينكشف ، فأوجب الله على المؤمنين و المؤمنات أن يحفظوا فروج أزهرهم حتى لا ينكشف من أفخاذهم ومع ذلك أوجب عليهم - اذا انكشف و انفرج ازار أحدهم - أن يفضوا أبصارهم لئلا يبصروا منه ما وجب ستره .

و أما قول المفسرين بأن المراد بالفرج المورة من القبل و الدبر . فلا يناسب مفهوم الفرج و الانفراج خصوصاً فى الآية الاولى بالنسبة الى الرجال ، فان حلقة الدبر مستورة بالاليتين ، و الذكر و الاليتين لوجه لاطلاق الفرج عليه وهو ظاهر .

و أما قولهم بأن حفظ الفرج كناية عن عدم ارتكاب الزنا فهو صحيح فى بعض الموارد كقوله تعالى : « والذينهم لفروجهم حافظون » و قوله تعالى : «ومريم ابنت عمران التى أحصنت فرجها » حيث أطلق حفظ الفرج واحسان الازار وكنى به عن عدم ارتكاب الفاحشة لان ارتكابها يوجب وضع الازار و انفراجه عن القبل أوالدبر، وحفظ فرج الازار يوجب ←

المحقق في الاعتبار قال : ليست الركبة من العورة باجماع علمائنا ، و الأول أقوى و عودة المرأة جسدها كله عدا الوجه و الكفين و القدمين ، هذا هو المشهور بين الأصحاب ، و قيل ظاهر القدمين دون باطنهما ، فيجب ستره في الصلاة ، ولا تكشف غير الوجه فقط .

→ ر الحفظ عن الزنا و ارتكاب الفاحشة .

و أما في قوله تعالى : « ينضوا من أبصارهم و يحفظوا فروجهم » فالظاهر منه الحفظ من النظر بقرينة غض البصر ، وبعبارة أخرى هومن صنعة الاحتياك كقوله تعالى : « الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه و النهار مبصراً » غافر : ٦١ حيث يكمل كل جزء الجزء الآخر و يفيد أنه : جعل لكم الليل مظلماً لتسكنوا فيه و النهار مبصراً لتبتفوا فيه من فضله .

فالمعنى في آية النور هكذا : قل للمؤمنين ينضوا أبصارهم من فروج المؤمنين و المؤمنات ، و يحفظوا فروجهم من أبصار المؤمنين و المؤمنات ، و قد ورد بذلك قول الصادق عليه السلام : كل شيء في القرآن من حفظ الفرج فهو من الزنا الا هذه الآية فانها من النظر ، راجع الكافي ج ٢ ص ٣٦ ، تفسير القمي ص ٢٥٥ ، الفقيه ج ١ ص ٦٣ .

فعلى هذا يجب حفظ الفرج بعد لبس الازار حتى لا ينكشف عن موضعه - و هومن السرة الى الركبة - . ولا يمكن حفظه حين الركوع و الانحناء الا اذا كان الازار متدل الى نصف الساق كما كان يلبسه النبي (ص) كذلك لثلا ينكشف الفخذان حين الركوع .

و هذا الحكم عام بالنسبة الى الرجال و النساء بنص الآية و صريحها ، و يخص النساء مع ذلك بقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن » و الزينة التي اريدت هنا و قد أعطاه الله عز وجل كل النساء ، شعر رأسها و الا ما ظهر منها ، بعد سترها بقطعة من اللباس قهراً و أحياناً ، و وليضربن بخمرهن على جيوبهن ، و الخمار كان شملة أخرى كالرداء يعتقدنه النساء على جيوبهن ، فيستر من عنقها الى سرتها ، و كان الخمار هذا مذنباً بحيث يتدلى على الازار الى الاليتين ، لثلا ينكشف ما فوق الازار حين الانحناء ، أو عند رفع اليدين لبعض الحاجات كالقنوت في الصلاة .



و قال أبو الصلاح المرأة كلها عورة (١) و أقل ما يجزي الحرمة البالغة درع سابغ إلى القدمين ، و خمار ، وهذا قريب من الاقتصار ، و قال ابن زهرة : و العورة الواجب سترها من النساء جميع أبدانهن إلا رؤس الممالك منهن ، و قال ابن الجنيـد الذي يجب ستره من البدن العورتان و هما القبل و الدبر من الرجل و المرأة ، وهذا يدل على المساواة بينهما عنده ، و قال أيضاً لأبأس أن تصلي المرأة الحرة و غيرها وهي مكشوفة الرأس ، حيث لا يراها غير محرم لها ، و كذلك الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) انتهى ، و الأول أقوى لهذه الرواية و غيرها .

ثم إنه ليس في كلام الأكثر تعرض لوجوب ستر الشعر ، واستقرّب الشهيد في الذكري الوجوب وهو أحوط و يجوز للأمة والصبيّة غير البالغة كشف الرأس في الصلاة ، و نقل عليه الفاضلان و الشهيد إجماع العلماء عليه ، إلا الحسن البصري فإنه أوجب على الأمة الخمار إذا تزوّجت أو اتخذها الرجل لنفسه ، و لو انعق بعضها فكالحرة .

قوله عليه السلام : « فان خرجت رجلها » أي بعض ساقها ، فيكون التقييد بعدم القدرة على الوجوب أو أصل القدمين ، فالتقييد على الاستحباب على المشهور ، وربما يؤيد قول من لم يستثن بطن القدمين .

→ وهذا حكم ستر المرأة في كل حال حتى في الصلاة ، إلا أنه استثنى من ستر شعورهن بقوله عز من قائل « ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن » الى آخر الآية فرخص ابداء شعورهن للمحارم ، ثم وصاهن بعدم الاحتيال فقال : ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يغفين من زينتهن ، أي لا يضربن بأرجلهن حين المشى بحيث يظهر شعورهن شيئاً فشيئاً من تحت المقنعة ، ثم يمتدّن بأنّها ظهرت قهراً وطبعاً ،

(١) يـمـنى من حيث اصطلاح الفقه ، و الافهى ريحانة يحق شـمها و استـطابـتها .

(٢) التهذيب ج ١ ص ١٩٧ ، و أخرى ص ١٩٨ ، و لفظه لأبأس بالمرأة المسلمة

الحرّة أن تصلي و هي مكشوفة الرأس ، أقول : و يحمل على ما اذا صلت في بيتها عند المحارم .

٥ - قرب الاسناد : قال : سألت عن المرأة الحرّة هل يصلح لها أن تصلي في درع ومقنعة ؟ قال : لا يصلح لها إلا في ملحفة ، إلا أن لا تجد بداً (١) قال : وسألت عن الأمة هل يصلح لها أن تصلي في قميص واحد ؟ قال : لا بأس (٢) .

٦ - العلل : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن حماد اللحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الخادم تقنع رأسها في الصلاة ؟ قال : اضربوها حتى تعرف الحرّة عن المملوكة (٣) .

٧ - ومنه : عن أبيه ، عن علي بن سليمان ، عن محمد بن الحسين ، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر ، عن حماد بن عثمان ، عن حماد اللحام قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوكة تقنع رأسها إذا صلت ؟ قال : لا قد كان أبي إذا رأى الخادم تصلي وهي مقنعة ضربها لتعرف الحرّة عن المملوكة (٤) .

المحاسن : عن أبيه ، عن يونس ، عن حماد مثله (٥) .  
الذكرى : من كتاب البزنطي باسناده إلى حماد اللحام مثله ، وفيه تصلي بمقنعة (٦) .

٨ - ومنه : نقلاً من كتاب علي بن إسماعيل الميمني عن أبي خالد القماط قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة أتقنع رأسها ؟ فقال : إن شئت فعلت ، وإن شئت لم تفعل ، سمعت أبي يقول : كنّ يضربن فيقال لهنّ : لا تشبهن بالحرائر (٧) .

بيان : قال في الذكرى : هل يستحب للأمة القناع ؟ أثبتته في المعتبر و نقله عن عطاء وعن عمر أنه نهى عن ذلك ، و روي ضرب أمة لآل أنس رآها بمقنعة

(٢٥١) قرب الاسناد ص ١٠١ ط حجر ، ص ١٣٣ ط نجف .

(٢٥٢) علل الفرائع ج ٢ ص ٣٤ .

(٥) المحاسن ص ٣١٨ .

(٦-٧) الذكرى : ١٤٠ .

قال : لنا أنه أنسب بالخفر و الحياء ، وهما مرادان من الأمة كالحرّة وفعل عمر جاز أن يكون رأياً ثم ذكر الروائين و مال إلى عدم الاستحباب .

اقول : ظاهر هذه الأخبار عدم استحباب الستر لهن ، بل كراهته بل التحريم أيضاً للأمر بالضرب ، وهو الظاهر من الصدوق - ره - في العلل حيث قال : « باب العلة التي من أجلها لا يجوز للأمة أن تقنع رأسها في الصلاة » ثم ذكر الأخبار المنتقدة ، لكن لما كانت روايات اللحام مجهولة لجہالته ، و خبر القمّاط وإن كان حسناً كالصحيح ، لكن قوله عليه السلام : « كن يضرين » يحتمل أن يكون إشارة إلى مارواه العامة عن عمر ، و يكون ذكره للتقية بقرينة الرواية عن أبيه عليه السلام فلا تثبت الحرمة .

و أمّا الكراهة فلمّا لم يكن لها معارض ، فلا يبعد القول بها ، و أمّا استحباب الستر ، فيبعد القول به مع ورود تلك الأخبار ، وعدم المعارض الصريح ، و تجب على الأمة ستر ماعدا الرأس ممّا يجب ستره على الحرّة ، ونقل العلامة الاجماع عليه ، و الظاهر تبعيّة العنق للرأس ، إذ هو الظاهر من تجويز ترك التقنع لأنّه يعسر ستره بدون الرأس .

٩ - العلل : عن محمد بن موسى بن المنوكل ، عن علي بن الحسين السعد - آبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن محمد ابن مسلم قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : ليس على الأمة قناع في الصلاة ، ولا على المدبرة قناع في الصلاة ولا على المكاتبه إذا اشترط عليها قناع في الصلاة ، وهي مملوكة حتى تؤدّي جميع مكاتبها ، ويجري عليها ما يجري على المملوكة في الحدود كلها (١) بيان : ظاهر الخبر أن من اعتنق بعضها كالحرّة كما ذكره الأصحاب ، و المكاتبه المطلقة إذا لم تؤدّ شيئاً في حكم الأمة كما يظهر من سياق الخبر .

١٠ - العلل : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام

عن الجارية التي لم تدرك ، متى ينبغي لها أن تغطي رأسها ممن ليس بينه وبينها محرم ؟ و متى يجب عليها أن تقنع رأسها للصلاة ؟ قال : لا تغطي رأسها حتى تحرم عليها الصلاة (١) .

بيان : المراد بحرمة الصلاة عليها حيضها ، وهو كناية عن بلوغها ، فيدلُّ على عدم لزوم القناع للصبيّة كما مرّ .

١١ - معاني الاخبار : عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن محمد بن يحيى و أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن بعض أصحابنا رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ثمانية لا تقبل لهم صلاة : العبد الأبق حتى يرجع إلى مولاه ، و الناشئ عن زوجها وهو عليها ساخط و مانع الزكاة ، و تارك الوضوء ، و الجارية المدركة تصلي بغير خمار ، و إمام قوم يصلي بهم وهم له كارهون ، و الزبّين .

قالوا : يا رسول الله و ما الزبّين ؟ قال : الرّجل يدافع الغائط و البول .

و السكران ، فمؤلا ثمانية لا تقبل لهم صلاة (٢) .

المحاسن : عن بعض أصحابه عنه عليه السلام مثله (٣) .

توضيح : قد مرّ في كتاب الطهارة (٤) بعض الكلام في هذا الخبر ، و الفرق بين القبول و الاجزاء ، و أنّه ليس في غير تارك الوضوء و تاركة الخمار و السكران بمعنى الاجزاء على المشهور ، و ربما يحمل في الأبق و الناشئ و المانع أيضاً على الاجزاء ، بحمله على ما إذا صلّوا في سعة الوقت ، بناء على أنّ الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده ، و النهي في العبادة يوجب الفساد ، وهو في محلّ المنع .

قال الشهيد روح الله في الذكري عند عدّ المبطلات : ومنها ما خرّجه

(١) علل الفرائع ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢) معاني الاخبار : ٢٠٤ و رواه في الخصال ج ٢ ص ٣٨ .

(٣) المحاسن ص ١٢ .

(٤) راجع ج ٨٠ ص ٢٣٢ .

بعض متأخري الأصحاب من تحريم الصلاة مع سعة الوقت ، لمن تعلق به حق آدمي مضيق مناف لها ، ولا نص فيه إلا ما سيجيء إنشاء الله من عدم قبول الصلاة ممن لا يخرج الزكاة وليس بقاطع في البطلان ، وأما احتجاجهم بأن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده ، وأن حق الأدمي مضيق ، فيقدم على حق الله تعالى ، وأن النهي في العبادة يفسدها ففيه كلام حقهنا في الأصول .

١٢ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل هل يصلح له أن يصلّي في سراويل واحد ، وهو يصيب ثوباً؟ قال : لا يصلح (١)

و سأله عن الرجل يقوم في الصلاة فيطرح على ظهره ثوباً يقع طرفه خلفه وأمامه الأرض ، ولا يضمه عليه أيجز به ذلك؟ قال : نعم (٢) .

١٣ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم ابن يحيى ، عن جده الحسن بن راشد ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : عليكم بالصفيق من الثياب ، فإن من رق ثوبه رق دينه (٣) .

و قال عليه السلام : لا يقوم أحدكم بين يدي الرب جل جلاله و عليه ثوب يشف (٤) .

و قال عليه السلام : لا يصلّي الرجل في قميص متوشحاً به ، فإنه من أفعال قوم لوط (٥) .

وقال عليه السلام : تجزي الصلاة للرجل في ثوب واحد يعقد طرفيه على عنقه وفي القميص الضيق يزروه عليه (٦) .

(١-٢) قرب الاسناد ص ٨٩ ط حجر ، ص ١١٦ ط نجف .

(٣-٤) الخصال ج ٢ ص ١٦٢ .

(٥) الخصال ج ٢ ص ١٦٢ .

(٦) الخصال ج ٢ ص ١٦٢ .

بيان : قال الشهيد قدس الله روحه في الذكرى : تكره الصلاة في الرقيق الذي لا يحكي ، تباعداً من حكاية الحجم ، وتوصيلاً لكمال السر ، نعم لو كان تحته ثوب آخر لم تكره ، إذا كان الأسفل ساتراً للعورة ، أما الثوب الواحد الضيق فظاهر الأصحاب عدم الكراهية للرجل ، لما رواه محمد بن مسلم (١) عن أبي جعفر عليه السلام أنه رأى يصلي في إزار واحد قد عقدته على عنقه ، وروي أيضاً (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي في ثوب واحد قال : إذا كان ضيقاً فلا بأس وقال الشيخ في المبسوط : تجوز إذا كان ضيقاً وتكره إذا كان رقيقاً ، وفي الخلاف تجوز في قميص وإن لم يزر ولا يشد وسطه ، سواء كان واسع الجيب أوضيقه ، وروي زياد بن (٣) سوجه عن أبي جعفر عليه السلام : لا بأس أن يصلي في الثوب الواحد و أزاره محلولة إن دين محمد ﷺ حنيف ، ولا يعارضه رواية غياث بن إبراهيم (٤) عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام قال : لا يصلي الرجل محلول الأزار إذا لم يكن عليه إزار للحمل على الكراهية .

أقول : يمكن حملة على ما إذا انكشفت العورة في بعض الأحوال . ثم قال قدس سره : وقال بعض العامة الفضل في ثوبين لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله : إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما ولا بأس به ، والأخبار الأولية لاتنافيه لدالتها على الجواز ، ويؤيده عموم قوله تعالى : «خذوا زينتكم عند كل مسجد» (٥) و دلالة الأخبار أن الله أحق أن يتزين له ، وأورد هذا في التذكرة عن النبي ﷺ وأفتى به ، فيكون مع التميمص إزار أو سراويل ، مع

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٧ ،

(٢) الكافي ج ٣ ص ٣٩٣ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٣٩٥ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

(٥) الامراف : ٣١ .

الاتفاق على أن الإمام يكره له ترك الرداء ، وقد رواه سليمان بن خالد (١) عن أبي عبدالله عليه السلام لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها ، والظاهر أن القائل بثوب واحد من الأصحاب إنما يريد به الجواز المطلق ، ويريد به أيضاً على البدن ، وإلا فالعمامة مستحبة مطلقاً وكذا السراويل وقد روي تعدد الصلاة الواحدة بالنعيم والنسول .

أما المرأة فلا بد من ثوبين درع و خمار إلا أن يكون الثوب يشمل الرأس والجسد ، وعليه حمل الشيخ رواية عبدالله بن بكير ، عن أبي عبدالله عليه السلام في جواز صلاة المسلمة بغير قناع (٢) ويستحب ثلاث للمرأة لرواية جميل بن دراج (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام درع و خمار وملحفة ، ورواية ابن أبي يعفور (٤) عنه عليه السلام إزار و درع و خمار قال : فإن لم تجد فتوبين تأتزر بأحدهما و تقنع بالآخر ، قلت : فإن كان درعاً وملحفة وليس عليها مقنعة ؟ قال : لا بأس إذا تقنعت بالملحفة انتهى .

فظهر أن قوله عليه السلام في خبر علي بن جعفر «لا يصلح» أريد به الكراهة كما هو الظاهر ، والأمر بالصفيق أعم من الوجوب والاستحباب ، وجملة القول فيه أن المعتبر في الساتر كونه ضيقاً ساتراً للون البشرة ، وهل يعتبر كونه ساتراً للحجم ؟ قال الفاضلان : لا ، ولعله أظهر ، و قيل : يعتبر لمرفوعة أحمد بن حماد (٥) عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تصل فيما شف أوصف يعني الثوب الصقيل كذا فيما وجدناه من نسخ التهذيب و ذكر الشهيد (٦) - ره - أنه وجده كذلك بخط الشيخ أبي جعفر - ره - وأن المعروف «ووصف» بواوين ، قال : ومعنى شف : لاحت منه البشرة ، ووصف : حكى الحجم ، وقريب منه مرفوعة محمد بن يحيى (٧) لكنهما ضعيفتا

(١) الكافي ج ٣ ص ٣٩٢ .

(٢-٣) التهذيب ج ١ ص ١٩٨ .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٣٩٥ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ١٩٦ .

(٦) ذكره في الذكري ص ١٤٦ .

(٧) الكافي ج ٣ ص ٤٠٢ ، التهذيب ج ١ ص ١١٢ .

السند ، غير واضحني الدلالة على التحريم ، فيبقى الأصل والعمومات سالمة عن المعارض .

وإذا كان الستر بالطين فقد صرح الشهيد باعتبار اللون والحجم معاً ، فإن تعذر فاللون خاصة ، قال : وفي الإيماء نظر ، وتبعه الشهيد الثاني - ره . - و قول الصادق عليه السلام النورة سترة يدل على خلافه ، والأحوط عدم الاكتفاء بستر اللون فقط ، مطلقاً .

ثم إن بعض المحققين قالوا: الستر يراعى من الجوانب الأربع ، ومن فوق ولا يراعى من تحت ، فلو كان على طرف سطح ترى عورته من تحته أمكن الاكتفاء بذلك ، لأن الستر إنما يلزم من الجوانب التي جرت العادة بالنظر إليها ، وعدمه لأن الستر من تحت إنما لا يراعى إذا كان على وجه الأرض انتهى .

وأما التوشح فالظاهر أنه محمول على ما إذا انكشفت العورة معه ، فيكون حراماً أو بعض ما يستحب ستره فيكون مكروهاً ، والظاهر من الأخبار عدم كراهة الصلاة في الثوب الواحد الستير الذي يشمل المنكبين وأكثر البدن ، و كراهتها في الرقيق غير الحاكى للون العورة ، و في الثوب الواحد الذي لا يستر أعلى البدن كالإزار ، والسراويل فقط ، وأما حمل الجواز في كلام القائمين بالجواز في الثوب الواحد على الجواز المطلق كما فعله الشهيد - ره - فلا يخلو من بعد .

وأما العمامة والسراويل ، فاستحبابهما لا يدل على كراهة تركهما ، إذ ليس ترك كل مستحب مكروهاً .

١٤ - اعلام الدين للديلمى : قال أمير المؤمنين عليه السلام : صلاة ركعتين بفص

عقيق تعدل ألف ركعة بغيره .

و قال عليه السلام : ما رفعت إلى الله كف أحب إليه من كف فيها عقيق .

بيان : يدل على استحباب لبس خاتم العقيق في الصلاة ، وروى الخبر الأول في عدة الداعي عن الصادق عليه السلام .

١٥ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن ميمون



عن الصادق ، عن أبيه عليه السلام قال : إن كل شيء عليك تصلّي فيه يسبّح معك (١).

بيان : يدلّ على استحباب كثرة الملابس في الصلاة حتى الخواتيم .

١٦- العيون: عن محمد بن الحسين بن يوسف البغدادي ، عن علي بن محمد بن عنبسة ، عن الحسين بن محمد العلوي ، عن الرضا ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وفي يده خاتم فضّه جزع يمانيّ ، فصلّى بنا فيه فلمّا قضى صلاته دفعه إليّ وقال : يا عليّ تختم به في يمينك وصلّ فيه ، أما علمت أنّ الصلاة في الجزع سبعون صلاة ، وأنّه يسبّح ويستغفر ، وأجره لصاحبه (٢)

١٧- دعائم الاسلام: عن علي عليه السلام أنّه قال : في المرأة تصلّي في الدرع و الخمار إذا كانا كثيفين ، وإن كان معهما إزار أو ملحفة فهو أفضل ، ولا تجزي الحرة أن تصلّي بغير خمار أو قناع (٣) .

ورويّنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال : لا يقبل الله صلاة جارية قد حاضت حتى تختمر ، فهذا في الحرّة فأما المملوكة فليس عليها أن تختمر (٤).

و رويّنا عن جعفر بن محمد عليه السلام أنّه سئل هل على الأمة أن تقنّع رأسها إذا صلّت ؟ قال : لا ، كان أبي عليه السلام إذا رأى أمة تصلّي وعليها مقنعة ضربها ، ليعلم الحرّة من الأمة (٥) .

ورويّنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه كره للمرأة أن تصلّي بلا حليّ .

وقال : لا تصلّي المرأة إلّا وعليها من الحليّ أدناه خرس فما فوقه ولا تصلّي

إلّا وهي مختضبة فإن لم تكن مختضبة فلنمسّ مواضع الحناء بخلوق (٦).

وقد رويّنا عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : سر نساءك لا يصلّين معطلات ، فإن لم يجدن فليعقدن في أعناقهن ولوالا سير ، ومرهنّ فليغيرن أكفهنّ

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٥ .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٣٢ .

(٣-٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٧ .

(٦) ج ١ ص ١٧٧ .

بالحناء ولا يدعنها لكيلا يتشبهن بالرجال (١) .  
توضيح : قال في النهاية : الخرس بالضم والكسر الحلقة الصغيرة من الحلي وهو من حلي الأذن .

٢

## « ( باب ) »

« ( الرداء وسدله ، والتوشح فوق القميص ، واشتمال ) »

« ( الصماء ، و ادخال اليدين تحت الثوب ) »

١- قرب الاسناد : عن السندي بن عُد ، عن أبي البخري ، عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : السيف بمنزلة الرداء تصلي فيه مالم تر فيه دماً ، والقوس بمنزلة الرداء (٢) .  
بيان : يظهر من بعض الأصحاب استحباب الرداء للمصلين مطلقاً (٣) كالشهيدين - رده -

(١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٨ .

(٢) قرب الاسناد ص ٦٢ .

(٣) قد عرفت أن الرداء كانت شملة تلف على الظهر والمنكبين و يقال له بالفارسية : بالاپوش . أي ما يستر أعلى البدن ، ومن كان يعوزه ثوب يلبسه رداء يكتفى بالازار ، وهو شملة يؤتزربها على السرة متديلاً يستر أسفل البدن من السرة الى الركبة ، وقد دل قوله تعالى « أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً » وهكذا قوله تعالى : « خذوا زينتكم عند كل مسجد » على أن الازار والرداء سنة مندوبة بحكم الايتين ، فمن قدر على العملتين فليأتزرب باحدهما ويرتدي بالآخرى لانه هو السنة ، ومن لم يقدر فلا بد من شملة واحدة يأتزربه لكن لا يلبق به أن يؤم غيره ، خصوصاً اذا كان المأمومون مرتدين ، ومن قدر على شملة واسعة ويسمى ربيعة فليتوشح به ويصلي فيه .

وأما اليوم فقد خرج المسلمون من هذا الزي فخرجوا بذلك عن مورد الآية و موضوع السنة ، فليلبس كل أحد ماشاء فانه مباح ، لاندب فيه ولا كراهة ولا حرمة . الا أنه لا بد وأن يستر أعلاه وأسفله بحكم الآية .

ومن بعضهم كراهة الامامة بغير رداء كأكثر الأصحاب ، والذي يظهر لنا من الأخبار أن الرداء إنما يستحب<sup>١</sup> للامام وغيره ، إذا كان في ثوب واحد لا يستر منكبيه أولاً يكون صفيقاً وإن ستر منكبيه ، لكنه في الامام أكد ، وإذا لم يجد ثوباً يرتدي به مع كونه في إزار و سراويل فقط ، يجوز أن يكتفي بالنكّة والسيف و القوس ونحوها .

ويمكن القول باستحباب الرداء مع الأثواب المتعددة أيضاً (١) لكن الذي ورد التأكيد الشديد فيه يكون مختصاً بما ذكرنا ، وأما ما هو الشائع من جعل منديل أو خيط على الرقبة في حال الاختيار مع لبس الأثواب المتعددة ، ففيه شائبة بدعة .

و يحتمل أن يكون العباء وشبهه أيضاً قائماً مقام الرداء بل الرداء شامل له قال الفاضلان : الرداء هو ثوب يجعل على المنكبين وفي القاموس إنه ملحفة ، و قال الشهيد الثاني رفع الله درجته : اعلم أنه ليس في الأخبار وأكثر عبارات الأصحاب بيان كيفية لبس الرداء ، بل هي مشتركة في أنه يوضع على المنكبين ، وفي التذكرة هو الثوب الذي يوضع على المنكبين ، ومثله في النهاية ، فيصدق أصل السنة بوضعه كيف اتفق ، لكن لما روي كراهة سدله (٢) وهو أن لا يرفع أحد طرفيه على المنكب فإنه فعل اليهود ، وروى علي بن جعفر (٣) عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الرجل هل يصلح له أن يجمع طرفي ردائه على يساره؟ قال: لا يصلح جمعهما على اليسار ولكن اجمعهما على يمينك أو دعهما ، تعين أن الكيفية الخالية عن الكراهة هي وضعه على المنكبين ، ثم يرد ما على الأيسر على الأيمن ، وبهذه الهيئة فسره

(١) الرداء موضعه الظهر والمنكبان من أعالي البدن إذا كان عارياً أو مستوراً

بالضمار من الثياب كالدرع ، وأما إذا كان أعالي البدن مستوراً بالدفار وثوب الصون ، فلا معنى للإرتداء ، أبداً .

(٢) النقيح ج ١ ص ١٤٨ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ .

بعض الأصحاب .

لكن لو فعله على غير هذه الهيئة خصوصاً ما نصّ على كراهيته ، هل يثاب عليه ؟ لا يبعد ذلك لصدق مسمى الرداء ، وهو في نفسه عبادة لا يخرجها كراهتها عن أصل الرجحان ، ويؤيده إطلاق بعض الأخبار وكونها أصحّ من الأخبار المقيّدة . وما ذكره حسن إلاّ أنّ في معنى السدل اختلافاً سيأتي تفصيله .

وأما الأخبار الشاهدة لما ذكرنا فمنها ما رواه الكليني<sup>(١)</sup> والشيخ في الصحيح (١) عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمّ قوماً في قميص ليس عليه رداء فقال : لا ينبغي إلاّ أن يكون عليه رداء أو عمامة يرتدي بها فانها إنّما تدلّ على كراهة الامامة بدون الرداء إذا كان في القميص وحده ، لا مطلقاً و يدلّ على التخصيص بغير الصفيق قول أبي جعفر عليه السلام (٢) لما أمّ أصحابه في قميص بغير رداء : إنّ قميصي كثيف فهو يجزي أن لا يكون على إزار ولا رداء .

وأما استحبابه مطلقاً لمن لم يسر أعالي بدنه ، ولو بشيء يسير مع الضرورة فلما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة (٣) عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال : أدنى ما يجزيك أن تصلّي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي الخُطّاف .

والشيخ في الصحيح (٤) عن ابن سنان قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل ليس معه إلاّ سراويل ، قال : يحلّ النكّة منه فيطرحها على عاتقه ، ويصلّي ، قال : وإن كان معه سيف وليس معه ثوب فليتنقّل السيف ويصلّي قائماً .

و في الصحيح (٥) عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام أنّه قال : إذا لبس

(١) الكافي ج ٢ ص ٣٩٤ ، التهذيب ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢١٦ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٦٦ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٢٠ .

(٥) التهذيب ج ١ ص ١٩٧ ذيل حديث .

السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو حبلاً (١) .

وعن جميل قال : سأل مرزوم أبا عبد الله عليه السلام وأنا معه حاضر ، عن الرجل الحاضر يصلّي في إزار مؤتزرأ به ، قال : يجعل على رقبتنه منديلاً أو عمامة يرتدي بها .

فاذا تأملت في تلك الروايات اتضح لك ما ذكرنا غاية الوضوح و سيأتي مايزيد إيضاحه .

٣- كتاب المسائل : بإسناده عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الرجل هل يصلح أن يصلّي في قميص واحد أو قباء وحده ؟ قال : لي طرح على ظهره شيئاً (٢) .

وسألت عن الرجل هل يصلح له أن يؤمّ في سراويل و رداء ؟ قال : لا بأس به (٣) .

وسألت عن المرأة هل يصلح لها أن تصلّي في ملحفة ومقنعة ولها درع ؟ قال : لا يصلح لها إلا أن تلبس درعها (٤) .

وسألت عن المرأة هل يصلح لها أن تصلّي في إزار وملحفة ومقنعة ولها درع ؟ قال : إذا وجدت فلا يصلح لها الصلاة إلاّ وعليها درع (٥) .

وسألت عن المرأة هل يصلح لها أن تصلّي في إزار وملحفة تقشع بها ولها درع ؟ قال : لا يصلح لها أن تصلّي حتّى تلبس درعها (٦) .

وسألت عن السراويل هل يجزي مكان الإزار قال : نعم (٧) .

وسألت عن الرجل هل يصلح له أن يصلّي في إزار وقلنسوة وهو يجد رداء ؟ قال : لا يصلح (٨) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٥ .

(٣-٦) ، ، ج ١٠ ص ٢٥٣ .

(٧-٨) ، ، ج ١٠ ص ٢٥٤ .

و سألته عليه السلام عن الرجل هل يصلح أن يؤم في سراويل وقلنسوة ؟ قال : لا يصلح (١) .

و سألته عن المحرم هل يصلح له أن يعقد إزاره على عنقه في صلاته ؟ قال : لا يصلح أن يعقد ، ولكن يثنيه على عنقه ولا يعقده (٢) .

و سألته عن الرجل هل يصلح أن يؤم في ممطروحده أوجبة وحدها ؟ قال : إذا كان تحتها قميص فلا بأس (٣)

و سألته عن الرجل يؤم في قباء وقميص ؟ قال : إذا كان ثوبين فلا بأس (٤) .  
بيان : يظهر من تلك الأجوبة أنه يستحب للرجل أن يكون أعالي بدنه مستورة ، وأن يكون للمصلّي رجلا كان أو امرأة ثوبان أحدهما فوق الآخر ، سواء كان رداء أوقباء أو عباء أو غيرها كما مرّ .

٣ - المكارم : عن النبي صلى الله عليه وآله قال : ركعتان بعمامة أفضل من أربع بغير عمامة (٥) .

بيان : الظاهر أن هذه الرواية عامية وبها استند الشيعيد وغيره ممن ذكر استحبها في الصلاة ، ولم أر في أخبارنا ما يدل على ذلك ، نعم ورد استحباب العمامة مطلقا في أخبار كثيرة وحال الصلاة من جملة تلك الأحوال ، وكذا ورد استحباب كثرة الثياب في الصلاة وهي منها ، وهي من الزينة فتدخل تحت الآية ، ولعل هذه الرواية مع تأييدها بما ذكرنا تكفي في إثبات الحكم الاستحبابي ، ويمكن أن يقال تركه أنسب بالتواضع والتذلل ، ولذا ورد في بعض المقامات الأمر به ، و لعل الأحوط عدم قصد استحبابها في خصوص الصلاة ، بل يلبسها بقصد أنها حال من الأحوال .

ثم إن أصحاب ذكروا كراهة العمامة بغير حنك ، وأسندوه في المعبر

(١-٢) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٢ .

(٣-٤) ، ، ، ج ١٠ ص ٢٥٦ .

(٥) مكارم الاخلاق ص ١٣٧ .

إلى علمائنا ، وقال في المنتهى : ذهب إليه علماؤنا أجمع وهذا أيضاً مثل أصل العمامة إذ الأخبار الواردة بذلك لا اختصار لها بحال الصلاة ، قال في المنتهى : المستفاد من الأخبار كراهة ترك الحنك في حال الصلاة وغيرها ، بعد أن أورد الروايات في ذلك ، و هي مارواه الكليني<sup>١</sup> والشيخ<sup>(١)</sup> بطرق كثيرة عن الصادق عليه السلام قال : من تعمم ولم يتحنك فأصابه داء لا دواء له فلا يلومن<sup>٢</sup> إلا نفسه وفي الفقيه<sup>(٢)</sup> عنه عليه السلام إني لأعجب ممن يأخذ في حاجته وهو معتم تحت حنكه ، كيف لا تقضى حاجته؟ وقال النبي صلى الله عليه وآله : الفرق بين المسلمين والمشر كين التلحى بالعمائم ، وذلك في أوّل الاسلام وابتداءه ثم قال : وقد نقل عنه عليه السلام أهل الخلاف أيضاً أنه أمر بالتلحى ونهى عن الاقتطاع<sup>(٣)</sup> انتهى كلام الفقيه .

ونقل العلامة - ره - في المختلف ومن تأخر عنه عن الصدوق القول بالتحريم وكلامه في الفقيه هكذا : وسمعت مشايخنا - رضي الله عنهم - يقولون لا تجوز الصلاة في الطابقيّة<sup>(٤)</sup> ولا يجوز للمعتم أن يصلي إلا وهو متحنك<sup>(٥)</sup> .

وقال الشيخ البهائي قدس سره : لم نظفر في شيء من الأحاديث بما يدل على استحبابها لأجل الصلاة ، ومن ثم قال في الذكرى : استحباب التحنك عام<sup>٦</sup> ولعل حكمهم في كتب الفروع بذلك مأخوذ من كلام علي بن بابويه ، فإن الأصحاب كانوا ينصتكون بما يجدونه في كلامه عند إغواز النصوص ، فالأولى المواظبة على التحنك في جميع الأوقات ، ومن لم يكن متحنكاً وأراد أن يصلي به ، فالأولى أن يقصد أنه مستحب في نفسه ، لأنه مستحب لأجل الصلاة انتهى .

(١) الكافي ج ٦ ص ٢٦٠ و ٢٦١ ، التهذيب ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٧٣ .

(٣) اقتطع الرجل : تعمم ولم يدر تحت الحنك وعبارة الأساس : اقتطع العمامة :

إذا لم يجعلها تحت حنكه ، وقد نهى عن الاقتطاع وأمر بالتلحى .

(٤) الطابقيّة : هي العمة التي لاحنك لها .

(٥) الفقيه ج ١ ص ١٧٢ .

**اقول :** يمكن أن يستدل لذلك بما رواه الكليني<sup>١</sup> رفعه (١) إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : طلبه العلم ثلاثة وساق الحديث إلى أن قال : وصاحب الفقه والعقل ذو كآبة وحزن وسهر ، قد تحنك في برنسه ، وقام الليل في حنسه إلى آخر الخبر ، وفيه أيضاً ما ترى .

ولنرجع إلى معنى التحنك فالظاهر من كلام بعض المتأخرين هو أن يدير جزء من العمامة تحت حنكه ويفرّزه في الطرف الآخر كما يفعله أهل البحرين في زماننا ، ويوهمه كلام بعض اللغويين أيضاً ، والذي نفهمه من الأخبار هو إرسال طرف العمامة من تحت الحنك وإسداله كما مرّ في تحنك الميت ، و كما هو المضبوط عند سادات بني الحسين عليهم السلام أخذوه عن أجدادهم خلفاً عن سلف ، ولم يذكر في تعمّم الرسول والائمة عليهم السلام إلا هذا .

ولنذكر بعض عبارات اللغويين وبعض الأخبار ليتضح لك الأمر في ذلك قال الجوهري<sup>٢</sup> : التحنك التلحي وهو أن تدير العمامة من تحت الحنك ، وقال : الاقتعاط شدّ العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك ، و في الحديث إنه نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلحي ، وقال : التلحي تطويق العمامة تحت الحنك ، ثم ذكر الخبر ، وقال الفيروز آبادي : اقتعط تعمّم ولم يدر تحت الحنك ، وقال : العمة الطابقيّة هي الاقتعاط ، وقال تحنك أدار العمامة تحت حنكه ، وقال الجزري : فيه إنه نهى عن الاقتعاط ، هو أن يعتمّ بالعمامة ولا يجعل منها شيئاً تحت ذقنه ، و قال : فيه إنه نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلحي ، هو جعل بعض العمامة تحت الحنك والاقتعاط أن لا يجعل تحت حنكه منها شيئاً وقال الزمخشري في الأساس : اقتعط العمامة إذا لم يجعلها تحت حنكه ثم ذكر الحديث ، وقال الخليل في العين يقال : اقتعط بالعمامة إذا اعتمّ بها ولم يديرها تحت الحنك .

وأما الأخبار فقد روى الكليني<sup>٣</sup> في الصحيح عن الرضا عليه السلام في قول الله عز وجل «مسوّمين» (٢) قال : العمام اعتمّ رسول الله صلى الله عليه وآله فسدلها من بين يديه

(١) الكافي ج ١ ص ٢٩٠

(٢) آل عمران : ١٢٥ ، و لفظ الآية : « ولقد نصركم الله ببدر وأتمّت آتة - الى





قوله تعالى - ان يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين \* بلى ان تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين \* وما جملته الا بغري لكم ، الخ .

والذى عندى أن العمامة كان يلبسها الناس تارة عند أسفارهم حفظاً من الغبار والصعيد المرتفع من الجادة ألا يغير رؤسهم وأشعارهم ويتلثمون بها دفعاً للغبار والتراب أن يدخل فمهم وخياشيمهم، وربما فعلوا ذلك لئلا يرفهم الاعداء، وهذا ظاهر من شيمتهم . وقد يكونون يتمصبون بمصابة كالعمامة لاجل الوجع وغير ذلك كما فعلوا ذلك بمد خروجهم من الحمام . وأما عند الحرب ، فقد كان علامة يعلم بها الشجيمان والابطال كما قال الشاعر :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا      متى أضع العمامة ترفونى

و ربما يعلمون بريش النعام كما هوسيرة أبطال الاعاجم فى الحرب وقد فعل ذلك حمزة سيد الشهداء فى حرب أحد وأما الزبير و كان من الابطال تميم بعمامة بيضاء ، و أبودجانة الانصارى تميم بمصابة حمراء، لم يعلم غيرهم الا رسول الله (ص) ، عممه الاصحاب حين خروجه من المدينة الى أحد على ما صرح به الواقدي .

وأشار رسول الله صلى الله عليه وآله الى على عليه السلام أن يتمم بعمامة الابطال ، فتعفر بأعوازه ، فأمره أن يعلم رأسه بصوف ، فقتل عليه السلام صوماً و عصب به رأسه كالعمامة امتثالاً لأمره (ص) ، والظاهر أنها كانت كالعمامة الطابقية .

و عندى أنه - نفسى لروحه الفداء - كان يتهم أن يمد نفسه فى الابطال خصوصاً مع صفر سنه ، ما قرب المشرين من عمره و عدم خوضه غمرات الحروب بمد ، حتى أنه صلوات الله الرحمن عليه لم يعلم رأسه بالعمامة ولا غيرها فى فزوة الخندق ، مع أنه قدشاهد منه يوم بدر مالم يشاهد من سائر الابطال ، و تثبتت وربط جأشه فى حرب أحد و مواساته للنبي صلى الله عليه وآله حتى قبل لاسيف الا ذوالفقار ولا فتى الا على .

لكنه لما - قام صلى الله عليه - الى مبارزة عمرو بن عبدود ، أخذ رسول الله (ص) عامته السحاب من رأسه الشريف - وكان معلماً به - فعم به علياً عليه السلام وأرسل طرفاً



منها الى صدره و طرفاً منها الى خلفه و قال : هكذا تيجان الملائكة ، يريد بذلك ما يجعل على الرأس علامة يعرف بها لا اكليل الملك ، ولذلك قيل : العمام تيجان العرب ، والا فالعرب متى كانوا ملوكاً حتى يكون تيجانهم العمام ، مع أنهم كانوا يلبسونها فى الاسفار والغزوات والغارات والحمامات .

و أما فى بدر ، فلم يكن معشر المسلمين متخذين أهبة القتال ، بل كانوا خارجين طلباً للمعير يودون أن غير ذات الشوكة تكون لهم ، فلم يعلم بالعمامة يومئذ الا ذبير بن العوام ، ولما نزلت الملائكة نصرة لهم فى زى الابطال مع العمام البيض ، كان يفتخر بذلك . وانما نزلت الملائكة كذلك تعريباً لقريش ، كما نزلت يوم حنين مع العمام الحمرة : لما صف المسلمون مع قلة عددهم واعواز الاسلحة والفرس بينهم ، توهمت قريش أن يكون للمسلمين كمين فبعثوا عمير بن وهب الجمحى فاستجال بفرسه حول المسكر ثم صوب الوادى وصعد الاتلال ورجع اليهم فقال : هم ثلاث مائة يزيدون قليلاً أو ينقصون ، ليس يرى لهم كمين و مدد ، فتعجبت قريش من جسارة المسلمين مع هذه العدة والعدة كيف صفوا فى مقابلهم وهم زهاء عشرة آلاف وأكثرهم الابطال ، ولما اطمانوا أن لا مدد للمسلمين تجرأ أبو جهل فقال : احملوا عليهم ، ما هم الا أكلة رأس ، ولو بعثنا اليهم عبيدنا لاخذوهم أخذاً باليد .

فلما التقى الجمعان ، و حمى الوطيس ، نزلت خمسة آلاف من الملائكة مسومين ، فترأت فى أعين المشركين أن جمأً غفيراً من الابطال معلمين بعلامة الشجعان انحدرت من أعلى الوادى كالسيل ، يهجمون عليهم فلم قريش الا وأن هذا الجم الغفير من الشجعان كان كميناً للمسلمين ومدداً لهم على قريش فصفروا استهم وانتفخ سحرهم و انهزموا مدبرين لا يلوون على شيء وهكذا تنزلت الملائكة يوم حنين معلمين بالعمام الحمراء و اربعوا المشركين .

هذا شأن نزول الملائكة مسوئين بتيجان العمام علامة الابطال ، الا أن الملائكة كانوا قد أرسلوا طرف العمامة ارسالا ، و شأن العرب و منهم قريش أنهم كانوا يعلمون بالعمام ينتبطون اغتباطاً ، فنهى رسول الله عن كل عمة - اذا كانت العمة للغزو - الا بزى

ومن خلفه واعثم جبرئيل عليه السلام فسدلها من بين يديه ومن خلفه (١) .  
وعن أبي جعفر عليه السلام قال : كانت على الملائكة المعائم البيض المرسله يوم  
بدد (٢) .

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال : عثم رسول الله ﷺ علياً عليه السلام بيده فسدلها  
من بين يديه وقصرها من خلفه ، قد أربع أصابع ، ثم قال : أدبر فأدبر ، ثم قال :  
أقبل فأقبل ، ثم قال : هكذا تيجان الملائكة (٣) .

وعن ياسر الخادم قال : لما حضر العيد بعث المأمون إلى الرضا عليه السلام يسأله  
أن يركب ويحضر العيد ويسلم ويخطب ، فبعث إليه الرضا عليه السلام يستغفيه فألح  
عليه ، فقال : إن لم تعفني خرجت كما خرج رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام  
فقال له المأمون : اخرج كيف شئت ، فساق الحديث إلى أن قال : فلما طلعت  
الشمس قام عليه السلام فاغتسل فتعمم بعمامة بيضاء من قطن ألقى طرفاً منها على صدره  
وطرفاً بين كتفيه وتشمم ، إلى آخر الخبر اختصرنا الحديث (٤) .

ورواه المفيد في الارشاد بسند صحيح (٥) .

وروى الطبرسي - ره - في المعارج عن عبد الله بن سليمان ، عن أبيه أن علياً

— الملائكة : ونهى من العمة الطابقيه لذلك ، وأما إذا لم يكن العمة للحرب ، بل كان في  
السفر للحفاظ عن الفبار والتراب الصاعد ، فالسيرة المعروفة عندهم التلحي بالعمائم تحت  
الحنك و فوق اللحي شبه اللثام حائداً عن الفبار ومضاره ، و لم يرد من نزول الملائكة  
ولا غيره ما ينافي هذه السيرة ، الا ما يدهته الاخبار الكثيرة بأن رسول الله (ص) أمر بالتلحي  
و ادارة العمامة تحت الحنك . فاذا تحرر محل النزاع و محط الاحاديث وموارد الاخبار  
فمليك بمراجعة أخبار الباب .

(١) الكافي ج ٦ ص ٢٦٠ .

(٢-٣) الكافي ج ٦ ص ٢٦١ .

(٤) الكافي ج ٢ ص ٢٨٩ في حديث طويل .

(٥) الارشاد ص ٢٩٣ .

ابن الحسين عليه السلام دخل المسجد وعليه عمامة سوداء قد أرسل طرفيها بين كتفيه (١). وقال السيد بن طاوس قدس سره: روينا عن أبي العباس أحمد بن عقدة في كتابه الذي سماه كتاب الولاية باسناده إلى عبد الله بن بهر صاحب رسول الله عليه السلام قال: بعث رسول الله عليه السلام يوم غدیر خم "إلى علي عليه السلام فعممه وأسدل العمامة بين كتفيه، وقال: هكذا أيتني ربي يوم حنين بالملائكة معتمين قد أسدلوا العمام، وذلك حجب بين المسلمين والمشرکين إلى آخر الخبر (٢).

وقال في الحديث الآخر عظم رسول الله عليه السلام علياً يوم غدیر خم "عمامة سد لها بين كتفيه، وقال: هكذا أيتني ربي بالملائكة ثم أخذ بيده فقال: أيها الناس من كنت مولاه فهذا علي مولاه، وإلى الله من والاه، وعادى الله من عاداه. ثم قال السيد أقول: هذا لفظ ما رويناه أردنا أن نذكره لتعلم وصف العمامة في السفر الذي تخشاه انتهى كلامه - ره - (٣).

وأقول: لم يتعرض في شيء من تلك الروايات لإدارة العمامة تحت الحنك على الوجه الذي فهمه أهل عصرنا، مع التعرض لتفصيل أحوال العمام وكيفية ثوبا وقوله عليه السلام: «وذلك حجب بين المسلمين والمشرکين» مشيراً إلى السدل في هذا الخبر وقع مكان قوله عليه السلام «الفرق بين المسلمين والمشرکين التلحى بالعمام»، وأكثر كلمات اللغويين أيضاً لا تأبى عما ذكرنا، إذ إدارة رأس العمامة من خلف إلى الصدر إدارة أيضاً بل كلام الجزري والزمخشري حيث قالوا: «أن لا يجعل شيئاً منها تحت حنكه» فيما ذكرنا أظهر، والظاهر من كلام السيد أيضاً أن فهمه موافق لفهمنا لأنه قال: «أو لا» الفصل الثاني فيما نذكره من التحنك للعمامة عند تحقق عزمك على السفر لتسلم من الخطر، ثم قال بعد إيراد الروایتين ما قدّمنا ذكره، فظهر أنه فسر التحنك بما ورد شرحه في الروایتين من إسفال العمامة.

و روى الكليني<sup>١</sup> والشيخ<sup>(١)</sup> عن عثمان النوا قال : قلت لأبي عبد الله<sup>(عليه السلام)</sup> : إنني أغسل الموتى ، قال : أو تحسن ؟ قلت : إني أغسل ، فقال : إذا غسلت فارفق به ، ولا تغمره ولا تمسّ مسامعه بكافور ، وإذا عظمته فلا تغمسه عمّة الأعرابي<sup>٢</sup> . قلت : كيف أصنع ؟ قال : خذ العمامة من وسطها وانشرها على رأسه ثمّ ردها إلى خلفه ، واطرح طرفيها على صدره ، وكذا سائر أخبار تعميم الميت ليس في شيء منها غير إسدال طرفي العمامة على صدره كما عرفت في باب التكفين ، فلو فعل ذلك في جميع الأوقات أو عند الصلوات لا يقصد الخصوص كان أولى ، ولو جمع بينهما كان أحوط .

٤ - المناقب لابن شهر آشوب : سئل أمير المؤمنين<sup>(عليه السلام)</sup> عن علة ما يصلى فيه من الثياب ، فقال : إنّ الإنسان إذا كان في الصلاة فإنّ جسده وثيابه وكل شيء حوله يستبّح<sup>(٣)</sup> .

٥- معاني الاخبار: محمد بن هارون الزنجاني<sup>٤</sup> عن علي<sup>٥</sup> بن عبد العزيز ، عن القاسم بن سلام<sup>٦</sup> بأسانيد متصلة إلى النبي<sup>(صلى الله عليه وآله)</sup> أنّه نهى عن لبستين اشتمال الصماء وأن يلتحف<sup>(٣)</sup> الرجل بثوب ليس بين فرجه وبين السماء شيء .

قال الأصمعي<sup>٧</sup> : اشتمال الصماء عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه فيجلل به جسده كلّ ولا يرفع منه جانباً فيخرج منه يده ، وأمّا الفقهاء فأنهم يقولون هو أن يشتمل الرجل بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثمّ يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه يبدو منه فرجه ، وقال الصادق<sup>(عليه السلام)</sup> (٤) التحاف الصماء هو أن يدخل الرجل رداءه تحت إبطه ثمّ يجعل طرفيه على منكب واحد ، وهذا هو التأويل الصحيح

(١) الكافي ج ٣ ص ١٢٢ ، التهذيب ج ١ ص ٨٨ .

(٢) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) في المصدر : أن يحتبى .

(٤) كانه - رحمه الله - ناظر الى الحديث الاتي .

دون ماخالفه (١) .

٦- ومنه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام : إِيَّاكَ والنحاف الصماء ، قال : قلت : وما الصماء ؟ قال : أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد (٢) .

٧- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو ابن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يؤمُّ بـقوم يجوز له أن يتوشح ؟ قال : لا يصلّي الرجل بـقوم وهو متوشح فوق ثيابه ، وإن كانت عليه ثياب كثيرة ، لأنّ الامام لا يجوز له الصلاة وهو متوشح (٣) .

٨- ومنه : عن أبيه ، عن سعد ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن ابن محبوب ، عن الهيثم بن واقد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنّما كره التوشح فوق القميص لأنّه من فعل الجبارة (٤) .

٩- ومنه : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن إسماعيل بن مرّار ، عن يونس ، عن جماعة من أصحابه ، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام أنّه سئل ما لعلّة التي من أجلها لا يصلّي الرجل وهو متوشح فوق القميص ؟ قال : لعلّة التكبر في موضع الاستكانة والذلّ (٥) .

١٠- الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم ابن يحيى ، عن جدّه الحسن ، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يصلّي الرجل في قميص متوشحاً

(١) معاني الاخبار ص ٢٨١ في حديث طويل .

(٢) معاني الاخبار : ٣٩٠ باب نوادر الكتاب تحت الرقم ٣٢ ، وتراه في الكافي

ج ٣ ص ٣٩٤ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ١٨ في حديث .

(٤-٥) علل الشرائع ج ٢ ص ١٩ .

به ، فإنه من أفعال قوم لوط (١) .

١١ - المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالله بن الحجاج قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام إذ دخل عليه عبد الملك القمي فقال : أصلحك الله أشرب وأنا قائم ؟ فقال : إن شئت ، قال : فأشرب بنفس واحد حتى أروي ؟ قال : إن شئت ، قال : فأسجد ويدي في ثوبي ؟ قال : إن شئت ثم قال أبو عبدالله عليه السلام : إنني والله مامن هذا وشبهه أخاف عليكم (٢) .

بيان : يدل على أنه يجوز للرجل أن يصلي ويده تحت ثوبه قال في المنتهى : يجوز للرجل أن يصلي ويده تحت ثوبه وإن أخرجهما كان أولى ، لما رواه الشيخ في الصحيح (٣) عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل يصلي ولا يخرج يديه من ثوبه ، فقال : إن أخرج يديه فحسن ، وإن لم يخرج فلا بأس .

ولا يعارض هذا ما رواه الشيخ عن عمار الساباطي (٤) عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يصلي ويدخل يديه في ثوبه ، قال : إن كان ثوب آخر إزار أوسر أو يل فلا بأس ، وإن لم يكن فلا يجوز له ذلك ، وإن أدخل يداً واحدة ولم يدخل الأخرى فلا بأس .

أمّا أوّل فلاّن رواها ضعيفة ، وأمّا ثانياً فلاّنّها معارضة للأصل المقتضى للمجاوز ، وأمّا ثالثاً فلاّن قوله لا يجوز يحمل على الكراهية لاحتماله ذلك انتهى . و قال في الدروس : يستحب جعل اليدين بارزتين أوفى الكمّين لا تحت الثياب .

١٢ - كتاب المسائل وقرب الاسناد : بسنديهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الرجل يتوشح بالثوب فيقع على الأرض أوجاوزه

(١) الخصال ج ٢ ص ١٦٤ .

(٢) المحاسن ص ٥٨١ .

(٣-٤) التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

عاقته أيضاً ذلك ؟ قال : لا بأس (١) .

١٣- المقنع : إتياءك وسدل الثوب في الصلاة ، فإن أمير المؤمنين عليه السلام خرج على قوم يصلون ، قد أسدلوا أرديتهم فقال : مالكم قد أسدلتم ثيابكم ، كأنكم يهود قد خرجوا من فهرهم ، يعني من بيتهم (٢) .

١٤- قرب الاسناد : عن الحسن بن طريف ، عن الحسين بن علوان ، عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : إنما كره السدل على الأزر بغير قميص ، فأما على القميص والجباب فلا بأس (٣) .

### ﴿تبيين و تفصيل﴾

اعلم أن هذه الأخبار تشتمل على أحكام :

الاول : المنع من اشتغال الصماء [وهو] أن تجلجل جسدك بثوبك نحو شملة الأعراب بأكسيتم ، وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى و عاتقه الأيسر ، ثم يرد الثانية من خلفه على يده اليمنى و عاتقه الأيمن ، فيغطيهما جميعاً . وذكر أبو عبيد أن الفقهاء يقولون هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه ، فيبد منه فرجه ، فإذا قلت اشتمل فلان الصماء كأنك قلت اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم ، لأن الصماء ضرب من الاشتغال افتعال من الشملة ، وهو كساء يغطي به و يتلفف فيه ، والمنهى عنه هو التجلل بالثوب ، وإسباله من غير أن يرفع طرفه ، ومنه الحديث «نهى عن اشتغال الصماء» وهو أن يتجلجل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً ، وإنما قيل له صماء لأنه يشد على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع ، والفقهاء يقولون هو أن يغطي بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فتكشف عورته .

(١) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف .

(٢) المقنع ص ٢٣ و ٢٤ ط الإسلامية .

(٣) قرب الاسناد ص ٥٤ ط حجر ٧٣ ط نجف .



و قال النووي<sup>١</sup> في شرح صحيح مسلم : يكره على الأول<sup>٢</sup> لثلاث<sup>٣</sup> تعرض له حاجة من دفع بعض الهوام<sup>٤</sup> أو غيره ، فيتعذر عليه أوعسر<sup>٥</sup> ، ويحرم على الثاني إن انكشف بعض عورته ، وإلا<sup>٦</sup> يكره وهو بمهملة ومد<sup>٧</sup> .

و قال في الغريبين : من فسر<sup>٨</sup>ه بما قاله أبو عبيد فكراهته للنكش<sup>٩</sup>ف وإبداء العورة ، ومن فسر<sup>١٠</sup>ه تفسير أهل اللغة فأنه كره أن يتزمل به شاملاً جسده مخافة أن يدفع منها إلى حالة ساذجة لنفسه فيهلك .

وقال ابن فارس : هو أن يلتحف بالثوب ثم<sup>١١</sup> يلقي الجانب الأيسر على الأيمن وقال في المغرب : لبسة الصماء هي عند العرب أن يشتمل بثوبه فيجتلل جسده كله به ، ولا يرفع جانباً يخرج منه يده ، وقيل : أن يشتمل بثوب واحد وليس عليه إزار . وقال الهروي<sup>١٢</sup> : هو أن يتجلل الرجل بثوبه لا يرفع منه جانباً ، وعن الأصمعي هو أن يشتمل بالثوب حتى يتجلل به جسده لا يرفع منه جانباً فيكون فيه فرجة يخرج منها يده .

وقال الحسين بن مسعود في شرح السنة : روي عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل<sup>١٣</sup> فيهما ، فان لم يكن إلا ثوب فليتز<sup>١٤</sup>ر ، ولا يشتمل اشتمال اليهود ، هو أن يجتلل بدنه الثوب ويسدله من غير أن يشيل طرفه فأما اشتمال الصماء الذي جاء في الحديث هو أن يجتلل بدنه الثوب ثم<sup>١٥</sup> يرفع طرفيه على عاتقيه من أحد جانبيه فيبدو منه فرجه ، وقد جاء هذا التفسير في الحديث ، وإليه ذهب الفقهاء ، وفسر الأصمعي بالأول<sup>١٦</sup> ، فقال هو عند العرب أن يشتمل بثوبه فيجتلل به جسده كله ، ولا يرفع منه جانباً يخرج منه يده ، وربما اضطجع على هذه الحالة . كأنه يذهب إلى أنه لا يدري لعله يصيبه شيء يحتاج أن يقيه بيديه ولا يقدر لكونهما في ثيابه .

قلت : وقد روى أن النبي<sup>ﷺ</sup> نهى عن الصماء اشتمال اليهود فجعلهما شيئاً واحداً انتهى .

و روي العامة عن أبي سعيد الخدري<sup>١٧</sup> أن النبي<sup>ﷺ</sup> نهى عن اشتمال الصماء

وهو أن يجعل وسط الرداء تحت منكبه الأيمن ، و يردّ طرفه على الأيسر ، وعن ابن مسعود قال : نهى النبي أن يلبس الرجل ثوباً واحداً يأخذ بجوانبه عن منكبيه يدعى تلك الصماء ، وعن بعض الشافعية هو أن يلتحف بالثوب ثم يخرج يديه من قبل صدره فتبدو عورته .

**أقول :** هذا كلام اللغويين وفقهاء المخالفين في تفسير الصماء ، وأما فقهاؤنا فقال الشيخ في المبسوط والنهاية : هو أن يلتحف بالازار ويدخل طرفيه تحت يده ويجمعهما على منكب واحد كفعل اليهود ، وهو المشهور بين الأصحاب ، والمراد بالالتحف ستر المنكبين وقال ابن إدريس في السرائر : ويكره السدل في الصلاة كما يفعل اليهود ، وهو أن يلتحف بالازار ولا يرفعه على كتفيه ، وهذا تفسير أهل اللغة في اشتمال الصماء وهو اختيار السيد المرتضى .

فأما تفسير الفقهاء لاشتمال الصماء الذي هو السدل قالوا هو أن يلتحف بالازار ويدخل طرفيه من تحت يده ، ويجعلهما جميعاً على منكب واحد ، ومقتضى كلامه اتحاد السدل واشتمال الصماء خلافاً للمشهور والمعتمد قول الشيخ والأكثر موافقاً للخبر .

**الثاني :** التوشح فوق القميص ، وقد ذكر أكثر الأصحاب كراهة الإتيان فوق القميص ، وقد ورد الأخبار بجوازه ، وإنما ورد في الأخبار النهي عن التوشح فوق القميص كما مر ، وهو خلاف الاتّزار ، قال الجوهرى والفيروز آبادي يقال : توشح الرجل بثوبه وسيفه إذا تقلّد بهما ، ونقل الجوهرى عن بعض أهل اللغة أن التوشح بالثوب هو إدخاله تحت اليد اليمنى وإلقائه على المنكب الأيسر كما يفعل المحرم ، وقال في النهاية : فيه أنه كان يتوشح به ، أي يتغشى به ، فلا أصل فيه من الوشاح .

وقال النووي في شرح صحيح مسلم : التوشح أن يأخذ طرف ثوب ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى و يأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر تحت يده اليمنى ، ثم يعقد هما على صدره مع المخالفة بين طرفيه ، والاشتمال بالثوب

بمعنى التوشح .

وقال المحقق في المعتبر : الوجه أن التوشح فوق القميص مكروه ، وأما شد المؤزر فوَقَه فليس بمكروه ، أما ما رواه الشيخ في الحسن عن حماد بن عيسى قال : كتب الحسن بن علي بن يقطين إلى العبد الصالح عليه السلام هل يصلي الرجل الصلاة وعليه إزار متوشح به فوق القميص ؟ فكتب نعم (١) فمحمول على الجواز المطلق ، وهو لا ينافي الكراهة .

وقال الشيخ : بعد نقل الأخبار المتعارضة: المراد بالأخبار المتقدمة هو أن لا يلتحف الانسان ويشتمل به كما يلتحف اليهود ، وما قد مناه أخيراً هو أن يتوشح بالازار ليعطى ما قد كشف منه ، ويستر ماتعري من بدنه ، واحتج لهذا بما رواه في الموثق عن سماعة (٢) قال : سأله عن رجل يشمل في صلاته بثوب واحد ، قال : لا يشتمل بثوب واحد فأما أن يتوشح فيعطى منكبيه فلا بأس .

وقال الصدوق في الفقيه (٣) : بعد أن روى الكراهة : و قد رويت رخصة في التوشح بالازار فوق القميص عن العبد الصالح ، وعن أبي الحسن وعن أبي جعفر الثاني عليهم السلام ، وبه أخذ وأفتي .

وأما جعل المؤزر تحت القميص ، فقد نقل العلامة الاجماع على عدم كراهته .

وروى الشيخ في الضعيف عن زياد بن المنذر (٤) عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله رجل وأنا حاضر عن الرجل يخرج من الحمام أو يغتسل فيتوشح ويلبس قميصه فوق الازار فيصلي ، و هو كذلك ، قال : هذا عمل قوم لوط ، قال : قلت : فإنه يتوشح فوق القميص ، فقال : هذا من التجبر .

وفي هذا الخبر إشعار بأن المراد بالتوشح الاتزار ، فيؤيد ما قاله القوم

(٢٠١) التهذيب ج ١ ص ١٩٧ .

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٦٩ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٢٢ .

لكن لا يعارض هذا مامراً، فالأظهر كراهة التوشّح فوق القميص إلاّ لضرورة وعدم كراهة الاتّزار مطلقاً، وقال ابن الجنيد: لا بأس أن يتّزر فوق القميص إذا كان يصف ماتحته ليستر عورته .

**أقول :** و يؤيد ما ذكرناه من عدم كراهة الاتّزار فوق القميص و شدّة الوسط فوق الثوب مارواه الكراحيكي في كنز الفوائد قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله ﷺ: عشرون خصلة في المؤمن من لم يكن فيه لم يكمل إيمانه، إن من أخلاق المؤمن يا على الحاضرون للصلاة، والمسايعون إلى الزكاة، والمطعمون المساكين، الماسحون رأس النبي، والمطهرون أظفارهم، والمتزرون على أوساطهم (١) إلى قوله رهبان بالليل، أسد بالنهار، صائمون النهار، قائمون الليل الذين مشيهم على الأرض هوناً، وخطاهم إلى المساجد، و على أثر المقابر الخبر .

وعن أبي الرجا محمد بن طالب، عن أبي الفضل محمد بن عبد الله الشيباني، عن عبد الله بن جعفر الأزدي، عن خالد بن يزيد بن محمد، عن أبيه، عن حنان بن سدير عن أبيه، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن جدّه عليه السلام قال: قال علي عليه السلام لنوف البكالي: هل تدري من شيعة؟ قال: لا والله، قال: شيعة الذبل الشفاء، الخمص البطون، الذين تعرف الرهبانية والربانية في وجوههم، رهبان بالليل، أسد بالنهار، الذين إذا جنّهم الليل اتّزروا على أوساطهم، وارتدوا على أطرافهم، وصفوا على أقدامهم، وافتروا جباههم، تجري دموعهم على خدودهم، يجأرون إلى الله في فكاك رقابهم - الخبر .

ثمّ أعلم أن أكثر الأصحاب حكموا بكراهة القباء المشدود في غير الحرب واعترفوا بأنّ مستنده غير معلوم، وحرّمه صاحب الوسيلة، وقال المفيد في المقنعة:

(١) المراد بالازار والرداء في هذا الخبر: الازار والرداء المعروفان عندنا بشوي

الاحرام كما مر مراراً منا، فلا يكون في الخبرين شاهد على جواز الاتّشح فوق القميص

لانهم لم يكونوا يلبسون تحتها ثوباً الا شعاراً .

ولا يجوز لأحد أن يصلي وعليه قباء مشدود ، إلا أن يكون في الحرب ، فلا يتمكن أن يحمله ، فيجوز ذلك للاضطراب ، وقال الشيخ في التهذيب بعد نقل هذه العبارة : ذكر ذلك علي بن الحسين بن بابويه ، وسمعه من الشيوخ مذاكرة ، ولم أعرف به خبراً مسنداً .

وقال الشهيد قدس الله روحه في الذكرى بعد نقل هذا الكلام من الشيخ ، قلت : قدروى العامة أن النبي ﷺ قال : لا يصلي أحدكم وهو عجزم ، وهو كناية عن شد الوسط وكرهه في المبسوط انتهى .

و قال الشهيد الثاني - ره - : الظاهر أنه جعله دليلاً على كراهة القباء المشدود من جهة النص ، وهو بعيد لكونه على تقدير تسليمه غير المدعى ، ونقل في البيان عن الشيخ كراهة شد الوسط ، ومنهم من حمل القباء المشدود على القباء الذي شدت أزراره ، وظاهر الأخبار كراهة حل الأزار في الصلاة ، وأنه من عمل قوم لوط ، ولا وجه لهذا الحكم من أصله ، ولا مستند له ، ومارواه الشهيد خبر عامي لا يصلح مستنداً لشيء ، والله تعالى يعلم .

الثالث : سد الثوب وحكم الأكثر بكرائه وقال العلامة في التذكرة : يكره السدل وهو أن يلقي طرف الرداء من الجانبين ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى ، ولا يضم طرفيه بيده ، وقال الشهيد في التعلية : هو أن يلتف بالأزار فلا يرفعه على كتفيه ، وقال في الذكرى : بعد نقل كلام التذكرة ، وقال ابن إدريس بإتباعه مع اشتغال الصماء ، وأنه قول المرتضى كما ذكرنا ، وجزم ابن الجنيدي أيضاً بكراهة السدل ، ونسبه إلى اليهود ، وللعلامة فيه خلاف ، قال ابن المنذر ولا أعلم فيه حديثاً .

وقال في النهاية : فيه أنه نهى عن السدل في الصلاة ، هو أن يلتحف بثوبه و يدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك وكانت اليهود تفعله ، فنهوا عنه وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب ، وقيل هو أن يضع وسط الأزار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه ، ومنه حديث علي عليه السلام

أنّه رأى قوماً يصلّون قدسدلوا ثيابهم فقال : كأنّهم اليهود خرجوا من فُهرهم ، و قال : من فُهرهم أي موضع مدارسهم ، وهي كلمة نبطيّة أو عبرانية عربّت وأصلها بهر بالباء ، وقال الجوهري : فُهر اليهود بالضم مدارسهم (١) وأصلها بهر وهي عبرانية فعربّت ، و روى في المشكوة عن أبي داود والنرمذيّ باسنادهما عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ نهى عن السدل في الصلاة وأن يغطّي الرجل فاه .

وقال الطيبي في شرحه : السدل منهى عنه مطلقاً لأنّه من الخيلاء وفي الصلاة أشنع وأقبح ، قيل خصّ النهي بالمصلّي لأنّ عادة العرب شدّ الأزار على أوساطهم حال التردّد ، فإذا انتهوا إلى المجالس والمساجد أرخوا العقد وأسبلوا الأزار حتّى يصيب الأرض ، فإنّ ذلك أروح لهم ، و أسمع لقيامهم وقعودهم ، فنهوا عنه في الصلاة ، لأنّ المصلّي يشغل بضبطه ، ولا يأمن أن ينقصل عنه فيكون مصلّياً في الثوب الواحد ، وهو منهى عنه ، وربّما يضمّ إليه جوانب ثوبه فيصدر عنه الحركات المتداركة انتهى .

وقال شارح السنّة : السدل هو إرسال الثوب حتّى يصيب الأرض ، واختلف العلماء فيه فذهب بعضهم إلى كراهية السدل في الصلاة وقال : هكذا تصنع اليهود ورخص بعض العلماء في الصلاة قال الخطّابي : ويشبه أن يكونوا إنّما فرقوا بين السدل في الصلاة وخارج الصلاة ، لأنّ المصلّي في مكان واحد ثابت ، وغير المصلّي يمشي فيه ، فالسدل في حقّ الماشي من الخيلاء المنهى عنه ، وقال أحمد : إنّما يكره السدل في الصلاة إذا لم يكن عليه إلاّ ثوب واحد ، فإنّما إذا سدل على القميص فلا بأس ، ومن لم يجوز على الإطلاق احتجّ بما روي عن ابن مسعود من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله في حلّ ولا حرام انتهى .

أقول : لا يبعد أن يكون الذي نهى عنه أمير المؤمنين عليه السلام هو أن يضع وسط الرداء على رأسه ويرسل طرفيه ، فإنّه أشبه بفعل اليهود ، ولما رواه الصدوق عن ابن بكير أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّي ويرسل جانبي ثوبه ، قال :

لابأس (١) و يمكن أن يكون إرسال طرفي الرداء مطلقاً مكروهاً كما أن جمعهما على اليسار أيضاً مكروه وإنما المستحب جمع طرفيه على اليمين ، ولا ينافي «لابأس» الكراهة والاحوط ذلك تبعاً للمشهور وقد مرّت الأخبار والكلام فيه .

٢- دعائم الاسلام : روي عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام أنه قال : حدثني من رأى الحسين بن علي عليه السلام وهو يصلي في ثوب واحد، وحدثه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي في ثوب واحد (٢) .

قال : وصلى بنا جابر بن عبد الله في بيته في ثوب واحد ، وإن إلى جانبه مشجباً (٣) عليه ثياب لو شاء أن يتناول منها ما يلبسه لفعل ، وأخبر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي في ثوب واحد (٤) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : صلى بنا أبي رضوان الله عليه في ثوب واحد قد توشح به (٥) .

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه كان يصلي في الثوب الواحد الواسع (٦) .  
وقيل لأبي جعفر عليه السلام : إن المفيرة يقول لا يصلي الرجل في ثوب واحد إلا وعليه معه إزار، فان لم يجد شدة في وسطه عقلاً ، فقال أبو جعفر عليه السلام : هذا فعل اليهود (٧) .

وعن علي عليه السلام أنه قال : لا بأس بالصلاة [في القميص الواحد الكثيف : إذا أزره عليه . (٨)

وعن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالا : لا بأس بالصلاة في الإزار (٩) .

(١) الفقيه ج ١ ص ١٦٩ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٥ .

(٣) المشجب والشجاب : خعبات موثقة منصوبة توضع عليها الثياب وتنفذ .

(٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٥ .

(٥-٨) ، ، ، ، ص ١٧٦ .

(٩) ما بين العلامتين زيادة من المصدر ، وقد سقط من الكتباني ، بعد التوجه اليه .

أوفي السراويل إذا رمى المصلي على كتفيه شيئاً ولومثل جناحي الخُطّاف (١) .  
وقد روينا عن علي عليه السلام أنه قال: قال رسول الله ﷺ: من أبقى على ثوبه أن  
يلبسه في صلاته فليس الله اكسأؤه (٢) .

وعن علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ كان يصلي في البرنس (٣) .  
وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال البرنس كالرداء (٤) .  
وعن علي عليه السلام أنه خرج على قوم في المسجد قد أسدلوا أردنتهم وهم قيام  
يصلّون فقال مالكم أسدلتم أردنتكم كأنكم يهود في بيعتهم إيتاكم والسدل (٥) .  
قال المؤلف : السدل أن يجعل الرجل حاشية الرداء من وسطه على رأسه أو على  
عاتقه ويضم طرفيه على صدره ، ويرسله إرسالاً إلى الأرض (٦) .  
وعن جعفر بن محمد أنه سئل عن الصلاة في السيف ، فقال السيف في الصلاة كالرداء (٧) .

#### (١) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) المصدر نفسه وزاد بعده : وعن علي عليه السلام أنه نهى رسول الله صلى الله عليه  
وآله عن اشتغال الصماء ، والصماء : الاشتغال بالثوب الواحد يجمع بين طرفيه على شق  
واحد ، كاشتغال البربر اليوم ، قال : فالصلاة لا تجوز بذلك الاشتغال ، ولكن من صلى  
في ثوب واحد يتوشح به فليجعل وسط حاشيته على مكنتيه ويرخي طرفيه مع يديه ثم يخالف  
بينهما فيلقى ما على يده اليمنى من الطرفين على عاتقه الايسر وما على يده اليسرى على عاتقه  
اليمنى ويخرج يديه ويصلي .

#### (٣-٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٦ .

#### (٤-٨) ، ، ص ١٧٧ .



## ٣

## \* (( باب )) \*

## \* ( صلاة العرأة ) \*

- ١ - نوادر الراوندى : بإسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه قال : قال عليّ عليه السلام في العريان : إن رآه الناس صلى قاعداً وإن لم يره الناس صلى قائماً (١) .
- ٢ - قرب الاسناد : عن السنديّ بن محمد ، عن أبي البخزري ، عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلي حتى يخاف ذهاب الوقت ينبغي ثياباً ، فإن لم يجد صلى عرياناً جالساً يؤمى إيماء ، و يجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فإن كانوا جماعة تبعادوا في المجالس ثم صلوا كذلك فرادى (٢) .
- ٣ - المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن عبد الله ابن مسكان ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل عريان ليس معه ثوب قال : إذا كان حيث لا يراه أحد فليصل قائماً (٣) .
- ٤ - كتاب المسائل : لعليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً وحضرت الصلاة كيف يصلي ؟ قال : إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتمّ صلاته بر كوع وسجود ، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم (٤) .

## فوائد لابد من التنبيه عليها لفهم الاخبار :

الاولى : يدلّ الأخير على جواز ستر العورة بالحشيش والتقييد بالضرورة وعدم الثياب إنهما وقع في كلام السائل ، واختلف الأصحاب في ذلك فذهب الأكثر

(١) نوادر الراوندى ص ٥١ .

(٢) قرب الاسناد ص ٦٦ ط حجر ص ٨٧ ط نجف .

(٣) المحاسن ص ٣٧٢ .

(٤) البحار ج ١٠ ص ٢٧٨ .

منهم الشيخ وابن إدريس والفاضلان والشهيد في البيان أنه مخير بين الثوب والورق والحشيش والطين ، و ليس شيء منها مقيتداً بحال الضرورة (١) و ذهب الشهيد في الذكرى إلى التخيير بين الثلاثة الأول ، فان تعذر فبالطين ، و في الدروس إلى أنه يجب الستر بالثوب ، فان تعذر فبالحشيش أو الورق ، فان تعذر فبالطين .

والمسئلة قوية الاشكال إذ المتبادر من الستر ما كان بالثياب ، و الغرض من الستر - وهو عدم كشف العورة - حاصل في غيرها ، و قد يقال بالتخيير في الستر بين الثياب وغيرها في غير حال الصلاة لعدم انتهاض الأدلة على أكثر من ذلك ، و أما في حال الصلاة فيجب تقديم ماعدا الطين عليه تمسكاً بمادل على الانتقال إلى الايماء من غير اعتبار الطين ، ولا يخلو من قوة ، وإن أمكن أن يقال : قوله صلى الله عليه وسلم « وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته » يشمل الطين ، فيمكن أن يكون ذكر الحشيش أولاً على المثال ، والاحتياط رعاية الترتيب في الجميع .

الثانية : الظاهر من هذا الخبر وجوب الايماء قائماً مطلقاً كما ذهب إليه ابن إدريس - ره - وخبر أبي البخري " دل على الصلاة جالساً مومياً مطلقاً كما ذهب إليه المرتضى - رضي الله عنه - وخبر النوادر والمحاسن يدلان على ما ذهب إليه الأكثر من أنه مع أمن المطلق يصلي قائماً ، ومع عدمه جالساً ، و به يجمع بين الأخبار المختلفة أيضاً ، ولذا مال إليه الأكثر ورواية المحاسن صحيحة .

لكن رواها الشيخ (٢) عن محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله صلى الله عليه وسلم في الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلاة ، قال : يصلي عرياناً قائماً إن لم يره أحد ، فان رآه أحد

(١) بل يظهر من قوله تعالى « وطفقا يخفضان عليهما من ورق الجنة » في سياق

قصة آدم وحواء عليهما السلام أن التستر بالورق والحشيش ستر اضطراري ولذلك من عليهما بانزال الثوب وقال : « يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم » فبين أن التستر بالحشيش والاوراق غير كاف حال الاختيار .

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ ط حجر ج ٢ ص ٣٦٥ ط نجف .

صلى جالساً. وهذا مرسل ، لكنّ الارسال بعد ابن مسكان وهو ممنّ أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه ، و يمكن أن يكونا خبرين لكن رواية ابن مسكان عن الباقر عليه السلام أيضاً (١) غريب ولعلّ فيه أيضاً إرسالاً .

و بالجملة أخبار التفصيل معتبرة ، فحمل أخبار التفصيل المطلقة عليها حسن ، ويمكن الجمع بين الأخبار بالحمل على التخيير أيضاً كما مال إليه المحقق في المعتبر استضعافاً للرواية المفصلة ، فيمكن حمل أخبار التفصيل على الفضيلة والاستحباب ، وعلى أيّ حال العمل بالمشهور أولى ، فانه لا ينافي التخيير .

ثمّ الظاهر من الروایتين أنّه يصلي قائماً إذا لم يكن رآه في حال الدخول في الصلاة ، وإن أمكن ورود أحد بعد الدخول فيها ، لكنّ القوم فهموا كما ذكرنا .

الثالثة : صرّح الشيخ في النهاية بجواز صلاة العادي مع سعة الوقت ، وقال المرتضى وسالار : يجب أن يؤخّر رجاء لحصول السترة ، ومال في المعتبر إلى وجوب التأخير مع ظنّ تحصيل الستر ، وعدمه بدونه ، و قرّبه في الذكري ، والسيد في المدارك وخبر أبي البختری يدلّ على الثاني لكنّه قاصر عن إفادة الوجوب سنداً و متناً .

الرابعة : المستفاد من كلام الأصحاب والأخبار لا سيّما الخبر الأخير أنّ الإيماء في حالتي القيام والجلوس على وجه واحد ، فيجعلهما من قيام مع القيام ، ومن جلوس مع الجلوس ، وحكى الشهيد في الذكري عن شيخه السيّد عميدالدين أنّه كان يقوّي جلوس القائم ليؤمّي للسجود جالساً استناداً إلى كونه حيثنّ أقرب إلى هيئة الساجد ، فيدخل تحت « فأتوا به ما استطعتم » وهو ضعيف ، لأنّ الوجوب

---

(١) لانه من اصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليهما السلام مات في أيامه قبل الحادثة ، روى عن الكاظم ولم يرو عن أبي عبدالله عليه السلام الا حديث من أدرك المعمر فقد أدرك الحجة ، كيف ومن أبي جعفر الباقر عليه السلام ، زعم العياشي أنّه كان لا يدخل على أبي عبدالله عليه السلام شفقة أن لا يوفيه حق اجلاله ، فكان يسمع من أصحابه .

حينئذ انتقل إلى الإيماء ، فلامعنى للتكليف بالأتیان بالممكن من السجود .  
 الخامسة : الإيماء بالرأس للتصريح به في رواية زرارة (١) و هو الظاهر من  
 رواية أبي البخري كما لا يخفى ، فان تعذر فبالعينين وأوجب الشهيد في الذكرى  
 الانحناء فيهما بحسب الممكن ، بحيث لا تبدو معه العورة ، وأن يجعل السجود أخفض  
 محافظة على الفرق بينه وبين الركوع ، و احتمال وجوب وضع اليدين والركبتين  
 وإبهامي الرجلين في السجود على الكيفية المعتبرة فيه ، وقال في المدارك : وكل  
 ذلك تقييد للنص من غير دليل ، نعم لا يبعد وجوب رفع شيء يسجد عليه لقوله ﷺ  
 في صحبة عبدالرحمن (٢) الواردة في صلاة المريض « يضع وجهه في الفريضة على  
 ما أمكنه من شيء » انتهى و خبر أبي البخري يدل على الأخفضية والأحوط  
 العمل به .

السادسة : ماورد في خبر أبي البخري من النهي عن الجماعة ، لعله محمول  
 على التقية بقرينة الراوي ، قال في الذكرى : يستحب للعراة الصلاة جماعة ، رجالا  
 كانوا أو نساء ، إجماعاً لعموم شرعية الجماعة ، و أفضليتها ، ومنع بعض العامة  
 من الجماعة إلا في الظلمة حذر كشف العورة ، و سترها ساقط لأننا نتكلم على  
 تقدير عدمه .

ثم الذي دل عليه خبر إسحاق (٣) بن عمار ، عن أبي عبد الله ﷺ في قوم قطع  
 عليهم الطريق وأخذت ثيابهم فبقوا عراة وحضرت الصلاة كيف يصنعون ؟ فقال :  
 يتقدمهم إمامهم فيجلس و يجلسون خلفه ، فيوميء الامام بالركوع والسجود ، و  
 يركعون و يسجدون خلفه على وجوههم ، و بها عمل الشيخ في النهايه و قال  
 المرتضى والمفيد يومي الجميع كالمصلاة فرادى ، و هو اختيار ابن إدريس مدعياً

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٠٥ ، ج ٢ ص ٣٦٢ ط نجف .

(٢) التهذيب ج ٣ ص ٣٠٨ ط نجف .

(٣) ج ١ ص ٢٢٠ ط حجر .

للاجتماع ، و في المعتبر رجح مضمون الرواية لجودة سندها ، و يشكل بأن فيه تفرقة بين المنفرد والجامع ، وقد نهى المنفرد عن الركوع والسجود كما تقدم ثلاثبدو العود ، و قد روى عبدالله بن سنان (١) ، عن أبي عبدالله عليه السلام : يتقدمهم الامام بركبته و يصلي بهم جلوساً و هو جالس ، و أطلق .

وبالجملة يلزم من العمل برواية إسحاق أحد أمرين إما اختصاص المأمومين بهذا الحكم ، وإما وجوب الركوع والسجود على كل عار إذا أمن المطلع والأمر الثاني لاسبيل إليه ، والأمر الأوّل بعيد ، انتهى .

و يمكن تأويل خبر إسحاق بما يوافق سائر الاخبار لكنّه في غاية البعد .  
السابعة : قال في المعتبر : لو وجد وحلاً أو مآءراً كدأ بحيث لو نزل ستر عورته لم يجب نزوله ، لأنّ فيه ضرراً ومشقة ، وهو كذلك مع مخالفته لظواهر الاخبار ، و لو أمكن العاري ولوج حفيرة والصلاة فيها قائماً بالركوع والسجود قيل يجب لمرسلة أيوب بن نوح (٢) ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال : العاري الذي ليس له ثوب إذا وجد حفيرة دخلها فسجد فيها و ركع وقيل : لا ، استضعافاً للرواية والتفاتاً إلى عدم انصراف لفظ الساتر إليها والمسئلة لا تخلو من إشكال ؛ لكنّها قليلة الجدوى لقلة الحاجة إليها .

(١) التهذيب ج ١ ص ٣٠٥ ط حجر ج ٣ ص ١٧٨ ط نجف .

(٢) ، ج ٣ ص ٧٩ ط نجف وهكذا ج ٢ ص ٣٤٥ ، و في ط حجر

## ٢

## (( باب ))

﴿ ما تجوز الصلاة فيه من الاوبار والاشعار ﴾

﴿ والجلود وما لا تجوز ﴾

١ - العلل عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن أحمد بن محمد السيارى ، عن أبي يزيد القسمي ، وقسم حتى من اليمن بالبصرة ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه سأل عن جلود الدارث الذي يتخذ منها الخفاف ، قال : فقال لا تصلى فيها ، فانها تدبغ بخرء الكلاب (١). بيان : قال في القاموس : الدارث جلد معروف أسود كأنه فارسي ، قوله عليه السلام : « فانها تدبغ » لعلمهم لم يكونوا يغسلونها بعد الدباغ ، أو بعد الغسل أيضاً كان تبقى فيها أجزاء صفار ، أو الحكم محمول على الاستحباب احتياطاً ، لاحتمال أن يبقى فيها شيء منه ، ولعل عدم أمره عليه السلام بالغسل أيضاً لذلك ، أولاً جل اللون بناء على أن الملوّن بالنجس أو بالمتنجس لا يطهر بالغسل .

قال في المنتهى : يجوز استعمال الطاهر في الدباغ كالشئ ، والقرظ ، والغصص وقشر الرمان ، وغيرها ، والقائلون بتوقف الطهارة على الدباغ من أصحابنا والجمهور اتفقوا على حصول الطهارة بهذه الأشياء ، أمّا الأشياء النجسة ، فلا يجوز استعمالها في الدباغ ، و هل تطهر أم لا ؟ أمّا عندنا فإن الطهارة حصلت بالتذكية ، و كان ملاقات النجس موجبة لتنجيس الماحل ، و يطهر بالغسل ، و أمّا القائلون بتوقف الطهارة على الدباغ ، فقد ذهب بعضهم إلى عدم الطهارة ، ذكره ابن الجنيد و بعض الجمهور لأنّها طهارة من نجاسة ، فلا تحصل بالنجس كالاستجمار والغسل ، وينبغي أن يكون ما يدبغ به منشقاً للرطوبة مزيلاً للخبث ، وقد روي عن الرضا عليه السلام عدم جواز الصلاة في الجلود المدبوغة بخرء الكلاب ، والرواية ضعيفة ، ومع تسليمها

تحمل على المنع من الصلاة قبل الفسل .

وقال في الذكرى : الأصح وقوع الذكاة على الطاهر في حال الحياة كالسباع لعموم « إلا ما ذكرتم » (١) وقول الصادق عليه السلام لاتصل فيما لا يؤكل لحمه ذكاه الذبح أولم يذكره ، فيطهر بالذكاة والمشهور تحريم استعماله حتى يدبغ ، والغاضلان جعلاه مستحباً لطهارته ، وإلا لكان ميتة ، فلا يطهره .

وليكن الدبغ بالطاهر كالقرظ ، وهو ورق السلم ، والشت بالشين والثاء المثلثين ، وهو نبت طيب الريح ير الطعم يدبغ به ، قاله الجوهري ، وقيل : بالباء الموحدة وهو شبه الزاج ، والأصل فيهما ما روي من قول النبي ﷺ أليس في الشت والقرظ ما يطهره ، ولا يجوز بالنجس فلا يطهر عند ابن الجنيدي ، والأجود أنه يكفي فيما يحتاج إلى الدبغ ، ولكن لا يستعمل إلا بعد طهارته لقول الرضا عليه السلام في جلود الدارث بالراء المهملة والشين المعجمة لاتصل فيها فانها تدبغ بخرة الكلاب .

٣- العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمان بن الحجاج قال : سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن جلود الخنزير فقال : ليس به بأس ، فقلت : جعلت فداك إنها علاجي وإنما هي كلاب تخرج من الماء ، فقال : إذا خرجت تعيش خارجاً من الماء ؟ قلت : لا ، قال : ليس به بأس (٢) .

٣ - ومنه : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس معاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن عيسى البقطيني معاً ، عن أيوب بن نوح رفعه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الصلاة في الخنزير الخالص ليس به بأس ، وأما الذي يخلط فيه الأرنب أو غيرها مما يشبهه [هذا فلا تصل] فيه (٣) .

(١) المائدة : ٣ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٥ .

(٣) ، ، ص ٤٦ .

تبيين : جواز الصلاة في وبر الخبز<sup>١</sup> الخالص متفق عليه بين الأصحاب ، و نقل إجماعهم عليه جماعة والمشهور بين المناخرين أن<sup>٢</sup> حكم الجلد حكم الوبر ، و منعه ابن إدريس ، ونفى عنه الخلاف ، وتبعه العلامة في المنهى ، والمسئلة لا تخلو من إشكال ، وإن كان الجواز أقوى .

ثم إن<sup>٣</sup> للأصحاب اختلافاً في حقيقة الخبز<sup>٤</sup> فقيل : إنه دابة بحرية ذات أربع تصاد من الماء و تموت بفقده ، وقد رواه الشيخ والكليني<sup>٥</sup> عن علي<sup>٦</sup> بن محمد عن عبدالله بن إسحاق العلوي<sup>٧</sup> ، عن الحسن بن علي<sup>٨</sup> ، عن محمد بن سليمان الديلمي عن قريب ، عن ابن أبي يعفور قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام إذ دخل عليه رجل من الخبز<sup>٩</sup> أرين فقال له : جعلت فداك ما تقول في الصلاة في الخبز<sup>١٠</sup> ؟ فقال : لا بأس بالصلاة فيه [ فقال له الرجل : جعلت فداك إنه ميت و هو علاجي<sup>١١</sup> و أنا أعرفه ] فقال له أبو عبدالله عليه السلام أنا أعرف به منك فقال له الرجل : إنه علاجي<sup>١٢</sup> وليس أحد أعرف به مني ، فتبسم أبو عبدالله عليه السلام ثم قال : أتقول إنه دابة تخرج من الماء أو تصاد من الماء فتخرج فإذا فقد الماء مات ؟ فقال الرجل : صدقت جعلت فداك هكذا هو ، فقال له أبو عبدالله عليه السلام فانك تقول : إنه دابة تمشي على أربع وليس هو في حد<sup>١٣</sup> الحيتان فتكون ذكاته خروجه من الماء ، فقال الرجل إي والله هكذا أقول ، فقال له أبو عبدالله عليه السلام : فإن<sup>١٤</sup> الله تبارك وتعالى أحله ، وجعل ذكاته موته كما أحل<sup>١٥</sup> الحيتان وجعل ذكاتها موتها (١) .

و قال في المعبر : عندي في هذه الرواية توقف لضعف محمد بن سليمان ، و مخالفتها لما اتفقوا عليه من أنه لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك ولا من السمك إلا ماله فلس ، وحدثني جماعة من التجار أنها القندس ، ولم أتحققه .

وقال الشهيد في الذكرى : مضمونها مشهور بين الأصحاب ، فلا يضر<sup>١٦</sup> ضعف الطريق ، والحكم بحله جاز أن يسند إلى حل استعماله في الصلاة ، وإن لم يذك<sup>١٧</sup>

(١) الكافي ج ٣ ص ٣٩٩ ، التهذيب ج ١ ص ١٩٦ وما بين الاملتين ساقط من الكمباني

زيادة من التهذيب والكافي .



كما أحل الحيتان بخروجها من الماء حيّة ، فهو تشبيه للحلّ بالحلّ لا في جنس الحلال ، ثمّ قال الشهيد - ره - : ولعله ما يسمّى في زماننا بمصر وبر السمك وهو مشهور هناك ، ومن الناس من يزعم أنّه كلب الماء ، وعلى هذا يشكل ذكاته بدون الذبح ، لأنّ الظاهر أنّه ذو نفس سائلة انتهى هذا .

واعلم أنّ في جواز الصلاة في الجلد المشهور في هذا الزمان بالخزّ وشعره ووبره إشكالا ، للشكّ في أنّه هل هو الخزّ المحكوم عليه بالجواز في عصر الأئمّة أم لا ؟ بل الظاهر أنّه غيره لأنّه يظهر من الأخبار أنّه مثل السمك يموت بخروجه من الماء ، ذكاته إخراجه منه ، والمعروف بين النجّار أنّ الخزّ المعروف الآن دابة تعيش في البرّ ولا تموت بالخروج من الماء ، إلّا أن يقال إنّهما صنفان برّي وبحريّ ، وكلاهما يجوز الصلاة فيه ، وهو بعيد ، ويشكل التمسك بعدم النقل و اتصال العرف من زماننا إلى زمانهم ~~والتكليف~~ إذ اتصال العرف غير معلوم ، إذ وقع الخلاف في حقيقته في أعصار علمائنا السالفين أيضاً رضوان الله عليهم ، وكون أصل عدم النقل في مثل ذلك حجة في محلّ المنع ، فالاحتياط في عدم الصلاة فيه .

ثمّ إنّ الاتفاق على الجواز إنّما هو في الخزّ الخالص عن الامتزاج بوبر الأرناب والثعالب ، وأمّا الممتزج بشيء منهما فالمشهور بين الأصحاب عدم جواز الصلاة فيه ، قال في المنتهى : وعليه فتوى علمائنا ، وقال فيه أيضاً : وكثير من أصحابنا ادّعوا الإجماع ههنا ، وروي عن داود الصرمي<sup>(١)</sup> قال : سألت عن الصلاة في الخزّ يغشّ بوبر الأرناب ، فكتب يجوز ذلك ، وقال الصدوق - ره - في الفقيه (٢) بعد إيراد هذه الرواية : وهذه رخصة الأخذ بها مأجور ، ورادّها مأثوم ، والأصل ما ذكره أبي - ره - في رسالته : إلّا وصلّ في الخزّ ما لم يكن مغشوشاً بوبر الأرناب انتهى ، والأظهر حمّله على النقيّة ، وسيأتي بعض القول فيه .

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٦ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١ .

٤- العلل : عن علي بن أحمد ، عن محمد بن عبدالله ، عن محمد بن إسماعيل البرمكي رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تجوز الصلاة في شعر ووبر مالا يؤكل لحمه ، لأن أكثرها مسوخ .

قال الصدوق - ره - : يعني أكثر الأشياء التي لا يؤكل لحمها مسوخ (١) .

٥- ومنه : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أيوب بن نوح ، عن الحسن ابن علي الوشائري رفعه قال : كان أبو عبدالله عليه السلام يكره الصلاة في وبر كل شيء لا يؤكل لحمه (٢) .

ايضاح : عدم جواز الصلاة في جلد مالا يؤكل لحمه وشعره ووبره وصوفه في غير المواضع المستثناة إجماعاً ، ونقل الإجماع عليه جماعة ، واختلف في أمور :  
الاول : الصلاة في قلنسوة أو تكة متخذتين من جلد غير المأكول أو وبره فالمشهور بين الأصحاب المنع ، والمستفاد من كلام الشيخ في التهذيب الجواز في المتخذتين من الجلد ، وكذا ذهب الشيخ في النهاية والمحقق في المعتمد إلى الكراهة في المتخذتين من وبر الأرناب لأخبار حملها على النقيضة أظهر من حمل معارضها على الكراهة .

الثاني : قال في التذكرة : لو مزج صوف مالا يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه ونسج منهما ثوب ، لم تصح الصلاة فيه تغليباً للحرمة على إشكال يشأ من إباحة المنسوج من الكتان والحريز ، ومن كونه غير متخذ من مأكول اللحم ، وكذا لو أخذ قطعاً وخيطة ولم يبلغ كل واحد منها ما يستر العورة ، والمنع أظهر كما لا يخفى على المتدبر .

الثالث : قطع الشهيدان وجماعة باختصاص المنع بالملابس ، فلو كانت غيرها كالشعر الملقاة على الثوب لم يمنع الصلاة فيه وذهب الأكثر إلى عموم المنع وهو أحوط بل أظهر إلا في أجزاء الإنسان .

الرابع : اختلفوا فيما لو شك في كون الصوف والوبر من مأكول اللحم ،

فقال في المنهى بالمنع ، ولعل الجواز أقوى ، لا سيما إذا أخذ من مسلم أخبر  
بكونه مأخوذاً من مأكول اللحم .

٦- العياشي: عن محمد بن الفضل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في قول الله «خذوا  
زينتكم عند كل مسجد» (١) قال هي الثياب (٢) .

٧ - مجالس ابن الشيخ : عن أبيه ، عن الحفّار ، عن إسماعيل بن عليّ  
أخي دعلب ، عن الرضا عليه السلام أنه خلع على دعلب قميصاً من خز وقال له : احتفظ  
بهذا القميص فقد صليت فيه ألف ليلة كل ليلة ألف ركعة ، وخنمت فيه القرآن  
ألف ختمة الخبر (٣) .

٨ - عوالي اللغالي : روي أن الصادق عليه السلام لبس ثياب الخز وصلى فيها .  
وروي أنه عليه السلام كان عليه جبة خز بسبع مائة درهم .

وروي أن الرضا عليه السلام لبس الخز فوق الصوف ، فقال له بعض جهلة  
الصوفية لماً رأى عليه ثياب الخز : كيف تزعم أنك من أهل الزهد وأنت على  
مانراه من التنعّم بلباس الخز ؟ فكشف عليه السلام عما تحته فرأوا تحته ثياب الصوف ،  
فقال : هذا لله ، وهذا للناس .

و سئل الباقر عليه السلام عن جلد الميتة أيلبس في الصلاة ؟ فقال : لا ، ولو دبغ  
سبعين دبة (٤) .

٩ - كتاب المسائل : لعليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن  
رجل مسّ ظهر سنّور هل يصلح له أن يصلي قبل أن يغسل يده ؟ قال : لا بأس (٥) .  
بيان : لا يمكن الاستدلال به على جواز الصلاة في الشعرات ممّا لا يؤكل لحمه

(١) الاعراف : ٢٩ .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٢ .

(٣) أمالي الطوسي ج ١ ص ٣٧٠ .

(٤) وروا. في التهذيب ج ١ ص ١٩٣ .

(٥) البحار ج ١٠ ص ٢٨٥ .

إذ لعلَّ التجويز لعدم العلم بلصوق شيء منها باليد ، بل هو أظهر .

١٠- قرب الاسناد: بإسناده عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرجل يصلّي ومعه دبة من جلد الحمار ، و عليه نعل من جلد الحمار ، وهو يصلّي ، هل تجزيه صلاته أو عليه إعادة ؟ قال : لا يصلح له أن يصلّي وهي معه إلا أن يتخوّف عليها ذهابها فلا بأس أن يصلّي وهي معه (١) .

بيان: يدلّ على كراهة الصلاة فيما يظنّ اتّخاذها من الميتة ، والتجويز مع خوف الذهاب ، والتعبير عن المنع بلا يصلح يدلّان على الكراهية ، مع أنّه ورد في الرواية: ما علمت أنّه ميتة فلا تصلّ فيه .

١١- الاحتجاج : فيما كتب محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري إلى الناحية المقدّسة : و روي عن صاحب العسكر عليه السلام أنّه سئل عن الصلاة في الخنز الذي يفتش بوبر الأرناب فوقع يجوز وروي عنه أيضاً أنّه لا يجوز ، فأبى الأمرين نعمل به ؟ فأجاب عليه السلام إنّما حرّم في هذه الأوبار والجلود ، فأما الأوبار وحدها فحلال (٢) .

وقد سئل بعض العلماء عن معنى قول الصادق عليه السلام : لا يصلّي في الثعلب ولا الثوب الذي يليه ، فقال إنّما عني الجلود دون غيره (٣) .

بيان: ما ذكر في الخبر من الفرق بين الجلد والوبر خلاف ما يعهد في كلام الأصحاب ، وذكروا اتّفاق الأصحاب على عدم جواز الصلاة في جلد ما لا يؤكل لحمه وشعره ووبره ، عدا ما استثنى ممّا سيذكر ، و أمّا وبر الأرناب والثعالب و جلودهما فالروايات فيها مختلفة ، والمشهور عدم جواز الصلاة فيها ، قال في المعتبر: اعلم أنّ المشهور في فنوّي الأصحاب المنع ممّا عدا السنجاب ووبر الخنز والعمل به احتياط في الدين ثمّ روى صحيحني الحلبي وعلي بن يقطين (٤) الدالّتين على الجواز.

(١) قرب الاسناد ص ٨٧ ط حجر .

(٢-٣) الاحتجاج ص ٢٢٥ .

(٤) راجع التهذيب ج ١ ص ١٩٥ .

وقال : طريق هذين الخبرين أقوى من تلك الطرق ، ولو عمل بهما عامل جاز وعلى الأولى عمل الظاهرين من الأصحاب منضمّاً إلى الاحتياط للعبادة ، وكلامه - ره - في غاية المتانة ، والاحتياط لا يترك في مثله ، مع ظهور احتمال النقيّة في أخبار الجواز .

قوله عليه السلام : « ولا الثوب الذي يليه » ، قال الشيخ في النهاية : لا يجوز الصلاة في الثوب الذي تحت وبر الثعالب والأرانب ، ولا الذي فوقه ، ونحوه . قال في المبسوط : وقال الصدوق : وإيّاك أن تصلي في الثعلب لا في الثوب الذي يليه من تحته وفوقه ، وذهب ابن إدريس وجمهور المتأخرين إلى الجواز ، ولعله أقوى وإن كان الأحوط الترك ، لورود صحيحة عليّ بن مهزيار بالمنع (١) .

العلل : عن أبيه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرّحمان بن الحجّاج قال : سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن جلود الخنزير ، فقال : ليس به بأس ، فقلت جعلت فداك : إنّها علاجيّ وإنّما هي كلاب تخرج من الماء ، فقال : إذا خرجت تعيش خارجاً من الماء ؟ قلت : لا ، قال : ليس به بأس (٢) .

ومنه عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار و أحمد بن إدريس معاً ، عن أحمد ابن محمد بن عيسى و محمد بن عيسى اليعقوبيّ معاً ، عن أيّوب بن نوح رفعه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام الصلاة في الخنزير الخالص لا بأس به ، وأمّا الذي يخلط فيه الأرانب أو غيرهما ممّا يشبه هذا فلا تصل فيه (٣) .

١٢- تحف العقول : قال الصادق عليه السلام : وما يجوز من اللباس فكلّ ما أنبت الأرض فلا بأس بلبسه والصلاة فيه ، وكلّ شيء يحلّ لحمه فلا بأس بلبس جلده الذكيّ منه ، وصوفه وشعره ووبره ، وإن كان الصوف والشعر والريش والوبر من

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٤ .

(٢-٣) قد مرّ هذان الحديثان تحت الرقم ٢ و ٣ مع شرح مستوفى وتكرر هنا سهواً .

المينة وغير المينة ذكياً فلا بأس بلبس ذلك ، والصلاة فيه (١).

١٣ - **فقه الرضا:** قال **عليه السلام** : لا بأس بالصلاة في شعر ووبر من كل ما كل لحمه والصوف منه ، ولا تجوز الصلاة في سنجاب وسمور وفنك ، فإذا أردت الصلاة فانزع عنك وقد أروى فيه رخصة ، وإيّاك أن تصلّي في الثعالب ولا في ثوب تحته جلد ثعالب ، وصلّ في الخنزير إذا لم يكن مغشوشاً بوبر الأرناب ، ولا تصلّ في جلد المينة على كل حال (٢) .

بيان: اعلم أن الأصحاب اختلفوا في الصلاة في جلد السنجاب ووبره ، فذهب الشيخ في المبسوط وأكثر المتأخرين إلى الجواز ، حتى قال في المبسوط : فأما السنجاب والحواصل فلا خلاف في أنه تجوز الصلاة فيهما ، ونسبه في المنهى إلى الأكثر ، وذهب الشيخ في الخلاف وموضع من النهاية إلى المنع ، واختاره ابن البرّاج وابن إدريس ، وهو ظاهر ابن الجنيد والمرتضى وأبو الصلاح وظاهر ابن زهرة نقل الإجماع عليه ، واختاره في المختلف ، ونسبه الشهيد الثاني إلى الأكثر وذهب ابن حمزة إلى الكراهة ، وذكر الصدوق في الفقيه عبارة الفقه عن رسالة أبيه إليه إلى وقد روى فيه رخص .

والأخبار فيه مختلفة ، والجمع بينها إما بحمل أخبار المنع على الكراهة ، أو بحمل أخبار الجواز على النقيّة ، ولعلّ الأول أرجح ، إذ مذهب العامة جواز الصلاة في جلود ما لا يؤكل لحمه مطلقاً ، وأخبار الجواز مشتملة على المنع من غيره ، وإن كان الاحتياط في الاجتناب .

ثمّ على القول بالجواز إنّما يجوز الصلاة فيه مع تذكّيته لأنّه ذو نفس ، قال في الذكري : وقد اشتهر بين التجّار والمسافرين أنّه غير مذكّي ، ولا عبرة بذلك ، حملاً لتصرف المسلمين على ما هو الأغلب ، نعم لو علم ذلك حرم استعماله ، وهو جيّد .

(١) تحف العقول ص ٢٥٥ ط الاسلامية .

(٢) فقه الرضا ص ١٦ .

وأما السمور والفنك فالمشهور فيهما المنع ، وذهب الصدوق في المقتنع إلى الجواز ، وقال المحقق في المعبر بعد نقل خبرين يدلان على الجواز : لوعمل بهما عامل جواز ، والأظهر حمل أخبار الجواز على التقيّة ، وقال في القاموس : الفنك بالتحريك دابة فروتها أطيب أنواع الفراء ، وأشرحها وأعدّها ، صالح لجميع الأمزجة المعتدلة ، وقال في حيوّة الحيوان : الفنك كعسل دويبة يؤخذ منها الفرو ، وقال ابن البيطار : وإنّه أطيب من جميع الفراء يجلب كثيراً من بلاد الصقالبة ، وقال في المصباح المنير : قيل نوع من جبراء الثعلب الرومي ، ولهذا قال الأزهري : وغيره فهو معرب ، وحكى لي بعض المسافرين أنّه يطلق على فرخ بن آوى في بلاد الترك انتهى ، وبالجملّة لانعرفه في تلك البلاد على النعين .

١٩٨ - المحاسن : عن عليّ بن أسباط ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه قال : سألته عن ركوب جلود السباع ، قال : لا بأس ما لم يسجد عليها (١) .

و منه عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن جلود السباع فقال : اركبوا ولا تلبسوا شيئاً منها تصلون فيه (٢) .

١٩٩ - فقه الرضا : قال عليه السلام : كل شيء حلّ أكل لحمه فلا بأس بلبس جلده الذكيّ و صوفه وشعره ووبره وريشه وعظامه ، وإن كان الصوف والشعر والوبر والريش من الميتة وغير الميتة بعد أن يكون ممّا حلّل الله تعالى أكله فلا بأس به ، وكذلك الجلد فإنّ دباغته طهارته ، وقد يجوز الصلاة فيما لم تنبت الأرض وام يحلّ أكله مثل السنجاب والفنك والسمور والحوامل ، إذا كان ممّا لا يجوز في مثله وحده الصلاة ، مثل القنوسة من الحرير ، والتكّة من الأبريشم ، والجورب والخفّتان وألوان درجاجيلك يجوز لك الصلاة فيه (٣) .

بيان : قوله عليه السلام : « وكذلك الجلد » يدل على جواز استعمال جلد الميتة

(١) (٢) المحاسن ص ٦٢٩ .

(٣) فقه الرضا ص ٤١ ، وقوله « فإن دباغته طهارته » يؤيد ما قلناه من أن هذا الكتاب كتاب التكليف للشافعي ، وقد نسب إليه القول بذلك كما مر في ج ٨٠ ص ٧٨ .

بعد الدباغ ، ويمكن حمله على غير الميتة ، ويكون الدباغ محمولاً على الاستحباب على المشهور وعلى الوجوب على مذهب الشيخ والمرضى ، ويدل على جواز الصلاة فيما لا تتم الصلاة فيه من جلد غير المأكول و صوفه و شعره و وبره ، وقد مر الكلام فيه ، و يمكن تخصيص الحكم بخصوص هذه الجلود ، و يكون وجه جمع بين الأخبار ، و لعل المراد بالرجايل أنواع ما يلبس في الرجل و لعله من المولدات .

١٦- الخرائج : روي عن أحمد بن أبي روح قال : خرجت إلى بغداد في مال لأبي الحسن النضر بن محمد لأؤصله و أمرني أن أدفعه إلى أبي جعفر محمد بن عثمان العمري و أمرني أن لا أدفعه إلى غيره ، و أمرني أن أسأل الدعاء للعلة التي هو فيها ، و أسأله عن الوبر يحل لبسه ؟ فدخلت بغداد ، و صرت إلى العمري فأبى أن يأخذ المال وقال : صر إلى أبي جعفر محمد بن أحمد و ادفع إليه ، فإنه أمره بأن يأخذه ، و قد خرج الذي طلبت ، فجئت إلى أبي جعفر فأوصلته إليه ، فأخرج إلى رقعة فيها بسم الله الرحمن الرحيم سألت الدعاء عن العلة التي تجدها ، و هب الله لك العافية ، و دفع عنك الآفات ، و صرف عنك بعض ما تجده من الحرارة ، و عافاك و صح جسمك ، و سألت ما يحل أن يصلّى فيه من الوبر و السمور و السنجاب و الفئك و الدلق و الحواصل ، فأما السمور و الثعالب فحرام عليك و على غيرك الصلاة فيه ، و يحل لك جلود المأكول من اللحم إذا لم يكن فيه غيره ، و إن يكن لك ما تصلّى فيه فالحواصل جائز لك أن تصلّى فيه ، و الفراء متاع الغنم ما لم يذبح بآدمية يذبحه النصارى على الصليب ، فجائز لك أن تلبسه إذا ذبحه أخ لك أو مخالف تنق به (١) .

بيان : يدل على جواز الصلاة في الحواصل في حال الضرورة ، و يمكن حمل القيد على الاستحباب ، و قد عرفت أن ظاهر الشيخ دعوى الإجماع على جواز الصلاة فيها ، و المشهور عدم الجواز ، قال في الذكري : قال الشيخ في المبسوط : لا خلاف في جواز الصلاة في السنجاب و الحواصل ، و قيدها ابن حمزة و بعضهم بالضرورة



تبعاً لما ذكره في التهذيب (١) عن بشير بن بشار قال : سأله عن الصلاة في الفنك والسنجاب إلى قوله : صل في السنجاب والحواصل الخوارزمية ، ومنع منه في النهاية وهو ظاهر إلا أكثر انتهى ، وقال في الدروس : وفي الحواصل الخوارزمية رواية بالجواز منروكة .

وقال في حياة الحيوان : الحوصل جمعه حواصل وهو طير كبير له حوصلة عظيمة يتخذ منها الفرو ، وقال ابن البيطار : وهذا الطائر يكون بمصر كثيراً و يعرف بالبجع ، وهو جمل الماء ، وهو صنفان أبيض وأسود ، والأسود منه كرية الرائحة ، لا يكاد يستعمل ، والأجود أبيضه ، وحرارته قليلة ، ورطوبته كثيرة ، وهو قليل البقاء .

١٧- السرائر : من كتاب المسائل برواية الحميري وابن عياش ، عن داود الصرمي ، عن بشير بن بشار النيسابوري قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في الفنك والفراء والسمور والسنجاب والحواصل التي تصطاد ببلاد الشرك أو بلاد الاسلام ، يصلى فيها بغير تقيّة ؟ قال : يصلى في السنجاب والحواصل الخوارزمية ، ولا تصل في الثعالب والسمور (٢) .

١٨ - ومنه : من كتاب المسائل برواية ابن عياش والحميري من مسائل محمد بن [علي بن] عيسى : حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن زياد ، وموسى بن محمد ، عن محمد بن علي بن عيسى قال : كتبت إلى الشيخ أعزّه الله وأيده أسأله عن الصلاة في الوبر أي أصنافه أصلح ؟ فأجاب لا أحب الصلاة في شيء منه ، قال : فرددت الجواب : إننا مع قوم في تقيّة ، وبلادنا بلاد لا يمكن أحد أن يسافر منها بلا وبر ولا يأمن على نفسه إن هو نزع وبره ، وليس يمكن الناس كلهم ما يمكن الأئمة فما الذي ترى أن نعمل به في هذا الباب ؟ قال : فرجع الجواب إلى تلبس الفنك والسمور (٣) .

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٥ .

(٢) السرائر ص ٢٧١ .

بيان : الشيخ هو الهادي عليه السلام و يدل " على أن الفلك والسمور أولى من غيرهما عند الضرورة والنقطة ، وهذا أيضاً وجه جمع بين الأخبار .

١٩- مكارم الاخلاق: عن يونس بن يعقوب قال : دخلت على أبي عبدالله وهو معتلٌ وهو في قبة ، وقباء عليه غشاء مذارى ، وقد أمه مخضبة هبيء فيها ريحان مخروط ، وعليه جبة خزٌ ليس بالثخينة ولا بالرقيقة ، وعليه احاف ثعالب مظهر يمنية ، فقلت له : جعلت فداك ، ماتقول في الثعالب ؟ قال: هوذا عليّ (١).

بيان : في القاموس المذار بلد بين واسط والبصرة انتهى و يدل " على جواز استعمال جلود الثعالب في غير الصلاة .

٢٠- المكارم : عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبدالله عليه السلام أو أبي الحسن عليه السلام أنه سئل عن لحوم السباع وجلودها ، قال أمّا لحوم السباع والسباع من الطير ، فإنما نكرهه ، وأمّا الجلود فاركبوا فيها ولا تلبسوا منها شيئاً تصلّون فيه (٢) .

عن عبدالله بن سنان قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : أهديت لأبي جبة فرو من العراق ، فكان إذا أراد أن يصلي نزعها فطرحها (٣) .

عن عبدالله بن سنان عنه عليه السلام قال : ما جاءك من دباغ اليمن فصل فيه ولا تسأل عنه (٤) .

بيان : الخبر الأول يدل " على أن السباع قابلة للتذكية ، ولا تجوز الصلاة في جلودها ، والثاني على نزع ما جلب من الجلود من العراق عند الصلاة . و لعله محمول على الاستحباب ، لأنهم كانوا يستحلّون الميتة بالدباغ ، أو كانوا يدبغون بخثر الكلاب .

قال في الذكري : ولو وجد في يد مستحلٍ بالدبغ فقيه صور ثلاث : الأوّل أن يخبر بأنه ميتة فليجتنب ، لاعتضاده بالأصل من عدم الذكاة ، الثاني أن يخبر بأنه مذكئ فالأقرب القبول ويمكن المنع ، والثالث أن يسكت فقيه وجهان .

وقد روى الشيخ في التهذيب (١) عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :  
كان علي بن الحسين عليهما السلام رجلاً صرداً فلا يدهنه فراء الحجاز ، لأن دباغها بالقرظ  
فكان يبعث إلى العراق فيؤتى ممّا قبلكم بالفرو فيلبسه ، فإذا حضرت الصلاة ألقاه  
وألقى التميمي الذي يليه ، وكان يسئل عن ذلك ، فيقول إن أهل العراق يستحلون  
لباس الجلود الميتة ، ويزعمون أن دباغه ذكاته ، قلت : الصرد بفتح الصاد وكسر  
الراء من يجد البرد سريعاً يقال صرد الرجل يصرد صرداً فهو صرد ومصراد وفي  
هذا دلالة على جواز لبسه في غير الصلاة ، ويمكن حمله على ما لم يعلم كونه ميتة  
ويكون فعل الامام احتياطاً للدين انتهى .

وقد سبق الكلام في حكم ما يؤخذ من سوق المسلمين في كتاب الطهارة ، و  
تخصيص دباغ اليمن في الخبر الثالث لعله يؤيد الوجه الثاني ، وإن أمكن حمله  
على الأول أيضاً بأن يكونوا لم يستحلوا الميتة بالدباغ .

٢١ - المكارم : سئل الرضا عليه السلام عن جلود الثعالب و السنجاب و السمور  
فقال : قدرأيت السنجاب على أبي ونهائي عن الثعالب و السمور (٢) .

٢٢ - العيون : فيما كتب الرضا عليه السلام للمأمون قال : ولا يصلى في جلود  
الميتة ولا جلود السباع (٣) .

٢٣ - مجمع البيان : نقلاً عن العياشي باسناده عن يوسف بن إبراهيم قال :  
دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعلى قباء خز وبطانتة خز و طيلسان خز مرتفع ،  
فقلت : إن علي ثوبا أكره لبسه ، فقال : وما هو ؟ قلت : طيلساني هذا ، قال :  
وما بال الطيلسان ؟ قلت : هو خز ، قال : وما بال الخز ؟ قلت : سداه أبريسم  
قال : وما بال الأبريسم ؟ قال : لا يكره أن يكون سدا الثوب أبريسم الحديث (٤) .

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٣ .

(٢) مكارم الاخلاق ص ١٣٦ .

(٣) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٢٣ .

(٤) مجمع البيان ج ٢ ص ٤١٣ . بغير هذا اللفظ واللفظ للكافي بهذا السند ج ٦

ص ٢٥١ ، ومثله في تفسير العياشي ج ٢ ص ١٥ .

٢٣ - قرب الاسناد : عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام أن علي بن الحسين عليهما السلام كان يلبس الجبة الخز بخمس مائة درهم والمطرف الخز بخمسين دينار فيشتو فيه فاذا خرج الشتاء باعه وتصدق بثمنه (١) .

٢٥ - تفسير العياشي : عن أحمد بن محمد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : كان علي بن الحسين عليه السلام يلبس الثوب بخمس مائة الحديث (٢) .  
بيان: يدل على استحباب الصدقة بثوب عبد الله فيه ، قال في الذكرى : يستحب الصدقة بثمن الثوب الذي يصلى فيه لو باعه تأسيساً بزين العابدين عليه السلام فيما رواه الشيخ (٣) عن الحلبي ، عن علي بن الحسين عليه السلام أنه كان يلبس الكساء الخز في الشتاء فاذا جاء الصيف باعه وتصدق بثمنه ، ويقول : إنني لأستحب من ربي أن آكل ثمن ثوب عبدت الله فيه .

٢٦ - ومنه : (٤) عن محمد بن عيسى، عن حفص بن محمد مؤذن علي بن يقطين قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام في الروضة وعليه جبة خز سفرجلية (٥) .  
٢٦ - مجمع البيان : قال : روى العياشي بإسناده عن الحسين بن زيد ، عن عمر بن علي ، عن أبيه زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام أنه كان يشتري كساء الخز بخمسين ديناراً فاذا أصاف تصدق به ولا يرى بذلك بأساً ، ويقول من حرّم زينة الله الآية (٦) .

أقول : وقد أخرجنا تلك الأخبار من تفسير العياشي في أبواب اللباس من

(١) قرب الاسناد ص ١٥٧ ط حجر ٢١٠ ط نجف .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٦ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٣١ .

(٤) يعني قرب الاسناد ، لا تفسير العياشي .

(٥) قرب الاسناد ص ٨ ط حجر ص ١١ ط نجف .

(٦) مجمع البيان ج ٢ ص ٢١٣ ، وقوله عليه السلام : أصاف : أى دخل في الصيف .

كتاب المناهي والسنن (١) .

٢٧- كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل يلبس فراء الثعالب والسنابير ؟ قال : لا بأس ، ولا يصلي فيه (٢) .

٢٨ - مكارم الاخلاق : عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله عن الرجل ينقص سنه أ يصلح له أن يشدها بالذهب ، وإن سقطت أ يصلح أن يجعل مكانها سنّة شاة ؟ قال : نعم إن شاء ليشدها بعد أن تكون ذكبة (٣) . وعن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله (٤) .

وعن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله أبي وأنا حاضر عن الرجل يسقط سنه فأخذ سنّة إنسان ميت فيجعله مكانه ؟ قال : لا بأس (٥) .

بيان : يدل الخبر الأول على جواز شدّ الأسنان بالذهب ، وهو موافق للأصل ، و تحريم مطلق التزيّن بالذهب غير ثابت ، وقال العلامة في المنتهى : لا بأس باتخاذ الفضة اليسيرة كالجلية للمسيف ، والقصة ، والسلسلة التي شعب بها الإيذاء وأنف الذهب ، وما يربط به أسنانه ، لما رواه الجمهور في قدح رسول الله صلى الله عليه وآله ، و الخاصة في مرآة موسى عليه السلام ، و روى الجمهور أن عرفة ابن سعد أصيب أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وآله أن يتخذ أنفاً من ذهب ، وللمحاجة إلى ذلك ، واتخاذ ذلك جائز مع الحاجة وبدونها خلافاً لبعض .

وقال في التذكرة : لو اتخذ أنفاً من ذهب أفضّة أوسناً أو أنملة لم يحرم لحديث عرفة ، ولو اتخذ أصبعاً أويداً فللمشافعة قولان : الجواز قياساً على الأنف والسنن ، والتحريم لأنّه زينة محضة ، إذ لا منفعة به انتهى . وأما السنن فظاهر الأصحاب اتفاقهم على كونه ممّا لم تحلّ فيه الحياة ، و

(١) راجع ج ٧٩ ص ٣٠٤ - ٣٠٦ من هذه الطبعة الحديثة .

(٢) بحار الانوار ج ١٠ ص ٢٦٩ من هذه الطبعة .

(٣-٥) مكارم الاخلاق ص ١٠٩ .

يجوز استعماله من الميتة وظاهر الخبر توقف جواز الاستعمال على التذكية ويمكن حمله على الاستنجاب أو على أن المراد بها الطهارة أو عدم كونه مخلوطاً بلحم ، وإن كان الأحوط اعتبارها ، إذ الأخبار الدالة على كونه مما لا تحلّه الحياة و كونه مستثنى من الميتة لا يخلو من ضعف ، ومن الأطباء من يעדّه عصباً لا عظماً لطريان الوجع عليه ، مع معارضته هذه الأخبار وصحة بعضها وعدم تحقق الإجماع على خلافها .  
و أما سنّ الانسان فهو إما محمول على ما إذا سقط في حال حياته ، و قلنا بعدم وجوب دفنه معه ، و حملنا الخبر به على الاستنجاب ، أو على ما إذا سقط بعد تفرّق الأعضاء ، ولم نقل بوجوب دفن الأعضاء حينئذ أو على سنّ طاهر ممّن لم يجب دفنه كالمخالفين ، على القول بطهارتهم وعدم وجوب دفنهم ، أو على سنّ الكافر على مذهب السيّد حيث يقول بطهارة ما لا تحلّه الحياة من نجس العين ، و على التقدير يدلّ على أن المنع من الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه مخصوص بغير الانسان ، بل هو من النصوص أظهر ، قال العلامة في التذكرة لو جبر عظمه بعظم طاهر العين جاز ، لأنّ الموت لا ينجس عظمه ولا شعره ولو جبره بعظم آدمي فاشكال ينشأ من وجوب دفنه وطهارته ، و رواية زرارة عن الصادق عليه السلام عن الرجل يسقط سنّه فيأخذ سنّ ميت مكانه؟ قال : لا بأس ، و قال في الذكري : ليس له إثبات سنّ نجسة مكان سنّه ويجوز الطهارة ، ولو كان سنّ آدمي أو جبر بعظم آدمي أمكن الجواز لطهارته و لتجوز الصادق عليه السلام أخذ سنّ الميت لمن سقطت سنّه ورد سنّه الساقطة أولى بالجواز اطهارتها عندنا ، و يمكن المنع في العظم لوجوب دفنه ، و إن أوجبنا دفن السنّ توجه المنع أيضاً و قال الفيروز آبادي : فصمه يفصمه كسره فأنقصم ونقصم .

٣٩- المعحاسن: عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي قال :

سألته عن الثنية تنقص و تسقط أ يصلح أن يجعل مكانها سنّ شاة ؟ فقال : إن شاء فليضع مكانها سنّاً بعد أن تكون ذكبة (١) .

بيان: يحتمل هذا الخبر زائداً على مرّة أن يكون المراد بالسنّ مطلق السنّ

وبالذكي ، الطاهر أو ما يقبل التذكية .

٣٠ - الخصال : عن أحمد بن محمد بن الهيثم وأحمد بن الحسن القطان و محمد بن أحمد السنانى والحسين بن إبراهيم المكتوب وعبدالله بن محمد الصايغ وعلي بن عبدالله الوراق جميعاً ، عن أحمد بن يحيى بن زكريا ، عن بكر بن عبدالله بن حبيب ، عن تميم بن بهلول ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن جعفر بن محمد عليهم السلام قال : لا يصلى فى جلود الميتة وإن دبغت سبعين مرة ، ولا فى جلود السباع (١) .

بيان: عدم جواز الصلاة فى جلد الميتة ممّا لا خلاف، فيه حتى أن القائل بطهارته بالدباغ كابن الجنيد منع من الصلاة فيه ، وقال الشيخ البهائي قدس سره لا يخفى أن المنع من الصلاة فى جلد الميتة يشمل باطلاقه ميتة ذى النفس وغيره سواء كان مأكول اللحم أولاً ، و فى كلام بعض علمائنا جواز الصلاة فى ميتة غير ذى النفس من مأكول اللحم كالمك الطافي مثلاً والمنع من الصلاة فى ذلك متّجه لصدق الميتة عليه ، و كونه طاهراً لا يستلزم الصلاة فيه ، وكان والدي قدس سره يميل إلى هذا القول ولا بأس به انتهى ، ولا يخفى أن النهى عن الصلاة فى جلود السباع يشمل أكثر ما اختلف فى الصلاة فى جلده و وبره .

٣١ - دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة بجلود الميتة وإن دبغت (٢) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : لا يصلى بجلد الميتة ولو دبغ سبعين مرة إننا أهل بيت لا نصلى بجلود الميتة وإن دبغت (٣) .

وعنه عليه السلام أنه سئل عن جلود الغنم يختلط الذكى منها بالميتة ، و يعمل منها الفراء ، قال: إن لبستها فلا تصل فيها ، وإن علمت أنها ميتة فلا تشتريها ولا تبعها ، وإن لم تعلم اشتر وبع (٤) .

وقال: كان علي بن الحسين عليه السلام له جبة من فراء العراق يلبسها فإذا حضرت

(١) الخصال ج ٢ ص ١٥١ .

(٢-٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٢٦ .

## الصلاة نزاعها (١) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه سئل عن فرو الثعلب والسنور والسمور والسنجاب والفنك والقاقم ، قال : يلبس ولا يصلى فيه ، ولا يصلى بشيء من جلود السباع ولا يسجد عليه وكذلك كل شيء لا يحل أكل لحمه (٢) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه كره شعر الانسان فقال : كل شيء سقط من حي فهو ميتة ، وكذا كل شيء سقط من أعضاء الحيوان وهي أحياء فهو ميتة لا يؤكل ، ورخص فيما جز عنها من أوصافها وأوبارها وأشعارها إذا غسل أن يمس ويصلى فيه وعليه إذا كان طاهراً ، خلاف شعور الناس (٣) .

بيان : الحكم بجواز لبس المختلط مخالف للمشهور والحكم به بمجرد هذه الرواية مشكل إلا أن يحمل على ما إذا أخذ من مسلم وطن عدم تذكية بعضها كما هو الشائع فالحكم بترك الصلاة للاستنجاب ، كالرواية التي بعدها ، وقال في المصباح المنير : القاقم حيوان ببلاد الترك على شكل الفارة إلا أنه أطول ، وبأكل الفارة ، هكذا أخبرني بعض الترك ، وقال في حيوة الحيوان دويبة تشبه السنجاب إلا أنه أبرد منه مزاجاً وأرطب ، ولهذا هو أبيض يقق ، ويشبه جلده جلد الفنك ، وهو أعز قيمة من السنجاب انتهى ، والحكم بكون شعر الانسان خلاف أشعار الحيوانات كأنه لعدم جواز الصلاة فيها كما ذكره بعض الأصحاب في شعر الغير و ظاهر الأخبار الجواز .

٣٣ - كتاب العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم قال : رسول الله ﷺ :

لا يصلى في ثوب ما لا يؤكل لحمه ، ولا يشرب لبنه .

فهذه جملة كافية من قول رسول الله ﷺ : ولا يصلى في الخنزير والعلّة في أن لا يصلى في الخنزير أن الخنزير من كلاب الماء وهي مسوخ ، إلا أن يصفى ويتقى وعلّة أن لا يصلى في السنجاب والسمور والفنك قول رسول الله ﷺ المتقدم .

بيان : لعل مراده عدم جواز الصلاة في جلدة الخنزير بقرينة الاستثناء ، وقد تقدّم



القول في الجميع ، ويمكن حمل الأثر على الكراهة .

٣٣- الهداية : قال الصادق عليه السلام : صل في شعر و وبر كل ما أكلت لحمه ، وما لم تأكل لحمه فلا تصل في شعره و وبره (١) .

٣٤- قرب الاسناد وكتاب المسائل : باسنادهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن لبس السمور والسنباب والفك قال : لا يلبس ولا يصل فيهِ إلا أن يكون ذكياً (٢) .

٣٥- العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال الله عز وجل لموسى عليه السلام « فاخلع نعليك » (٣) لأنها كانت من جلد حمار ميت (٤) .

٣٦- كمال الدين : عن محمد بن علي بن حاتم ، عن أحمد بن عيسى الوشاء ، عن أحمد بن طاهر ، عن محمد بن بحر ، عن محمد [أحمد] بن مسرور ، عن سعد بن عبد الله القمي قال : دخلت مع أحمد بن إسحاق على أبي محمد عليه السلام و على فخذة الأيمن غلام يناسب المشتري في الخلقة والمنظر ، فأردت أن أسأله عن مسائل ، فقال : سل قرّة عيني عنها- وأوماً إلى الغلام [فقال له الغلام سل] عما بدالك فكان فيما سألته أخبرني يا ابن رسول الله عليه السلام عن أمر الله تبارك وتعالى لنبيه موسى عليه السلام « فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس » ، فإن فقهاء الفريقين يزعمون أنها كانت من إهاب الميتة .

فقال القائم عليه السلام : من قال ذلك فقد افترى على موسى واستجبه له في نبوته لأنه ما خلا الأمر فيها من خطبين إما أن تكون صلاة موسى فيها جائزة أو غير جائزة : فإن كانت

(١) الهداية ص ٣٣ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٨ ط حجر ، ص ١٥٨ ط نجف . البحار ج ١٠ ص ٢٦٩ .

(٣) طه : ١٢ .

(٤) علل الشرايع ج ١ ص ٦٣ .

صلاته جائزة جاز له لبسهما في تلك البقعة ، وإن كانت مقدسة مطهرة فليست بأقدس وأطهر من الصلاة . وإن كانت صلاته غير جائزة فيها فقد أوجب على موسى عليه السلام أنه لم يعرف الحلال من الحرام ، و لم يعلم ما جازت الصلاة فيه مما لم تجز ، وهذا كفر .

قلت : فأخبرني يا مولاي عن التأويل فيهما ؟ قال : إن موسى ﷺ ناجى ربه بالواد المقدس فقال : يا رب " إنني أخلصت لك المحببة مني وغسلت قلبي عمن سواك ، وكان شديد الحب " لأهله ، فقال الله تبارك و تعالى : « اخلع نعليك » أي انزع حب أهلك من قلبك إن كانت محبتك لي خاصة ، وقلبك من الميل إلى من سواي مغسولة (١) و الخبر طويل مذكور في محله (٢) .

بيان : يظهر منه أن الخبر الأول محمول على التقيّة ، و مع قطع النظر عنه محمول على عدم علمه ﷺ بذلك أو أنه ﷺ لم يكن يصلي فيها إن جوّزنا الاستعمال في غيرها ، أولم يكن في شرعه تحريم الصلاة في جلد الميتة ، وقدمر بعض القول فيه مع تأويل الآية وتفسيرها في المجلّد الخامس (٣) وقد مضى بعض الأخبار المناسبة للباب في باب ما يؤخذ من سوق المسلمين (٤) وأبواب آداب اللباس .

(١) اكمال الدين ج ٢ ص ١٣٤ في حديث طويل .

(٢) راجع ج ٥٢ ص ٨٣ من هذه الطبعة الحديثة .

(٣) راجع ج ١٣ ص ٦٤ - ٦٦ من هذه الطبعة الباب الثالث من أبواب قصص

موسى عليه السلام .

(٤) راجع ج ٨٠ ص ٨٢-٨٣ من هذه الطبعة .

## ٥

## \* (( باب )) \*

❖ (( النهي عن الصلاة في الحرير والذهب والحديد )) ❖

❖ (( وما فيه تماثيل ، وغير ذلك مما نهى عن الصلاة فيه )) ❖

الآيات : المائدة : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمِينَةُ (١) .

تفسير : استدلَّ به على تحريم لبس جلد المينة في الصلاة وغيرها ، وفيه نظر لاحتمال انصراف التحريم إلى الانتفاع الشائع وسيأتي القول فيه .

١- الاحتجاج : كتب الحميري إلى الناحية المقدسة : إِنَّا نَجِدُ بِاصْفَهَانِ ثِيَاباً عَنَابِيَّةَ عَلَى عَمَلِ الْوَشِيِّ مِنْ قَزٍّ أَوْ أْبْرِيسَمٍ ، هَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ ﷺ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ إِلَّا فِي ثَوْبٍ سَدَاءٍ أَوْ لَحْمَتِهِ قَطْنٍ أَوْ كَثْنَانٍ (٢) .

(١) المائدة : ٣ ، ولما كان تحريم المينة على إطلاقه ولم يقيد بأكله أو بيعه وشرائه وأمثال ذلك ، والإطلاق في كلام الحكميين محكم ، صار المنع شاملاً لجميع جهات المنافع كالحمى ، ولذلك قال عليه السلام «ان الله اذا حرم شيئاً حرم أكله وشربه ولبسه وملكه و أمساكه وبيعه و ثمنه وجميع الثقلب فيه» .

فعلى هذا لبس جلود المينة حرام ، سواء كان في حال الصلاة أو غيرها ، ولما كان ارتكاب المحرم منكراً والصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، كان لبس جلود المينة مانعاً من الصلاة .

(٢) الاحتجاج : ٢٧٥ ، ووجه الحديث ما مر سابقاً من أن ملاك عدم الجواز في لبس الحرير والذهب قوله تعالى «يحلون فيها» من أساور من ذهب ولؤلؤه وألباسهم فيها حرير، ولا ريب أن الذي وعد المتقون من أساور الذهب ولباس الحرير هو الخالص غير المفشوش ، فإذا كان اللباس من الحرير المفشوش أو الذهب قليل الميار لم يكن في التمتع بها في حياتنا الدنيا مانعاً ، وهذا بخلاف جلود المينة إذ اكف بها جيب اللباس وكفه و ذيله ، فإن مانعية المينة كانت على الإطلاق وبحسب الفرض ولبس الحرير مانعته بحكم السنة من أدب النبي (ص) ، وسيمر عليك أحاديث تشير إلى ذلك .

بيان : لا خلاف بين علماء الاسلام في عدم جواز لبس الحرير المحض للرجال في الصلاة وغيرها ، و دلت عليه أخبار كثيرة ، و ذهب علماؤنا إلى بطلان الصلاة فيه ، ونقلوا عليه الاجماع ، ولا فرق بين أن يكون ساتراً أو غيره ، ونسب المحقق والعلامة عدم الفرق إلى المرتضى والشيخين وأتباعهم ، والتحرير والبطان مخصوصاً بحال الاختيار ، أمّا في حال الضرورة كدفع الحر والبرد فلا ، بلاخلاف وكذا في حال الحرب وإن لم تكن ضرورة .

ثمّ المعتبر في التحريم كون الحرير محضاً ولو خيط الحرير بغيره لم يخرج عن التحريم ، وأظهر في المنع لو كانت البطانة حريراً وحدها أو الظهارة ، و أمّا الحشو بالأبريسم فذهب الأكثر إلى التحريم ، و مال الشهيد في الذكري إلى الجواز ، لرواية ورد فيها تجويز الحشو بالقز ، و حمله الصدوق على قز الماعز وهو بعيد ، و الجواز متجه لعدم تحقق الاجماع على التحريم ، و إن كان كلام الفاضلين موهماً له ، وقد أجمع الأصحاب و دلت الأخبار على أن المحرّم إنّما هو الحرير المحض ، أمّا الممتزج بغيره فالصلاة فيه جائزة ، سواء كان الخليط أقلّ أو أكثر ، ولو كان عشراً كما نصّ عليه في المعتبر ، ما لم يكن مستهلكاً بحيث يصدق على الثوب أنّه أبريسم محض ، فانه ورد في الأخبار الكثيرة حصر المحرّم في الحرير المتحضّ أو الملبهم ، فما ورد هذا الخبر من ذكر السدى أو اللحمة لعلّه على المنال أو على الاستحباب ، و كذا تخصيص الخليط بالقطن والكتان ، فلو كان صوفاً أو فضة أو غيرهما يصدق عليه أنّه ليس بحرير محض .

و في القاموس الوشي نقش الثوب ، و يكون من كل لون ، ووشى الثوب كوعى وشياً وشية حسنة نممنه ونقشه وحسنه كوشاء وفي المصباح المنير : وشيت الثوب وشياً من باب وعد رقمته ونقشته ، فهو موشى ، والأصل على مفعول ، والوشي نوع من الثياب الموشية تسمية بالمصدر ، و قال : القز معرب ، قال الليث هو ما يعمل منه الأبريسم ، ولهذا قال بعضهم القز والأبريسم مثل الحنطة والدقيق .

٢- قرب الاسناد وكتاب المسائل : بسنديهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه

عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يصلح له لبس الطيلسان فيه الديباج والبر كان عليه حرير قال: لا (١) .

وسألته عن الديباج هل يصلح لبسه للنساء؟ قال: لا بأس (٢) .

توضيح: الديباج معرّب ديباه وفي المصباح المنير الديباج ثوب سدهاء ولحمته أبريسم ، ويقال: هو معرّب ثمّ كثر حتى اشتقت العرب منه ، فقالوا: دبج الغيث الأرض دبجاً من باب ضرب إذا سقاها فأنبئت أزهاراً مختلفة، لأنّه عندهم اسم الممنقش ، و اختلف في الياء فقليل زائدة ووزنه فيعال ، و لهذا يجمع بالياء فيقال دباييج ، وقيل هو أصل والأصل دبّاج بالتضعيف ، فأبدل من أحد المضعفين حرف العلة، ولهذا يردّ في الجمع إلى أصله ، وقال الفيروز آبادي يقال: للكساء الأسود البركان والبركاني مشدّدتين انتهى ، وظاهره أنّه إذا كان بعض أجزاء الثوب حريراً (٣) لا تجوز الصلاة فيه .

والظاهر في الزر إذا كان حريراً الجواز ، لما رواه الشيخ في الصحيح (٤) عن يوسف بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بالثوب أن يكون سدهاء وزرّه وعلمه حريراً ، وإنما كره الحرير المهم للرجال .

وأما الكف (٥) به بأن يجعل في رأس الأكمّام والذيل وحول الزّيّق (٦)

(١) قرب الاسناد ص ١١٨ ط حجر ١٥٩ ط نجف كتاب المسائل المطبوع في البحار

ج ١٠ ص ٢٦٣ .

(٢) قرب الاسناد ص ١٠١ ط حجر ١٣٤ ط نجف ، البحار ج ١٠ ص ٢٦٣ .

(٣) بل الثوب البركاني كله أبريسم ، فانه معرّب برنيان وهو الحرير المنقش في غاية اللطافة يجلب من الصين ، وقد عربوها بصور مختلفة: برنكان كزغفران ، برنكاني كزغفراني وبركاني وبركان بابدال النون راء وادغامه في الراء الاولى مشدّدتين .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١٩٥ .

(٥) هو الخياطة الثانية بعد الشل كخياطة الحاشية .

(٦) الزيق من القميص: ما أحاط منه بالمنق ، وما كف جانب الجيب .

والجيب فالمعروف بين الأصحاب جوازه، واستدل عليه الفضلان بما رواه العامة عن عمر أن النبي ﷺ نهى عن الحرير إلا في موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع ومن طريق الأصحاب ما رواه جرّاح المدائني (١) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج ، والرواية مجهولة غير دالة على الجواز ، لأن الكراهة في عرف الحديث تطلق على معنى شامل للحرمة كما لا يخفى على المنتبّع ، وكونها حقيقة في المعنى المصطلح غير واضح ، بل بعض المحدثين يستدلون بها إذا ورد في الحديث على التحريم وهو إفراط ، والحق أنه لا يفهم منها التحريم والكراهة المصطلحة ، إلا بالقرينة ، على أن الرواية معارضة بمادل على تحريم لبس الحرير مطلقاً .

و ربما يستدل عليه بفحوى رواية يوسف المتقدمة ، قيل : وربما ظهر من عبارة ابن البراج المنع من ذلك ، والاحتياط يقتضيه ، وقال الشهيد الثاني - ره - : التحديد بأربع أصابع ورد في أحاديث العامة ، ولم نقف على تحديده في أخبارنا ، والمتوقف فيه مجال وهو حسن ، ثم على تقدير اعتباره فالمعتبر أربع أصابع مضمومة .

ثم اختلفوا فيما لا يتم الصلاة فيه منفرداً إذا كان من حرير فالمشهور الجواز وذهب المفيد والصدوق وابن الجنيد إلى المنع ، وقواه في المختلف ، وبالغ الصدوق في الفقيه ، فقال : لا تجوز الصلاة في تكّة رأسها من أبريسم ، والثاني أحوط ، ولعله أقوى أيضاً إذ الأخبار مختلفة ، وأخبار المنع أكثر وأقوى سنداً .

وأما ما ورد في الخبر من جواز لبس الحرير للنساء فقد أجمع المسلمون عليه كما نقله جماعة ، واختلف في جواز اللبس لهن في حال الصلاة ، فذهب الأكثر إلى الجواز ، والصدوق إلى المنع لبعض الأخبار الواردة في ذلك ، وسيأتي بعضها ولعل الجواز أقوى ، وبحمل أخبار المنع على الكراهة ، وإن كان الترك أحوط ، وفي الخنثى إشكال والأحوط المنع ، وإن كان الجواز أقوى .

٣ - العلل : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن

الحسن ، عن عبدالله بن جبلة ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال النبي ﷺ لعلي عليه السلام : إني أحب لك ما أحب لنفسي ، وأكره لك ما أكره لنفسي ، فلا تتختم بخاتم ذهب ، فإنه زينتنا في الآخرة ، ولا تلبس القرمز فإنه من أردية إبليس ، ولا تركب بميثرة حمراء فإنها من مراكب إبليس ، ولا تلبس الحرير فيحرق الله جلدك يوم القيامة (١) .

بيان : في القاموس القرمز بالكسر صبح أرمني يكون من عصارة دود تكون في آجامهم انتهى ، ويدل على المنع من الصلاة في الثوب المصبوغ به ، وحمل على الكراهة ولا يضركونه حيواناً غير ما كوال اللحم إذ لا نفس له ، مع أن المتبادر منه أن يكون له لحم ، وذهب أبو الصلاح وابن إدريس وابن الجنيد إلى كراهة الصلاة في مطلق الثوب الشديد اللون ، وإليه ينظر كلام المبسوط ، ومال إليه الشهيد في الذكري ، وقال : إن كثيراً من الأصحاب اقتصروا على السواد والمعصفر والمزغفر والمشبع بالحمرة ، واما الألوان الضعيفة فالمستفاد من كلام الأصحاب عدم كراهتها مطلقاً .

وقال بعض المحققين : ولا يبعد استثناء السواد منها ، فيحكم بكراهته ، وإن كان ضعيفاً لاطلاق الأخبار الواردة فيه ، وهو حسن ، إذا صدق عليه السواد : وقد استثنوا من السواد الخف والعمامة والكساء لورود الأخبار به .

وقال ابن الأثير في النهاية : فيه أنه نهى عن ميثرة الأرجوان الميثرة بالكسر مفعلة من الوثارة ، يقال وثر وثارة فهو وثير أي وطيء لين ، وأصلها موثرة ، فقلبت الواو ياء لكسرة الميم ، وهي من مراكب العجم تعمل من حرير أوديباج ، والأرجوان صبح أحمر ويتخذ كالفراس الصغير ، ويحشى بقطن أو صوف يجعلها الراكب تحته على الرحال فوق الجمال ، ويدخل فيه مياثر السرج لأن النهي يشمل كل ميثرة حمراء ، سواء كان على رجل أو سرج انتهى .

والعمامة حملوا النهي على التحريم حملاً له على الحرير ، وذهب أصحابنا

إلى الكراهة للونها ، سواء كانت من حرير أم لا ، إذ لا يحرم الركوب على الحرير على المشهور والأحوط ترك الملوّن بهذا اللون مطلقاً ، سواء كان متصلاً بالسرج أو غشاء فوقه أو فراشا محشواً يجعل فيه ، ويدلّ الخبر على حرمة لبس الحرير للرجال مطلقاً .

٤- العيون: عن جعفر بن نعيم بن شاذان ، عن عمّه محمد بن شاذان ، عن الفضل ابن شاذان ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال : سألت الرضا عليه السلام [عن الصلاة] في الثوب المعلم فكره ما فيه تماثيل (١) .

بيان : يدلّ على عدم كراهة الصلاة في المعلم ، والكراهة فيما فيه تماثيل ولا خلاف ظاهراً بين الأصحاب في رجحان الاجتناب عن التماثيل والصورة في الخاتم والثوب ، وألحق به السيف ، والخلاف في مقامين :

الاول : المشهور بين الأصحاب كراهة الصلاة فيما ذكر ، وقال الشيخ في المبسوط : الثوب إذا كان فيه تماثيل وصور لا تجوز الصلاة فيه ، وقال : فيه لا يصلى في ثوب فيه تماثيل ولا في خاتم كذلك وكذا في النهاية وحرّم ابن البراج الصلاة في الخاتم الذي فيه صورة ، ولم يذكر الثوب ، والأشهر أقرب ، وإن كان الأحوط الترك .

الثاني : ظاهره أكثر عدم الفرق بين صور الحيوان وغيره ، وقال ابن إدريس : إنّما تكره الصلاة في الثوب الذي عليه الصور والتماثيل من الحيوان وأمّا صور غير الحيوان فلا بأس ، وما ذكره الأكثر وإن كان أوفق بكلام اللغويين ، فإن أكثرهم فسّروا الصورة والمثال والنمّثال بما يعمّ ويشمل غير الحيوان أيضاً لكن ظاهر إطلاق أكثر الأخبار التخصيص ، ففي بعض الروايات الواردة في خصوص هذا المقام مثال طير أو غير ذلك ، وفي بعضها صورة إنسان وفي بعضها تمثال جسد ، وعن أبي جعفر عليه السلام قال : « إنّ الذين يؤذون الله ورسوله » (٢) هم المصورون يكلفون يوم

(١) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٨ في حديث طويل .

(٢) الاحزاب : ٥٧ .



القيامة أن ينفخوا فيها الروح (١) و في خبر المناهي عن النبي ﷺ من صور صورة كلفه الله تعالى يوم القيامة أن ينفخ فيها وليس ينفخ (٢) و في الخصال عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : من صور صورة كلف أن ينفخ فيها و ليس بفاعل ، الخبر (٣) .

فهذه الأخبار و أمثالها تدل على إطلاق المئال والصورة على ذي الروح ، وقد وردت أخبار كثيرة تنضم جواز عمل صور غير ذي الروح ، ولا يخلو من تأييد لذلك .

و كذا ماورد في جواز كونها في البيت فقد روى الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إن جبرئيل أتاني فقال إننا معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا تمثال جسد ، ولا إناء يبال فيه (٤) .

وفي الموثق عنه عليه السلام في قول الله عز وجل "يعملون له ما يشاء من محاريب و تماثيل" (٥) فقال : والله ما هي تماثيل الرجال والنساء ، ولكنهن الشجر وشبهه (٦) .

و في الحسن كالصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس بأن يكون التماثيل في البيوت إذا غيرت رؤسها منها ، وترك ما سوى ذلك (٧) .

وفي الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الدار والحجرة فيها التماثيل أيصلى فيها؟ قال : لا يصلى فيها وشيء يستقبلك إلا أن لاتجد بداً فتنقطع رؤسهم وإلا فلا تصل فيها (٨) .

(١) راجع المعاصن ص ٦١٦ .

(٢) أمالي الصدوق ص ٢٥٣ .

(٣) الخصال ج ١ ص ٥٣ .

(٤) الكافي ج ٣ ص ٣٩٣ .

(٥) السبأ : ١٢ .

(٦-٨) الكافي ج ٦ ص ٥٢٧ .

وعن أبي جعفر عليه السلام قال: قال جبرئيل عليه السلام: يا رسول الله إنا لاندخل بيتاً فيه صورة إنسان (١) الخبر.

وروى الطبرسي في المكارم عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس أن تكون التماثيل في البيوت إذا غيّرت الصورة (٢) .

و وجه الدلالة في الجملة في تلك الأخبار غير نقى وسيأتي بعضها في أبواب المكان وقد صرح بعض اللغويين أيضاً بما ذكرنا قال المطرزي في المغرب : التمثال ما تصنعه و تصوّره مشبهاً بخلق الله من ذوات الروح ، والصورة عامٌ ، و يشهد لهذا ما ذكر في الأصل أنه صلى عليه ثوب فيه تماثيل كره له ذلك ، قال : وإذا قطعت رأسها فليس بتماثيل ، وقوله عليه السلام لا تدخل الملائكة بيتاً فيه تماثيل أو تصاوير كأنه شك من الراوي ، وأما قولهم ويكره التصاوير والتماثيل ، فالعطف للبيان وأما تماثيل شجر فمجاز إن صح ، وقال في المصباح المنير: المثل الصورة المصوّرة و في ثوبه تماثيل أي صور حيوانات مصوّرة .

وقال في الذكري : وخص ابن إدريس الكراهية بتماثيل الحيوان لا غيرها ، كالأشجار ولعله نظر إلى تفسير قوله تعالى «يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل» فعن أهل البيت عليهم السلام أنها كصور الأشجار ، وقد روى العامة في الصحاح أن رجلاً قال لابن عباس : إنني أصور هذه الصور فأفنتي فيها ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : كل مصور في النار ، يجعل له بكل صورة صورها نفساً فتعذّبه في جهنم وقال : إن كنت لا بدّ فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نفس له .

وفي مرسل ابن أبي عمير (٣) عن الصادق عليه السلام في التماثيل في البساط لها عينان وأنت تصلي ، فقال : إن كان لها عين واحدة فلا بأس وإن كان لها عينان فلا ، وعن محمد

(١) الكافي ج ٦ ص ٥٢٨ .

(٢) مكارم الاخلاق ص ١٥٣ .

(٣) الكافي ج ٣ ص ٣٩٢ .

ابن مسلم (١) عن أبي جعفر عليه السلام لا بأس أن تكون التماثيل في الثوب إذا غيرت الصورة منه ، وأكثر هذه يشتر بما قاله ابن إدريس وإن أطلقه كثير من الأصحاب انتهى .

**أقول :** مع قطع النظر عن دلالة تلك الأخبار على تخصيص مدلول التماثيل والصورة نقول إذا جاز الصلاة وزالت الكراهة بمحض النقص في عضو من الحيوان مع أن سائر أجزائه مماثلة لما وجد منها في الخارج فالشجر وأمثاله أولى بالجواز وبالجمله الجزم بالتعميم مع ذلك مشكل مع تأييد التخصيص لأصل البراءة ، و مناسبه المشريعة السمحة ، ولقوله تعالى : «خذوا زينتكم عند كل مسجد» (٢) وإن كان الأحوط ترك لبس المصور مطلقاً .

وأما الأخبار الدالة على الجواز فكثيرة منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يصلي وفي ثوبه دراهم فيها تماثيل فقال : لا بأس بذلك (٣) .

وروى الكليني في الصحيح عن البرنطي ، عن الرضا عليه السلام أنه أراه خاتم أبي الحسن عليه السلام وفيه وردة وهلال في أعلاه (٤) .

والأخبار الواردة بلفظ الكراهة ولأشبهى ولا أحب كثيرة وروي في الصحيح عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس بتماثيل الشجر (٥) .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن تماثيل الشجر والشمس والقمر ، فقال : لا بأس ما لم يكن شيئاً من الحيوان (٦) .

وقال في المنتهى : لو غير الصورة من الثوب زالت الكراهية ، وذكر صحيحة محمد

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) الاعراف : ٢٩ ،

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ .

(٤) الكافي ج ٦ ص ٣٣٧ .

(٥-٦) راجع المحاسن ص ٦١٩ .

ابن مسلم التي رواها في الذكرى .

**هـ الخصال :** عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم ابن يحيى ، عن جده الحسن بن راشد ، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يعقد الرجل الدراهم التي فيها صورة في ثوبه ، وهو يصلي ، ويجوز أن تكون الدراهم في هميان أو في ثوب إذا خاف ويجعلها إلى ظهره (١) .

**توضيح :** مادل عليه من كراهة استصحاب الدراهم التي فيها صورة في الصلاة هو المشهور بين الأصحاب ، و تزول أو تخف الكراهة بشدّها في ثوب أو هميان وشدّها في وسطه ، بحيث تكون الدراهم خلفه ، لا بمعنى أن يضعها خلفه ، كما فهم ولعل النكته في ذلك أنها إذا كانت خلفه ولم تكن بينه وبين القبلة ، كان أبعد من توهّم العبادة لها ، ومشابهة عبادة الأصنام .

ويؤيّد ما رواه الصدوق في الفقيه (٢) بسنده الحسن أنه سأل عبدالرحمان ابن الحجّاج أبا عبدالله عليه السلام عن الدراهم السود تكون مع الرجل وهو يصلي ، مربوطة أو غير مربوطة ؟ قال : ما أشتي أن يصليّ ومعه هذه الدراهم التي فيها التماثيل ثمّ قال عليه السلام : ما للناس بدّ من حفظ بضائعهم فإن صلىّ وهي معه فليكن من خلفه ، ولا يجعل شيئاً منها بينه وبين القبلة .

و قال العلامة في المنتهى : لو كانت معه دراهم فيها تماثيل استحبّ له أن يواربها عن نظره ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عثمان قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الدراهم السود فيها التماثيل أيصليّ الرجل وهي معه ؟ فقال : لا بأس بذلك إذا كانت موارد (٣) وعن ليث المرادي ، عن أبي عبدالله عليه السلام و إذا كانت معك دراهم سود فيها تماثيل فلا تجعلها بين يديك ، واجعلها من

(١) الخصال ج ٢ ص ١٦٥ .

(٢) فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١٦٦ ط نجف .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٣٠ .

خلفك (١) انتهى .

والخبر الأخير يحتمل أن يكون المراد به وضعها خلفه لما ذكر ، أولعدم شغل القلب به ، و لعله محمول على ما إذا لم يخف التلف ، فإنَّ معه يكون شغل القلب أكثر .

٦ - **العلل والخصال**: بالاسناد المتقدم عن أمير المؤمنين عليه السلام قال :  
لاتلبسوا السواد فإنه لباس فرعون (٢) .

٧ - **المحاسن**: عن بعض أصحابه ، عن ابن أسباط ، عن عمته يعقوب بن سالم قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : يكون معي الدراهم فيها تماثيل وأنا محرم ، فأجعلها في همياني و أشد في وسطي ؟ قال : لا بأس ، أوليس هي نفقتك تعينك بعبد الله (٣) .

٨ - **الخصال** : عن أحمد بن الحسن القطان ، عن الحسن بن علي السكري عن محمد بن زكريا البصري ، عن جعفر بن محمد بن عمارة ، عن أبيه ، عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : يجوز للمرأة لبس الديباج والحريز في غير صلاة وإحرام وحرم ذلك على الرجال إلا في الجهاد ، و يجوز أن تنتختم بالذهب وتصلّي فيه ، وحرم ذلك على الرجال (٤) .

قال النبي ﷺ يا علي : لا تنتختم بالذهب فإنه زينتك في الجنة ، ولا تلبس الحريز فإنه لباسك في الجنة (٥) .

٩ - **غوالي اللغالي**: قال النبي ﷺ : مشيراً إلى الذهب والحريز: هذان محرمان على ذكور أمتي دون إناثهم .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) علل الشرايع ج ٢ ص ٣٥ ، الخصال ج ٢ ص ١٥٨ .

(٣) المحاسن ص ٣٥٨ .

(٤) (٥) الخصال ج ٢ ص ١٤٢ في حديث طويل .

١٠- كتاب العلل : لمحمد بن علي بن إبراهيم : لا يصلي في الديباج ، و لا يصلي في ثوب أسود ، ولا على ثوب عليه اسم الله كثيراً ، ولا على ثوب فيه تصاوير .

ثم قال : والعلة في أن لا يصلي في الأبريسم لأنه من لعاب الدود ، والدود ميتة !

١١- كتاب المسائل وقرب الاسناد : بسنديهما عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن الخلخل هل يصلح لبسها للنساء والصبيان ؟ قال : إن كنَّ صمَّاء فلا بأس ، وإن كان لها صوت فلا (١) .

بيان : المشهور بين الأصحاب كراهة الخلخل المصنوع للمرأة ، وهذا الخبر في سائر الكتب مروى بسند صحيح (٢) ولا اختصاص له بحال الصلاة ، بل المستفاد منه الكراهة مطلقاً ، وقال ابن البراء على ما حكى عنه لا تصح الصلاة في خلخل النساء إذا كان لها صوت ، والأظهر الكراهة لقصور الرواية عن إفادة التحريم .

١٢- العلل : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن سليمان ، عن رجل : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : أصلي في قلنسوة سوداء ؟ قال : لا تصل فيها ، فإنها لباس أهل النار (٣) .

١٣- ومنه : بالاسناد المتقدم عن الأشعري رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكره السواد إلا في ثلاثة : العمامة والخف والكساء (٤) .

(١) قرب الاسناد : ١٠١ ط حجر ، ١٣٤ ط نجف ، البحار ج ١٠ ص ٢٦٣ .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٠٢ ، الفقيه ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٥ .

(٤) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٦ .

١٤- رجال الكشي : الخلف بن حماد ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن المغيرة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كَانَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيكٍ الْعَامِرِيِّ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ ، ذَوَابِتَاهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ مَصْعَدًا فِي لِحْفِ الْجَبَلِ بَيْنَ يَدَيِ قَائِمِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فِي أَرْبَعَةِ آلَافٍ يَكْبُرُونَ وَيَكْرُؤُونَ (١) .

بيان : قال الفيروز آبادي : اللحف بالكسر أصل الجبل .

١٥ - العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلّي و عليه خاتم حديد ، قال : لا ، ولا يتختم به الرجل ، لأنّه من لباس أهل النار (٢) .

وقال لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلّي فيه ، لأنّه من لباس أهل الجنة (٣) .

(١) رجال الكشي ص ١٩٠ تحت الرقم : ٩٧ .

(٢) قال الله عزوجل : « فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار ..... ولهم مقامع من حديد ، الحج : ٢٠-٢٢ ، والمراد بالثياب من النار الحديد والقطر والنحاس المحترقة بالنار بقرينة قوله « قطعت » ومثله قوله تعالى : « وترى المجرمين يومئذ مقرنين في الأصفاد » سرا يلبسهم من قطران ، إبراهيم ، ٥٠ و قوله تعالى : « خذوه فلوله » ثم الجحيم صلوه \* ثم في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعاً فاسلكوه ، الحاقة : ٣٠-٣٢ ، وغير ذلك من الآيات التي تشير الى ان الحديد وما شابهه لباس أهل النار ، فكما نهى النبي (ص) ان يبتدروا الى لباس أهل الجنة في الدنيا ، بقية لهم في نعيم الآخرة ، كذلك نهى أن يلبسوا لباس أهل النار فيمجلوا الى عذابه كانوا غير مباينين بهذا العذاب .

هذا اذا كان الحديد صيقلياً أو مموهاً بالاستيل ونحوه ، وأما اذا كان ذا خبث ظاهر فهو خبث غير طاهر لا يلبق لبسه في الصلاة كما قال (ص) « ما طهرت كف فيها خاتم حديد » .

(٣) علل الصرائع ج ٢ ص ٣٧ .

بيان : اشتمل الخبر على حكمين أحدهما المنع من لبس خاتم الحديد في الصلاة ، والمشهور بين الأصحاب كراهة استصحاب الحديد ظاهراً فيها ، وقال الشيخ في النهاية : ولا تجوز الصلاة إذا كان مع الإنسان شيء من حديد مشتهر ، مثل السكين والسيف ، وإن كان في غمد أو قراب فلا بأس بذلك ، وعن ابن البراء أنه عدّ ثوب الإنسان إذا كان فيه سلاح مشتهر مثل سكين أو سيف مما لا يصحّ الصلاة فيه على حال ، قال : وكذلك إذا كان في كتمه مفتاح حديد إلا أن يلقه بشيء ، وإذا كان معه دراهم سود إلا أن يلقه في شيء ولعلّ الكراهة أقوى ، لصعّب الأخبار وعدم صراحتهما في التحريم وقال المحقق وتسقط الكراهة مع ستره وقوفاً بالكراهة على موضع الوفاق ممّن كرهه ، وهو قريب لدلالة بعض الأخبار عليه .

و ثانيهما المنع عن لبس الخاتم من الذهب والصلاة فيه ، فأما تحريم لبس الذهب للرّجال فلا خلاف فيه ، وإنما الخلاف في بطلان الصلاة فيما لا تنتم فيه كالخاتم منه مثلاً ، وذهب العلامة والأكثر إلى البطلان ، وقوّى المحقق عدمه ، قال في الذكرى : الصلاة في الذهب حرام على الرّجال فلو موّه به ثوباً وصلى فيه بطل ، بل لو لبس خاتماً منه وصلى فيه بطلت صلاته ، قاله الفاضل للرواية ، ولأنّ فعل المنهى عنه مفسد للعبادة ، وقوّى في المعتبر عدم الإبطال بلبس خاتم من ذهب ، لأجرائه مجرى لبس خاتم مغصوب ، والنهي ليس عن فعل من أفعال الصلاة ، ولا عن شرط من شروطها .

ثمّ قال الشهيد - ره - : لو موّه الخاتم بذهب فالظاهر تحريمه لصدق اسم الذهب عليه ، نعم لو تقادم عهده حتّى اندرس وزال مسمّاه جاز ، ومثله الأعلام على الثياب من الذهب أو المموّه به ، في المنع من لبسه والصلاة فيه ، قال أبو الصلاح : يكره الصلاة في الثوب المصبوغ و آكده كراهية الأسود ، ثمّ الأحمر المشبع ، والمذهّب ، والموشّح والملحّم بالحرير والذهب ، قال : والأفضل الثياب البياض ، والنحرير أحوط وأقوى .



هاشم ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا يصلي الرجل في خاتم حديد (١) .

١٧- الاحتجاج : كتب الحميري إلى القائم عليه السلام يسأله عن الرجل جل في كفه أوسراويله سكين أو مفتاح من حديد هل يجوز ذلك؟ فكتب عليه السلام جائز (٢) .  
١٨- غيبة الشيخ : عن محمد بن أحمد بن داود ، عن أحمد بن إبراهيم النوبختي عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري مثله (٣) .

بيان : يدل على أن النهي في سائر الأخبار على الكراهة ، ويحتمل أن يكون التجويز فيه لعدم كونه بارزاً .

١٩- قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن الثوب فيه التماثيل أو علامة يصلى فيه ؟ قال : لا (٤) .

أقول : رواه في المحاسن عن موسى بن القاسم ، عن أبيه ، قال : سأله عن الثوب يكون فيه تماثيل أو في علمه يصلى فيه ؟ قال : لا يصلى فيه (٥) .

٢٠- قرب الاسناد : بالاسناد عن علي بن جعفر ، عن أخيه قال : سأله عن الخاتم يكون فيه نقش تماثيل سبع أو طير يصلى فيه ؟ قال : لا بأس (٦) .

بيان : يدل على أن أخبار النهي محمولة على الكراهة ، ورواه في كتاب المسائل (٧) وفيه قال : لا ، فيؤيد سائر الأخبار ، والاعتماد على نسخ قرب الاسناد

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٧ .

(٢) الاحتجاج ص ٢٧٠ .

(٣) غيبة الشيخ ص ٢٤٩ .

(٤) قرب الاسناد ص ٨٦ ط حجر .

(٥) المحاسن : ٦١٧ .

(٦) قرب الاسناد ص ٩٧ ط حجر .

(٧) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٩ .

أكثر ، مع أنه رواه ابن إدريس (١) في السرائر من قرب الاسناد موافقاً لما في النسخ .

٢١- فقه الرضا : قال عليه السلام : لا تصلي في ديباج ، ولا في حرير ، ولا وشي ولا في ثوب أبريسم محض ، ولا في تكّة أبريسم ، وإذا كان الثوب سداً أبريسم و لحمنه قطن أو كتان أو صوف فلا بأس بالصلاة فيها ، ولا تصل في جلد الميتة على كل حال ، ولا في خاتم ذهب ، ولا تشرب في آنية الذهب والفضة ، ولا تصل على شيء من هذه الأشياء إلا ما يصلح لبسه (٢) .

وقال عليه السلام : اعلم يرحمك الله أن كل شيء أنبتته الأرض فلا بأس بلبسه والصلاة فيه (٣) .

بيان : النهي عن الوشي إما على الكراهة أو لكونه غالباً من الحرير ، وقوله ولا تصل ظاهره تحريم افتراش الحرير والذهب ، وسائر ما لا يجوز الصلاة فيه حال الصلاة ، والمشهور جواز الركوب على الحرير والافتراش له ، وحكى في المختلف عن بعض المتأخرين القول بالمنع ، وتردد فيه في المعتبر ، ولعل الجواز أقرب ، وفي حكم الافتراش التوسّد ، وأما الالتحاف ففيه إشكال ، والأشهر الجواز وأما التدنّس فقال الشهيد الثاني - ره - : إنه كالاftراش ، وحكم بعض المتأخرين عنه بتحريمه لصدق اللبس عليه ، والأحوط ترك الالتحاف والتدنّس لاسيما الأخير .

٢٢- قرب الاسناد عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن الصادق عن أبيه عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن سبع : عن التختّم بالذهب ، والشرب في آنية الذهب ، والفضة ، وعن المياثر الحمر ، وعن لباس الاستبرق والحرير والقز والأرجوان (٤) .

(١) السرائر ص ٤٨٠ .

(٢) فقه الرضا ص ١٦ .

(٣) فقه الرضا ص ٤١ .

(٤) قرب الاسناد ص ٣٤ ط حجر ص ٤٨ ط نجف .

٢٣ - أربعين الشهيد : باسناده عن الشيخ ، عن ابن أبي جئد ، عن محمد بن الوليد ، عن الحميري \* مثله .

٢٤ - كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن الرجل هل يصلح له أن ينتختم بالذهب ؟ قال : لا (١) .

٢٥ - معاني الاخبار : عن حمزة بن محمد العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله ولا أقول نهاكم عن التختم بالذهب ، وعن ثياب القسي ، وعن مياثر الأرجوان ، وعن الملاحف المقدمة وعن القراءة وأنا راکع ، قال حمزة بن محمد : القسي ثياب يؤتى بها من مصرفها حرير (٢) .

٢٦ - الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد وعبد الله ابني محمد ابن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير مثله (٣) .

٢٧ - ومنه : باسناده إلى البراء بن عازب قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن سبع نهانا أن نتختم بالذهب وعن الشرب في آنية الذهب والفضة وقال : من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة (٤) وعن ركوب المياثر ، وعن لبس القسي

(١) كتاب المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٧٢ .

(٢) معاني الاخبار ص ٣٠١ . وزاد بعده : وأصحاب الحديث يقولون : القسي

- بكسر القاف - وأهل مصر يقولون : القسي تنسب إلى بلاد يقال لها القس ، هكذا ذكره القاسم بن سلام ، وقال : قد رأيتها ولم يعرفها الاسمى .

(٣) الخصال ج ١ ص ١٣٩ .

(٤) وهذا النهي أيضاً من أدبه صلى الله عليه وآله على ما مر شرحه ، بيان قوله عز وجل

« ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون » \* يطاف عليهم بصحاف من ذهب وأكواب ، الزخرف : ٧١ ، وقوله تعالى : « وجزاءهم بما صبروا جنة وحريراً » \* متكئين فيها على الارائك ... و يطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قوارير قوارير من فضة —

وعن لبس الحرير والديباچ والاستبرق (١) .

بيان : قال في النهاية : فيه أنه نهى عن لبس القسي<sup>٢</sup> هي ثياب من كتان مخلوط حرير يؤتى بها من مصر ، نسبت إلى قرية على ساحل البحر قريباً من تنيس يقال لها : القس<sup>٣</sup> بفتح القاف ، وبعض أهل الحديث يكسرها ، وقيل أصل القسي القز<sup>٤</sup> بالزاي منسوب إلى القز<sup>٥</sup> ، وهو ضرب من الأبريسم ، فأُبدل من الزاء سيناً ، وقيل هو منسوب إلى القس<sup>٦</sup> وهو الصقيع لبياضه انتهى .

وقال بعض شراح البخاري<sup>٧</sup> : هو بمهملة وتحنية مشددة دين ، وفسر بثياب مضلعة فيها حرير مثل الأترنج أو كتان مخلوط بحرير ، وقال في الذكري : بفتح القاف وتشديد السين المهملة المنسوب إلى القس<sup>٨</sup> موضع ، وهي من ثياب مصر فيها حرير انتهى ، ولما كان ظاهر كلام الأكرع<sup>٩</sup> عدم كونه حريراً محضاً ، فالنهي محمول على الكراهة للونه ، أولكونه مخلوطاً على ما قيل من كراهة المخلوط مطلقاً ، وإن لم يثبت ، والمقدم يظهر من الجوهري والفيروزآبادي<sup>١٠</sup> وغيرهما أنه المشبع بالحمرة ، ومن بعضهم أنه المشبع بأي لون كان وبالنظر إلى المعنى الثاني كره الشيخ وجماعة الصلاة في الثياب المقدمة بأي لون كان كما مر<sup>١١</sup> قال في الذكري : وفي المبسوط ولبس الثياب المقدمة بلون من الألوان ، والنختم بالحديد مكروه في الصلاة ، فظاهره كراهية المشبع مطلقاً واختاره أبو الصلاح وابن الجنيّد وابن إدريس ، والأولى حمل رواية حماد عليه ، والتخصيص بالحمرة أخذه المحقق من ظاهر كلام الجوهري<sup>١٢</sup> انتهى .

قدروها تقديراً ، الانسان : ١٢-١٦ ، فالشرب من أواني الذهب والفضة ولباس الحرير كالإتكاء على الأرائك ، من نعيم أهل الجنة أعدت لهم نزلاً ، وأدب الموعود يقضى أن يزهد عنها في هذه الدنيا حتى ينزل عليها في الدار الآخرة ويتنعم بها ، وأما الذي تنعم بها قبل الميماد زاهداً فيها فظيلة حياته الدنيا فكانه رغب عن نعيم الآخرة ورضى بالحياة الدنيا من الآخرة .

وقال الفيروز آبادي : الاستبرق الديباج الغليظ معرب استبروة ، أو ديباج يعمل بالذهب ، أو ثياب حرير صفاق نحو الديباج أوقيدة حمراء كأنها قطع الأوتار .

٢٨- قرب الاسناد : عن محمد بن عبد الحميد وعبد الصمد بن محمد جميعاً ، عن حنان بن سدير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : قال النبي ﷺ لعلي عليه السلام : إيتاك أن تتختم بالذهب ، فإنه حلينك في الجنة ، وإيتاك وأن تلبس القسي (١) .

٢٩- الاحتجاج وغيبة الشيخ : عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري أنه كتب إلى صاحب الزمان عليه السلام يسأله عن الفص الخماهن ، هل تجوز فيه الصلاة إذا كان في أصبعه ؟ فكتب الجواب : فيه كراهية أن يصلّى فيه ، وفيه إطلاق ، والعمل على الكراهية (٢) .

بيان : الخماهن بالضم كلمة فارسية ، قالوا حجر أسود يميل إلى الحمرة ، فالظاهر أنه الحديد الصّيني (٣) وقيل : فيه سواد وبياض ، وفي بعض نسخ الاحتجاج الجوهر بدل الخماهن ولعله تصحيف ، وعلى تقديره فهو محمول على غير الجواهر التي يستحب التختّم بها .

أقول : قد مرّ الأخبار في أبواب آداب اللباس ، وسيأتي بعضها في باب حكم النساء في الصلاة .

(١) قرب الاسناد ص ٤٤ ط نجف ص ٢٧ ط حجر .

(٢) الاحتجاج ص ٢٧٠ ، غيبة الشيخ الطوسي ص ٢٢٨ .

(٣) وقال في البرهان بعد تعريفه بأنه حجر صلب أسود يضرب إلى الحمرة يسحق

للإورام الصفراوية : انه نوع من الحديد يقال له بالعربية حجر حديدى وصندل حديدى .

٦

## (( باب ))

✽ « ( الصلاة في الثوب النجس أو ثوب أصابه ) » ✽

✽ « ( بواق أو عرق أو ذرق ، و حكم ثياب الكفار ، ) » ✽

✽ « و ما لا يتم فيه الصلاة » ✽

الآيات : المدثر : وثيابك فطهر (١) .

تفسير : المتبادر تطهير الثياب من النجاسات فيجب في جميع الأحوال إلا ما أخرجه الدليل ، ومنها حال الصلاة ، وفسر في الروايات بالتشهير ، فيستفاد منه التطهير أيضاً ، إذ التعبير عن التشهير بالتطهير يومي إلى أن الغرض منه عدم تنجس الثوب ، وقيل المراد طهر نفسك عن الرذائل أولاً تلبسها على معصية ولاغدر ، وهما مدفوعان بأن المجاز لا يصار إليه إلا لتريئة أو نص " نعم يمكن أن يقال : لعل المراد به التنظيف بناء على عدم ثبوت الحقايق الشرعية فتأمل .

١- قرب الاسناد : عن الحسن بن طريف ، عن الحسين بن علوان ، عن الصادق عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام سئل عن البزاق يصيب الثوب ، فقال : لا بأس به (٢) . وقال : إن علياً عليه السلام كان لا يرى بالصلاة بأساً في الثوب الذي يشتري من النصارى والمجوسى واليهودى قبل أن يغسل يعنى الثياب التي تكون في أيديهم فيحبسونها ، وليست بشياهم التي يلبسونها (٣) .

(١) المدثر : ٤ ، والآية من المشابهات بأم الكتاب : ظاهره الاستقلال وأنه واجب الاتباع على الإطلاق ، وليس كذلك ، بل هو سنة في فريضة بتأويل النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته ولذلك لا تبطل الصلاة بالاخلال به الا عمداً كسائر السنن التي جعلت في الصلاة . (٢ و ٣) قرب الاسناد ص ٤٢ ط حجر ، ٥٧ ط نجف وقد مر في ج ٨٠ ص ٢٦ وقالنا الاخير على نسخة مخطوطة مصححة وفيه « فيجتنبونها » بمعنى يأخذونها جنباً ولا يلبسونها .

بيان : الظاهر أن قوله « يعني » كلام بعض الرواة ، أو صاحب الكتاب ، و  
يحتمل أن يكون كلام الصادق عليه السلام والظاهر شمول البزاق لبزاق الغير ، وشمول  
السؤال لحال الصلاة ، فيدل على جواز الصلاة في فضلات الانسان من عرقه و  
نخلته و بصاقه و شعره و ظفره كما هو الظاهر من أكثر الأخبار ، ويظهر من كلام  
بعض الأصحاب أيضاً ، و يشهد لذلك مصافحتهم في البلاد الحارة و معانقتهم مع  
أزواجهم مع عدم الأمر بالغسل للصلاة ، و عدم انفكاكهم عن العرق غالباً ، قال  
في المنتهى : لا بأس أن يصلي الانسان وعلى ثوبه شيء من شعره أو أظفاره وإن لم يتنفضه  
لأنهما طاهران لامانع من استصحابهما في الصلاة .

ويؤيده ما رواه الشيخ (١) في الصحيح عن علي بن الريان قال : كتبت إلى  
أبي الحسن عليه السلام : هل تجوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان و  
أظفاره من قبل أن يتنفضه ويلقيه عنه ؟ فوقع يجوز . فأنه وإن فرض المسئلة في  
شعر الانسان نفسه ، لكن استشهاد بالخبر يعطي العموم ، وقد صرح بذلك بعض  
المؤخرين ونسب الشهيد الثاني الفرق بين شعرات الانسان وغيره إلى بعض الأصحاب .  
٢- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن  
أخيه عليه السلام قال : سألت عن الرجل يرى في ثوبه خرق الحمام أو غيره ، هل يصلح  
لله أن يحكّه وهو في صلاته ؟ قال : لا بأس (٢) .

وسأله عن الرجل يشتري ثوباً من السوق ليساً لا يدرى لمن كان ؟ يصلح له  
الصلاة فيه ؟ قال إن كان اشتراه من مسلم فليصل فيه ، وإن كان اشتراه من نصراني  
فلا يصل فيه حتى يغسله (٣) .

٣- السرائر : من جامع البزنطي ، عن الرضا عليه السلام مثله إلا أنه قال في آخره  
لا يلبسه ولا يصل فيه (٤) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٧ ط نجف ٨٩ ط حجر .

(٣) ، ص ١٢٦ ط نجف . (٤) السرائر ص ٤٦٥ .

بيان : ظاهر الجواب الأول جواز الصلاة في خرقه الطيور ، وعدم كون الحكّ فعلاً كثيراً ، والثاني يدلّ على جواز الصلاة في ثوب أصابه عرق الغير ، و على نجاسة أهل الكتاب ، و لعلّه إمّا محمول على العلم بالملاقات ، أو النهي على التنزيه ، وقد مرّ القول فيه مع سائر الأخبار في كتاب الطهارة (١) .

٤- قرب الاسناد : بسنده عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سأله عن أكسية المرعزي والخفاف ينقع في البول أيسلّى فيها ؟ قال : إذا غسلت بالماء فلا بأس (٢) .

بيان : المرعزي بكسر الميم والعين وتشديد الزاء المفتوحة الزغب الذي تحت شعر العنز ، والغسل في الخفاف ، لعلّه على الاستحباب ، لكونها ممّا لا تتمّ الصلاة فيه منفرداً ، وقد مرّ تفصيل تلك الأحكام .

٥ - الاحتجاج وغيبة الشيخ : بسنديهما أنّه كتب الحميريّ إلى القائم عليه السلام أنّ عندنا حاكّة مجوس يأكلون الميتة ولا يغتسلون من الجنابة ، وينسجون لنا ثيابنا ، فهل تجوز الصلاة فيها قبل أن تغسل ؟ فخرج الجواب : لا بأس بالصلاة فيها (٣) .

بيان : حمل على ما إذا لم يعلم ملاقاتهم لها بالرطوبة ، وإن غلب الظنّ بها .

٦- فقه الرضا : قال عليه السلام : إن أصاب قلنسوتك أو عمامتك أو النكّة أو الجورب أو الخفّ مني أو بول أو دم أو غايط فلا بأس في الصلاة فيه ، وذلك أنّ الصلاة لا يتمّ في شيء من هذه وحده (٤) .

وقال عليه السلام : روي في دم الدماويل يصيب الثوب والبدن أنّه قال : يجوز فيه

(١) راجع ج ٨٠ ص ٤٦ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف .

(٣) الاحتجاج ص ٢٧٠ ، غيبة الطوسي ص ٢٤٨ .

(٤) فقه الرضا ص ٦ .



الصلاة ، وأردى أنه لا بأس بدم البعوض والبراغيث (١) .

وأردى ليس دمك مثل دم غيرك ونزوى قليل البول والغائط والجنابة وكثيرها سواء لا بد من غسله إذا علم به ، فإذا لم يعلم به أصابه أم لم يصبه ، رش على موضع الشك الماء ، فان تيقن أن في ثوبه نجاسة و لم يعلم في أي موضع على الثوب غسل كله (٢) .

ونزوى أن بول ما لا يجوز أكله في النجاسة ذلك حكمه ، وبول ما يؤكل لحمه فلا بأس به (٣) .

بيان : قد مر الكلام في تلك الأحكام في كتاب الطهارة .

٧ - كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن رجل أصاب [ ب ] ثوباً به خنزير فذكروه في صلاته [ قال : ] فليمض فلا بأس ، وإن لم يكن دخل في صلاته فليضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيغسله (٤) .

٨ - ومنه : قال : سألت عن ثياب النصراني واليهودي أ يصلح أن يصلي فيه المسلم ؟ قال : لا (٥) .

بيان : الجواب الأول يدل على عدم وجوب غسل ما لاقاه الخنزير يابساً على الظاهر ، والثاني محمول على العلم بالملاقاة رطباً أو على الاستحباب ، كما عرفت .

٩ - نوادر الراوندى : باسناده عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال : سئل علي بن أبي طالب عليه السلام عن الصلاة في الثوب الذي فيه أبوال الخنافس و دماء البراغيت ، فقال : لا بأس (٦) .

١٠ - دعوات الراوندى : عن محمد بن علي عليه السلام أنه سئل عن قوله تعالى :

(١-٣) فقه الرضا ص ٤١ .

(٤) المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٥٦ .

(٥) ، ، ج ١٠ ص ٢٦٢ .

(٦) نوادر الراوندى : لم نجده وقد مر في ج ٨٠ ص ١١٠ وفيه الخفافيش .

« وثيابك فطهر » قال : يعني فشمّر ، ثم قال : لا يجوز ثوبك كعبك ، فإنّ الإسبال من عمل بني أمية .

١١- قرب الاسناد : بسنده عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن رجل عريان وقد حضرت الصلاة فأصاب ثوبه بعضه دم أو كله أوصلي فيه أو يصلي عرياناً ؟ قال : إن وجد ماء غسله ، فإن لم يجد ماء صلى فيه ، ولم يصل عرياناً (١) .

بيان : اختلف الأصحاب في هذه المسئلة ، فذهب الشيخ وأكثر الأصحاب إلى أنّ من ليس معه إلا ثوب نجس ، وتعدّر تطهيره ، نزعه وصلى عرياناً مومياً ، وقال ابن الجنيد : لو كان مع الرجل ثوب فيه نجاسة لا يقدر على غسلها ، كان صلاته فيه أحبّ إلى من صلاته عرياناً ، وقال العلامة في المنتهى والمحقق في المعتبر بالتخير من غير ترجيح ، والأخبار في ذلك مختلفة ، وجمع ابن الجنيد بينها بحمل أخبار الصلاة عارياً على الجواز ، وهذا ومثله على الاستحباب ، وهذا وجه قريب ، ويؤيده أنّ في الصلاة عارياً يفوت أصل الشرط أعني الستر مع الركوع والسجود والقيام ، بخلاف ما إذا صلى في الثوب النجس فإنه يفوت وصف من أوصاف الشرط ، ويأتي بالأركان صحيحة و أيضاً أخبار الصلاة (٢) في الثوب أصحّ سنداً .

وأجاب الشيخ عن هذه الأخبار بحمل الصلاة على صلاة الجنابة وبأنّ المراد الصلاة فيه إذا لم يتمكن من نزعه ، وحمل خصوص هذا الخبر على أنّ المراد بالدم ما تجاوز الصلاة فيه كدم السمك ولا يخفى ما في الجميع من التكلف ، والأولى الصلاة في الثوب وإن كان الأحوط الصلاة عارياً أيضاً .

١٢- قرب الاسناد : عن السندي بن محمد ، عن أبي البخري ، عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : السيف بمنزلة الرداء تصلي فيه

(١) قرب الاسناد ص ١١٦ ط نجف ص ٨٩ ط حجر .

(٢) راجع التهذيب ج ١ ص ١٩٩ ، الكافي ج ٣ ص ٣٩٦ .

ما لم ترفيه دماً (١) .

بيان : التقييد بعدم رؤية الدم إما على الاستحباب ، أو هو مبني على اختصاص الحكم بالملابس والأثواب ، وقد مر القول فيه .

١٣- دعائم الاسلام : من رسول الله ﷺ أنه نهي عن الصلاة في ثياب اليهود والنصارى والمجوس يعني التي لبسوها (٢) .

١٤- الهداية : كل ما لا تتم الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه ، إذا أصابه قند ، مثل العمامة والقلنسوة والنكّة والجورب والخف (٣) .

بيان : إطلاق كلامه يقتضي عدم الفرق في ما لا تتم الصلاة فيه كونه من الملابس وغيرها ، ولا في الملابس بين كونها في محالها أم لا ، وإلى هذا التعميم أشار في المعتبر ، ونقل عن القطب الراوندي أنه حصر ذلك في خمسة أشياء : القلنسوة ، والنكّة ، والخف ، والنعل ، والجورب ، وعن ابن إدريس أنه خص الحكم بالملابس ، واختاره العلامة في جملة من كتبه ، واعتبر كونها في محالها والتعميم أظهر .

ثم أعلم أن إدخال العمامة في ذلك مما تفرّد به - وكأنه أخذه من الفقه (٤) ويشكل بأن أكثر العمامات مما تتم الصلاة فيها وحدها ، ولعل مراده عدم تمام الصلاة فيها مع بقاءها على تلك الهيئة ، وفيه ما لا يخفى ، وربما يحمل كلامه على العمامة الصغيرة التي لا يمكن ستر العورة بها كالعصابة كما ذكره القطب الراوندي ، وبالجملة العمل بظاهره مشكل ، وإن احتمله بعض المحققين من المناشرين .

(١) قرب الاسناد ص ٦٢ طحج ص ٨٢ ط نجف

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) الهداية ص ١٥ ط الاسلامية .

(٤) فقه الرضا ص ٦ ، وقد مر تحت الرقم ٦ .

## ٧

## \* (( باب )) \*

## \* ( حكم المختضب في الصلاة ) \*

١- العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن إسماعيل بن مرار عن يونس ، عن جماعة من أصحابنا قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام ما العلة التي من أجلها لا يحل للرجل أن يصلي وعلى شارب الحنأ ؟ قال : لأنه لا يتمكّن من القراءة والدعاء (١).

٢- ومنه : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، وغيره ، عن أبان ، عن مسمع بن عبد الملك قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يصلي المختضب ، قلت : جعلت فداك ولم ؟ قال : إنه محصر (٢) .

بيان : محصر أي ممنوع عن القراءة والذكر ، وبعض أفعال الصلاة ، قال في النهاية : الاحصار المنع والحبس ، يقال أحصره المرض أو السلطان : إذا منعه عن مقصده ، فهو محصر ، وحصره إذا حبسه فهو محصور .

٣ - قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن الرجل والمرءة يصلح لهما أن يصليا وهما مختضبان بالحنأ والوسمة ؟ قال : إذا برز الفم والمنخر فلا بأس (٣) .

٤- المحاسن : عن أبيه ، عن أبان ، عن مسمع بن عبد الملك قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يختضب الجنب ولا يجامع المختضب ، ولا يصلي المختضب

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٢ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٣٢ .

(٣) قرب الاسناد ص ٩١ ط حجر ، ومثله في المسائل : البحار ج ١٠ ص ٢٦٩ .

قلت : جعلت فداك لم لا يجمع المختضب ولا يصلي ؟ قال : لأنّه مختضب (١).  
بيان : أي الخضاب واقعاً له تأثير في المنع ، وليس عليكم أن تعلموا سببه ،  
ولا يبعد أن يكون "لأنّه مختصر" فصحّف ، لأنّ الراوي واحد ، ويمكن الجمع  
بين الأخبار بحمل أخبار المنع على ما إذا منع القراءة أو بعض الأفعال ، وأخبار  
الجواز على عدمه ، فيكون المنع محمولاً على الحرمة أو المنع على ما إذا لم يأت  
بالأفعال على وجه الكمال ، فيكون النهي للتنزيه ، فلا ينافي الجواز .  
قال في المنتهى : لا بأس للرّجل والمرء أن يصلّيا وهما مختضبان ، أو  
عليهما خرقة الخضاب إذا كانت طاهرة ، ثمّ استشهد بصحيفة رفاعه (٢) وخبر سهل  
ابن اليسع (٣) ثمّ قال : هذا وإن كان جائزاً إلا أنّ الأولى نزع الخرقة وأن  
يصليّ ويده بارزة ، واستدلّ بخبر الحضرميّ المشتمل على المنع (٤) ثمّ قال :  
ولا فرق بين الرّجل والمرء في ذلك لرواية عمّار (٥) وصحيفة عليّ بن جعفر (٦) .




---

(١) المحاسن ص ٣٣٩ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٣٧ ، الكافي ج ٣ ص ٤٠٨ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٣٨ .

## ٨

## \* (( باب )) \*

\*(حكم ناسي النجاسة في الثوب والجسد وجاهلها)\*

« ( و حكم الثوب المشتبه ) »

١- العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن إسماعيل بن مرّاد ، عن يونس ، عن زرعة ، عن سماعة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا دخلت الغائط فقضيت الحاجة ولم تهرق الماء ، ثم توضأت ونسيت أن تستنجي ، فذكرت بعد ما صليت فعليك الإعادة ، وإن كنت أهرقت الماء و نسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء والصلاة و غسل ذكرك ، لأنّ البول مثل البراذ (١) .

بيان : قد سبق الكلام فيه في كتاب الطهارة (٢) وأنّ الأشهر في ناسي استنجاء البول ذلك ، و في نسيان استنجاء الغائط عدم الإعادة مطلقا ، والأحوط العمل بالمشهور .

٢- تفسير علي بن إبراهيم : من كان عليه ثوبان فأصاب أحدهما بول أو قدر أو جنابة ولم يدر أيّ الثوبين أصاب القدر ، فأنه يصلي فيهذا وفي هذا ، فإذا وجد الماء غسلهما جميعاً (٣) .

بيان : يدلّ على وجوب الصلاة في كلّ من الثوبين المشتبهين ، كما هو المشهور بين الأصحاب ، والظاهر أخذه من الرواية ، لأنّه من أرباب النصوص ويدلّ عليه حسنة صفوان (٤) ونقل الشيخ في الخلاف عن بعض علمائنا أنّه يطرّحهما و يصلي

(١) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٢) راجع ج ٨٠ ص ٢٠٨ .

(٣) تفسير القمي ص ٧٠ .

(٤) التهذيب ج ١ ص ١٩٩ .

عرياناً ، و جعله في المبسوط رواية ، واختاره ابن إدريس والأوئل أقوى للرواية المتقدمة ولورود الروايات بالصلاة في الثوب المتيقن النجاسة ، والمشهور في الثياب الكثيرة المشبهة أيضاً ذلك ، إلا أن يضيق الوقت فيصلّي عرياناً على الأشهر ، والأظهر تعيين الصلاة في الممكن ، وإن كان واحداً إذا لم يظهر جواز الصلاة في الثوب المتيقن النجاسة ، بل تعيينها كما مر .

٣ - فقه الرضا : قال عليه السلام : إن كنت أهرقت الماء فتوضأت و نسيت أن تستنجي حتى فرغت من صلاتك ، ثم ذكرت فعليك أن تستنجي ثم تعيد الوضوء والصلاة (١) .

و قال عليه السلام : قدرني وفي المنى إذا لم تعلم من قبل أن تصلي فلا إعادة عليك (٢) .

٤ - السرائر : من كتاب المشيخة لابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن رأيت في ثوبك دماً وأنت تصلي ولم تكن رأيته قبل ذلك فأتم صلاتك ، فإذا انصرفت فاغسله ، قال : وإن كنت رأيته قبل أن تصلي فلم تغسله ثم رأيته بعد وأنت في صلاتك ، فانصرف واغسله وأعد صلاتك (٣) .

بيان : يدل ظاهراً على أن الجاهل إذا رأى في أثناء الصلاة لا يستأنف ولا يطرح ، بل يتم الصلاة فيه ، ويحمل على ما إذا لم يكن عليه غيره ، أو لم يكن له ثوب غيره أصلاً ، وعلى أن الناسي إذا رأى في الأثناء يستأنف ، وسيأتي تفصيل القول فيه .

٥ - قرب الاسناد : عن محمد بن الوليد ، عن عبدالله بن بكير قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلّي فيه وهو لا يصلي فيه ، قال : لا يعلمه

(١) فقه الرضا ص ٣ .

(٢) فقه الرضا ص ٦ .

(٣) السرائر ص ٢٧٣ .

قلت : فان أعلمه قال : يعيد (١) .

بيان : ظاهره أن قول المالك بالنجاسة و غيرها معتبر مقبول ، ويدل على أنه لا يلزم إعلام الجاهل بشيء لا يجوز له مع علمه ، ويدل عليه أيضاً ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سأله عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلي قال : لا يؤذيه وفي بعض النسخ لا يؤذنه حتى ينصرف (٢) . و أما الأمر بالاعادة مع الاعلام فلعله محمول على الاستحباب ، أو على ما إذا صلى بعد الإخبار ، وإن كان بعيداً ، لما استعرف من عدم إعادة الجاهل ولما رواه الشيخ في الصحيح عن العيص قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل أيتاماً ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلي فيه ، قال : لا يعيد شيئاً من صلاته (٣) .

وقال في التذكرة : لو استعار ثوباً وصلى فيه ثم أخبره المالك بنجاسته لم تجب عليه الاعادة ، خصوصاً إذا خرج الوقت عملاً بالأصل ، ولأن قول الغير لا يقبل في حقه ، ولصحيفة العيص .

٦ - نوادر الراوندي : باسناده عن موسى بن جعفر عن آبائه عليهم السلام قال : قال علي عليه السلام : من صلى في ثوب نجس فلم يذكره إلا بعد فراغه فليعد صلاته (٤) .

بيان : يدل على إعادة الناسي ويحمل على الوقت أو على الاستحباب كما سيأتي .

٧ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إنه أصاب ثوبي دم من الرعاف أو غيره أو شيء من مني فعلمت أثره إلى أن أصيب له ماء فأصببت الماء وقد حضرت الصلاة

(١) قرب الاسناد ص ٧٩ ط حبر ص ١٠٣ ط نجف .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٣٩ .

(٣) نوادر الراوندي : لم نجده .



و نسيت أنْ بثوبي شيئاً فصلّيت ثمّ إنني ذكرت بعد ، قال : تعيد الصلاة وتغسله ، قال : قلت : فان لم أكن رأيت موضعه ، وقد علمت أنه قد أصابه فطلبته فلم أقدر عليه فلمّا صلّيت وجدته ، قال : تغسله وتعيد .

قال : قلت : فان ظننت أنه قد أصابه و لم أتيقن ذلك ، فنظرت فلم أَر شيئاً ثمّ طلبت فرأيت فيه بعد الصلاة ، قال : تغسله ولا تعيد الصلاة ، قال : قلت : ولم ذاك ؟ قال : لأنك كنت على يقين من نظافته ، ثمّ شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً ، قلت : فإني قد علمت أنه أصابه و لم أدر أين هو فأغسله ؟ قال : تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه أصابها حتى تكون على يقين من طهارته .

قال : قلت : فهل علىّ إن شككت في أنه أصابه شيء أن أنظر فيه فأقلبه ؟ قال : لا ، ولكنك إنّما تريد بذلك أن تذهب الشك الذي وقع في نفسك ، قال : قلت : فإني رأيت في ثوبي وأنا في الصلاة ، قال : تنقض الصلاة وتعيد إذا شككت في موضع منه ثمّ رأيت فيه ، وإن لم تشك ثمّ رأيت رطباً قطعت وغسلته ثمّ بنيت على الصلاة ، فإنك لا تدري لعله شيء وقع عليك ، فليس لك أن تنقض بالشك اليقين (١) . توضيح : قوله ﷺ : «لأنك كنت على يقين» الخ أقول يحتمل هذا الكلام وجهين :

الاول : أن يكون المعنى أنك لما كنت أولاً على يقين من طهارة الثوب أي قبل أن تظن أنه أصابته نجاسة ، والمراد بقوله ثمّ شككت الظن الذي حصل له ، ثمّ انقلب الظن بالشك بعد النظر ، ولا عبرة بهذا الشك بعد علم الطهارة ، فقد صلّيت في ثوب محكوم بطهارته شرعاً ، فلا يلزمك الاعادة بطريان العلم بعد الصلاة بكون الثوب نجساً حالة الصلاة ، فيومي إلى إجزاء صلاة تكون ظاهراً موافقة للأمر

(١) علل الصرائع ج ٢ ص ٢٩ ، ورواه الشيخ في التمهيد ج ١ ص ١٩٩ .

وإن ظهر خلافه .

**الثاني :** أن يكون المراد بحالة اليقين مجموع حالتي اليقين والظن السابقتين ، و بحالة الشك حالة الرؤية أي كنت سابقاً على يقين من الطهارة و بعد الظن والتفحص لم يزل ذلك اليقين وصلبت على تلك الحالة ، ثم شككت بعد الرؤية في أنه هل كان حالة الصلاة الثوب نجساً أو طرأت النجاسة بعد حين الرؤية ، فلا يحكم بمجرد الشك ببطالان الصلاة ، وعلى هذا لا يدل على عدم إعادة الجاهل ، بل فيه إيماء إلى الاعادة ولا يخفى أن الأول أظهر .

و قال الشيخ البهائي قدس سره : ماتضمنه من قوله عليه السلام « تعيد الصلاة و تغسله » يدل باطلاً على ما ذهب إليه الثلاثة قدس الله أرواحهم من أن من علم بالنجاسة ثم نسيها وصلى ثم ذكر فعله الاعادة في الوقت وخارجه ، وبه قال ابن حمزة والعلاءمة و شيخنا الشهيد ، و نقل ابن إدريس على ذلك الاجماع ، و قال : لولا الاجماع لماصرت إليه ، و يؤيد ذلك إطلاقه عليه السلام الاعادة في بعض الأخبار . والشيخ في الاستنبصار جمع بين هذه الأخبار بحمل ماتضمن الاعادة على أن المراد به مع بقاء الوقت وما تضمن عدمها على ما إذا خرج الوقت وهو غير بعيد ، وقول زرارة « فان ظننت أنه قد أصابه إلى آخره » وقوله عليه السلام : « لا نك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت » ربما استغيد منه أن ظن النجاسة لا يقوم مقام العلم ، وأن الظن قد يطلق عليه اسم الشك وليس بشيء ، فان قول زرارة « فنظرت فلم أر شيئاً » يعطى تفسير ذلك الظن ، وقوله عليه السلام : « ثم شككت » ينبىء عن انقلاب ذلك الظن بسبب عدم الرؤية شكاً .

و قد دل هذا الحديث على أن من شك في أن النجاسة هل أصابت ثوبه فليس عليه أن ينظر إلى الثوب ويستعلم الحال ليصير على يقين من أمره بل يستصحب طهارة الثوب إلى أن يتحقق ما يزيلها ، والمراد أن هذا التفحص ليس أمراً واجباً عليه بحيث يعاقب على تركه ، و الظاهر أنه لو تفحص لاستعلام الحال تحصيلاً للميقن ، و احتياطاً لأمر الدين : واهتماماً بشأن العبادة ، لكان مثاباً وممثلاً لقوله

« دُعِ مَا يَرْبِيكَ إِلَى مَا لَا يَرْبِيكَ » .

و اعلم أن بعض الأصحاب جعل ما تضمنه هذا الحديث من قول زرارة « فأنشأ رأيته في ثوبي وأنا في الصلاة » وقوله عليه السلام في جوابه : « تنقض الصلاة » دالاً على أن من علم النجاسة في ثوبه ثم نسيها ورآها في أثناء الصلاة فإنه يقطع الصلاة ، وهو مبني على أن هذا القول من زرارة مندرج تحت قوله في أوّل الحديث أصاب ثوبي دم من الرعاف أو غيره إلى قوله « ونسيت أن بثوبي شيئاً » وأن قوله ﷺ : « تنقض الصلاة » منقطع عن قوله « وتعيد إذا شككت » إلى آخره .

وهو كما ترى ، فإن الظاهر أن هذا القول من زرارة غير مندرج تحت كلامه ذلك ، ولا منخرط في سلكه ، وأن قوله ﷺ « تنقض الصلاة » غير منقطع عن قوله « وتعيد إذا شككت » بل هو مرتبط به .

و ظنني أن هذا القول من زرارة إن جعل مرتبطاً بما قبل فليجعل مرتبطاً بقوله « فبيل على إن شككت » فكأنه قال : إذا شككت قبل الصلاة في إصابته ثوبي ثم رأيته فيه وأنا في الصلاة فما الحكم ؟ فأجابه ﷺ بأنه إذ سبق شكك في موضع من الثوب أنه أصابه نجاسة ثم رأيته وأنت في الصلاة فانقض الصلاة وأعدّها ، وإن لم يكن سبق منك شك في إصابته النجاسة وكنت خالي الذهن من ذلك ، ثم رأيته على وجه يحتمل تجددّه في ذلك الوقت ، قطعت الصلاة وغسلته ثم بنيت ولعل بعض الشقوق الأخر المحتملة كان زرارة عالماً بها ، فلذلك سكت ﷺ عن التعرّض لها انتهى .

وقال الشهيد طاب ثراه في الذكري : ولو قيل لا إعادة على من اجتهد قبل الصلاة ، ويعيد غيره ، أمكن لما رواه محمد بن مسلم (١) عن أبي عبد الله ﷺ قال : ذكر المنى فشدّه وجعله أشدّ من البول ثم قال : إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة ، فإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت

فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك . وكذا البول إن لم يكن إحداث قول ثالث .  
اقول : قد مرّ بعض القول منّا فيه في كتاب الطهارة (١) .

٨ - قرب الاسناد : وكتاب المسائل بسنديهما ، عن عليّ بن جعفر ،  
عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأله عن رجل احتجم فأصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى  
إذا كان من الغد كيف يصنع ؟ قال : إن كان رآه فلم يغسله فليقض جميع ما فاتته  
على قدر ما كان يصلّي ، ولا ينقص منها شيء ، وإن كان رآه وقد صلى ، فليعند<sup>٢</sup>  
بتلك الصلوة ثم ليغسله (٢) .

بيان : يستفاد منه بظاهره إعادة العامد والناسي في الوقت و خارجه ، وعدم  
إعادة الجاهل مطلقاً ، و جملة القول فيه أنّه لا خلاف في العامد العالم بعدم جواز  
الصلوة في الثوب النجس أنّه يعيد في الوقت و خارجه ، إن لم تكن النجاسة من  
المستثنيات ، و أمّا العامد الجاهل للحكم فالمشهور فيه أيضاً ذلك ، وفيه إشكال ، وإن  
كان العمل بالمشهور أحوط بل أقوى .

و أمّا الناسي فذهب الشيخ في أكثر كتبه و المفيد و المرتضى و ابن إدريس  
إلى الإعادة في الوقت و خارجه ، و حكى عن الشيخ في بعض أقواله عدم وجوب  
الإعادة مطلقاً ، و مال إليه في المعتبر ، و ذهب في الاستبصار إلى أنّه يعيد في الوقت  
دون خارجه ، جمعاً بين الأخبار كما عرفت ، والأحوط الأوّل والثاني لعلّه أقوى

(١) راجع ج ٨٠ ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) قرب الاسناد ص ٩٥ ط حجر ' ١٢٥ ط نجف : ووجه الحديث - مع ما سبق  
في ذيل قوله تعالى و ثيابك فطهر و الرجز فاهجر ، أن طهارة الثوب و البدن من سنن  
الصلوة فلا تبطل الصلاة بالاخلال به الا عمدًا - أن الذي علم بنجاسة الثوب و البدن ثم  
نسى و صلى بالنجاسة ، كالعامد حيث أهمل طهارته حين علم بالنجاسة حتى نسيه . وفي الموثق  
عن سماعة قال : سألت أبا عبدالله (ع) عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى  
يصلّي ، قال : يعيد صلاته ، كي يهتم بالشئ اذا كان في ثوبه ، عقوبة لنسيانه ، قلت : فكيف  
يصنع من لم يعلم ؟ يعيد حين يرفعه ، قال : لا ، ولكن يستأنف .

إذ يمكن حمل أخبار الاعادة على الاستحباب .

وأما الجاهل للنجاسة إذا لم يعلم إلا بعد الصلاة ، فالمشهور عدم الاعادة مطلقاً ، وقال الشيخ في المبسوط : يعيد في الوقت خاصة ، وظاهرهم الاتفاق على عدم وجوب القضاء إذا علم بها بعد الوقت ، و نقل في المذهب عليه الاجماع ، وربما ظهر من عبارة المنتهى تحقيق الخلاف فيه أيضاً ، و الأظهر عدم الاعادة مطلقاً .

ولو وجد في ثوبه أو جسده نجاسة وهو في الصلاة فامناً أن يعلم سبقها على الصلاة أم لا ؟ أما الأول فقد صرح الشيخ في المبسوط و النهاية والفاضلان ومن تبعهم بأنه يجب عليه إزالة النجاسة ، أو إلقاء الستر النجس ، و ستر العورة بغيره مع الامكان ، وإتمام الصلاة ، وإن لم يمكن إلا بفعل المبطل كالفعل الكثير و الاستدبار بطلت صلاته واستقبلها بعد إزالة النجاسة .

قال في المعتمد : و على قول الشيخ الثاني يستأنف ، وأشار بالقول الثاني إلى ما نقله عن المبسوط من إعادة الجاهل الذي لم يعلم بالنجاسة حتى فرغ من صلاته في الوقت .

و قال السيد في المدارك : و يشكل بمنع الملازمة ، إذ من الجائز أن تكون الاعادة لوقوع الصلاة بأسرها مع النجاسة ، فلا يلزم مثله في البعض ، و بأن الشيخ قطع في المبسوط بوجوب المضي في الصلاة مع التمكن من إلقاء الثوب وستر العورة بغيره ، مع حكمه فيه باعادة الجاهل في الوقت .

و قد اختلف الروايات في ذلك ، فمقتضى روايتي زرارة و محمد بن مسلم المتقدمين تعين القطع مطلقاً سواء تمكّن من إلقاء الثوب و ستر العورة بغيره أم لا و روى محمد بن مسلم (١) في الحسن قال : قلت له : الدّم يكون في الثوب عليّ وأنا في الصلاة ، قال : إن رأيته وعليك ثوب غيره فاطرحه وصل ، وإن لم يكن عليك

غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك ، ويدل على عدم إعادة الجاهل إن علم في الأثناء ، وكذا صحيحة ابن سنان (١) السابقة ويدل هذا على جواز إتمام الصلاة في الثوب إن لم يكن عليه غيره ، ويمكن حمله على ما إذا لم يكن له غيره .

وقال بعض المحققين: الجمع بين الروايات يتحقق بحمل ما تضمن الأمر بالاستيناف على الاستحباب ، وإن جاز المضي في الصلاة مع طرح الثوب النجس ، إذا كان عليه غيره ، وإلا مضى مطلقاً ولا بأس بالمصير إلى ذلك ، وإن كان الاستيناف مطلقاً أولى وأحوط .

وأما الثاني وهو أن لا يعلم السبق فلا تظهر وجوب طرح النجاسة أو غسلها وإتمام الصلاة ما لم يكثر الفعل ، وإلا استأنف وجعل في المعتبر وجوب الاستيناف هنا مبنياً على القول بإعادة الجاهل في الوقت ، والاشكال في هذا البناء أكثر من السابق .

ولو صلى ثم رأى النجاسة وشك هل كانت عليه في الصلاة أم لا ؟ فالصلاة ماضية ، قال في المنتهى لا نعرف فيه خلافاً بين أهل العلم ، ولو علم بالنجاسة السابقة في أثناء الصلاة عند تضييق الوقت عن الإزالة والاستيناف فقد قطع الشهيد في البيان بوجوب الاستمرار ، ومال إليه في الذكرى ، والمسئلة مشكلة ، ولعل الأحوط الصلاة مع النجاسة والقضاء بعد الإزالة .

ثم أعلم أن الظاهر من الأدلة أن الجاهل والناسي في سائر الشروط حكمهما عدم الإعادة في الوقت وخارجه كالمصلي في الميتة أو الحرير أو جلد مالا يؤكل لحمه أو الساجد على النجس ، أو مالا يصح السجود عليه ، أو المصلي مكشوف العورة وغير ذلك ، إلا في استقبال القبلة ، فإن فيه كلاماً سيأتي .

## ٩

## (( باب ))

\* ( الصلاة في النعال والخفاف ، وما يستر ) \*

\* ( ظهر القدم بلا ساق ) \*

١- غيبة الشيخ والاحتجاج : فيما كتب الحميرى إلى الناحية المقدسة : هل يجوز للرجل أن يصلى وفي رجله بطيطة لا يغطي الكعبين أم لا يجوز ؟ فخرج الجواب : جائز (١) .

ايضاح : قال في القاموس : البطيطة رأس الخف بلا ساق انتهى .

أقول : اختلف الأصحاب في الصلاة فيما يستر ظهر القدم ولا ساق له بحيث يغطي المفصل الذي بين الساق والقدم شيئاً من الساق ، وإن قل ، فذهب المفيد في المقنعة والشيخ في النهاية وابن البراج وسائر الفاضلان إلى التحريم ، إلا أن سائر استثنى الصلاة على الموتى ، والأشهر الكراهة ، واستدل الأولون بعدم صلاة النبي ﷺ والصحابة والتابعين في هذا النوع وهو ممنوع ، وعلى تقدير التسليم لا يدل على التحريم ، وهذا الخبر يدل على الجواز وهو أقوى ، واستند من حكم بالكراهة إلى الخروج عن الخلاف ، وذكر الأكثر أن الحكم مختص بما يستر ظهر القدم كله ، ولا يبعد شموله لما يستر أكثر ظهر القدم أيضاً ، لنمثيلهم بالمشك والنعال السندية ، فإن أكثرها لاتستر جميع ظهر القدم ، وعلى ما اخترنا لاجدوى في تحقيق ذلك .

وأما ما لا يستر أكثر ظهر القدم كالنعال العربية أو ماله ساق كالجرموق والخف فلا خلاف في جواز الصلاة فيها ، وعدم كراهتها .

٢ - العلل : عن أبيه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن ميمون القداح ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : إن كل شيء عليك تصلى

فيه يَسْبَحُ معك ، قال : و كان رسول الله ﷺ إذا أقيمت الصلاة لبس نعليه و صلى فيهما (١) .

٣- العيون : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال قال : رأيت أبا الحسن عليه السلام عند رأس النبي ﷺ صلى ست ركعات أو ثمان ركعات في نعليه (٢) .

بيان : ذكره الأصحاب في استحباب الصلاة في النعل العربية ، و مقضى الروايات استحبابها في النعل مطلقاً و قيل الوجه في حملها على العربية أنها هي المتعارفة في ذلك الزمان ، ولعل الاطلاق أولى .

٤ - الغوالي : روي في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال في النعلين يصيبهما الأذى : فليمسحهما و ليصل فيهما .

٥- دعائم الاسلام : عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : صل في خفيك و في نعليك إن شئت (٣) .

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ٢٥ .

(٢) عيون الاخبار ج ٢ ص ١٧ في حديث .

(٣) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٧٧ .



## ☆ (( أبواب )) ☆

☆ « (مكان المصلي وما يتبعه) » ☆

١

### ☆ (( باب )) ☆

☆ « (أنه جعل للنبي (ص) ولأمته الأرض مسجداً) » ☆

١ - معاني الاخبار و العلل والخصال : عن محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبدالله و محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى و أحمد ابن أبي عبدالله البرقي ، عن محمد بن خالد البرقي ، عن محمد بن سنان ، عن أبي الجارود ، عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : أعطيت خمسا لم يعطها أحد قبلي : جعلت لي الأرض مسجداً و طهوراً ، ونصرت بالرعب و أحل لي المغنم ، و أعطيت جوامع الكلم ، و أعطيت الشفاعة (١) .

بيان : « جعلت لي الأرض مسجداً » أي محل صلاة كما فهمه الأكثر ، و دلت عليه الأخبار الآتية ، فأطلق السجود على الصلاة تسمية للمحل باسم الجزء و يظهر وجه التخصيص مما سيأتي ، أو محل سجود فيدل على جواز السجود على جميع أجزاء الأرض (٢) إلا ما أخرجه الدليل أو الأعم منه ماد و طهوراً ، أي للتيمة فيدل على جواز التيمم على جميع أجزاء الأرض إلا ما خرج بالدليل ، ويحتمل شموله لحجر الاستنجاء ، و تغيير الاناء ، و تطهير النعل و الرجل وغيرها مما مر

(١) معاني الاخبار ، ٥١ ، علل الشرائع ج ١ ص ١٢٢ ، الخصال ج ١ ص ١٤٠

و اللفظ والسند للخصال على السيرة المعهودة .

(٢) راجع في ذلك ج ٨١ ص ١٦٥ - ١٦٦ .

تفصيله ، و نصرته بالرعب مسيرة شهر أشهرين من خصائصه المشهورة ﷺ قال في النهاية فيه : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، الرعب الخوف والفرع ، كان أعداء النبي ﷺ قد أوقع الله في قلوبهم الخوف منه ، فإذا كان بينه وبينهم مسيرة شهر هابوه وفزعوا منه ، و حلّ المغنم لأن سائر الأمم كانوا يحرقون غنائم الكفار و قال في النهاية : فيه أو تبت جوامع الكلم : يعني القرآن ، جمع الله بلطفه في الألفاظ ليسيرة منه معاني كثيرة ، واحدها جامعة ، أي كلمة جامعة ، و منه الحديث في صفته ﷺ أنه كان يتكلم بجوامع الكلم أي أنه كان كثير المعاني قليل الألفاظ .

٤- الخصال : عن محمد بن علي بن شاه ، عن محمد بن جعفر البغدادي ، عن أبيه ، عن أحمد بن السخت ، عن محمد بن الأسود ، عن أيوب بن سليمان ، عن أبي البختري ، عن محمد بن حميد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وآله قال : قال الله تعالى : جعلت لك ولأمتك الأرض كلها مسجداً وترابها طهوراً والخبر (١) .

٣- مجالس ابن الشيخ : عنه عن المفيد ، عن محمد بن علي بن رباح ، عن أبيه ، عن الحسن بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله جعل لي الأرض مسجداً وطهوراً أينما كنت منها أقيم من تربتها وأصلي عليها (٢) .

و منه عن أبيه ، عن جماعة ، عن أبي المفضل ، عن محمد بن محمد بن سليمان ، عن عبد السلام بن عبد الحميد ، عن موسى بن أعين . قال أبو المفضل : حدثني نصر ابن الجهم ، عن محمد بن مسلم بن وارة ، عن محمد بن موسى بن أعين ، عن أبيه ، عن عطا بن سائب ، عن الباقر ، عن آبائه عليه السلام ، عن النبي ﷺ قال : جعلت لي الأرض مسجداً والخبر (٣) .

(١) الخصال ج ٢ ص ٢٨ ، و مثله في ج ١ ص ٩٢ .

(٢) أمالي الطوسي ج ١ ص ٥٦ .

(٣) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٩٨ .

٤ - ارشاد القلوب : عن موسى بن جعفر ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في جواب اليهودي الذي سأله عن فضل النبي صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام : قال الله تعالى في ليلة المعراج : إنني جعلت على الأمم أن لا أقبل منهم فعلاً إلا في بقاع الأرض التي اخترتها لهم ، وإن بعدت ، و قد جعلت الأرض لك و لأمتك طهوراً و مسجداً ، فهذه من الأوصاف ، و قد رفعنها عن أمتك (١) .

٥ - المحاسن : عن إبراهيم بن محمد النقي ، عن محمد بن مروان جميعاً ، عن أبان بن عثمان ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله تبارك و تعالى أعطى محمداً صلى الله عليه وآله شرايع نوح و إبراهيم و موسى و عيسى إلى أن قال : و جعل له الأرض مسجداً و طهوراً (٢) .

٦ - المعتمر : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : جعلت لي الأرض مسجداً و ترابها طهوراً : أينما أذكر كنتي الصلاة صليت (٣) .

أقول : سيأتي بعض الأخبار في الأبواب الآتية ، و قد مر بعضها في المجلدات السابقة .

### تفريع

قد عرفت أنه يستفاد من تلك الأخبار المتواترة معنى جواز الصلاة في جميع بقاع الأرض ، إلا ما أخرجه الدليل . فمنها المكان المغصوب للاجماع على عدم جواز التصرف في ملك الغير ، إلا باذنه صريحاً أو فحوى أو بشاهد الحال ، و ربما يجوز بعض المحدثين الصلاة في المغصوب لعموم تلك الأخبار ، و هو ضعيف للأيات و الأخبار الكثيرة الدالة على تحريم الظلم و الغصب و التصرف في مال الغير ، بغير إذنه .

(١) ارشاد القلوب ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٢) المحاسن : ٢٨٧ .

(٣) المعتمر : ١٥٨ .

وروى الكليني في الحسن (١) عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال: من كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها ، فإنه لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله إلا بطيبة نفسه ، وسيأتي بعض الأخبار في آخر الباب ، وفي باب الغصب .

وأما بطلان الصلاة مع العلم بالغصب ، فقال في المنتهى : ذهب علماءنا إلى بطلان الصلاة فيه ، وظاهره دعوى الاجماع ، وقال في المعنبر وهو مذهب الثلاثة و أتباعهم ، و ظاهره عدم تحققى الاجماع عليه [ حيث ] إن الفضل بن شاذان من قدماء أصحابنا ذكر في جواب من قاس من العامة صحة الطلاق في الحيض بصحة العدة مع خروج المعتدة من بيت زوجها ما هذا لفظه :

و إنما قياس الخروج والخراج كرجل دخل دار قوم بغير إذنهم فصلى فيها فهو عاص في دخوله الدار وصلاته جائزة لأن ذلك ليس من شرائط الصلاة لأنه منهي عن ذلك صلى أم لم يصل ، وكذلك لو أن رجلاً غصب رجلاً ثوباً أو أخذته فلبسه بغير إذنه فصلى فيه لكانت صلاته جائزة ، وكان عاصياً في لبسه ذلك الثوب ، لأن ذلك ليس من شرائط الصلاة ، لأنه منهي عن ذلك صلى أو لم يصل ، وكذلك لو أنه لبس ثوباً غير طاهر أو لم يطهر نفسه أولم يتوجه نحو القبلة لكانت صلاته فاسدة غير جائزة ، لأن ذلك من شرائط الصلاة و حدودها لا يجب إلا للصلاة .

و كذلك لو كذب في شهر رمضان وهو صائم بعد أن لا يخرج كذبه من الايمان ، لكان عاصياً في كذبه ذلك ، وكان صومه جائزاً لأنه منهي عن الكذب صام أم أفطر ، ولو ترك العزم على الصوم أو جامع لكان صومه فاسداً باطلاً ، لأن ذلك من شرائط الصوم و حدوده ، لا يجب إلا مع الصوم .

و كذلك لو حج وهو عاقٍ لوالديه أو لم يخرج لغرمائه من حقوقهم ، لكان عاصياً في ذلك و كانت حجته جائزة ، لأنه منهي عن ذلك حج أم لم يحج ولو

ترك الاحرام أو جامع في إحرامه قبل الوقوف لكأن حجته فاسدة غير جائزة ، لأن ذلك من شرائط الحج وحدوده ، لا يجب إلا مع الحج ومن أجل الحج ، وكل ما كان واجباً قبل الفرض و بعده فليس ذلك من شرائط الفرض ، لأن ذلك أتى على حده والفرض جائز معه ، وكل ما لم يجب إلا مع الفرض ، ومن أجل الفرض ، فإن ذلك من شرائطه ، لا يجوز الفرض إلا بذلك ، على ما بيننا ، ولكن القوم لا يعرفون ولا يميزون ، ويريدون أن يلبسوا الحق بالباطل إلى آخر ما ذكره -ره- .

فظهر أن القول بالصحة كان بين الشيعة بل كان أشهر عندهم في تلك الأعصار و كلام الفضل يرجع إلى ما ذكره محققوا أصحابنا من أن التكليف الإيجابي ليس متعلقاً بهذا الفرد الشخصي بل متعلق بطبيعة كلية شاملة لهذا الفرد وغيره ، وكذا التكليف السلبي متعلق بطبيعة الغصب لا بخصوص ، هذا الفرد ، والنسبة بين الطبيعتين عموم من وجه ، فطلب الفعل والترك غير متعلق بأمر واحد في الحقيقة حتى يلزم التكليف بما لا يطاق ، وإنما جمع المكلف بينهما في فرد واحد باختياره فهو ممثل للتكليف الإيجابي باعتبار أن هذا فرد الطبيعة المطلوبة ، وامتثال الطبيعة إنما يحصل بالاتيان بفرد من أفرادها ، وهو مستحق للعقاب أيضاً باعتبار كونه هذا الفرد فرداً للطبيعة المنهية .

وقيل : هذا القول غير صحيح على أصول أصحابنا ، لأن تعلق التكليف بالطبيعة مسلم ، لكن لانزاع عندنا في أن الطبيعة المطلوبة يجب أن تكون حسنة ومصلحة راجحة متأكدة يصح للحكيم إرادتها ، وقد ثبت ذلك في محله ، وغير خاف أن الطبيعة لا تنصف بهذه الصفات ، إلا من حيث التحصل الخارجي باعتبار أنحاء وجوداته الشخصية و حينئذ نقول : الفرد المحرم لا يخلو إما أن يكون حسناً ومصلحة متأكدة مرادة للمشارع أم لا ؟ وعلى الأول لا يصح النهي عنه ، وعلى الثاني لم يكن القدر المشترك بينه وبين باقي الأفراد مطلوباً للمشارع ، بل المطلوب الطبيعة المتيقنة بقيد يخص به ما عدا ذلك الفرد ، فلا يحصل الامتثال بذلك الفرد ، لخروجه من أفراد المأمور به .

**أقول :** ويمكن المناقشة فيه بوجوه لو تعرضنا لها ، خرجنا عما هو مقصودنا في هذا الكتاب ، وبالجمله الحكم بالبطلان أحوط وأولى ، وإن كان إثباته في غاية الاشكال .

#### فائدة

اعلم أنهم ذكروا أنه لا بد في مكان المصلّي من كونه مملوكاً عيناً أو منفعة كالمتأجر و الموصى للمصلّي بمنفعته والمُعمر والمستعار ، أو مأذوناً فيه صريحاً بأن يقال صل في هذا المكان ، أو فحوى كادخال الضيف منزله ، كذا أطلق الاصحاح ولو فرض وجود الأمارات على كراهة المالك للصلاة فيه بسبب من الأسباب كمنافقته له في الاعتقاد مثلاً ، لم يبعد عدم الجواز ، أو بشاهد الحال ؛ وفسر بما إذا كان هناك أماره تشهد بأن المالك لا يكره و ظاهر ذلك أنه يكفي الظن برضا المالك و ظاهر كثير من عبارات الاصحاح اعتبار العلم برضاه ، و الأول أنسب و أوفق بعمومات الأخبار السالفة ، و اعتبار العلم ينفي فائدة هذا الحكم إذ قلّما ينحقق ذلك في مادة .

بل الظاهر جواز الصلاة في كل موضع لم يتضرّر المالك بالكون فيه ، و كان المتعارف بين الناس عدم المضايقة في أمثاله ، وإن فرضنا عدم العلم برضا المالك هناك على الخصوص بسبب من الأسباب نعم لو ظهرت كراهة المالك لأماره لم تجز الصلاة فيه مطلقاً .

و بالجمله الظاهر أنه لا خلاف بين الاصحاح في جواز الصلاة في الصحاري و البساتين إذا لم يتضرّر المالك بها ، ولم تكن أماره تشهد بعدم الرضا ، وإن لم يأذن المالك صريحاً أو فحوى ، وفي حكم الصحاري الاماكن المأذون في غشيانها على وجه مخصوص إذا اتصف به المصلّي كالحمامات و الخانات والأرحية وغيرها ، ولا يقدح في الجواز كون الصّحراء ملوّثي عليه بشهادة الحال ولومن الولي .

قال في الذكري : ولو علم أنها ملوّث عليه ، فالظاهر الجواز لاطلاق الاصحاح ، وعدم تخيل ضرر لاحق به ، فهو كالاستغلال بحائطه ، ولو فرض ضرر

امتنع منه ومن غيره، ووجه المنع أن الاستناد إلى أن المالك أذن بشاهد الحال و المالك هنا ليس أهلاً للأذن، إلا أن يقال : إن الولي أذن هنا ، والطفل لا بد له من ولي انتهى ، والعمدة عندى الاستدلال بعموم الأخبار السالفة إذ لم يخرج تلك الافراد منها بدليل .

### تتمة

اعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه لا فرق في عدم جواز الصلاة في الملك المغصوب بين الغاصب وغيره ممن علم الغصب ، وجوز المرتضى و الشيخ أبو الفتح الكراجكى الصلاة في الصحاري المغصوبة استصحاباً لما كانت عليه قبل الغصب ، وهو غير بعيد ، ولو سلمى المالك في المكان المغصوب صححت صلاته ، ونقل الاجماع عليه إلا من الزيدية ، ولو أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة صححت لارتفاع المانع ، وقال الشيخ في المبسوط : لو سلمى في مكان مغصوب مع الاختيار لم تجز الصلاة فيه ، ولا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن أذن له في الصلاة ، لأنه إذا كان الأصل مغصوباً لم تجز الصلاة فيه انتهى و الظاهر أن مراده بالأذن الغاصب وإن كان الوهم لا يذهب إلى تأثير إذنه في الصحة ، إذ يمكن أن يكون الاشتراط مبنياً على العرف ، وأن الغالب أنه لا يتمكّن الغير من الصلاة فيه ، إلا بأذن الغاصب الغالب .

و حمله على إرادة المالك كما هو ظاهر المعبر بعيد جداً ، إذ لاجبة للبطلان حينئذ ووجهه في الذكرى بأن المالك لمّا لم يكن متمكناً من التصرف فيه لم يفد إذنه الإباحة ، كما نوباعه ، فأنه باطل ، ولا يجوز للمشتري التصرف فيه ، وفيه نظر لمنع الأصل و بطلان القياس ، فلا يتم الحكم في الفرع ، وفي الذكرى أيضاً ويجوز أن يقرأ أذن بصيغة المجهول ، ويراد به الأذن المطلق المستند إلى شاهد الحال ، فإن طريان الغصب يمنع استصحابه كما صرح به ابن إدريس ، ويكون فيه التنبيه على مخالفة المرتضى - ره - و تعليل الشيخ مشعر بهذا انتهى ، وفيه ما ترى وليت شعري ما المانع عن الحمل على ما ذكرنا ، مع أنه أظهر في عبارته لفظاً ومعنى ، و

ما الداعي على الحمل على ما يوجب تلك التكاليف .  
و سمعنا أن بعض أفاضل المناخرين ممن ولي عصرنا زاد في الطنبور نعمة  
و حكم بأنه لايجوز للمالك أيضاً أن يصلي فيه ، لأنه يصدق عليه أنه مغصوب ،  
وهذا فرع ورود تلك العبارة في شيء من النصوص ، ولانص فيه على الخصوص ، بل  
إنما يستدلون بعموم مادل على عدم جواز التصرف في ملك الغير ثم يحتجّون  
للبطلان بأن النهي في العبادة موجب للفساد ، ولايجري ذلك في المالك ومن أذن له  
فكم بين من يحكم بجواز الصلاة وصحتها للغاصب وغيره وإن منع المالك ، صريحاً ، وبين  
من يقول بهذا القول .

ثم اعلم أنه على القول بالبطلان لافرق بين الفريضة و النافلة ، وهل تبطل  
الصلاة تحت السقف و الخيمة إذا كانا مغصوبين مع إباحة الأرض ؟ فيه إشكال ،  
ولعل الأظهر عدم البطلان ، و استند القائل به إلى أن هذا تصرف في السقف و  
الخيمة ، بناء على أن التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به ، و الانتفاع به  
بحسب ما أعد له .

و اختلفوا في بطلان الطهارة في المكان المغصوب فذهب المحقق إلى عدم ،  
بناء على أن الكون ليس جزء منها ولا شرطاً فيها ، وإليه ذهب العلامة في المنتهى  
و الفرق بين الطهارة و الصلاة في ذلك مشكل ، إذ الكون كما أنه مأخوذ في  
مفهوم السكون ، مأخوذ في مفهوم الحركة ، وليس الوضوء و الغسل إلا حركات  
مخصوصة ، وليس المكان منحصراً فيما يعتمد عليه الجسم فقط ، فإن الملك والأحكام  
الشرعية لاتتعلق به خاصة ، بل تتم الفراغ الموهوم ، أو الوجود ، فكل منهما  
عبارة حقيقة عن الكون أو مشتمل عليه .

و إنما أطنبنا الكلام في هذا المقام لكثرة حاجة الناس إلى تلك المسائل ،  
و دورانها على ألسن الخاص و العام ، والله يعلم حقايق الاحكام .

٧- تحف العقول : للحسن بن علي بن شعبة عن النبي ﷺ أنه قال  
في خطبة الوداع : أيها الناس إنما المؤمنون إخوة ، و لايجزئ لمؤمن مال أخيه



إلا عن طيب نفس منه (١) .

و منه باسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لكميل قال : يا كميل انظر فيما تصلي وعلى ما تصلي إن لم يكن من وجهه وحله فلا قبول (٢) .

٨- بشارة المصطفى ، لمحمد بن أبي القاسم الطبري : عن إبراهيم بن الحسن البصري ، عن يحيى بن الحسن بن عتبة ، عن محمد بن الحسين بن أحمد ، عن محمد بن وهبان الديلمي ، عن علي بن أحمد العسكري ، عن أحمد بن الفضل عن راشد بن علي القرشي ، عن عبد الله بن حفص المدني . عن محمد بن إسحاق ، عن سعيد بن زيد بن أرطاة عن كميل بن زياد مثله (٣) .



(١) تحف العقول : ٣٣ .

(٢) تحف العقول : ١٦٩ ط الاسلامية .

(٣) بشارة المصطفى ص ٣٤ . في حديث طويل ، وعندى في هذا المقام أن التصرف في المنسوب منكراً شرعاً يضاده طبيعة الصلاة ، لقوله تعالى : « ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » .

٢

## (( باب ))

❖ « ( طهارة موضع الصلاة وما يتبعها ) » ❖

❖ « ( من أحكام المصلي ) » ❖

١ - قرب الاسناد : عن محمد بن الوليد ، عن ابن بكير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشاذكونة يصيبها الاحتلام أيصلى عليها ؟ قال : لا (١) .

بيان : الشاذكونة في أكثر النسخ بالذال المعجمة ، و في كتب اللغة بالمهمله ، و قد يقال إنّه معرّب شاديانه ، قال الفيروز آبادي : الشاذكونة بفتح الدال ثياب غلاظ مضربة تعمل باليمن انتهى ، و ظاهره وجوب طهارة جميع مكان المصلي كما نقل عن السيّد ، و عن أبي الصّلاح طهارة المواضع السبعة و المشهور بين الأصحاب عدم اشتراط طهارة غير موضع الجبهة كما يدلّ عليه أكثر الأخبار بل يظهر من بعضها عدم اشتراط طهارة موضع الجبهة أيضاً ، لكن نقل كثير من الأصحاب كالمحقق و العلامة و الشهيد وابن زهرة عليه الاجماع ، لكن المحقق نقل عن الرّواوندي و صاحب الوسيلة أنّهما ذهبا إلى أنّ الأرض و البواري و الحصر إذا أصابها البول و جففتها الشمس لا يظهر بذلك ، لكن يجوز السجود عليها ، و استجوده المحقق ، فلعلّ دعواهم الاجماع فيما سوى هذا الموضع ، و بالجملة لو ثبت الاجماع لكان هو الحجّة ، و إلاّ فيمكن المناقشة فيه أيضاً ، فالخبر إمّا محمول على الاستحباب ، أو على ما إذا كان رطباً يسري إلى المصلي أو ثيابه ، وحمله على موضع الجبهة بعيد ، لبعده كون الشاذكونة ممّا يصحّ السجود عليه .

٢ - قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر عليه السلام

عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن البيت والدار لا تصيبها الشمس ، ويصيبها البول ، أو يغتسل فيه من الجنابة ، أيصلي فيه إذا جف ؟ قال : نعم (١) .  
 قال : و سألته عن رجل مرّ بمكان قد رشّ فيه خمر قد شربته الأرض ، و بقي نداء أيصلي فيه ؟ قال : إن أصاب مكاناً غيره فليصل فيه ، و إن لم يصب فليصل ولا بأس (٢) .

قال : و سألته عن الرجل يجامع على الحصر أو المصلي هل تصلح الصلاة عليه ؟ قال : إذا لم يصبه شيء فلا بأس وإن أصابه شيء فاغسله و صل (٣) .  
 قال : و سألته عن الرجل يكون على المصلي و الحصر ، فيسجد فيضع يده على المصلي و أطراف أصابعه على الأرض ، أو بعض كتفه خارجاً عن المصلي على الأرض قال : لا بأس (٤) .

قال : و سألته عن رجل يقعد في المسجد ورجله خارجة منه أو أسفل من المسجد وهو في صلاته ، أيصالح له ؟ قال : لا بأس (٥) .  
 قال : و سألته عن البواري يبلّ قصبها بماء قدز أتصلح الصلاة عليها إذا يبست قال : لا بأس (٦) .

توضيح : الجواب الأوّل و الآخر يدلّان على عدم اشتراط طهارة موضع الصلاة مطلقاً ، و حمل في المشهور على ما سوى موضع الجبهة ، ويمكن حمل الأخير على ما إذا جفت بالشمس ، أو على ما إذا أريد بالقذر غير النجس . و الثاني إمّا على عدم الاشتراط المذكور أو على عدم نجاسة الخمر ، والحمل كما مرّ مع حمل

(١) قرب الاسناد ص ١١٨ ط نجف .

(٢-٣) قرب الاسناد ص ١١٩ ط نجف ص ٩١ ط حجر .

(٤) قرب الاسناد ص ١٢٢ ط نجف .

(٥) قرب الاسناد ص ١٢٤ ط نجف .

(٦) قرب الاسناد ص ١٢٢ ط نجف .

الندى على غير المسري ، أو على ما إذا طرح عليه ثوباً أو غيره ، ويكون النهي مع إمكان الغير لكونه مقارباً للخمر ، ككراهة الصلاة في بيت فيه خمر ، و الثالث يدلُّ على اشتراط الطهارة ، و الحمل على ما مرَّ في الخبر السابق أو على موضع الجبهة على المشهور ، و الرابع يؤمى إلى استحباب طرح مصلّى مخصوص للصلاة ، ويدلُّ على أنَّ كون أكثر الجسد عليه يكفي لتحقيق الاستحباب ، وكذا الخامس إن أُريد بالمسجد المصلّى ، كما هو الظاهر وحمله على المسجد المعهود بعيد .



## ٣

## \* (باب) \*

\* ( الصلاة على الحرير أو على التماثيل ، أو في ) \*

\* ( بيت فيه تماثيل أو كلب أو خمر أو بول ) \*

١ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن فراش حرير و مصلّى حرير و مثله من الديباج هل يصلح للرجل النّوم عليه ، و النكاة عليه ، و الصّلاة عليه ؟ قال : يفرشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه (١) .

و سألته عن الرّجل هل يصلح له أن يصلّي في بيت على بابه ستر خارجه فيه التماثيل و دونه ممّا يلي البيت ستر آخر ليس فيه تماثيل ، هل يصلح له أن يرخي السّتر الّذي ليس فيه التماثيل حتّى يحول بينه و بين السّتر الّذي فيه تماثيل أو يجيف الباب دونه و يصلّي ؟ قال : نعم لا بأس (٢) .

و سألته عن البيت قد صوّر فيه طير أو سمكة أو شبهه يعبث به أهل البيت ، هل تصلح الصّلاة فيه ؟ قال : لا حتّى يقطع رأسه أو يفسده ، و إن كان قد صلّي فليس عليه إعادة (٣) .

و سألته عن الدّار و الحجرة فيها التماثيل أيصلّي فيها ؟ قال : لا يصلّي فيها و شيء منها مستقبلك ، إلّا أن لا تجد بدّاً فتنقطع رؤوسها ، وإلّا فلا تصلّ فيها (٤) .

المحاسن : عن موسى بن القاسم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرّجل هل يصلح له أن يصلّي في بيت على بابه ستر إلى آخر الأُسُولة

(١) قرب الاسناد ص ٨٦ ط حجر ص ١٢٢ ط نجف .

(٢-٤) قرب الاسناد : ٨٦ ط حجر ص ١١٣ ط نجف .

## والأجوبة (١) .

بيان : يدلُّ الجواب الأوَّل على جواز افتراش الحرير في حال الصلاة وغيرها ، كما هو المشهور وقد مرَّ القول فيه ، وأمَّا الأجوبة الباقية ، فيظهر منها ومما سيأتي أنه إذا كان في البيت الذي يصلِّي فيه صورة حيوان على ما اخترنا أو مطلقاً ممثلاً له مشابه في الخارج على ما قيل ، يكره الصلاة فيه وتخفُّ الكراهة بكون الصورة على غير جهة القبلة ، أو تحت القدمين ، أو بكونها مستورة بثوب أو غيره ، أو ينقص فيها لاسيما ذهاب عينيها أو إحداها ولو ذهب رأسها فهو أفضل ، ويحتمل ذهاب الكراهة بأحد هذه الأمور ، وإن كان الأحوط الاحتراز منها مطلقاً . والنمط محرّكة ضرب من البسط .

٢ - المكارم : عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ربّما قمت أصلي وبين يديّ وسادة فيها تماثيل طائر فجعلت عليه ثوباً ، وقال قد أهديت إلىّ طنقة من الشام ، فيها تماثيل طائر فأمرت به فغيّر رأسه فجعل كهيئة الشجر ، وقال إنّ الشيطان أشدّ ما يهيم بالإنسان إذا كان وحده (٢) .

و عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس أن تكون التماثيل في البيوت إذا غيّرت الصورة (٣) .

و عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تماثيل الشجر والشمس والقمر ؟ قال : لا بأس ما لم يكن فيه شيء من الحيوان (٤) .

و عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنّما يبسط عندنا الوسائد فيها التماثيل ونفرشها ؟ قال : لا بأس لما يبسط منها ويفترش ويوطأ ، إنّما يكره منها ما نصب على الحائط والسرير (٥) .

٣- قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جدّه عليّ بن جعفر ، عن

(١) المعاسن ص ٦١٧ .

(٢) مكارم الاخلاق ص ١٥٢ .

(٣-٥) مكارم الاخلاق ص ١٥٣ .

أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلّي في بيت فيه أنماط فيها تماثيل قد غطّاها ؟ قال : لا بأس (١) .

و عن البيت فيه الدّراهم السّود في كيس أو تحت فراش أو موضوعة في جانب البيت فيه التماثيل هل تصلح الصّلاة فيه ؟ قال لا بأس (٢) .

وسألته عن رجل كان في بيته تماثيل أو في ستر ولم يعلم بها وهو يصلّي في ذلك البيت ثمّ علم ما عليه ؟ قال : ليس عليه فيما لا يعلم شيء ، فإذا علم فلينزعه السّتر وليكسر رؤس التماثيل (٣) .

و سألته عن المسجد يكون فيه المصلّي تحته الفلوس أو الدّراهم البيض أو السّود هل يصلح القيام عليها وهو في الصّلاة ؟ قال : لا بأس (٤) .

وسألته عن مسجد يكون فيه تصاوير و تماثيل أيصلى فيه ؟ قال : يكسر رؤس التماثيل ويلطّخ رؤس التّصاوير ويصلّي فيه ، ولا بأس (٥) .

[بيان : في القاموس ، النمط محرّكة ظهارة فراش ما أو ضرب من البسط ، و ثوب صوف يطرح على الهودج والجمع أنماط ونماط] .

٤- الخصال : عن سعد بن عبد الله ، عن أيّوب بن نوح ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن عمّاد بن مروان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله إنّ جبرئيل أتاني فقال : إنّنا معشر الملائكة لاندخل بيتاً فيه كلب ، ولا تمثال جسد ولا إناء يبال فيه (٦) .

المحاسن : عن عليّ بن عمّاد ، عن أيّوب مثله (٧) .

بيان : لعل هذا الخبر - والأخبار التي مثلها - المراد بالملائكة فيها

(١-٢) قرب الاسناد ص ٨٦ ط حجر ص ١١٣ ط نجف .

(٥) قرب الاسناد : ٩٧ ط حجر ص ١٢٣ ط نجف .

(٦) الخصال ج ١ ص ٦٨ .

(٧) المحاسن ص ٦١٥ .

غير الكاتبين للأعمال ، وإن أمكن أن لا يتوقف كتابتهم على دخولهم ، لكن قول أمير المؤمنين عليه السلام للملكين «أميطاعني» (١) يدل على دخولهم .

٥- الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن القاسم بن يحيى ، عن جده الحسن ، عن أبي بصير ، ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يسجد الرجل على صورة ، ولا على بساط فيه صورة ، ويجوز أن تكون الصورة تحت قدمه ، أو يطرح عليه ما يواربها (٢) .

٦- المحاسن : عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال : [ إن جبرئيل قال : ] إنا لاندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة إنسان ولا بيتاً فيه تمثال (٣) .

و منه : عن أبيه ، عن الحسن بن مخلد ، عن أبان ، عن عمر بن خلاد ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال جبرئيل عليه السلام : يا رسول الله ﷺ إنا لاندخل بيتاً فيه صورة إنسان ، ولا بيتاً يبال فيه ، ولا بيتاً فيه كلب (٤) .

بيان : ذكر أكثر الفقهاء كراهة الصلاة في بيوت الغائط ، وعللوا بكونها مظنة النجاسة ، وبهذا الخبر وفي خبر محمد بن مروان (٥) ولا إناء يبال فيه ، ولو

---

(١) يمتنى الذي رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٠٠ عن محمد بن علي بن محبوب عن اليقطيني ، عن الحسن بن علي ، عن إبراهيم بن عبد الحميد قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ان أمير المؤمنين (ع) كان اذا أراد قضاء الحاجة ، وقف على باب المذهب ثم التفت يميناً وشمالاً الى ملكيه فيقول : أميطاعني ! فلكما الله على أن لا أحدث حدثاً حتى أخرج اليكما .

(٢) الخصال ج ٢ ص ١٦٥ .

(٣) المحاسن ص ٦١٤ .

(٤) ، ص ٦١٥ .

(٥) الكافي ج ٦ ص ٥٢٦ ، وهكذا في المحاسن ٦١٥ ، الخصال ج ١ ص ٦٨

كما مر .



ذكروا كما في الخبر كان أصوب وإن كان بيت الغائط غالباً يبال فيه ، والأحوط عدم كون الإناء الذي يبال فيه في البيت أيضاً .

و قال المفيد في المقنعة : لا تجوز الصلاة في بيوت الغائط ، و لعل مراده الكراهة ، و ربّما يستدلّ له برواية الفضيل (١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : أقوم في الصلاة فأرى قدّامي في القبلة العذرة فقال : تنحّ عنها ما استطعت ، ولا تصلّ على الجواد ، وعن عبيد بن زرارة (٢) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : الأرض كلّها مسجد إلاّ بئر غائط أو مقبرة . فالأولى الجمع بينهما ، كما فعله الشهيد -ره- في النفلية ، حيث قال : و بيت الغائط ، و بيت يبال فيه ، ولو قال : و إلى عذرة كان أجمع .

٧- المحاسن : عن عدّة من أصحابنا ، عن ابن اسباط ، عن عليّ بن جعفر قال : سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن البيت يكون على بابهِ ستر فيه تمائيل أ يصلّي في ذلك البيت ؟ قال : لا (٣) .

وسألت عن البيوت يكون فيها التمايل يصلّي فيها ؟ قال : لا (٤) بيان : هذه الأخبار تدلّ على كراهة الصلاة في بيت فيه تمائيل مطلقاً ويمكن تقييدها بالأخبار الأخر أو القول بالكراهة الخفيفة في غير الصور المخصوصة ، ويمكن أن يقال في النقص أنّ البقية ليست صورة الانسان و لا الحيوان المخصوص و فيه نظر .

٨- المحاسن : عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : أصلي والتمايل قدّامي وأنا أنظر إليها ؟ قال : لا ، اطرّح عليها ثوباً ، ولا بأس بها إذا كانت على يمينك أو شمالك أو خلفك أو تحت رجلك أو فوق رأسك ، وإن كانت في القبلة فالق عليها ثوباً وصلّ (٥) .

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٠٠ و ٢٤٣ ، و تراه في المحاسن ص ٣٦٥ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٣٢٧ .

(٣) (٥) المحاسن ٦١٧ .

٩ - ومنه : عن عدة من أصحابنا ، عن ابن أبي نجران ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس بالتماثل أن يكون عن يمينك وعن شمالك أو عن خلفك أو تحت رجلك ، فإن كانت في القبلة فألق عليها ثوباً إذا صليت (١) .

١٠ - فقه الرضا : لا يصلي في بيت فيه خمر محصور في آنية (٢) .

١١ - المقنع : قال : لا يجوز أن يصلي في بيت فيه خمر محصور في آنية ؟ قال : وروي أنه يجوز (٣) .

بيان : نسب إلى الصدوق - ره - تحريم الصلاة في بيت فيه خمر لظاهر الفقيه مع أنه حكم بطهارة الخمر ، واستبعد المتأخرون ذلك منه ، ولا استبعاد فيه بعد ورود النص لكن الخبر الوارد فيه موثقة عمارة قال : ولا تصل في بيت فيه خمر أو مسكر (٤) ، والحكم بالتحريم بمثل خبره مشكل ، لاسيما مع ورود رواية الجواز كما أشار إليه .

١٢ - المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي عمير رفعه قال : لا بأس بالصلاة والتساوير تنظر إليه إذا كانت بعين واحدة (٥) .

أقول : أوردنا بعض الأخبار في باب السترة ، وفي باب تزويق البيوت و تصويرها من كتاب الآداب والسنن (٦) .

(١) المحاسن ص ٦٢٠ .

(٢) فقه الرضا ص ٣٨ .

(٣) المقنع ص ٢٥ ط الاسلامية .

(٤) التهذيب ج ١ ص ٢٢٣ .

(٥) المحاسن ص ٦٢٠ .

(٦) راجع ج ٧٦ ص ١٥٩-١٦١ من طبعتنا هذه .

٢

## (( باب ))

\* ( ما يكون بين يدي المصلي أو يمر بين يديه ) \*

\* ( واستحباب السترة ) \*

١- الاحتجاج : عن محمد بن جعفر الأسدي قال : كان فيما ورد علي من محمد ابن عثمان العمري عن القائم عليه السلام : أمّا ما سألت عنه عن المصلي والناظر والصورة و السراج بين يديه ، هل تجوز صلاته ؟ فإن الناس اختلفوا في ذلك قبلك ، فإنه جائز لمن لم يكن من أولاد عبدة الأوثان والنيران (١) .

اكمال الدين : عن محمد بن أحمد الشيباني وعلي بن أحمد الدقاق والحسين ابن إبراهيم المؤدّب وعلي بن عبدالله الورّاق جميعاً ، عن محمد بن جعفر الأسدي قال : كان فيما ورد علي من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه في جواب مسألي إلى صاحب الزمان عليه السلام وأما ما سألت وذكر نحوه إلى قوله من أولاد عبدة الأصنام والنيران (٢) .

توضيح : قد مرّ الكلام في الصلاة إلى الصورة ، والمشهور فيها وفي السراج والناظر الكراهة ، وذهب أبو الصلاح إلى الحرمة فيهما كما نسب إليه والتفصيل الوارد في هذا الخبر لم أر قائلًا به ، ويمكن حمله على أنهما بالنسبة إلى أولاد عبدة النيران والأوثان أشدّ كراهة ، لأن احتمال شغل القلب ومظنة كونها معبودة لهم فيهم أكثر ، ولا يبعد حمل المطلق على المقيّد ، لكون الخبر في قوّة الصحيح ، والأظهر الكراهة لما سيأتي وغيره من أخبار الجواز .

ثم إن بعض الأصحاب قيّدوا الكراهية في النار بالمضرة ، والروايات غير مقيدة بها ، والاجتناب مطلقاً أحوط وأولى .

(١) الاحتجاج ص ٢٦٨ .

(٢) اكمال الدين ج ٢ ص ١٩٩ .

٣ - قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن، عن جده علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي وأمامه شيء عليه ثيابه ؟ قال : لا بأس (١) .

و سألته عن الرجل هل يصلح أن يصلي و أمامه ثوم أو بصل نابت ؟ قال : لا بأس (٢) .

وسألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي والسرّاج موضوع بين يديه في القبلة ؟ قال : لا يصلح له أن يستقبل النار (٣) .

و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي و أمامه حمار واقف ؟ قال : يضع بينه وبينه عوداً أو قصبه أو شيئاً يقيمه بينهما ويصلي لا بأس قلت : فان لم يفعل وصلي أيعيد صلاته ؟ أو ما عليه ؟ قال : لا يعيد صلاته وليس عليه شيء (٤) .

وسألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي وأمامه النخلة وفيها حملها ؟ قال : لا بأس (٥) .

و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في الكرم وفيه حملة ؟ قال : لا بأس (٦) .

وسألته عن الرجل يكون في صلاته هل يصلح له أن يكون امرأة مقبلة بوجهها عليه في القبلة قاعدة أو قائمة ؟ قال : يدرؤا عنه ، فان لم يفعل لم يقطع ذلك صلاته (٧) .

و سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي و أمامه شيء من الطير ؟ قال : لا بأس (٨) .

بيان : يدل على المنع من كون النار أمامه في الصلاة و لا يصلح ، لا يدل على أزيد من الكراهة ، و على كراهة كون الحمار أمامه بدون سترة ، ولم أره في كلام

(١-٦) قرب الاسناد ص ١١٤ ط نجف .

(٧) قرب الاسناد ص ١٢٣ ط نجف .

(٨) ص ١٢٧ ط نجف ص ٩٧ ط حجر .

الأصحاب ، بل عدّ بعضهم الحيوان غير الإنسان المواجه من السترة إلا أن الصدوق أورد الرواية في الفقيه (١) ويدل على كراهة المرأة المواجهة ، وذكر الأصحاب الإنسان المواجه مطلقا واعتزف أكثر المتأخرين بعدم النص فيه ، وقال أبو الصلاح يكره التوجّه إلى الطريق والحديد والسلاح المتواري والمرأة النائمة بين يديه أشدّ كراهية .

٣- العلل : عن أبيه ، عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن الحسن بن علي ، عن الحسين بن عمر ، عن أبيه ، عن عمر بن إبراهيم الهمداني رفع الحديث قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا بأس أن يصلي الرجل النار والسراج والصورة بين يديه ، لأن الذي يصلي له أقرب إليه من الذي بين يديه (٢) .

المقنع : مرسلاً مثله (٣) .

بيان قال الصدوق - ره - في الفقيه بعد إيراد رواية علي بن جعفر السابقة : هذا هو الأصل الذي يجب أن يعمل به ، فأما الحديث الذي روي عن أبي عبد الله عليه السلام - وذكر هذه الرواية - فهو حديث يروي عن ثلاثة من المجاهولين بإسناد منقطع ، يرويه الحسن بن علي الكوفي وهو معروف ، عن الحسين بن عمرو ، عن أبيه ، عن عمرو بن إبراهيم الهمداني وهم مجهولون رفع الحديث قال : قال أبو عبد الله عليه السلام ذلك ، ولكنها رخصة اقترنت بها علة صدرت عن ثقات ، ثم اتصلت بالمجهولين والانقطاع ، فمن أخذ بها لم يكن مخطئاً بعد أن يعلم أن الأصل هو النهي ، وأن الاطلاق رخصة ، والرخصة رحمة انتهى .

و مراده إمّا حمل النهي على الكراهة ، أو حمل الرخصة على حال الضرورة والأوّل أظهر ، لتعاضد أخبار الجواز ، وكونها معللة موافقة لأصل الإباحة ، ونفي

(١) الفقيه ج ١ ص ١٦٢ .

(٢) علل الفرائع ج ٢ ص ٣١ .

(٣) المقنع ص ٢٥ ط الاسلامية .

الخرج وكونها أنسب بالشرعة السمحة السهلة ، وإن كان الأحوط الاجتناب عما نهى عنه لغير الضرورة .

٤ - العلل : عن أبيه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد الأشعري عن علي بن إبراهيم الجعفري ، عن أبي سليمان مولى أبي الحسن العسكري عليه السلام قال : سأله بعض مواليه وأنا حاضر عن الصلاة يقطعها شيء ؟ فقال : لا ، ليست الصلاة تذهب هكذا بحيال صاحبها ، إنما تذهب مساوية لوجه صاحبها (١) .

توجيه وجيه : « مساوية لوجه صاحبها » أي إلى السماء من جهة رأسها ، ويحتمل أن يكون المراد أنها تذهب إلى الجهة التي توجه قلبه إليها فإن كان قلبه متوجهاً إلى الله تعالى وعمله خالصاً له سبحانه فإنه يعود إليه ، و يقبل عنده ، سواء كان في مقابلته شيء أولم يكن ، وإن كان وجه قلبه متوجهاً إلى غيره تعالى وعمله مشوباً بالأغراض الفاسدة والأغراض الكاسدة ، فعمله ينصرف إلى ذلك الغير سواء كان ذلك الغير في مقابل وجهه أولم يكن ، ولذا يقال له يوم القيامة « خذ ثواب عملك ممّن عملت له » وهو المراد من الخبر الآتي في قوله عليه السلام « والذي أُصلي له أقرب إلى من هؤلاء » أي هو في قلبي وأنا متوجه إليه ، ولا يشغلني هذه الأمور عنه فعلى هذا يمكن أن يكون هذا وجه جمع بين الأخبار ، بأن يكون النهي لمن تكون مقابلة هذه الأمور سبباً لشغل قلبه ، والتجويز لمن لم يكن كذلك .

و يحتمل الخبر الآتي وجهاً آخر ، وهو أن يكون المعنى أن الرب تعالى لما كان بحسب العلية والتربية والعلم أقرب إلى العبد من كل شيء فلا يتوهم توسط ما يكون بين يدي المصلّي بينه وبين معبوده ، والأوّل أوجه .

والحاصل أن الغرض من عدم كون الصورة والسراج وأمثالهما بين يديه عدم انتقاش صورة الغير في القلب والنفس والخيال ، وتوجه العبد بشارفه إلى رب الأرباب ، فمن لم يتوجه إلى غيره فلاخير ، والله الموفق لكل خير .

٥ - التوحيد : عن أحمد بن زياد الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن

أبيه ، عن ابن أبي عمير قال : رأى سفيان الثوري أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وهو غلام يصلي والناس يمرُّون بين يديه ، فقال له : إنَّ الناس يمرُّون بك وهم في الطواف ؟ فقال عليه السلام : الذي أُصلي له أقرب إليَّ من هؤلاء (١) .

ومنه : عن محمد بن إبراهيم الطالقاني ، عن أبي سعيد الرميحي ، عن عبد العزيز ابن إسحاق ، عن محمد بن عيسى بن هارون ، عن محمد بن زكريا المكي ، عن منيف مولى جعفر بن محمد قال : حدثني سيدي جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده عليه السلام قال : كان الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام يصلي فمرَّ بين يديه رجل فنهأ بعض جلسائه فلمَّا انصرف من صلاته ، قال له : لم نهيت الرجل ؟ قال يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله خطر فيما بينك وبين المحراب ؟ فقال : ويحك إنَّ الله عزَّ وجلَّ أقرب إليَّ من أن يخطر فيما بيني وبينه أحد (٢) .

٤- المحاسن : عن أبيه ، عن حماد بن عيسى وفضالة عن معاوية بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أقوم أُصلي والمرءة جالسة بين يديَّ أو مارءة ؟ قال : لا بأس بذلك ، إنَّما سميت بكَّة لأنَّه تبكَّ فيها الرجال والنساء (٣) .  
بيان : يدلُّ على ماسياتي نقلاً من التذكرة أنَّه لا بأس أن يصلي في مكَّة إلى غير ستره ، وقال في الذكرى بعد نقل كلام التذكرة : قلت قدروي في الصحاح أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله بالآبطح فركزت له عنزة ، رواه أنس وأبو جحيفة ، ولو قيل السترة مستحبة مطلقا ولكن لا يمنع المارء في مثل هذه الأماكن ، لما ذكر ، كان وجهاً انتهى .

أقول : يمكن حمل خبر الجواز على المسجد الحرام ، لكون التعليل فيه أظهر .

٧- قرب الاسناد : عن الحسن بن طريف ، عن الحسين بن علوان ، عن الصادق

(١) التوحيد ص ١٧٩ ط مكتبة الصدوق .

(٢) ، ص ١٨٤ .

(٣) المحاسن ص ٣٣٧ .

عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام سأل عن الرجل يصلّي فيمرّ بين يديه الرجل والمرء والكلب أو الحمار ، فقال : إن الصلاة لا يقطعها شيء ، ولكن ادرؤا ما استطعتم ، هي أعظم من ذلك (١) .

تبيين : « ولكن ادرؤا » أي ادفعوا المارّة إمّا بإشارة أو برمي شيء كما فهمه الأصحاب أو ضرر مروره بالستر لما رواه الكليني (٢) في الموثّق ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقطع الصلاة شيء لالكلب ولا حمار ولا امرأة ، ولكن استتروا بشيء ، فإن كان بين يديك قدر ذراع رافعاً من الأرض فقد استترت . قال الكليني : والفضل في هذا أن يستتر بشيء ويضع بين يديه ما يتقى به من المارّة ، فإن لم يفعل فليس به بأس ؛ لأنّ الذي يصلّي له المصلي أقرب إليه ممّن يمرّ بين يديه ، ولكن ذلك أدب الصلاة وتوقيرها .

ثمّ روى مرفوعاً عن محمد بن مسلم (٣) قال : دخل أبو حنيفة على أبي عبد الله عليه السلام فقال له : رأيت ابنك موسى يصلّي والناس يمرّون بين يديه فلا ينهّاهم وفيه مافيه ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : ادعوا لي موسى فدعى فقال يا بنيّ إنّ أبا حنيفة يذكر أنّك كنت تصلّي والناس يمرّون بين يديك فلم تنههم ؟ فقال : نعم يا أبت إنّ الذي كنت أصليّ له كان أقرب إليّ منهم ، يقول الله عزّ وجلّ : « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد » (٤) قال : فضمّه أبو عبد الله عليه السلام إلى نفسه ثمّ قال : بأبي أنت وأُمّي يا مودع الأسرار ، وهذا تأديب منه عليه السلام لا أنّه ترك الفضل انتهى .

أقول : قوله « وفيه مافيه » أي وفي هذا الفعل مافيه من الكراهة ، أو فيه عليه السلام مافيه من توقّع إمامته وقوله « وهذا تأديب » كلام الكلينيّ ويحتمل وجوهاً :

الاول : أن يكون المعنى أنّ هذا منه عليه السلام كان تأديباً لأبي حنيفة ، ولذا

(١) قرب الاسناد ص ٧٢ ط نجف ص ٥٢ ط حجر .

(٢) الكافي ج ٣ ص ٢٩٧ .

(٣) ق : ١٦ .



طلبه ليعلم الملعون أنه ﷺ لم يترك الفضل ، إمّا لعدم الحاجة إلى السترة لمن لا يشغله عن الله شيء كما مرّ ، أو لأنّه ﷺ كان لم يترك السترة حيث لم يذكر في الخبر تركها .

**الثاني :** أن يكون المراد تأديب موسى ﷺ فالمراد بالفضل السنّة الأكيّدة والتأديب في أصل الطلب ، ولا ينافي ذلك مدحه ﷺ على ما ذكره من العلّة في عدم تأكيد السنّة ، وفي بعض النسخ لأنّه ترك ، فالثاني أظهر ، ويحتمل الأوّل على تكلف .

**الثالث :** أن يكون ضمير منه راجعاً إلى موسى ﷺ أي صلاته ﷺ كذلك كان تأديباً لأبي حنيفة ، لأنّه ترك الفضل إذ ترك السنّة لهذه العلّة ليس تركاً للفضل ، بل هو عين الفضل .

### فائدة

قال الشهيد - ره - في الذكري : تسحب السترة بضم السين في قبلة المصلّي إجماعاً ، فإن كان في مسجد أوبيت فحائطه أو سارية ، وإن كان في فضاء أو طريق جعل شاخصاً بين يديه ، ويجوز الاستتار بكل ما يعلو سائراً ولو عنزة ، فقد كان النبي ﷺ تركّز له الحربة فيصلي إليها ، ويعرض البعير فيصلي إليه ، وركّزت له العنزة يصلي الظهر يمرّ بين يديه الحمام والكلب لا يمنع ، والعنزة العصا في أسفلها حديد ، والأولى بلوغها ذراعاً ، قاله الجعفي والفاضل زاد : فما زاد .

وقد روى أبو بصير (١) عن أبي عبد الله ﷺ قال : كان طول رحل رسول الله صلى الله عليه وآله ذراعاً ، وكان إذا صلى وضعه بين يديه يستتر به ممّن يمرّ بين يديه ، ويجوز الاستتار بالسهم والخشبة وكل ما كان أعرض فهو أفضل .

وروى معاوية بن وهب (٢) عن الصادق ﷺ قال : كان رسول الله ﷺ يجعل العنزة بين يديه إذا صلى .

وروى السكوني<sup>(١)</sup> عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إذا صلى أحدكم بأرض فلاة فليجعل بين يديه مثل مؤخرة الرحل ، فإن لم يجد فحجراً فإن لم يجد فسهماً ، فإن لم يجد فيخط في الأرض بين يديه .  
و عن أبي عبد الله عليه السلام برواية غياث (٢) أن النبي ﷺ وضع قلنسوة وصلّى إليها .

وعن محمد بن إسماعيل (٣) عن الرضا عليه السلام يكون بين يديه كومة من تراب أو يخط بين يديه بخط .

وروى العامة الخط عن النبي ﷺ وأنكره بعض العامة (٤) ثم هو عرضاً ، و بعض العامة طولاً أو مدوراً أو كاللحال ، وقال -ره- إذا نصب بين يديه عنزة أو عوداً لم يستحب الانحراف عنه يميناً ولا يساراً ، قاله في التذكرة ، وقال ابن الجنيد يجعله على جانبه الأيمن ولا يتوسطها ، فيجعلها مقصده تمثيلاً بالكعبة ، و بعض العامة لتكن على الأيمن أو على الأيسر .

أقول : ظاهر الأخبار المحاذات ، وما ذكره ابن الجنيد لوجه له ظاهراً .  
ثم قال قدس سره : يستحب الدنو من السترة لما روي (٥) عن النبي ﷺ إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان صلاته ، وقدّره ابن الجنيد بمر بضع الشاة لما صحّ من خبر سهل الساعدي قال : كان بين مصلّي النبي ﷺ

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٤ .

(٢) ، ، ص ٢٢٨ .

(٣) ، ، ص ٢٤٤ .

(٤) رواه أبوداود وابن ماجه عن أبي هريرة على ما في المشكاة ص ٧٤ ، قيل : قال به

الشافعي في القديم ، ونفاه في الجديد لاضطراب الحديث وضعفه ، وقال ابن الهمام : وأما الخط فقد اختلفوا فيه حسب اختلافهم في الوضع إذا لم يكن معه ما يفرزه أو يضعه ، فالمانع يقول : لا يحصل به المقصود ، إذ لا يظهر من بعيد ، والمجيز يقول : ورد الاثر به .

(٥) رواه أبوداود عن سهل بن أبي حنيفة على ما في المشكاة ص ٧٤ .

وبين الجدار وممر الشاة ، وبعض العامة بثلاث أذرع ، ويجوز الاستئثار بالحيوان ، لما مره (١) ويجزي إلقاء العصا عرضاً إذا لم يمكن نصبها ، لأنه أولى من الخط .

**أقول :** ذكر بعض الأصحاب حديثاً "نو" من مريض عنز إلى مربوط فرس ، لما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن سنان (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أقل ما يكون بينك وبين القبلة مريض عنز ، وأكثر ما يكون مربوط فرس ، قدس سره ستره الإمام ستره لمن خلفه ، وقال : يستحب دفع المار بين يديه ، لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة شيء فادروا ما استطعتم ثم ذكر الأخبار المتقدمة .

ثم قال : يكره المرور بين يدي المصلي سواء كان له ستر أم لا ، ولو احتاج المصلي في الدفع إلى القتال لم يجز ، ورواية أبي سعيد الخدري وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله "فان أبي فليقاتله ، فانما هو شيطان ، للتغليظ ، أيضاً أو يحمل على دفاع مغلظ لا يؤدي إلى جرح ولا ضرر ، وهل كراهة المرور جواز الدفع مخص بمرء من استتر أو مطلقاً نظر ، ولو كان في الصف الأول فرجة جاز النخطة بين الصف الثاني لتقصيرهم لاهمالها ، ولو لم يجد المار سبيلاً سوى ذلك لم يدفع ، وغلا بعض العامة في ذلك وجوز الدفع مطلقاً . ولا يجب نصب السترة إجماعاً وليست شرطاً في صحة الصلاة أيضاً بالاجماع ، وإنما هي من كمال الصلاة انتهى ملخص كلامه زاد الله في إكرامه .

**٨- العلل والخصال :** عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى اليعقوبي عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن ، عن أبي بصير و محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن آبائه قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يصلي أحدكم وبين يديه سيف ، فان القبلة آمن (٣) .

(١) ولما روى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله كان يعرض راحلته فيصلى إليها ،

متفق عليه .

(٢) النقيه ج ١ ص ٢٥٣ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ٤٢ ، الخصال ج ٢ ص ١٥٨ واللفظ له .

بيان : «فان القبلة أمن» أي ذوأمن لا ينبغي أن يكون فيه مايوجب الخوف أو مايوجب تذكر القتال وشغل القلب به ، أو أن الله تعالى يحفظ المصلّي فلا يحتاج إلى السيف، ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه يكره الصلاة إلى سيف مشهور أو غيره من السلاح .

وقال أبو الصلاح : لا يحل للمصلّي الوقوف في معاطن الابل ، ومرابط الخيل والبعال والحمير والبقر ، ومرابض الغنم ، وبيوت النار ، والمزابيل ومذابج الأنعام والحمائم ، و على البسط المصوّرة ، وفي البيوت المصوّرة ، ولنا في فسادها في هذه المحال نظر ، ثم قال : لا يجوز التوجه إلى النار والسلاح المشهور والنجاسة الظاهرة والمصحف المنشور ، والقبور ، ولنا في فساد الصلاة مع التوجه إلى شيء من ذلك نظر و يكره التوجه إلى الطريق والحديد والسلاح المتوازي والمرءة النائمة بين يديه أشد كراهية انتهى والأشهر أظهر .

وقال ابن الجنيد : إن النمائل والنيران مشعلة في قناديل أوسرج أو شمع أو جمر معلقة أو غير معلقة سنة للمجوس وأهل الكتاب ، قال : ويكره أن يكون في القبلة مصحف منشور ، وإن لم يقرأ فيه ، أو سيف مسلول ، أو مرآت ترى المصلّي نفسه أو ما وراءه انتهى .

اقول : لم أر المرأة في رواية ، وحمله على الصورة قياس ، وربما يبنى ذلك على الخلاف في الانطباع و خروج الشعاع ، فعلى الأول داخل في الصورة وعلى الثاني رأي نفسه ، والظاهر أن الأحكام الشرعية لا تبني على تلك الدقائق الحكمية ، بل على الدلالات العرفية واللغوية ، ولا يطلق في العرف واللغة عليها المثل والصورة ، وإن كان الأولى والأحوط الترك .

٩- دعائم الاسلام : عن رسول الله ﷺ أنه قال : الصلاة إلى غير ستره من الجفاء ومن صلى في فلاة فليجعل بين يديه مثل مؤخرة الرحل (١) .

وعن علي رضي الله عنه كان يكره الصلاة إلى البعير ، ويقول : ما من يعير إلا

وعلى ذروته شيطان (١) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه كره أن يصلي الرجل ورجل بين يديه قائم ولا يصلي الرجل وبعذارته امرأة ، إلا أن يتقدمها بصدرة (٢) .

وعن رسول الله ﷺ أنه قال إذا قام أحدكم في الصلاة إلى سترة فليدن منها فإن الشيطان يمر بينه وبينها ، وحداً في ذلك كمر بوض الثور (٣) .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام أنه كره التصاوير في القبلة (٤) .

وعن علي عليه السلام أنه سئل عن المرور بين يدي المصلي فقال : لا يقطع الصلاة شيء ، ولا تدع من يمر بين يديك وإن قاتلته (٥) .

وقال : قام رسول الله ﷺ إلى الصلاة فمر بين يديه كلب ثم مر حمار ، ثم مرّت امرأة وهو يصلي ، فلمّا انصرف قال : رأيت الذي رأيتم ، وليس يقطع صلاة المؤمن شيء ، ولكن ادرؤا ما استطعتم (٦) .



(١-٤) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٥٠ .

(٥-٦) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٩١ .

٥

## \* (( باب )) \*

\* (( المواضع التي نهى عن الصلاة فيها )) \*

١- المحاسن : عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عمن رواه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عشرة مواضع لا يصلى فيها : الطين ، والماء ، والحمام ، والقبور ، و مسان الطريق ، وقرى النمل ، ومعادن الابل ، ومجرى الماء ، والسبخة ، والنلج (١) .  
ومنه : عن أبيه ، عن عبد الله بن الفضل النوفلي ، عن أبيه ، عن مشيخته ، عنه عليه السلام مثله (٢) .

الخصال : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن البرقي ، عن أبيه ، عن عبد الله ابن الفضل مثله إلا أنه أسقط لفظ القبور وزاد في آخره ، ووادي ضجنان .  
ثم قال رضوان الله عنه : هذه المواضع لا يصلى فيها الانسان في حال الاختيار فاذا حصل في الماء والطين واضطر إلى الصلاة فيه ، فأنه يصلى إيماء ، ويكون ركوعه أخفض من سجوده ، وأما الطريق فأنه لا بأس بأن يصلى على الظواهر التي بين الجواد ، فأما على الجواد فلا يصلى ، وأما الحمام فأنه لا يصلى فيه على كل حال فأما مسلخ الحمام فلا بأس بالصلاة فيه لأنه ليس بحمام ، وأما قرى النمل فلا يصلى فيها لأنه لا يتممكن من الصلاة لكثرة ما يدب عليه من النمل ، فيؤذيه فيشغله عن الصلاة .

وأما معادن الابل فلا يصلى فيها إلا إذا خاف على متاعه الضيعة فلا بأس حينئذ بالصلاة فيها ، وأما مرايض الغنم فلا بأس بالصلاة فيها ، وأما مجرى الماء فلا يصلى فيه على كل حال ، لأنه لا يؤمن أن يجري الماء إليه وهو في صلاته ، وأما السبخة فأنه لا يصلى فيها نبي ولا وصي نبي ، وأما غيرها فأنه

(١) المحاسن ص ١٣ .

(٢) ، ص ٣٦٦ .

منى دق مكان سجوده حتى تتمكن الجبهة فيه مستوية في سجوده فلا بأس ، و أما الثلج فمنى اضطرر الانسان إلى الصلاة عليه فأنه يدق موضع جبهته حتى يستوي عليه في سجوده ، و أما وادي ضجنان و جميع الأودية فلا تجوز الصلاة فيها لأنها مأوى الحيات والشیاطین (١) .

بيان : اشتمل الخبر مع قوله لنكرهه في الأصول ، ورواية الكليني والشيخ وغيرهما له (٢) على أحكام :

الاول : المنع عن الصلاة في الطين والماء ، والظاهر أنه على التحريم إن منعاً شيئاً من واجبات الصلاة ، كالسجود والاستقرار ، وإلا كره ، لما رواه الشيخ في الموثق عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن حد الطين الذي لا يسجد عليه ما هو ؟ قال : إذا غرق الجبهة ولم تثبت على الأرض (٣) .

الثاني : المنع عن الصلاة في الحمام ، والمشهور الكراهة ، و قد مر قول أبي الصلاح أنه منع من الصلاة في الحمام و تردد في القساد ، و الأظهر الكراهة للروايات الدالة على الجواز ، وإن حملها الصدوق والشيخ على المسلخ و ظاهر الشيخ نفي ثبوت الكراهة في المسلخ كما صرح به الشهيدان ، والصدوق في العلل (٤) وإن كان في دليله نظر ، واحتمل في التذكرة ثبوت الكراهة فيه أيضاً وأما سطح الحمام فلا تكره الصلاة فيه قطعاً ، و يحتمل أن يكون النهي عن الصلاة في الحمام محمولاً على ما إذا كان نجساً لأنهم كانوا يصلون في فرش ، وقلما تخلو عن النجاسة ، لما رواه الصدوق (٥) في الصحيح عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام أنه سأل

(١) الخصال ج ٢ ص ٥٢-٥٣ .

(٢) تراه في الكافي ج ٣ ص ٣٩٠ : فقيه من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١٥٦ .

التهذيب ج ١ ص ١٩٨ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٢٤ .

(٤) بل ذكره في الخصال على ما مر .

(٥) الفقيه ج ١ ص ١٥٦ .

عن الصلاة في بيت الحمام فقال : إذا كان الموضع نظيفاً فلا بأس ، وروى الشيخ (١) مثله في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام.

**الثالث :** المنع عن الصلاة في القبور و قال في المنتهى : يكره الصلاة في المقابر ، ذهب إليه علماؤنا ، قال : ونقل الشيخ عن بعض علمائنا القول بالبطلان وقال : تكره الصلاة إلى القبور وأن يتخذ القبر مسجداً يسجد عليه ، وقال ابن بابويه : لا يجوز فيهما ، وهو قول بعض الجمهور ، ثم قال : لو كان بينه وبين القبر حائل أو بعد عشرة أذرع لم تكن بالصلاة إليه بأس ، وقد مر أن أبا الصلاح حرّمها وتردّد في البطلان ، وقال المفيد : لا تجوز الصلاة إلى شيء من القبور حتى تكون بينه وبينه حائل أو قدر لبنة أو عنزة منصوبة ، أو ثوب موضوع .

وعلى القول بالكراهة أو الحرمة الحكم برفعهما بالحوائل التي ذكرها مشكل ، ولم نرمسئنده ، فأما عشرة أذرع فرواه الشيخ في الموثق (٢) عن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الرجل يصلّي بين القبور؟ قال : لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبور إذا صلى عشرة أذرع من بين يديه ، وعشرة أذرع من خلفه ، وعشرة أذرع عن يمينه ، وعشرة أذرع عن يساره ، ثم يصلّي إن شاء .

واستندوا في التحريم إلى هذه الرواية ، وهي عندنا ليست في درجة من القوة وقد عارضها روايات صحيحة مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين (٣) قال : سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن الصلاة بين القبور هل يصلح؟ قال : لا بأس وفي الصحيح (٤) عن علي بن جعفر ، عن أخيه مثله ، فغاية ما يمكن إثباته مع تلك المعارضات القوية الكراهة ، بل يمكن المناقشة فيها أيضاً ، نعم الأحوط عدم التوجه إلى قبر غير الأئمة عليهم السلام لحسن زيارته الآتية و أنما قبور الأئمة عليهم السلام

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٤٣ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٠٠ .

(٣) ج ١ ص ٢٤٣ .

(٤) الفقيه ج ١ ص ١٥٨ .



فسيأتي القول فيها ، وألحق جماعة من الأصحاب بالقبور القبر والقبرين ومستنده غير واضح .

**الرابع :** المنع من الصلاة في الطرق ، وقال في المغرب : سنن الطريق معظمه ووسطه ، وفي القاموس سنن الطريقة سار فيها كاستئنها وسنن الطريق مثناة و بضمين [نهجه] وجهته . والمان من الأبل الكبار انتهى ولعل المراد هنا الطرق المسلوكة أو العظيمة ، والمشهور كراهة الصلاة في الطريق المسلوكة وقال في المنهية : إنه مذهب علمائنا أجمع ، و ظاهر الصدوق والمفيد الحرمة ، و الكراهة أظهر ، والترك أحوط ، ولا فرق بين أن تكون الطريق مشغولة بالمارة وقت الصلاة أولا للعموم ، نعم لو تعطلت المارة اتجه التحريم واحتمل الفساد .

ومنهم من خص الكراهة بجواد الطرق وهي العظمى منها ، والأجود التعميم لموثقة ابن الجهم عن الرضا عليه السلام (١) قال : كل طريق يوطأ فلا تصل عليه ، وفي رواية أخرى عنه (٢) : كل طريق يوطأ و يتطرق ، وكانت فيه جادة أولم تكن ، فلا ينبغي الصلاة فيه .

**الخامس :** المنع من الصلاة في قرى النمل ، والمشهور الكراهة لهذا الخبر ولما سيأتي ، و لعدم انفكاك المصلي من أذاها ، وقتل بعضها .

**السادس :** المنع من الصلاة في معادن الأبل ، قال الجوهرى : العطن والمعطن واحداً أعطان والمعطن وهي مبارك الأبل عند الماء لتشرب عللاً بعدنهل فإذا استوفت ردت إلى المراعى والأطماء ، قال ابن السكيت : وكذلك تقول هذا عطن الغنم ومعطنها لمرابضها حول الماء ، و قال : العلل الشرب الثاني ، والنهل الشرب الأوّل ، و قال الفيروز آبادي : العطن مجرّة كة وطن الأبل ومنزلها حول الحوض ، و قريب منه كلام ابن الأثير وغيره ، وقال في مصباح اللغة : العطن للأبل المناخ والمبرك ، ولا يكون إلا حول الماء ، والجمع أعطان ، نحو سبب وأسباب والمعطن وزان مجلس مثله ، وعطن الغنم ومعطنها ، أيضاً مرابضها حول الماء ، قاله ابن السكيت وابن قتيبة .

و قال ابن فارس : قال بعض أهل اللغة : لا يكون أعطان الأبل إلا حول الماء ، فأما مباركها في البرية أو عند الحي فهي المأوى ، وقال الأزهري : أيضاً عطن الأبل موضعها الذي تنحى إليه أي تشرب الشربة الثانية ، وهو العلل ، ولا تعطن الأبل على الماء إلا في حمارة القيظ ، فإذا برد الزمان فلاعطن للأبل ، والمراد بالمعاطن في كلام الفقهاء المبارك انتهى .

وظاهر الفقهاء أن الكراهة تشتمل كل موضع يكون فيه الأبل ، والأولى ترك الصلاة في الموضع الذي تأوي إليه الأبل ، وإن لم تكن فيه وقت الصلاة كما يومي إليه بعض الأخبار ، وصرح به العلامة في المنتهى معللاً بأنها بانتقالها عنها لا تخرج عن اسم المعطن إذا كانت تأوي إليه .  
ثم إن الذي ورد في أخبارنا إنما هو بلفظ العطن ، وقد عرفت مدلوله لغة ، وأكثر أصحابنا حكموا بالتعميم كالمحقق والعلامة ، وقال ابن إدريس في السرائر بعد تفسير المعطن بما نقلناه : هذا حقيقة المعطن عند أهل اللغة إلا أن أهل الشرع لم يخص ذلك بمبرك دون مبرك انتهى .

واستندوا في التعميم بما رواه الجمهور عن النبي ﷺ قال : إذا أدر كنتم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلوا فيها فأنها سكيمة وبركة ، وإن أدر كنتم الصلاة وأنتم في أعطان الأبل فاخرجوا منها فأنها جن من جن خلقت ألا ترى أنها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها .

و عن جابر بن سمرة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أنصلي في مراح الغنم ؟ قال : نعم ، قال : أنصلي في مبارك الأبل ؟ قال : لا .  
و عن البراء قال : قال رسول الله ﷺ : لاتصلوا في مبارك الأبل فأنها من الشياطين .

ولا يخفى أن بعض تلك الروايات على تقدير صحتها تؤمى إلى كراهة الصلاة في كل موضع حضر فيه إبل ، مع أنهم ذكروا في السيرة أنها تتحقق بالبعير ، ورووا أن النبي ﷺ صلى إلى بعير ، ورووا عنه ﷺ أنه كان يعرض راحلته ويصلي إليها

قال : قلت : فاذا ذهبت الركاب ؟ قال : كان يعرض الرّحل ويصلي إلى آخرته  
وقال العلامة في المنتهى : لا بأس أن يستر ببعير أو حيوان ، ثم ذكر الروايتين  
الأخيرتين .

وقال - ره - في المعاطن بعد الروايات الأولى : والفقهاء جعلوه أعم من ذلك  
وهي مبارك الابل مطلقا التي تأوي إليها ، ويدل عليه ما فهم من التعليل بكونها من  
الشياطين ، ثم قال : والمواضع التي تبث فيها الابل في سيرها أو تناخ فيها لعلها  
أوردها الوجه أنها لا بأس بالصلاة فيها ، لأنها لا تسمى معاطن ، ولو صلى في هذه  
المواضع لم يكن به بأس ، وليس مكروها خلافاً لبعض الجمهور انتهى .

وقد عرفت أنه لو صحّ التعليل لدلّ على كراهة مطلق المواضع التي تحضر  
الابل فيها ، وإلا فينبغي أن يقتصر على مدلول المعاطن لغة ، مع أن الروايات عامة  
لا عبرة بمدلولاتها .

ثم إن المشهور بين الأصحاب الكراهة ، وقد مرّ عن أبي الصلاح القول  
بالتحريم ، والتردد في بطلان الصلاة ، وظاهر المفيد في المقنعة أيضاً التحريم ، وهو  
أحوط ، وإن كانت الكراهة أقوى في الجملة .

السابع : المنع من الصلاة في مجرى الماء ، وهو المكان المعد لجريانه  
فيه ، وإن لم يكن فيه ماء ، والمشهور فيه الكراهة لهذا الخبر ، وقيل يكره الصلاة  
في بطون الأودية التي يخاف فيها هجوم السيل ، وظاهر الصدوق - ره - فيما مرّ  
التحريم ، وإن لم ينسب إليه ، وقال في المنتهى : تكره الصلاة في مجرى الماء ذهب  
إليه علماؤنا .

ثم قال - ره - : تكره الصلاة في السفينة لأنه يكون قد صلى في مجرى  
الماء ، وكذا لو صلى على ساباط تحته نهر يجري ، أو ساقية ، وهل يشترط في  
الكراهة جريان الماء ؟ عندي فيه توقف أقربه عدم الاشتراط ، ولا فرق بين الماء  
الطاهر والنجس في ذلك ، وهل تكره الصلاة على الماء الواقف ؟ فيه تردد أقربه  
الكراهية انتهى ، وقال في النهاية : فإن أمن السيل احتمل بقاء الكراهة اثباتاً

لظاهر النهي، وعدمها لزوال موجبها .

و أقول : ظاهر الأخبار كراهة الصلاة في المكان الذي يتوقع فيه جريان الماء ، وفي المكان الذي يجري فيه الماء بالفعل ، على تفصيل قد تقدم ، وقد سبق القول في الصلاة في السفينة ، وأما الساباط فالظاهر عدم الكراهة والله أعلم .

الثامن : المنع من الصلاة في السبخة بفتح الباء ، وإذا كانت نعتاً للأرض كقولك الأرض السبخة فبكسر الباء ذكره الخليل في كتاب العين ، والذي يظهر من الأخبار أن المنع لعدم استقرار الجبهة وعدم استواء الأرض فلودق<sup>(١)</sup> وسوي لم يكن به بأس كما ذكره الصدوق - ره - وظاهر الصدوق في العلل (١) التحريم حيث قال «باب العلة التي من أجلها لا تجوز الصلاة في السبخة، وظاهره في الخصال (٢) تخصيص التحريم بالنبي ﷺ والامام ، وظاهره لاكثر الكراهة مطلقاً ، والأظهر أنه إن لم تستقر الجبهة أصلاً أو كان الارتفاع والانخفاض أزيد من المعفو<sup>(٣)</sup> فتحرم الصلاة اختياراً ، وإلا فتكرهه ، ومع الدق والاستواء تزول الكراهة أو تخف<sup>(٤)</sup> والأول أظهر ، لما رواه الشيخ (٣) في الموثق عن سماعة قال : سأله عن الصلاة في السباخ فقال : لا بأس ، وحملها الشيخ على موضع تقع فيه الجبهة مستوية .

التاسع : المنع من الصلاة على الثلج ، والظاهر أنه أيضاً مثل السبخة ، و مع عدم الاستقرار أصلاً يحرم ، ومعه في الجملة يكرهه ، ومع الدق والاستواء التام<sup>(٥)</sup> تزول الكراهة أو تخف<sup>(٦)</sup> ، والثاني أظهر لما سيأتي .

العاشر : المنع من الصلاة في وادي ضجنان وقال المنهني : تكره الصلاة في ثلاثة مواطن بطريق مكّة : البیداء ، وذات الصلاصل ، وضجنان وقال : البیداء في اللغة المغاظة ، وليس ذلك على عمومها هنا ، بل المراد موضع معين ، وقد ورد أنها أرض خسف روي أن جيش السفيناني<sup>(٧)</sup> يأتي إليها قاصداً مدينة الرسول ﷺ فيخسف

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ١٦ .

(٢) قدم ركلامه ص ٣٠٥ ص ٢١ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ١٩٨ ، الاستبصار ج ١ ص ١٩٩ .

الله تعالى بنك الأرض ، و بينها وبين ميقات أهل المدينة الذي هو ذو الحليفة ميل واحد ، وضجنان جبل بمكة ذكره صاحب الصحاح ، والاصل جمع صلصال وهي الأرض التي لها صوت ودوي انتهى .

وقيل : إنه الطين الحر المخلوط بالرمل ، فصار يتصلصل إذا جف أي يصوت و به فسرّه الشهيد - ره - ، و نقله الجوهري عن أبي عبيدة ، و نحو منه كلام الفيروز آبادي ، و يوهم عبارات بعض الأصحاب أن كل أرض كانت كذلك كرهت الصلاة فيها ، و هو خطأ ، لأنه قد ظهر من الأخبار و كلام قدماء الأصحاب أنها أسماء مواضع مخصوصة بين الحرمين .

وورد في بعض الأخبار النهي عن الصلاة في ذات الجيش ويظهر من بعضها أنها البيداء كما اختاره الأصحاب ، وعلّموا التسمية بخسف جيش السفيناني فيها ، ومن بعضها أنها مبدء البيداء المجائي من مكة ، ومن بعضها المغايرة ، فيحتمل التكرار على التأكيد ، أو الحمل على أنها متصلة بالبيداء فتحكم بالاتحاد مجازاً .

٣- المحاسن : عن ابن فضال ، عن أبي جميلة ، عن عمارة الساباطي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لاتصل في وادي الشقرة ، فإن فيه منازل الجن (١) .

بيان : قال الجوهري : الشقر بكسر القاف شقائق النعمان ، الواحدة شقرة وقال ابن إدريس : تكره الصلاة في وادي الشقرة بفتح الشين و كسر القاف ، وهي واحد الشقر موضع بعينه مخصوص ، سواء كان فيه شقائق النعمان أو لم يكن ، وليس كل واد يكون فيه شقائق النعمان تكره فيه الصلاة بل بالموضع المخصوص فحسب ، وهو بطريق مكة لأن أصحابنا قالوا : تكره الصلاة في طريق مكة بأربعة مواضع من جملتها وادي الشقرة ، والذي ينبّه على ما اخترناه ما ذكره ابن الكلبي في كتاب الأوائل و أسماء المدن قال : زرود والشقرة ابنتا يثربن قابية بن مهلهل بن وام بن عقيل بن عوض بن ارم بن سام بن نوح ، هذا آخر كلام ابن الكلبي النسابة فقد جعل زرود والشقرة موضعين سميا باسم امرأتين ، وهو أبصر بهذا الشأن انتهى .

وقال في المنتهى : الشقرة بفتح الشين وكسر القاف واحدة الشقرة ، وهو شقائق النعمان ، وكل موضع فيه ذلك تكره الصلاة فيه ، وقيل : وادي الشقرة موضع مخصوص بطريق مكة ذكره ابن إدريس والأقرب الأول ، لما فيه من اشتغال القلب بالنظر إليه ، وقيل : هذه مواضع خسف فتكره الصلاة فيها لذلك انتهى .  
والأظهر ما اختاره ابن إدريس ، والتعليل الوارد في الخبر مخالف لما ذكره إلا بتكلف تام .

٣ - مجالس الصدوق : بالاسناد المتقدم في كتاب المناهي أن النبي ﷺ نهى أن تجصص المقابر ويصلى فيها (١) ، ونهى أن يصلى الرّجل في المقابر والطرق والأرحية والأودية ومرابط الابل وعلى ظهر الكعبة (٢) .  
بيان : كراهة الصلاة في الأرحية لم يذكرها إلا أكثر ، وإن دل عليها هذا الخبر ، والمرباط أعم من المعاطن مطلقاً وأمن وجهه .

٤ - العلل : عن محمد بن موسى بن المنوكل ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : الصلاة بين القبور ، قال : صل بين خلالها ولا تتخذ شيئاً منها قبلة ، فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك ، وقال : لا تتخذوا قبوري قبلة ولا مسجداً ، فإن الله عز وجل لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد (٣) .

إيضاح : ظاهره عدم جواز الصلاة إلى قبر النبي ﷺ والسجود عليه ، وروى في المنتهى من طرق العامة عن ابن عباس وعائشة قالا : لما حضر رسول الله ﷺ الوفاة كشف وجهه وقال : لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، وعنه عليه السلام أنه قال : أما إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصلحاءهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك .

(١) أمالي الصدوق ص ٢٥٣ .

(٢) المصدر ص ٢٥٤ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ٤٧ .

ثم قال - ره - : و ذلك محمول على الكراهة ، إذ القصد بذلك النهي عن التشبه بمن تقدّمنا في تعظيم القبور بحيث تتخذ مساجد ، و من صلى لا لذلك لم يكن قد فعل محرماً ، إذ لا يلزم من المساواة التحريم كالسجود لله تعالى المساوي للسجود للصنم في الصورة ثم قال : قال الشيخ : قدرويت رواية بجواز النوازل إلى قبور الأئمة عليهم السلام والأصل الكراهية انتهى .

أقول : الجواز وعدم الكراهة في قبور الأئمة عليهم السلام لا يخلو من قوّة ، لاسيّما مشهد الحسين عليه السلام لما سيأتي من الأخبار ، ولا يبعد القول بذلك في قبر الرسول صلى الله عليه وآله أيضاً بحمل أخبار المنع على النقيّة ، لشهرة تلك الروايات عند المخالفين ، و تقول بعضهم بالحرمة ، ويمكن القول بالنسخ فيها أيضاً ، أو الحمل على أن يجعل قبلة كالكعبة ، بأن يتوجّه إليه من كل جانب ، لكن هذا الحمل بعيد في بعضها ، أو الحمل على ما إذا كان المقصود سجدة القبر أو صاحبه .

و يمكن القول بالفرق بين قبر النبي صلى الله عليه وآله و قبور الأئمة عليهم السلام بالقول بالكراهة في الأوّل دون الثاني ، لأنّ احتمال توهم المعبودية والمسجودية أو مشابهة من مضى من الأمم فيه أكثر ، أولدفن الملعونين عنده صلى الله عليه وآله .

٥- العيون: عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن ابن علي بن فضال قال: رأيت أبا الحسن الرضا عليه السلام وهو يريد أن يودّع للخروج إلى العمرة ، فأتى القبر من موضع رأس النبي صلى الله عليه وآله بعد المغرب ، فسلم على النبي صلى الله عليه وآله ولزق بالقبر ثم انصرف حتّى أتى القبر فقام إلى جانبه يصلي ، فأزق منكبه الأيسر بالقبر قريباً من الاسطوانة المخلقة التي عند رأس النبي صلى الله عليه وآله فصلّى ست ركعات أو ثمان ركعات (١) .

٦- مشكوة الانوار: عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إنّ رجلاً أتى أبا جعفر عليه السلام فقال له : أصلحك الله إنّني أتجر إلى هذه الجبال ، فنأتي أمكنة لا نستطيع أن نصلي إلا على النالج ، قال : ألا تكون مثل فلان ، يعني رجلاً عنده - يرضى بالدون

ولا يطلب التجارة إلى أرض لا يستطيع أن يصلي إلا على الثلج (١) .

٧- الاحتجاج : قال: كتب الحميري إلى القائم عليه السلام يسأله عن الرجل يزور قبور الأئمة عليهم السلام هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ وهل يجوز لمن صلى عند بعض قبورهم عليهم السلام أن يقوم وراء القبر، ويجعل القبر قبلة أو يقوم عند رأسه أو رجليه؟ وهل يجوز أن يتقدم القبر ويصلي ويجعل القبر خلفه أم لا؟ فأجاب عليه السلام أما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة، ولا فريضة، ولا زيارة، والذي عليه العمل أن يضع خدّه الأيمن على القبر وأما الصلاة فأنها خلفه، ويجعل القبر أمامه، ولا يجوز أن يصلي بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره، لأن الإمام عليه السلام لا يتقدم ولا يساوي (٢) .

بيان : روى الشيخ في التهذيب (٣) هذه الرواية عن محمد بن أحمد بن داود، عن أبيه، عن محمد بن عبد الله الحميري، وقال شيخنا البهائي قدس الله روحه : الواسطة بين الشيخ وبين محمد، الشيخ المفيد طاب ثراه، فالحديث صحيح لأن الثلاثة ثقات من وجوه أصحابنا، وقال المحقق في المعتبر: إنه ضعيف، ولعل السبب في ذلك كونه مكتوبة انتهى .

وما ذكره قريب، لأن محمد بن أحمد، وإن لم ينص على توثيقه لكن مدحه النجاشي مدحاً يربي على التوثيق، حيث قال فيه (٤) شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القميين في وقته، و فقيهم، حكى أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله أنه لم ير أحداً أحفظ منه ولا أفقه ولا أعرف بالحديث، وصنف كتباً انتهى لكن في التهذيب هكذا وأما الصلاة فأنها خلفه يجعله الإمام، ولا يجوز أن يصلي بين يديه، لأن الإمام لا يتقدم ويصلي عن يمينه و شماله، و ظاهره تجويز المساواة إلا أن يقال : بعطف يصلي على يصلي، أو على يتقدم، ولا يخفى بعدهما، وإن أمكن ارتكابه جمعاً

(١) مشكاة الانوار ص ١٣١ .

(٢) الاحتجاج ص ٤٧٤ .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٠٠ .

(٤) رجال النجاشي ص ٢٩٨ .



بين الروایتین .

ثم قال الشيخ البهائي قدس سره : هذا الخبر يدل على عدم جواز وضع الجبهة على قبر الامام (عليه السلام) ، لا في الصلاة ولا في الزيارة ، بل يضع خده الايمن عليه ، وعلى عدم جواز التقدم على الضريح المقدس حال الصلاة لأن قوله (عليه السلام) « يجعله الامام » صريح في جعل القبر بمنزلة الامام في الصلاة ، فكما أنه لا يجوز للمأموم أن يتقدم على الامام بأن يكون موقفه أقرب إلى القبلة من موقف الامام بل يجب أن يتأخر عنه أو يساويه في الموقف يميناً أو شمالاً ، فكذا هنا ، وهذا هو المراد بقوله (عليه السلام) « ولا يجوز أن يصلي بين يديه » إلى آخره .

والحاصل أن المستفاد من هذا الحديث أن كل ماثب للمأموم من وجوب التأخر عن الامام ، أو المساواة له ، و تحريم التقدم عليه ثابت للمصلي بالنسبة إلى الضريح المقدس ، من غير فرق ، فينبغي لمن يصلي عند رأس الامام (عليه السلام) أو عند رجله أن يلاحظ ذلك وقد نبهت على هذا جماعة من إخواني المؤمنين في المشهد المقدس الرضوي على مشرفة السلام فانهم كانوا يصلون في الصفة التي عند رأسه (عليه السلام) صفتين ، فبيئت لهم أن الصف الأول أقرب إلى القبلة من الضريح المقدس على صاحبه السلام ، وهذا مما ينبغي ملاحظته لمن يصلي في مسجد النبي صلى الله عليه وآله ، و كذا في سائر المشاهد المقدسة ، على ساكنيها أفضل التسليمات .

وربما يستفاد من هذا الحديث المنع من اسند بارضرائحهم صلوات الله عليهم في غير الصلاة أيضاً نظراً إلى أن قوله (عليه السلام) « لأن الامام لا يتقدم » عام في الصلاة وغيرها ، وهذا هو الذي فهمه العلامة في المنهى ، وحمل المنع منه على الكراهة وقد دل أيضاً على جواز الصلاة إلى قبر الامام (عليه السلام) إذا كان في القبلة وبهذا تنخصص أخبار المنع ، و ظاهر المفيد - ره - بقاؤها على عمومها ، فانه قال في المقنعة : لا تجوز الصلاة إلى شيء من القبور ، حتى يكون بينه وبينه حائل إلى آخر ما مر ثم قال : وقد روي أنه لا بأس بالصلاة إلى قبلة فيها قبر إمام (عليه السلام) والأصل ما قد مناه

انتهى ، وقد تقدّم الكلام فيه .

٨- قرب الاسناد : عن عبد الله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن الصلاة في بيت الحمام من غير ضرورة ، قال : لا بأس إذا كان المكان الذي صلى فيه نظيفاً .

و سألت عن الصلاة بين القبور قال : لا بأس (١) .

٩- النخال : عن أبيه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد الأشعري عن محمد بن الحسين بإسناده رفعه إلى رسول الله ﷺ قال : ثلاثة لا يتقبل الله عز وجل لهم بالحفظ : رجل نزل في بيت خرب ، و رجل صلى على قارعة الطريق ، و رجل أرسل راحلته ولم يستوثق منها (٢) .

١٠- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن عبد الله القزويني ، عن الحسين بن المختار القلانسي عن أبي بصير ، عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري ، عن أمّ المقدم الثقفي قالت : قال لي جويرية بن مسهر : قطعنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام جسر الصراة في وقت العصر ، فقال : إن هذه أرض معذبة ، لا ينبغي للنبي ولا وصي النبي أن يصلي فيها ، فمن أراد منكم أن يصلي فليصل .

فنفرت الناس يمنة ويسرة يصلون ، فقلت : أنا والله لأقلدن هذا الرجل صلاتي اليوم ، ولا أصلي حتى يصلي ، فسرنا ، وجعلت الشمس تسفل ، وجعل يدخلني من ذلك أمر عظيم حتى وجبت الشمس ، وقطعنا الأرض ، فقال : يا جويرية أذن فقلت : يقول : أذن وقد غابت الشمس ، فقال : أذن فأذنت ثم قال لي : أقم فأقمت فلمّا قلت : قد قامت الصلاة ، رأيت شفّته تتحرّك ، وسمعت كلاماً كأنه كلام العبرانية ، فارتفعت الشمس حتى صارت في مثل وقتها في العصر فصلي ، فلمّا انصرفنا ، هوت إلى مكانها ، واشتبكت النجوم ، فقلت أنا : أشهد أنك وصي رسول الله

(١) قرب الاسناد ص ٩١ ط حجر ص ١١٩ ط نجف .

(٢) النخال ج ١ ص ٦٩ .

صلى الله عليه وآله فقال : يا جويرته أما سمعت الله عز وجل يقول : « فستبح باسم ربك العظيم » (١) فقلت : بلى ، قال : فأنني سألت الله باسمه العظيم فردّ هاعلي (٢) .  
بصائر الدرجات : عن أحمد بن محمد مثله (٣) .

بيان : قوله « جسر الصراة » قال في القاموس : الصراة نهر بالعراق انتهى ، وفي بعض النسخ بالفرات ، وفي الفقيه (٤) والبصائر نهر سوري ، وفي القاموس سوري كطوبى موضع بالعراق ، من بلد السريانيين ، وموضع من أعمال بغداد ، وقديمه ، والظاهر أنه كان مكان جسر الحلة ومسجد الشمس هناك مشهور ، ويدل على كراهة الصلاة في كل أرض عذب أهلها ، وقال ابن إدريس -ره- في السرائر : تكره الصلاة في كل أرض خسف ، ولهذا كره أمير المؤمنين عليه السلام الصلاة في أرض بابل ، فلمّا عبر الفرات إلى الجانب الغربي وفاته لأجل ذلك أوّل الوقت ردّت له الشمس إلى موضعها في أوّل الوقت ، وصلى بأصحابه صلاة العصر ، ولا يحلّ أن يعتقد أن الشمس غابت ودخل الليل ، وخرج وقت العصر بالكلية ، وما صلى الفريضة عليه السلام لأنّ هذامين معتقده جهل بعصمته عليه السلام لأنّه يكون مخلاً بالواجب المضيق عليه وهذا لا يقوله من عرف إمامته ، واعتقد عصمته انتهى .

أقول : قد مرّ الكلام فيه في كتاب فضائله عليه السلام ، وأنّه لا استبعاد في أن يكون من خصائصهم عليهم السلام عدم جواز الصلاة في تلك الأراضي مطلقاً ، وجواز تأخيرهم الصلاة عن الوقت لذلك مطلقاً أو إذا علموا أنّهم يدعون ويرجع لهم الشمس ، والحاصل أنّ النبي صلى الله عليه وآله أخبره بأمره تعالى بأنّه يردّ عليه الشمس ، وأمره بتأخير الصلاة لنظّم منه تلك المعجزة ، لكن سيأتي ما يؤيد تأويله -ره- .

١١-العلل : عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفاد ، عن يعقوب بن

(١) الواقعة : ٧٤ و ٩٦ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٣١ .

(٣) بصائر الدرجات ص ٢١٧ .

(٤) الفقيه ج ١ ص ١٣٠ . ١٣١٠ .

يزيد ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الصلاة في السبخة فكرهه لأن الجبهة لا تقع مستوية عليها ، فقلنا إن كانت أرضاً مستوية ؟ قال : لا بأس (١) .

المعتبر : نقلاً من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الكريم ، عن الحلبي مثله (٢) .

١٣- العلل : عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن داود بن الحصين بن السري قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : لم حرّم الله الصلاة في السبخة ؟ قال : لأن الجبهة لا تتمكّن عليها (٣) .

١٣- كامل الزيارة : عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أبيه ، عن علي ابن محمد بن سالم ، عن محمد بن خالد ، عن عبد الله بن حماد ، عن عبد الله بن الأصم ، عن محمد البصري ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعت أبي يقول لرجل من مواليه وسأله عن الزيارة فقال : من صلتى خلفه صلاة واحدة يريد بها الله ، لقي الله يوم يلقاه و عليه من النور ما يفيش له كل شيء يراه ، الخبر (٤) .

ومنه : بهذا الاسناد عن الأصم ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتاه رجل فقال له : يا ابن رسول الله عليه السلام هل يزار والدك ؟ قال : فقال : نعم ، ويصلى خلفه ولا يتقدم عليه (٥) .

أقول : تمام الخبرين في أبواب المزار .

ومنه : عن أبيه و علي بن الحسين و جماعة ، عن سعد ، عن موسى بن عمر

(١) علل الشرايع ج ٢ ص ١٧ .

(٢) المعتبر : ١٥٧ .

(٣) علل الشرائع ج ٢ ص ١٦ .

(٤) كامل الزيارات ص ١٢٢ .

(٥) ، ص ١٢٣ .

وأيوب بن نوح ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن أبي اليسع قال : سألت رجلأبا عبدالله عليه السلام وأنا أسمع قال : إذا أتيت قبر الحسين عليه السلام أجعله قبلة إذا صليت ؟ قال : تنح هكذا ناحية (١) .

ومنه عن علي بن الحسين ، عن علي بن إبراهيم ، عن ابن أبي نجران عن يزيد بن إسحاق ، عن الحسين بن عطية ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا فرغت من التسليم على الشهداء أتيت قبر أبي عبدالله عليه السلام ثم تجعله بين يديك ثم صل ما بدالك (٢) .

ومنه عن علي بن الحسين ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال عن علي بن عتبة ، عن عبيدالله الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت إننا نزور قبر الحسين عليه السلام كيف نصلي عليه ؟ قال : تقوم خلفه عند كنفه ، ثم تصلي على النبي صلى الله عليه وآله وتصلي على الحسين (٣) .

ومنه عن محمد بن جعفر ، عن محمد بن الحسين ، عن أيوب بن نوح وغيره ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن أبي اليسع قال : سألت رجلاأبا عبدالله عليه السلام وأنا أسمع عن النفس إذا أتى قبر الحسين عليه السلام قال : قال : أجعله قبلة إذا صليت ، قال : تنح هكذا ناحية ، قال : آخذ من طين قبره ؟ ويكون عندي أطلب بركنه ؟ قال : نعم ، أوقال : لا بأس بذلك (٤) .

بيان : الخبر الأول يدل على استحباب مطلق الصلاة خلف قبر الحسين عليه السلام فريضة كانت أم نافلة ، وكذا الرابع لكنه يحتمل التخصيص بصلاة الزيارة ، والثاني يدل على استحبابها مطلقا خلف القبر وعدم خصوصية الامام عليه السلام هنا ظاهر ، وأما الثالث والسادس فلعلهما محمودان على الاتقاء ، لئلا تتضرر الشيعة بذلك من المخالفين المانعين مطلقا وفي الخامس النسخ مختلفة ففي بعضها كيف نصلي عليه ؟ وفي بعضها كيف نصلي عنده ؟ فعلى الأول لا يناسب الباب إذ الظاهر الصلاة والدعاء

لهما صلى الله عليهما ، وعلى الثاني يحتمل ذلك والصلاة المصطلح ، فلا تغفل .

**١٢- المحاسن :** عن ابن فضال ، عن عبيس بن هشام ، عن عبد الكريم بن عمرو عن الحكم بن محمد بن القاسم ، عن عبدالله بن عطا قال : ركبت مع أبي جعفر و سار وسرت حتى إذا بلغنا موضعاً قلت : الصلاة جعلني الله فداك ، قال : هذا أرض وادي النمل لا يصلي فيها حتى إذا بلغنا موضعاً آخر قلت له : مثل ذلك فقال : هذه الأرض مألحة لا يصلي فيها (١) .

**بيان :** يدل على كراهة الصلاة في وادي النمل ، سواء وقعت الصلاة عند قراها أم لا ، والمألحة هي السبخة ، وفي بعض النسخ نكلي في الموضعين بالنون ، وفي بعضها بالياء فعلى الأول ظاهره اختصاص الحكم بهم عليهم السلام ، والمراد التحريم أوشدة الكراهة ، فلا ينافي حصول الكراهة في الجملة لغيرهم أيضاً .  
**أقول :** قد مضى تمام الخبر في باب آداب الركوب (٢) .

**١٥- المحاسن :** عن أبيه ، عن صفوان ، عن العلا ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن الصلاة على ظهر الطريق ، فقال : لا تصل على الجادة و صل على جانبها (٣) .

**و منه :** عن صفوان ، عن معلى بن عثمان ، عن معلى بن خنيس قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الصلاة على الطريق ، قال : لا اجتنب الطريق (٤) .  
**و منه :** عن ابن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن الفضيل قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أقوم في الصلاة في بعض الطريق ، فأرى قدأمي في القبلة العذرة ؟ قال : تنح عنها ما استطعت ، ولا تصل على الجواد (٥) .

**بيان :** يمكن أن يكون النهي عن الصلاة على الجواد بعد ذكر التنحي لأن

(١) المحاسن ص ٣٥٢ .

(٢) راجع ج ٧٦ ص ٢٩٦ .

(٣) المحاسن ص ٣٦٤ .

(٥٤) المحاسن ص ٣٦٥ .

المعذرة تكون غالباً في أطراف الطرق ، و التنحّي إن كان من جهة الطريق يقع في وسطه ، فاستدرك ذلك بأنّه لابدّ أن يكون التنحّي على وجد لا يقع المصلّي به في وسط الطريق و استدللّ به بعض الأصحاب على كراهة الصلاة في بيت الخلاء بطريق أولى وفيه ما لا يخفى .

**١٦- المحاسن :** عن النوفليّ بإسناده قال : قال رسول الله ﷺ : الأرض كلّها مسجد إلّا الحمّام والقبر (١) .

و منه : عن أبيه ، عن صفوان ، عن أبي عثمان ، عن المعلّى بن خنيس قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في معاطن الابل فكرهه ، ثمّ قال : إن خفت على متاعك شيئاً فرش بقليل ماء وصلّ (٢) .

ومنه : بالاسناد قال : سألت عن السبخة أيصلي الرّجل فيها ؟ فقال إنّما تكرّد الصّلاة فيها من أجل أنّها فتكّ ، ولا يتمكّن الرّجل يضع وجهه كما يريد ، قلت : أرايت إن هو وضع وجهه متمكناً ؟ فقال : حسن (٣) .

بيان : التفتيك كناية عن كونها رخوة نشأسة لاستقرّ الجبهة عليها ، قال في القاموس: تفتيك القطن تفتيته .

**١٧- المحاسن :** عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان وعبد الرّحمان بن الحجّاج وغيرهما ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لاتصلّ في ذات الجيش ، ولا ذات الصلاصل ، ولا البيداء ولا ضجنان (٤) .

ومنه : عن البرزطي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في البيداء ، فقال : البيداء لا يصلي فيها ، قلت : وأين حدّ البيداء قال: أما رأيت ذلك الرفع والخفض ؟ قلت : إنّهُ كثير ، فأخبرني أين حدّه ؟ فقال : كان أبو جعفر عليه السلام إذا بلغ ذات الجيش جدّ في السير ثمّ لم يصلّ حتّى يأتي معرّس النبي ﷺ قلت : وأين ذات الجيش ؟ قال : دون الحفيرة بثلاثة أميال (٥) .

١٨- كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الصلاة في معاطن الابل أتصلح؟ قال : لا تصلح إلا أن تخاف على متاعك ضيعة ، فاكس ثم انضح بالماء ، ثم صل (١) .

وسألت عن معاطن الغنم أتصلح الصلاة فيها ؟ قال : نعم ، لا بأس به (٢) .

١٩- كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الصلاة في الأرض السبخة يصلي فيها ؟ قال : لا إلا أن يكون فيها نبت إلا أن يخاف فوت الصلاة فيصلي (٣) .

٢٠- المقنعة: قال : قال عليه السلام تكرر الصلاة في طريق مكة في ثلاثة مواضع : أحدها البيداء ، والثاني ذات الصلاصل ، والثالث ضجنان (٤) .

٢١- بصائر الدرجات : عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن إبراهيم ابن أبي البلاد ، عن علي بن مغيرة قال : نزل أبو جعفر عليه السلام في ضجنان و ذكر حديثاً يقول في آخره وإنه ليقال : إنه واد من أودية جهنم (٥) .

٢٢- مجالس الشيخ : عن أحمد بن عبدون ، عن علي بن محمد بن الزبير ، عن علي ابن الحسن بن فضال ، عن العباس بن عامر ، عن أحمد ، عن يحيى بن العلا قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لما خرج أمير المؤمنين عليه السلام إلى النهروان وطعنوا في أول أرض بابل ، حين دخل وقت العصر ، فلم يقطعوها حتى غابت الشمس ، فنزل الناس يميناً وشمالاً لا يصلون إلا الأشر وحده ، فأنه قال : لا أصلي حتى أرى أمير المؤمنين عليه السلام قد نزل يصلي ، قال : فلما نزل قال : يا مالك إن هذه أرض سيخة ، ولا يحل الصلاة فيها ، فمن كان صلى فليعد الصلاة ، قال : ثم استقبل القبلة فتكلم بثلاث كلمات ماهن بالعريية ولا بالفارسية ، فإذا هو بالشمس بيضاء نقيّة ، حتى إذا صلى

(٢١) المسائل المطبوع في البحار ج ١٠ ص ٢٧٧ .

(٣) ، ، ج ١٠ ص ٢٧٩ .

(٤) المقنعة ص ٧١ .

(٥) بصائر الدرجات ص ٢٨٥ .



بنا سمعنا لها حين انقضت خيراً كخبر المنشار (١).

**بيان :** الخبر الصوت والأمر بالاعادة لعلّه على الاستحباب ، أوكانوا صلّوا مع عدم الاستقرار، وكان الوقت واسعاً .

**٢٣- كتاب صفين :** لنصر بن مزاحم ، عن عمر بن سعد ، عن أبي مخنف ، عن عمّه ابن مخنف قال : إنني لأنظر إلى أبي مخنف بن سليم وهو يسير عليّاً يابل، وهو يقول إنَّ يابل أرضاً قد خسف بها ، فحرك دابتك، فعلنا أن نصلي العصر خارجاً منها قال: فحرك دابته وحرك الناس دوابهم في أثره ، فلما جاز جسر الصراة نزل فصلي بالناس العصر .

و عن عمر عن عبدالله بن يعلى بن مرّة ، عن أبيه ، عن عبد خير قال : كنت مع عليّ أسير في أرض بابل ، قال : وحضرت الصلاة صلاة العصر قال : فجعلنا لا نأتي مكاناً إلا رأينا أقباح من الآخر، قال: حتّى أتينا على مكان أحسن مارأينا ، وقد كادت الشمس أن تغيب، فنزل عليّ عليه السلام ونزلت معه ، قال: فدعا الله فرجعت الشمس كمقدارها من صلاة العصر، قال : فصلينا العصر ثم غابت الشمس .

**٢٤- مجالس الشيخ :** عن المفيد ، عن إبراهيم بن الحسن بن جمهور ، عن أبي بكر المفيد الجرجاني ، عن أبي الدنيا معمر المغربي ، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لا تتخذوا قبوري مسجداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا عليّ حيث ما كنتم ، فإنّ صلاتكم وسلامكم يبلغني (٢) .

**أقول :** ورواه الكراچكي في كنز الفوائد ، عن أسد بن إبراهيم السلمي و الحسين بن محمد الصيرفي معاً ، عن أبي بكر المفيد ، وزاد فيه ولا تتخذوا قبوركم مساجد .

**٢٥- عدة الداعي :** قال جويرية بن مسهر : خرجت مع أمير المؤمنين عليه السلام نحو بابل ، لاثالث لنا ، فمضى وأنا أسايره في السبخة، فإذا نحن بالأسد جائئاً في

(١) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٢) لا يوجد في المطبوع من المصدر .

الطريق ، ولبوته خلفه ، وأشباه لبوته خلفها ، فكبحت دابتي لا تأخر ، فقال : أقدم يا جويرية ، فأنما هو كلب الله ، وما من دابة إلا الله آخذ بناصيتها لا يكفي شرها إلا هو ، وإذا أنا بالأسد قد أقبل نحوه يبصص له بذنبه ، فدنا منه فجعل يسمح قدمه بوجهه ، ثم أنطقه الله عز وجل فنطق بلسان طلق ذلق ، فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، ووصي خاتم النبيين ، قال : و عليك السلام يا حيدرة ، ماتسبيحك ؟ قال أقول : سبحان ربّي ، سبحان إلهي سبحان من أوقع المهابة والمخافة في قلوب عباده منّي ، سبحانه سبحانه .

فمضى أمير المؤمنين ﷺ وأنا معه واستمرت بنا السبخة ووافت العصر فأهوى فوتها ثم قلت في نفسي مستخفياً : ويلك يا جويرية أنت أظن أم أحرص من أمير المؤمنين عليه السلام وقد رأيت من أمر الأسد ما رأيت فمضى وأنا معه حتى قطع السبخة ، فننّيت رجله ونزل عن دابته وتوجّه فأذّن مثنى مثنى ، وأقام مثنى مثنى ، ثم همس بشفتيه وأشار بيده فإذا الشمس قد طلعت في موضعها من وقت العصر ، وإذا صرير عند سيرها في السماء ، فصلّى بنا العصر ، فلما انقفل رفعت رأسي فإذا الشمس بحالها فما كان إلا كلمح البصر فإذا النجوم قد طلعت فأذّن وأقام وصلى المغرب .

ثم ركب وأقبل عليّ فقال : يا جويرية أقلت هذا ساحر مقتر ؟ وقلت ما رأيت طلوع الشمس وغروبها أفسح هذا أم زاغ بصري ؟ سأصرف ما ألقى الشيطان في قلبك ما رأيت من أمر الأسد وما سمعت من منطقته ، ألم تعلم أن الله عز وجل يقول : « ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها » (١) يا جويرية إن رسول الله ﷺ كان يوحى إليه ، وكان رأسه في حجرى ، فغربت الشمس ، ولم أكن صليت العصر ، فقال لي : صليت العصر ؟ قلت : لا ، قال : اللهم إنّ عليّاً في طاعتك وحاجة نبيك ، ودعا بالاسم الأعظم ، فردت إليّ الشمس ، فصليت مطمئناً ثم غربت بعدما طلعت ، فعلمني بأبي هو وأمي ذلك الاسم الذي دعا به ، فدعوت الان به .

يا جويرية إنّ الحقّ أوضح في قلوب المؤمنين من قذف الشيطان ، فأنّي قد

دعوت الله عز وجل<sup>١</sup> بنسخ ذلك من قلبك ، فما ذاتجد ؟ فقلت : يا سيدي قد محي ذلك من قلبي .

**بيان :** قال الجوهري<sup>٢</sup> : جثم الطائر أي تلبّد بالأرض ، وكذلك الإنسان و قال: اللبوة أنثى الأسد، واللبوة ساكنة الباء غير مهموز لغة فيها عن ابن سكت، والشبل بالكسر ولد الأسد . وقال : كبحت الدابة إذا جذبتها إليك باللجام لكي تقف ولا تجري، وقال: يبص الكلب وتبصص: حرّك ذنبه ، والتبصص التملق « فأهوى فوتها» أي سقط لفوتها أو قرب فوتها «أأنت أظن» أي أعلم وفي بعض النسخ بالضاد أي أبخل بدينك ، وضائن الله خواص<sup>٣</sup> خلقه ، والهمس الصوت الخفي<sup>٤</sup> .

**٢٦- المحاسن :** عن محمد بن علي<sup>٥</sup> ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن أبي- خديجة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دخل رسول الله ﷺ على أم أيمن فقال : مالي لأرى في بيتك البركة ؟ فقالت : أوليس في بيتي بركة ؟ قال : لست أعني ذلك ، لك شاة تتخذينها تستغني ولذك من لبنها ؟ وتطعمين من سمنها ؟ وتصلين في مرضها (١) .

**٢٧- ومنه :** عن أبيه ، عن سليمان الجعفري<sup>٦</sup> رفعه قال : قال رسول الله ﷺ :

امسحوا رغام الغنم ، وصلّوا في مراحها ، فانها دابة من دواب الجنة ، قال : الرغام ما يخرج من أنوفها (٢) .

**بيان :** الرغام في بعض النسخ بالعين المهملة ، وفي بعضها بالعين المعجمة ، و روت العامة أيضاً على وجهين ، قال في النهاية : فيه صلّوا في مراح الغنم و امسحوا رغامها ، الرغام ما يسيل من أنوفها ، وشاة رعوم ، وقال في المعجمة في حديث أبي هريرة صلّ في مراح الغنم و امسح الرغام عنها ، كذا رواه بعضهم بالعين المعجمة ، و قال : إنّه ما يسيل من الأنف ، والمشهور فيه والمروي بالعين المهملة ، ويجوز أن يكون أراد مسح التراب عنها ، رعاية لها ، وإصلاحاً لشأنها انتهى .

وقال العلامة في المنتهى : لا بأس بالصلاة في مراح الغنم ، وليس مكروهاً

ذهب إليه أكثر علمائنا ، و قال أبو الصلاح : لا تجوز الصلاة فيها ، لما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة (١) قال: سألته عن الصلاة في أعطان الابل وفي مرايض البقر والغنم ؟ فقال : إن نضحته بالماء وقد كان يابساً فلا بأس بالصلاة فيها ، فأما مرابط الخيل والبغال فلا ، قال: وهذا يدل على اشتراك مرايض الغنم وأعطان الابل في الحكم ، وقد بينا تحريم الصلاة في الأعطان فكذا في المرايض .

وأجاب العلامة قدس سره أولاً بضعف السند ، وثانياً بكونه موقوفاً ، وثالثاً بمنع التحريم في المعاطن ، ورابعاً بمنع الاشتراك مع تسليم التحريم ، ثم قال : وتكره الصلاة في مرابط الخيل والبغال والحمير سواء كانت وحشية أو إنسية ، و قال أبو الصلاح : لا يجوز ، والشيخ في بعض كتبه يذهب إلى وجوب الاحتراز عن أحوالها وأروائها فيلزم المنع من الصلاة فيها انتهى ، والظاهر الكراهة من حيث المكان ، وحكم النجاسة حكم آخر تقدّم ذكره ، وأما مرايض البقر والغنم فالظاهر عدم الكراهة مطلقاً ، إلا أنه يستحب الرش بالماء .

**٢٨- العياشي :** عن عبدالله بن عطا قال : ركب مع أبي جعفر عليه السلام فسرنا حتى زالت الشمس ، وبلغنا مكاناً قلت : هذا المكان الأحمر ، فقال : ليس يصلى ههنا هذه أودية النمل ، وليس يصلى فيها ، قال: فمضينا إلى أرض بيضاء قال: هذه سبخة وليس يصلى بالسبخة قال : فمضينا إلى أرض خصباء قال ههنا ، فنزل ونزلت الخبر (٢) .

**٢٩- كتاب العلل :** لمحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم قال : لا يصلى في ذات الجيش ، ولا ذات الصلاصل ، ولا في وادي مجنة ، ولا في بطون الأودية ، ولا في السبخة ، ولا على القبور ، ولا على جواد الطريق ، ولا في أعطان الابل ، ولا على بيت النمل ، ولا في بيت فيه تصاوير ، ولا في بيت فيه نار أو سراج بين يديك ، ولا في بيت فيه خمر ، ولا في بيت فيه لحم خنزير ، ولا في بيت فيه الصلبان ، ولا في بيت فيه لحم ميتة ، ولا في بيت فيه دم ، ولا في بيت فيه ماذبح لغير الله ، ولا في بيت فيه

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٨ .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ٢٨٦ في حديث .

المنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة ، ولا في بيت فيه ماذبح على النصب ، ولا في بيت فيه مأكّل السبع ، إلاّ ما ذكّيتم ، ولا على الثلج ، ولا على الماء ، ولا على الطين ولا في الحمام .

ثمّ قال : أمّا قوله لا يصلى في ذات الجيش ، فإنّها أرض خارجة من ذي الحليفة على ميل ، وهي خمسة أميال والعلّة فيها أنّه يكون فيها جيش السفياي ، فيخسف بهم ، وذات الصلاصل موضع بين مكّة والمدينة ، نهى رسول الله ﷺ أن يصلى فيه ، والعلّة في وادي مجنّة أنّه وادي الجنّ وهو الوادي الذي صلى فيه رسول الله ﷺ لمّا رجع من الطائف ، فاستمعت الجنّ لقراءته وآمنوا به ، وهو قول الله عزّ وجلّ « وإذ صرفنا إليك نفراً من الجنّ يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا فلما قضى ولّوا إلى قومهم منذرين » (١) .

والعلّة في السبخة أنّها أرض مخسوف بها ، والعلّة في القبور أنّ فيها أرواح المؤمنين وعظماهم ، وعلّة أخرى أنّه لا يحلّ أن يوطأ الميت لقول رسول الله ﷺ من وطئ قبراً فكأنّما وطئ جماً ، والعلّة في جوادّ الطريق لما يقع فيها من بول الدواب والقذر ، والعلّة في أعطان الابل أنّها قذرة يبال في كلّ موضع منها ، والعلّة في حجرة النمل أنّ النمل ربّما أذاه ، فلا يتمكّن من الصلاة ، والعلّة في بطون الأودية أنّها مأوى الحيات والجنّ والسباع ولا يأمن منها .

والعلّة في بيت فيها تصاوير أنّها تصاوير صوّرت على خلق الله جلّ وعزّ ، ولا يصلى في بيت فيه ذلك تعظيماً لله عزّ وجلّ ، ولا في بيت فيه نار أو سراج بين يديك ، لأنّ النار تعبد ولا يجوز أن يصلى ويسجد ونحوه إليه ، والعلّة في بيت فيه صلبان أنّها شركاء يعبدون من دون الله فينزه الله تبارك وتعالى أن يعبد في بيت فيه ما يعبد من دون الله ، ولا في بيت فيه الخمر ولحم الخنزير والميتة وما أهلّ لغير الله وهو الذي يذبح لغير الله ، ولا في بيت فيه الموقوذة وهي التي تضرب حتّى تموت ، ولا في بيت فيه مأكّل السبع إلاّ ما ذكّيت ، ولا في بيت فيه النطيحة وهي التي تناطح بها حتّى

تموت وما كانت العرب يذبحونها على الأنصاب ، وهو القمار ، ولا في بيت فيه بول أو غائط .

والعلة في ذلك وهذه الأشياء كلها وهذه البيوت أن لا يصلي فيها أن الملائكة لا يصلون ولا يحضرون هذه المواضع ، وقال الصادق عليه السلام : إذا قام المصلي للصلاة نزلت عليه الرحمة من أعنان السماء إلى أعنان الأرض ، وحفت به الملائكة ، ونادته الملائكة ، ويروى وناداه ملك لو علم المصلي ما في الصلاة ما انتقل فإذا صلى الرجل في هذه المواضع لم تحضره الملائكة ، ولم يكن له من الفضل ما قال الصادق عليه السلام ، و ترفع صلاته ناقصة .

والعلة في الحمام لموضع القذر والجن .

بيان : اشتمل كلامه على أشياء لم يذكر في أخبار آخر ، ولا في كلام غيره ، ولما كان من أصحاب الأخبار ، وفي إثبات الكراهة توسعة عند الأصحاب الاحتراز عنها أحوط وأولى [أوردناه في الباب] ط ، ويظهر منه أن السبحة كراهة الصلاة فيها مخصوصة بموضع مخصوص ، ولعلها فيه أكد كراهة .

٣٠- الهداية : تكره الصلاة في القبور ، والماء والحمام ، وقرى النمل ؛ و معاطن الأبل ، و مجرى الماء ، والسبحة ، وذات الصلاصل ، و وادي الشقرة ، و وادي ضجنان ، و مسان الطرق ، و في بيت فيه تماثيل إلا أن تكون بعين واحدة أو قد غير رؤوسها (١) .

## ٦

## • (( باب )) •

## • ( الصلاة في الكعبة ومعابد أهل الكتاب وبيوتهم ) •

١- قرب الاسناد : عن السندي بن محمد، عن أبي البخري ، عن الصادق عليه السلام عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : لأبأس بالصلاة في البيعة والكنيسة ، الفريضة والتطوع والمسجد أفضل (١) .

٢- العياشي : عن حماد ، عن صالح بن الحكم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول - وقد سئل عن الصلاة في البيع والكنائس - فقال: صل فيها فقد رأيتها ما أنظفها قال : قلت أصلي فيها وإن كانوا يصلون فيها ؟ فقال : أما تقرأ القرآن « قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا » (٢) صل إلى القبلة ودعمهم (٣) .

ايضاح : الظاهر أنه عليه السلام فسر الشاكلة بالطريقة ، وفسرت في بعض الأخبار بالنية ولا يناسب المقام كثيراً ، وقد حققناه في موضعه ، وقال الطبرسي - ره - أي كل واحد من المؤمن والكافر يعمل على طبيعته وخليقته التي تخلق بها ، عن ابن عباس ، وقيل على طريقته وسنته التي اعتادها عن الفراء والزجاج ، وقيل : على ما هو أشكل بالصواب وأولى بالحق عنده ، عن الجبائي ، قال : ولهذا قال « فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا » أي إنه يعلم أي الفريقين على الهدى ، وأيهما على الضلال؟ وقيل : معناه إنه أعلم بمن هو أصوب ديناً وأحسن طريقة انتهى (٤) .

والظاهر أن الاستشهاد بالاية لأنها يفهم منها أن بطلان المبطلين لا يضر حقيقة المحققين ، ثم المشهور بين الأصحاب عدم كراهة الصلاة في البيع والكنائس وذهب ابن البراء وسلاّر وابن إدريس إلى الكراهة ، لعدم انفكاكها من النجاسة غالباً ، وقال

(١) قرب الاسناد ص ٧٠ ط حجر ص ٩٢ ط نجف .

(٢) أسرى : ٨٤ .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣١٦ . (٤) مجمع البيان ج ٦ ص ٤٣٦ .

الشيخان - ره - : لو كانت مصورة كره قطعاً من حيث الصور وظاهر الخبر وما قبله عدم الكراهة، وهذا الخبر يؤمى إلى طهارة أهل الكتاب إلا أن يقال ليس المراد بالنظافة الطهارة ، بل المراد أنه ليس فيها قذارة ولا نجاسة مسرية ، وقال في المنتهى : الأقرب أنه يستحب رش الموضع الذي يصلى فيه من البيع والكنائس ، لما رواه الشيخ في الصحيح (١) عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت المجوس فقال : رش وصل ، والعطف يقتضى التشريك في الحكم انتهى ، وهو حسن و إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق بين إذن أهل الذمة وعدمه ، واحتمل الشهيد فى الذكرى توقفها على الاذن تبعاً لغرض الواقف وعملاً بالقرينة ، والظاهر عدمه لإطلاق النصوص ويؤيده ورود الاذن فى نقضها ، بل لو علم اشتراطهم عند الوقف عدم صلاة المسلمين فيها ، كان شرطهم فاسداً باطلاً ، وكذا الكلام فى مساجد المخالفين وصلاة الشيعة فيها .

٣- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن جده علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن بوارى اليهود والنصارى التى يقعدون عليها فى بيوتهم أى يصلى عليها قال : لا (٢) .

بيان : حمل على الكراهة أو على العلم بالنجاسة ، والأحوط الاجتناب لغلبة الظاهر فيه على الأصل ، وقال الشيخ فى المبسوط : تجوز الصلاة فى البيع والكنائس وتكره فى بيوت المجوس ، وفى النهاية لا يصلى فى بيت فيه مجوس ولا بأس بالصلاة فيه يهودي أو نصراني ، ولا بأس بالصلاة فى البيع والكنائس .

وقال العلامة - ره - فى المنتهى : تكرر الصلاة فى بيوت المجوس لأنها لا تنفك عن النجاسات ، ويؤيده ما رواه أبوجملة (٣) عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تصل

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٩ .

(٢) قرب الاسناد ص ١١٢ ط نجف .

(٣) التهذيب ج ١ ص ٢٤٤ ، ورواه الكليني فى الكافي ج ٣ ص ٣٨٩ عن أبي جميلة

عن أبي أسامة عن أبي عبدالله عليه السلام .



في بيت فيه مجوسي\* ولا بأس أن تصلي في بيت فيه يهودي\* أو نصراني\* .  
ثم قال: ولا بأس بالصلاة في البيت إذا كان فيه يهودي\* أو نصراني\* لأنهم أهل كتاب ففارقوا المجوس ويؤيده رواية أبي حملة ولو اضطر\* إلى الصلاة في بيت المجوسي\* صلى فيه بعد أن يرش\* الموضع بالماء على جهة الاستحباب ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي بصير (١) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في بيوت المجوس ، فقال : رش\* وصل\* .

**أقول :** ظاهر الأخبار كراهة الصلاة في البيت الذي فيه المجوسي\* ، سواء كان بيته أم لا ، وعدم كراهة الصلاة في بيته إن لم يكن فيه ، لكن يستحب الرش\* ، والأحوط انتظار الجفاف كما هو ظاهر انتهى .

**٤- كتاب محمد بن المثنى :** عن جعفر بن محمد بن شريح ، عن ذريح المحاربي\* عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت الصلاة في بيوت المجوس فقال: أليست مغازيكم؟ قلت : بلى قال : نعم .

**بيان** أليست مغازيكم أي تردونها في الذهاب إلى غزو العدو\* ، فيدل\* على أن\* التجويز مقيّد بالضرورة .

**٥ - قرب الاسناد:** عن محمد بن عيسى ، عن عبد الله بن ميمون ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه أنه رأى علي\* بن الحسين عليه السلام يصلي في الكعبة ركعتين (٢) .

**٦ - المقنعة :** قال : قال عليه السلام : لا تصل\* المكتوبة في جوف الكعبة ، ولا بأس أن تصلي فيها النافلة (٣) .

**٧- المناقب :** لابن شهر آشوب ، عن معاوية بن عمّار قال : سألت الصادق عليه السلام لم لا تجوز المكتوبة في جوف الكعبة ؟ قال: إن\* رسول الله ﷺ لم يدخلها

(١) التهذيب ج ١ ص ١٩٩ .

(٢) قرب الاسناد ص ١٣ ط حجر ص ١٨ ط نجف .

(٣) المقنعة ٧١ .

في حجّ ولا عمرة ، ولكن دخلها في فتح مكّة فصلّى فيها ركعتين بين العمودين ، ومعه أسامة (١).

بيان : رواه في التهذيب (٢) عن الطاطري ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن معاوية وعن الحسين بن سعيد (٣) عن فضالة عن معاوية ، ويحتمل أن يكون ذكر عدم الدخول في الحجّ والعمرة استطراداً ، ولو ذكر للتعليل فوجه الاستدلال به أنه لم يدخلها مكرراً حتّى يتوهم أنه صلّى فيها فريضة ، بل دخلها مرّة واحدة ، ولم يكن وقت فريضة ، أو أنّه لم يدخلها في الحجّ والعمرة حتّى يتوهم أنّهما كانتا صلاة الطواف الواجب . ثمّ اعلم أنّه لا خلاف في جواز النافلة في الكعبة وأمّا الفريضة ، فالمشهور بين الأصحاب فيها الكراهة ، وقال ابن البرّاج والشيخ في الخلاف بالتحريم ، بل ادّعى الشيخ إجماع الفرقة عليه ، مع أنّه خالف ذلك في أكثر كتبه ، وقال بالكراهة ، والكراهة أقوى والترك أحوط .

(١) مناقب آل أبي طالب ج ٤ ص ٢٥٧ .

(٢) التهذيب ج ١ ص ٢٤٥ ط حجر ج ٢ ص ٢٨٢ ط نجف .

(٣) ، ج ١ ص ٥٢٦ ط حجر . ج ٥ ص ٢٧٩ ط نجف ، باب دخول الكعبة .

## ٧

## \* (( باب )) \*

## \* ( صلاة الرجل والمرأة في بيت واحد ) \*

١- قرب الاسناد : عن عبدالله بن الحسن ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون يصلي الضحى وأمامه امرأة تصلي بينهما عشرة أذرع ؟ قال : لا بأس ليمض في صلاته (١) .

وسألت عن الرجل يكون في صلاته هل يصلح له أن تكون امرأة مقبلة بوجهها عليه في القبلة قاعدة أو قائمة ؟ قال : يدرأها عنه فإن لم يفعل لم يقطع ذلك صلاته (٢) .  
وسألت عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في مسجد قصير الحائط و امرأة قائمة تصلي بحاله ، و هو يراها وتراه ؟ قال : إن كان بينهما حائط قصيراً أو طويلاً فلا بأس (٣) .

توضيح : قوله « يصلي الضحى » : الضحى ظرف أي يصلي في هذا الوقت صلاة مشروعة ، ولو كان المراد صلاة الضحى فالتقرير للتقية .

٢ - العلل : عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار ، عن فضالة ، عن أبان ، عن الفضيل ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنما سميت مكة بكّة لأنّ يدك بها الرجل والنساء ، والمرأة تصلي بين يديك وعن يمينك وعن يسارك وعن شمالك ومعك ، ولا بأس بذلك ، إنما يكره في سائر البلدان (٤) .

٣ - المحاسن : عن أبيه ، عن حماد بن عيسى و فضالة ، عن معاوية قال : قلت

(١) قرب الاسناد ص ١٢٣ ط نجف .

(٢) ، ص ٩١ ط حجر ص ١٢٣ ط نجف .

(٣) ، ص ١٢٤ ط نجف .

(٤) علل الشرائع ج ٢ ص ٨٤ .

لأبي عبد الله عليه السلام أقوم أصلي والمرأة جالسة بين يدي أو مارة ، فقال : لا بأس إنما سميت بكّة لأنه يبكّ فيها الرجل والنساء (١) .

٤- السرائر : نقلاً من كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن المفضل ، عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في زاوية الحجرة وامرأته أو ابنته تصلي بحذائه في الزاوية الأخرى ؟ قال : لا ينبغي ذلك إلا أن يكون بينهما ستر ، فإن كان بينهما ستر أجزاءه (٢) .

و منه : نقلاً من كتاب حرير قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام المرأة والرجل يصلي كل واحد منهما قبالة صاحبه ؟ قال : نعم ، إذا كان بينهما قدر موضع رجل .  
قال : و قال زرارة و قلت له : المرأة تصلي حياء زوجها ؟ فقال : تصلي بازاء الرجل إذا كان بينها وبينه قدر ما لا يتخطى ، أو قدر عظم الذراع فصاعداً (٣) .  
٥- كتاب المسائل : لعلي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الرجل هل يصلح أن يصلي في مسجد وحيطانه كوى كله قبلته وجانباه وامرأة تصلي حياءه يراها ولا تراه ؟ قال : لا بأس (٤) .

### تحقيق و تبين :

الكوى بالضم جمع كوة بالفتح والضم والتشديد ، وهي الخرق في الحائط .  
واعلم أن الأصحاب اختلفوا في أن المنع من محاذاة الرجل والمرأة في الصلاة على التحريم أو الكراهة ، فذهب المرتضى وابن إدريس وأكثر المتأخرين إلى الثاني ، وذهب الشيخان إلى أنه لا يجوز أن يصلي الرجل وإلى جنبه امرأة تصلي ، سواء صلّت بصلاته أم لا ، فإن فعلاً بطلت صلاتهما ، وكذا إن تقدّمت عند الشيخ ، ولم يذكر ذلك المفيد ، وتبعهما ابن حمزة وأبو الصلاح ، وقال الجعفي : ومن صلى وحياه امرأة وليس

(١) المحاسن ص ٣٣٧ .

(٢) السرائر ص ٤٦٥ .

(٣) السرائر ص ٤٧٢ .

(٤) البحار ج ١٠ ص ٢٦٤ .

بينهما قدر عظم الذراع فسدت الصلاة .

ثم اختلفوا فيما يزول به الكراهة أو التحريم، فمنهم من قال يزول بالحائل بينهما أو بتباعد عشرة أذرع ، أو وقوع صلاتها خلفه بحيث لا يحاذي جزء منها جزءاً مند في جميع الأحوال ، وقال في المعتبر: لو كانت متأخرة عند ولو بشبر أو مسقط الجسد أو غير متشغلة بالصلاة لم يمنع، ونحوه قال في المنتهى وظاهر الشيخ في كتابي الحديث أيضاً الاكتفاء بالشبر والظاهر أنه لاختلاف في زوال المنع بتوسط الحائل أو بعد عشرة أذرع وقد حكى الفاضلان عليه الاجماع، لكن في بعض الروايات أكثر من عشرة أذرع ، والظاهر أن زوال المنع بصلاتها خلفه أيضاً في الجملة إجماعي .

ثم إن الشهيد الثاني - رد - : اعتبر في الحائل أن يكون مانعاً من الرؤية ، و كلام سائر الأصحاب مطلق ، وخبرنا علي بن جعفر يدلان على عدمه ، وقال العلامة في النهاية : ليس المقتضي للتحريم أو الكراهة النظر، لجواز الصلاة وإن كانت قد آمد عارية ، ولمنع الأعمى ومن غمض عينيه ، وقريب مند كلامه في التذكرة ، وفي البيان وفي تنزيل الظلام أوفقد البصر منزلة الحائط نظر أقربه المنع ، وأولى بالمنع منع الصحيح نفسه من الاستبصار ، واستوجد في التحرير الصحة في الأعمى ، واستشكل فيمن غمض عينيه ، والظاهر عدم زوال المنع بشيء من ذلك ، كما هو الظاهر من الأخبار .

و اختلف في الصغيرين والصغير والكبير والظاهر اشتراط البلوغ فيهما ، وذهب الأكثر إلى اشتراط تعلق الكراهة والتحريم بصلاة كل منهما صحة صلاة الآخر ، و احتمل الشهيد الثاني عدم الاشتراط ، و إطلاق كلامهم يقضي عدم الفرق بين اقتران الصلاتين أو سبق إحداها في بطلان الكل ، وذهب جماعة من المتأخرين إلى اختصاص البطلان بالمقترنة والمتأخرة دون السابقة، وفي التقدير بعشرة أذرع الظاهر أن مبدئه الموقوف ، وربما يحتمل مع تقدّمها اعتباره من موضع السجود .

والذي يظهر من الأخبار أن الحكم على الكراهة تزول بتأخرها بشبر، و الذراع أفضل ، وبمسقط الجسد أحوط ، وبعشرة أذرع أو بحائل بينهما ، وإن كان بقدر ذراع أو بقدر عظم الذراع أيضاً إذ الظاهر من رواية زرارة «قدر مالا يتخطى أو قدر

عظم الذراع ، أن يكون بينهما شيء ارتفاعه أحد المقدارين ، ورواية الحلبي رواها الشيخ في الصحيح (١) عن العلا ، عن محمد بن مسلم بتلك العبارة بعينها إلا أن فيه «لا ينبغي ذلك فان كان بينهما شبر أجزاء ذلك» بالشين المعجمة والباء الموحدة وقال الشيخ بعد ذلك يعني إذا كان الرجل متقدماً للمرأة بشبر .

واحتمل الشيخ البهائي قدس سره كون المفسر محمد بن مسلم بأن يكون فهم ذلك من الامام عليه السلام لقريئة حالية أو مقالية ، وقال: قد استبعد بعض الأصحاب هذا التفسير واختار جعل الشبر في الحديث بالسین المهملة والتاء المثناة من فوق ، وهو كما ترى ، و ربما يقال في وجه الاستبعاد أن بلوغ الحجرة في الضيق إلى حد لا يبلغ البعد بين المصلين في زاويتها مقدار شبر بخلاف الغالب المعتاد ، وليس بشيء لأنه إذا كان المراد كون الرجل أقرب إلى القبلة من المرأة بشبر ، لا يلزم حمل الحجرة على خلاف مجرى العادة .

وقال رد - إلحاق التاء بال عشرة يعطي عدم ثبوت ما نقله بعض اللغويين من أن الذراع مؤنث سماعي انتهى .

ثم إنهم ذكروا أن جميع ذلك في حال الاختيار ، فأما مع الاضطراب فلا كراهة وأما استثناء مكّة من هذا الحكم كما مرّ في رواية الفضيل ، فلم أر التصريح به في كلام الأصحاب ، وظاهر الصدوق - زه - القول به ، نعم قال العلامة قدس سره في المنتهى : لا بأس بالصلاة هناك والمرأة قائمة أو جالسة بين يديه ، لما رواه الشيخ عن معاوية (٢) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقوم أصلي بمكة ومرة بين يدي جالسة أو مارّة؟ قال : لا بأس إنما سميت مكّة بكّة لأنه تباك فيه الرجال والنساء .

وقال في التذكرة : ولا بأس بأن يصلي في مكّة - زادها الله شرفاً - إلى غير ستره لأن النبي صلى الله عليه وآله صلى هناك وليس بينه وبين الطواف ستره .  
ولأن الناس يكثر هناك لأجل قضاء نسكهم وسميت بكّة ، لأن الناس

يَتَبَاكَونَ فِيهَا: أَي يَزْدَحْمُونَ ، وَيُدْفَعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَلَوْ مَنَعَ الْمُصَلِّي مِنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ ضَاقَ عَلَى النَّاسِ ، وَحَكَمَ الْحَرَمُ كُلَّهُ ذَلِكَ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَصْلِي بِالنَّاسِ بَيْنِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، وَلَا نَهْ مَحَلُّ الْمَشَاعِرِ وَالْمَنَاسِكِ انْتَهَى .

وَلَا يَبْعُدُ الْقَوْلُ بِهِ ، لِأَنَّ رِعَايَةَ هَذَا عِنْدَ الْمَقَامِ يُوجِبُ الْحَرَجَ غَالِبًا لِتَضَيُّقِ الْوَقْتِ وَالْمَكَانِ ، وَلَا يُمْكِنُ رِعَايَةُ ذَلِكَ فِي غَالِبِ الْأَوَّانِ ، وَلِتِلْكَ الرِّوَايَةُ (١) الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَا يَتَأَمَّلُ فِيهِ إِلَّا أَبَانُ (٢) وَهُوَ وَإِنْ رُمِيَ بِالنَّوَوِيسِيَّةِ ، لَكِنْ رُوِيَ فِيهِ إِجْمَاعُ الْعَصَابَةِ .

---

(١) يَعْنِي مَا مَرَّتْ حَتَّى الرَّقْمِ ٢ مِنْ كِتَابِ الْمَلَلِ .

(٢) يَعْنِي أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَحْمَرِ ، وَقَوْلُهُ « وَإِنْ رُمِيَ بِالنَّوَوِيسِيَّةِ » فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ نَسْخُ رِجَالِ الْكُثَى - وَهُوَ الْأَصْلُ فِي هَذَا - ، فَقِيَ بَعْضُهَا « وَكَانَ مِنَ الْقَادِسِيَّةِ » رَاجِعٌ فِي ذَلِكَ قَامُوسُ الرِّجَالِ لِلنَّسْتَرِيِّ .

## ٨

## (( باب ))

## ﴿ فضل المساجد وأحكامها وآدابها ﴾

**الآيات : البقرة :** ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين ﴿ لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم (١) .

**الاعراف :** وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد (٢) .

**التوبة :** ١٠ كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر أولئك حبطت أعمالهم في النارهم خالدين ﴿ إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ﴿ أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين (٣) .

وقال تعالى : يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (٤) .

وقال تعالى : والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون ﴿ لا تقم فيه أبداً لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين (٥) .

(١) البقرة : ١١٤ و ١١٥ .

(٢) الاعراف : ٢٩ .

(٣) براءة : ١٧ - ١٩ .

(٤) براءة : ٢٨ .

(٥) براءة : ١٠٧ - ١٠٨ .



يونس : واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلوة (١) .

الحج : ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً (٢) .

الجن : وأن المساجد لله فلا تدع مع الله أحداً (٣) .

تفسير : « ومن أظلم ممن منع مساجد الله » في (٤) تفسير العسكري عليه السلام (٥) هي مساجد خيار المؤمنين بمكة ، منعهم عن التعبد فيها بأن ألجأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخروج عن مكة ، وفي تفسير علي بن إبراهيم (٣) وغيره عن الصادق عليه السلام أنهم قرئ حين منعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم دخول مكة والمسجد الحرام ، وروي عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام أنه أراد جميع الأرض لقول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً (٧) .

أقول : اللفظ يقتضي العموم في المسجد والمانع والذكر .

« وسعى في خرابها » أي في خراب تلك المساجد ، لثلاث تعمر بطاعة الله « أو لك ماكان لهم أن يدخلوها إلا خائفين » في تفسير الامام عليه السلام أنه وعد للمؤمنين بالنصرة ، واستخلاص المساجد منهم ، وقد أنجز وعده بفتح مكة لمؤمني ذلك العصر ، وسينجزه لعامة المؤمنين حين ظهور القائم عليه السلام ، وقيل المعنى : كان حقهم بحسب حالهم أن لا يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين ، فكيف جازلهم أن يمنعوا المؤمنين ، وقيل : إلا خائفين من أن ينزل عليهم عذاب ، لاستحقاقهم ذلك ، وقيل : ماكان لهم أن يدخلوها إلا بخشية وخضوع فضلاً عن أن يجترؤا على تخريبها .

فيستفاد منها استحباب دخولها بالخضوع والخشوع والخشية من الله تعالى ، كما

(١) يونس : ٨٧ . (٢) الحج : ٤٠ .

(٣) الجن : ١٨ . (٤) البقرة : ١١٤ .

(٥) تفسير الامام العسكري : ٢٥٦ .

(٦) تفسير القمي : ٥٠ .

(٧) تفسير مجمع البيان ج ١ ص ١٩٠ .

هو حال العبد الواقف بين يدي سيّده ، وقيل: معناه النهي عن تمكينهم من الدخول في المساجد، وروى العياشي عن محمد بن يحيى (١) يعني لا يقبلون الايمان إلا بالسيف على رؤسهم .

« لهم في الدنيا خزي » قتل و سبي أودلة بضرب الجزية ، وقيل : أي بعد قيام القائم ، والأولى التعميم بكل ما يصير سبباً لمذلتهم في الدنيا .

**أقول :** تدل الآية بعمومها على عدم جواز منع ما يذكر الله به من الصلوات والدعوات وتلاوة القرآن ونشر العلوم الدينية وأمثالها في المساجد ، وحرمة السعي في خرابها الصوري بهدمها ، وإدخالها في الملك وغير ذلك ، بل تعطيلها ، وكل ما يوجب ذهاب رونقها وإحداث البدع فيها ، وكل ما ينافي وضعها وحصول الذكر فيها .

« وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد » (٢) على بعض الاحتمالات يدل على رجحان إتيان المساجد ، وسيأتي في باب القبلة .

« ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله » (٣) أي ما كانوا أهل ذلك ، ولا جاز لهم ، أو ماصح ولا استقام لهم عمارة شيء من المساجد فضلاً عن المسجد الحرام ، و هو صدرها ومقدّمها ، وقيل : هو المراد كما هو الظاهر على قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب مسجداً لله لقوله تعالى فيما بعد « وعمارة المسجد الحرام » وإنّما جمع لأنّها قبلّة المساجد كلّها وإمامها ، فعامرها كعامر جميعها ، أو لأنّ كل بقعة منه مسجد .

« شاهدین علی أنفسهم بالكفر » باظهار كفرهم ، ونصبهم الأصنام حول البيت وقيل : هي اعترافهم بملّة من ملل الكفر كالنصراني بأنّه نصراني وروي في الجوامع أنّ المسلمين غيروا أسارى بدر ، ووبخ علي عليه السلام العباس بقتال رسول الله ﷺ و قطيعة الرحم ، فقال العباس : تذكرون مساوينا وتكتمون محاسننا ؟ فقالوا : أولكم محاسن ؟ قال : نعم ، إنّنا نعلم المسجد الحرام ، ونحجب الكعبة ، ونسقي الحجيج

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٥٤ .

(٢) الاعراف : ٢٩ ، وقد مر في ص ١٦٥ ما يتعلق بها .

(٣) براءة : ١٧ .

ونفكُ العاني، فنزلت .

« أولئك حبِطت أعمالهم » التي هي العمارة والسقاية والحجاجة وفكُ العناء التي يفتخرون بها أو مطلقاً بما قارنها من الشرك « وفي النارهم خالدون » لأجله ، وفيها دلالة على بطلان أعمال الكفار وعدم صحة شيء منها و يمكن أن يفهم منها جواز منعمهم من مثل العمارة.

« إنما يعمر مساجد الله » الحصر إما إضافيٌ بالنسبة إلى أولئك المشركين ، أو مطلق الكفرة ، فهذه الأوصاف لتفخيم شأن عمارة مساجد الله ، وتعظيم عاملها ، وأنه ينبغي أن يكون على هذه الأوصاف ، وليبان بعداً أولئك عن عملها ، أو المراد عمارتها حق العمارة التي لا يوفق لها إلا هؤلاء الموصوفون باعتبار قوة إيمانهم ، وكمال إخلاصهم أو المراد أنه لا يستقيم ولا يصحُّ عمارة مساجد الله من أحد على طريق الولاية عليها إلا ممن كان كذلك ، فإن الظاهر أن أولئك المفتخرين أرادوا نحو ذلك ، وأنهم ولاية المسجد الحرام ، فيختص بالنبوي والأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم . على أن الظاهر من قوله « ولم يخش إلا الله » عدم سبق الفسق ، بل ولا ذنب فكيف الكفر ، و قيل : إنهم كانوا يخشون الأصنام ويرجونها ، فأريد نفى تلك الخشية .

« فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين » تباعد للمشركين عن مواقف الاهتداء وحسم لأطماعهم في الانتفاع بأعمالهم التي استعظموها و افتخروا بها ، وأملوا عاقبتها بأن الذين آمنوا وضموا إلى إيمانهم العمل بالشرائع ، مع استشعار الخشية والتقوى اهتدأوهم دائرين عسى ولعل ، فما بال المشركين يقطعون أنهم مهتدون ويأملون عند الله الحسنى .

وقيل في هذا الكلام ونحوه لطف للمؤمنين في ترجيح الخشية ، ورفض الاغترار بالله ، وقيل عسى إشارة إلى حال المؤمنين وأنهم مع ذلك في دعوامهم للهداية ، وعد نفوسهم من المهتدين على هذا الحال ، فما بال الكفار يقطعون لأنفسهم بالاهتداء ، ثم ذلك للمؤمنين إما أن يكون لرجحان الخشية وقوتها ، أو على سبيل التأدب والتواضع أو نظراً منهم إلى مرتبة أعلى ودرجة أسنى .

ثمَّ في الآية حثٌّ عظيمٌ على تعمير المساجد ، و تعظيم شأنه ، و قيل : المراد بالتعمير بناؤها وإصلاح ما يستهدم منها ، وتزينها وفرشها ، وإزالة ما يكره النفس منه مثل كنسها والاسراج فيها ، و قيل : المراد شغلها بالعبادة مثل الصلاة والذكر ، و تلاوة القرآن و درس العلوم الدينية وتجنبها من أعمال الدنيا ، واللغو واللعب ، و عمل الصنائع ، وحديث الدنيا ولعلَّ التعميم أولى .

« أ جعلتم سقاية الحاج » قدمضى تفسيرها و نزولها في مفاخرة أمير المؤمنين عليه السلام بسبق الايمان ، والعباس بالسقاية وشيعة بالحجابه ، وفضل الايمان على تلك الأمور ظاهر لاسيما إذا لم تكن مع الايمان ، فانها باطله محبطة كما مرَّ .

« فلا يقربوا المسجد الحرام » (١) استدلَّ به على عدم جواز إدخال النجاسة المسجد الحرام ، وهو غير بعيد للتفريع ، وإن أمكن المناقشة فيه ، وأما الاستدلال به على عدم جواز دخولهم شيئاً من المساجد فهو ضعيف (٢) .

« والذين اتخذوا مسجداً » (٣) في المجمع (٤) والجوامع روي أن بني عمرو بن عوف لما بنوا مسجد قبا وصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حسدتهم إخوتهم بنو غنم بن عوف وقالوا بنبي مسجداً نصلي فيه ولا نحضر جماعة فهدموا مسجداً إلى جنب مسجد قبا وقالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتجهز إلى تبوك: إنا نحبُّ أن تأتينا فتصلي لنا فيه ، فقال : إنني على جناح سفر ، ولما انصرف من تبوك نزلت ، فأرسل من هدم المسجد أحرقه وأمر أن يتخذ مكانه كناسة تلقى فيها الجيف والقمامة .

« ضراراً » مضاربة للمؤمنين أصحاب مسجد قبا « وكفراً » وتقوية للكفر الذي كانوا يضمرون « وإرصداً » أي وإعداداً أو ترقباً لمن حارب الله ورسوله من قبل ، يعني أباعامر الراهب ، قيل بنوه على أن يؤمهم فيه أبوعامر إذا قدم من الشام ، في الجوامع

(١) براءة : ٢٨ .

(٢) راجع في ذلك ج ٨٠ ص ٤٤ .

(٣) براءة : ١٠٧ .

(٤) مجمع البيان ج ٥ ص ٧٢ .

أنه كان قد ترهب في الجاهلية ، ولبس المسوح ، فلما قدم النبي ﷺ المدينة حسده وحزب عليه الأحزاب ، ثم هرب بعد فتح مكة و خرج إلى الروم وتنصر ، وكان هؤلاء يتوقعون رجوعه إليهم ، و أعدوا هذا المسجد له ليصلي فيه ، و يظهر على رسول الله صلى الله عليه وآله أنه كان يقاتل رسول الله ﷺ في غزواته إلى أن هرب إلى الشام ليأتي من قيصر بجنود يحارب بهم رسول الله ﷺ ومات بقتلهم وحيداً .

« وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى » أي ما أردنا بينائهم إلا المصلحة الحسنى وهي الصلاة والذكر ، والتوسعة على المصلين « والله يشهد إنهم لكاذبون » في حلفهم « لانقم فيه أبداً » أي لاتصل فيه أبداً يقال : فلان يقوم بالليل أي يصلي « لمسجد أسس على التقوى من أول يوم » من أيام وجوده ، و في الكافي عن الصادق عليه السلام وفي العياشي عن الباقر والصادق عليهما السلام يعني مسجد قبا ، وكذا ذكره علي بن إبراهيم (١) أيضاً ، وقيل : أسسه رسول الله ﷺ وصلى فيه أيام مقامه بقبا ، وقيل هو مسجد رسول الله ﷺ و قال في المجمع : روي عن النبي ﷺ أنه قال : هو مسجدني هذا (٢) وقيل : هو كل مسجد بني للإسلام وأريد به وجه الله تعالى .

« أحق أن تقوم فيه » أي أولى بأن تصلي فيه « فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين » روى العياشي عن الصادق عليه السلام (٣) أنه الاستنجاء وفي المجمع عن الباقر والصادق عليهما السلام يحبون أن يتطهروا بالماء عن الغائط والبول ، و عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لأهل قبا : ما تفعلون في طهركم ؟ فإن الله قد أحسن إليكم الثناء قالوا : نغسل أثر الغائط ، فقال أنزل الله فيكم « والله يحب المتطهرين » . أقول : قد مضى تفسير تلك الآيات وتأويلها (٤) والقصص المتعلقة بها بأسانيدها

(١) راجع الكافي ج ٣ ص ٥٦٠ في حديثين ، تفسير العياشي ج ٢ ص ١١١ تحت

الرقم ١٣٥ و ١٣٦ من سورة براءة ، تفسير علي بن إبراهيم ص ٢٨٠ .

(٢) مجمع البيان ج ٥ ص ٧٤ .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ١١٢ .

(٤) راجع ج ٢١ ص ٢٥٢-٢٦٣ من هذه الطبعة الحديثة .

في المجلد السادس ، والغرض من إيرادها هنا الاستدلال بها على اشتراط القرية في صحة وقف المساجد وفضلها ، و جواز تخريب ما بني منها لغرض فاسد ، بل وجوبه وعدم جواز الصلاة فيما بني لذلك إن أوجب ترويج بدعتهم ، وتشديد غرضهم ، ولعل فيها إيحاء إلى رجحان الصلاة في مسجد بانوها ومجاورها والمصنوع فيها من الاتقياء وأهل الطهارة والنظافة ، وإلى رجحان الطهارة والنظافة لدخولها .

فان قيل : ما ذكر يستلزم عدم جواز الصلاة في البيع والكنائس ، والمساجد التي بناها المخالفون ، قلت : لو استلزم الصلاة فيها ما اشترطناه في عدم جوازها كان الأمر كذلك و ماورد من الرخصة لعلها مختصة بغير تلك الصورة .

فان قيل : إذا كان الوقف باطلاً كانت ملكاً لهم ، فلا يجوز الصلاة فيها بغير إذنيهم قلت : إنهم يقصدون القرية في بنائها ووقفها ، لكنهم أخطأوا في أن مستحقه من وافق مذهبهم ، فوقفهم صحيح ، وظنهم فاسد ، ولا يعلم أنهم شرطوا في الوقف عدم عبادة غير أهل ملتهم فيها ؛ ولو ثبت أنهم شرطوا ذلك أيضاً فيمكن أن يقال بصحة وقفهم ، وبطلان شرطهم المبني على ظنهم الفاسد بخلاف مسجد الضار ، فإنه لم تكن فيها قرية أصلاً ولوقيل ببطلان الوقف أيضاً ففي البيع والكنائس لا يضر ذلك ، لأن الملك للمسلمين وإنما قرروهم فيها لمصلحة ، بل يمكن قول مثل ذلك في مساجد المخالفين أيضاً كما يظهر من كثير من الأخبار أن الأرض للإمام ، وبعد ظهور الحق يخرجهم منها أدلة وهم صاغرون .

و بالجملة تجوز الصلاة في تلك المواضع للشيعه ، وتقريهم عليها في أعصار الأئمة عليهم السلام يكفينا للجواز ، وإن كان الأخطاء عدم الصلاة فيها إذا علم اشتراطهم عدم صلاة الشيعة فيها عند الوقف ، وهذا نادر .

وقال الشهيد في الذكرى : يجوز اتخاذ المساجد في البيع والكنائس لرواية العيص ابن القاسم (١) عن أبي عبد الله عليه السلام في البيع والكنائس ، هل يصلح نقضها لبناء المساجد ؟ فقال : نعم ، ثم قال : المراد بنقضها نقض مالا بد منه في تحقق المسجديّة كالمحراب

وشبهه ، ويحرم نقض الزائد لابتنائها للعبادة ، ويحرم أيضاً اتّخاذها في ملك أو طريق ، لما فيه من تغيير الوقف المأمور باقراره ، وإنّما يجوز اتّخاذها مساجد إذا باد أهلها ، أو كانوا أهل حرب ، فلو كانوا أهل ذمة حرم التعرّض لها انتهى .

**أقول :** يمكن أن يقرأ نقضها بالضم أو الكسر بمعنى آلات بنائها ولا يخلو من بعد ، وتجويز النقض يؤيد ما ذكرنا من عدم صحة الوقف .

« واجعلوا بيوتكم قبلة » (١) قال الطبرسي -رم- : (٢) اختلف في ذلك ، ف قيل : لما دخل موسى مصر بعد ما أهلك الله فرعون ، أمروا باتّخاذ مساجد يذكر فيها اسم الله ، وأن يجعلوا مساجدهم نحو القبلة ، أي الكعبة عن الحسن . ونظيره « في بيوت أذن الله أن ترفع » الآية (٣) وقيل : إن فرعون أمر بتخريب مساجد بني إسرائيل ، ومنعهم من الصلاة ، فأمروا أن يتخذوا مساجد في بيوتهم يصلّون فيها ، خوفاً من فرعون (٤) وذلك قوله « واجعلوا بيوتكم قبلة » أي صلّوا في بيوتكم لتأمنوا من الخوف

(١) يونس : ٨٧ .

(٢) مجمع البيان ج ٥ ص ١٢٨ .

(٣) النور : ٣٦ .

(٤) ولعل هذا هو الظاهر من سياق الايات الكريمة ، فان الايات هكذا : فما آمن لموسى الا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملأه من كفرتهم ، وان فرعون لمال في الارض وانه لمن المسرفين \* وقال موسى : يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين \* فقالوا على الله توكلنا ربنا لاتجعلنا فتنة للقوم الظالمين \* ونجنا برحمتك من القوم الكافرين \* وأوحينا الى موسى وأخيه أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين \* وقال موسى ربنا انك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم \* قال : قد أجيب دعوتكما فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يملكون (٨٣-٨٩) .

فكما ترى ، يظهر من الايات الشريفة أن الله عز وجل أوحى الى موسى وأخيه حينما كانوا بمصر وقد آمن بشريعتهم جمع من بني اسرائيل على خوف من فرعون وملأه - ←

عن ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم، وقيل: معناه اجعلوا بيوتكم يقابل بعضها بعضاً عن ابن جبير انتهى .

وروى علي بن إبراهيم عن الكاظم عليه السلام (١) قال: لما خافت بنو إسرائيل جبارتها أوحى الله إلى موسى وهارون أن تبنوا آلقومكما بمصريوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة، قال أمروا أن يصلوا في بيوتهم انتهى، ويدل على رجحان الصلاة في البيوت في الجملة، وفي بعض الأحوال واتخاذ المساجد في البيوت، فيمكن حمله على حال التقية، أو على النافلة لرجحانها في البيت، وقد ورد لاتجعلوا بيوتكم مقابرأي لاتصلى فيها أصلاً كالقبور .

« ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض » (٢) أي بتسلط المؤمنين منهم على الكافرين « لهدمت » أي لخربت باستيلاء المشركين على أهل الملل « صوامع وبيع وصلوات ومساجد » قال: في المجمع (٣) أي صوامع في أيام شريعة عيسى عليه السلام وبيع في أيام شريعة موسى عليه السلام ومساجد في أيام شريعة محمد صلى الله عليه وآله أي لهدم في كل شريعة المكان الذي يصلى فيه، وقيل: البيع للنصارى في القرى، والصوامع في الجبال والبادي، ويشترك فيها الفرق الثلاث والمساجد للمسلمين، والصلوات كنيسة اليهودي وقال ابن عباس والضحاك وقتادة: الصلوات كنائس اليهود يسمونها صلوة فعرث، وقرأ جعفر بن محمد عليه السلام بضم الصاد واللام وقال الحسن: أراد بذلك عين الصلاة وهدم الصلاة بقتل فاعليها ومنعهم من

→ أن يتبنوا لقومها بيوتاً أي يتخذوا محلّة لهم يقيمون بها ليكونوا منحاذاً عن سائر بني إسرائيل وأمرناهم أن اجعلوا بيوتكم هذه قبلة - أي في قبلة مصر لايحول بيوت غيركم من الكافرين بموسى وأخيه - سواء كان قبطياً أو عبرياً - بينكم وبين قبلتكم ثم أقبوا الصلاة في بيوتكم غير متظاهرين بجماعة وغيرها لئلا يشعر بصلاتكم وإيمانكم فرعون وملأؤه من القوم الظالمين فيفتنوكم عن دينكم، وبشر المؤمنين يا موسى بأن الله سينجيهم برحمته من القوم الكافرين .

(١) تفسير القمي ص ٢٩٠ .

(٢) الحج : ٤٠ .

(٣) مجمع البيان ج ٧ ص ٨٧ .



إقامتها، وقيل المراد بالصلوات المصلّيات كما قال: «ولا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى» (١) و أراد المساجد .

«يذكر فيها اسم الله كثيراً» قال الهاء تعود إلى المساجد ، وقيل: إلى جميع المواضع التي تقدّمت لأنّ الغالب فيها ذكر الله ، ويدلّ على فضل المساجد وتعميرها ودمّ تخريبها وتعطيلها وفضل إيقاع الذكر بأنواعه فيها كثيراً .

« وأنّ المساجد لله » (٢) قال في المجمع أي لا تذكروا مع الله في المواضع التي بنيت للعبادة والصلاة أحداً على وجه الاشتراك في عبادته ، كما تفعل النصاري في بيعهم والمشركون في الكعبة ، قال الحسن من السنّة عند دخول المسجد أن يقال : لا إله إلاّ الله لا أدعو مع الله أحداً ، وقيل : المساجد مواضع السجود من الانسان ، وهي الجبهة والكفّان وأصابع الرجلين وعينا الركبتين، وهي لله تعالى إذ خلقها وأنعم بها ، فلا ينبغي أن يسجد بها لأحد سوى الله ، وقيل : المراد بالمساجد البقاع كلّها ، وذلك لأنّ الأرض كلّها جعلت للنبي ﷺ مسجداً (٣) و يدلّ على استحباب اتّخاذ المساجد ووجوب الاخلاص في العبادة فيها على بعض الوجوه .

١- مجالس الشيخ : عن الحسين بن عبيد الله الفضائري ، عن التلعكبري ، عن محمد بن همام ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن زريق ابن الزبير الخلقي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: شكت المساجد إلى الله تعالى الذين لا يشهدونها من جيرانها ، فأوحى الله عزّ وجلّ إليها : وعزّتي و جلالتي لا قبلت لهم صلاة واحدة ، ولا أظهرت لهم في الناس عدالة ، ولا نالهم رحمتي ، ولا جاوروني في جنتي (٤).

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) الجن : ١٨ .

(٣) المجمع ج ١٠ ص ٣٧٢ .

(٤) أمالي الطوسي ج ٢ ص ٣٠٧ .

رسول الله ﷺ : الاتكاء في المسجد رهبانية العرب ، فالظاهر أنه ذمٌ للاتكاء ، فإنَّ الرهبانية في هذه الأمة مذمومة أي ينبغي أن يكون اتكاءه في بيته ، لأنَّه صومعته و محل استراحته ، و يحتمل أن يكون مدحاً و يكون المراد الاتكاء لانتظار الصلاة بالانوم ، فالمراد بالصومعة محل النوم ، وعلى ما في الدعائم الأخير متعين .

و قد روى العامة مثله : ففي شرح السنَّة (١) بإسناده عن سعد بن مسعود أنَّ عثمان بن مظعون أتى النبي ﷺ فقال : ائذن لنا في الترهَّب ، فقال : إنَّ ترهَّب أمتي الجلوس في المساجد انتظاراً للصلاة .

٥٠- الدعائم : عن عليّ عليه السلام قال : جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم ، و بيعكم و شراءكم و سلاحكم ، و جمِّروها في كلِّ سبعة أيَّام ، وضووا فيها المطاهر (٢) .  
وقال عليه السلام : من قرَّ المسجد من نخامته لقي الله يوم القيامة ضاحكاً قد أُعطي كتابه يمينه ، و إنَّ المسجد ليلتوي عند النخامة كتلوي أحدكم بالخيزران إذا وقع به (٣) .

بيان : قد مرَّ في خبر النوادر « وضووا المطاهر على أبوابها » وهو أظهر ، والمراد هنا أصل تعيين المطاهر ، لا كونها في وسطها ، والخيزران بالضم شجر هندي معروف و تخصيصه لأنَّ الضرب به أشدَّ .

٥١- الدعائم : عن عليّ عليه السلام أنه قال : نهى رسول الله ﷺ أن تقام الحدود في المساجد ، و أن يرفع فيها الصوت ، وأن ينشد فيها الضالة أو يسلَّ فيها السيف ، أو يرمى فيها النبل أو يباع فيها أو يشتري ، أو يعلق في القبلة منها سلاح أو يرى فيها نبل (٤) .

وعن عليّ عليه السلام أنه قال : لتمنعنَّ مساجدكم يهودكم و نصاراكم و صبيانكم و مجانينكم ، أو ليمسختكم الله قردة و خنازير كعماً سجداً (٥) .

(١) راجع مشكاة المصابيح ص ٦٩ .

(٢-٥) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٤٩

و قال ﷺ في قول الله عز وجل : « ولا جنباً إلا عابري سبيل » (١) قال : هو الجنب يمر في المسجد مروراً ولا يجلس فيه (٢) .  
وعن رسول الله ﷺ أنه نهى عن أكل الثوم أن يؤذي برائحته أهل المسجد ،  
وقال : من أكل هذه البقلة فلا يقربن مسجدنا (٣) .  
وعن رسول الله ﷺ أنه قال : من ابتنى مسجداً ولو مثل مفحص قطاة بنى الله  
له بيتاً في الجنة (٤) .

وعن جعفر بن محمد ﷺ أنه سئل عن المسجد يتخذ في الدار إن بدا لأهله في  
تحويله عن مكانه أو التوسع بطائفة منه ؟ قال : لا بأس بذلك (٥) .

٥٢- كتاب زيد النرسي : عن عبدالله بن سنان ، عن محمد بن المنكدر قال : رأيت  
أبا جعفر محمد بن علي ﷺ في ليلة ظلماء شديدة الظلمة ، وهو يمشي إلى المسجد ، وإنني  
أسرعت فدفعت إليه فسلمت عليه فرد علي السلام وقال لي : يا محمد بن المنكدر قال :  
رسول الله ﷺ : بشر المشائين إلى المساجد في ظلم الليل بنور ساطع يوم القيامة .  
ومنه قال : سمعت أبا الحسن ﷺ يحدث عن أبيه أن الجنة والحدود لثناق إلى  
من يكسح المساجد ويأخذ منها القذى .

٥٣- مشكاة الانوار : نقلاً من المحاسن قال : قال عثمان بن مظعون للنبي  
صلى الله عليه وآله : إنني هممت بالسياحة ، فقال : مهلاً يا عثمان فإن السياحة في أمتي  
لزوم المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة (٦) الخبر .

٥٤ - أصل من أصول أصحابنا عن أحمد بن علي ، عن محمد بن بن الحسن ، عن محمد  
ابن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر بن  
محمد ، عن أبيه ، عن آبائه ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : سوق المسلمين كمسجدهم

---

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) دعائم الاسلام ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) (٥٤) ، ج ١ ص ١٥٠ .

(٤) مشكاة الانوار ص ٢٦٢ .

فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل .

و منه : عن محمد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن سعيد ، عن الحسن بن عبيد الكندي ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه قال : قال رسول الله ﷺ : ضعوا المطاهر على أبواب المساجد .

٥٥- كتاب عبدالله بن يحيى الكاهلي : قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : صلوا في مساجدهم الخبر .

٥٦- مجالس الصدوق : عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عن محمد بن تسنيم ، عن العباس بن عامر ، عن ابن بكير ، عن سلام بن غانم ، عن الصادق جعفر بن محمد ، عن آبائه عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال : من قمَّ مسجداً كتب الله له عتق رقبة ، و من أخرج منه ما يقضى عيناً كتب الله عز وجل له كفلين من رحمته (١) .

المحاسن : عن محمد بن تسنم مثله (٢) .

بيان : في القاموس : القذى : ما يقع في العين وفي الشراب ، قذيت عينه كرضي وقع فيها القذى ، و قال : الكفل بالكسر الضعف والنصيب والخط ، والتقدير بما يقضى عيناً أو يذّر في العين كما في الخبر الآخر ، مبالغة في كنس المساجد ، وإن كانت نظيفة ، وإن لم يستوعب جميعها أو كنس قليلاً منها يترتب عليه هذا الثواب .

٥٧- مجالس الصدوق : عن أحمد بن هارون الفامي ، عن محمد الحميري ، عن أبيه ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن الصادق ، عن آبائه عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال : إن الله تبارك وتعالى إذا رأى أهل قرية قد أسرفوا في المعاصي ، وفيها ثلاثة نفر من المؤمنين ، ناداهم جلّ جلاله وتقدّست أسماؤه : يا أهل معصيتي ! لولا من فيكم من المؤمنين المتحابين بجلالي ، العامرين بصلاتهم أرضي ومساجدي ، و

(١) أمالي الصدوق ص ١٠٨ .

(٢) المحاسن ص ٥٦ .

المستغفرين بالأسحار خوفاً مني لا نزلت بكم عذابي ثم لا بالي (١) .

**٥٨ - العلل :** عن أبيه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن هارون مثله (٢) .

**بيان :** قد أوردت مثله بأسانيد جمّة في باب صلاة الليل وأبواب المكالم ، وقوله بجلالي في بعض النسخ بالجيم أي لعظمتي وطاعتي لا للأغراض الدنيوية ، وفي بعضها بالحاء المهملة أي بالمال الحلال .

**٥٩ - مجالس الصدوق :** عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن مرزم ، عن الصادق عليه السلام أنه قال: عليكم باتيان المساجد ، فاتّها بيوت الله في الأرض ، ومن أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه ، وكتب من زوّاره فأكثرها فيها من الصلاة والدعاء ، وصلّوا من المساجد في بقاع مختلفة ، فإن كلّ بقعة تشهد للمصلّي عليها يوم القيامة (٣) .

**بيان :** يدلّ على استحباب الطهارة لاتيان المساجد ، وعلى استحباب الصلاة في المواضع المختلفة منها .

**٦٠ - مجالس الصدوق :** عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن الصادق عن آبائه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الجلوس في المسجد لانتظار الصلاة عبادة ، مالم يحدث ، قيل : يا رسول الله وما الحدث ؟ قال : الاغتياب (٤) .

**بيان :** لعلّ المراد بالحدث الأمر المنكر القبيح كما ورد في حديث المدينة من أحدث فيها حدثاً ، وفسّر بذلك أو شبه عليه السلام الاغتياب بالحدث لأنّه ناقض لفضل الكون في المسجد كما أنّ الحدث ناقض للصلاة ، وروى المخالفون مثله عن أبي هريرة ورووا أنّه سئل أبو هريرة عن معنى الحدث ففسّره بالفسوة والضرطة مناسباً للحديث الكاذبة الفاجرة .

(١) أمالي الصدوق ص ١٢٠ .

(٢) علل الشرائع ج ٢ ص ٢٠٩ .

(٣) أمالي الصدوق ص ٢١٦ .

(٤) ، ص ٢٥٢ .

**٦١- مجالس الصدوق :** عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد الأشعري ، عن سهل بن زياد، عن محمد بن بشّار، عن عبيدالله الدهقان ، عن عبدالحميد ابن أبي الديلم ، عن موسى بن جعفر، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من كنس مسجداً يوم الخميس ليلة الجمعة ، فأخرج منه من التراب ما يذرُّ في العين غفر له (١) .

**ثواب الاعمال :** عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن محمد بن يحيى العطار مثله (٢) .

**بيان:** في القاموس الذرّ طرح الذرور في العين.

**٦٢- مجالس الصدوق :** عن جعفر بن علي ، عن جدّه الحسن بن علي ، عن جدّه عبدالله بن المغيرة ، عن السكوني ، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من كان القرآن حديثه والمسجد بيته ، بنى الله له بيتاً في الجنة (٣) .

**نهاية الشيخ :** عن السكوني مثله (٤) .

**ثواب الاعمال :** عن حمزة العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي عن السكوني مثله (٥) .

**٦٣- الخصال :** عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن موسى ، عن ابن فضال ، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ثلاثة يشكون إلى الله عزّ وجلّ : مسجد خراب لا يصلّي فيه أهله ، وعالم بين جهال، ومصحف معلق قدوق عليه غبار لا يقرأ فيه (٦) .

(١) أمالي الصدوق ص ٣٠٠ .

(٢) ثواب الاعمال ص ٢٩ .

(٣) أمالي الصدوق ص ٣٠٠ .

(٤) النهاية ص ٢٣ .

(٥) ثواب الاعمال ص ٢٦ .

(٦) الخصال ج ١ ص ٦٩ .

**٤٤- قرب الاسناد :** عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة قال : سمعت جعفر بن محمد و سئل عن الدار والبيت قد يكون فيه مسجد فيبدو لأصحابه أن يتسعوا بطائفة منه ، ويبنوا مكانه ويهدموا البنية قال : لا بأس بذلك (١).

قال مسعدة: وسمعتة يقول أ يصلح لمكان حش أن يتخذ مسجداً؟ فقال : إذا ألقى عليه من التراب ما يوارى ذلك ويقطع ريحه ، فلا بأس بذلك ، لأن التراب يطهره وبه مضت السنة (٢).

**إيضاح :** قال الوالد قدس الله روحه : يدل على أن إلقاء التراب مطهر كما دلت الأخبار الصحيحة على أن الأرض يطهر بعضها بعضاً ، ولا استبعاد فيه ، ويمكن حمل الأخبار على ما إذا أزيلت النجاسة عنه أولاً ، ويكون إلقاء التراب لزيادة التنظيف أو يكون تحته نجساً وبعد إلقاء التراب يجعل فوقه مسجداً ولا تجب حينئذ إزالة النجاسة عنه ، أو يكون هذا الحكم مختصاً بمساجد البيوت ، كالتحويل والتغيير أو يحمل على ما إذا لم يوقف و يكون إطلاق المسجد عليه لغوياً انتهى .

و قال في الذكرى : يجوز اتخاذ المساجد على الحش ثم ذكر هذه الرواية و غيرها ، وفي القاموس الحش : مثلكه المخرج ، لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين .

**٤٥- قرب الاسناد :** عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه عليه السلام قال : قال الحسن بن علي عليه السلام : من أدمن الاختلاف إلى المساجد ، لم يعدم واحدة من سبع : أخاً يستفيده في الله ، أو علماً مستطرفاً أو رحمة منتظرة أو آية محكمة تدل على هدى ، أو إنه أظنه قال : - سدة أو رشدة تصدّه عن ردى أو يترك ذنباً حياً أو تقوى (٣) .

**بيان :** « أو إنه أظنه قال سدة » إنما نسب إلى الظن للتردد بين العبارتين ، والسدة في بعض النسخ بالسین المهملة من السداد ، وهو الصواب من القول والفعل يقال :

(١-٢) قرب الاسناد ص ٣١ ط حجر ص ٤٤ ط نجف .

(٣) قرب الاسناد ص ٤٦ ط نجف .

سدّ يسدّ صار سديداً، وفي بعضها بالمعجمة أي شدة وقوة في الدين ، والرشد الاستقامة على طريق الحق مع تصلّب فيه، والتقوى هنا مكان الخشية في سائر الأخبار بمعناها .  
**٤٤- قرب الاسناد :** عن عبد الله بن الحسن ، عن جده عليّ بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الرّجل يمشي في العذرة وهي يابسة ، فتصيب ثوبه ورجليه هل يصلح له أن يدخل المسجد فيصلّي ولا يغسل ما أصابه ؟ قال : إذا كان يابساً فلا بأس (١) .

**بيان** «إذا كان يابساً» أي الثوب والرّجل أو العذرة أيضاً تأكيداً للسؤال، وتغليبا أو بتأويل النجس .

**٤٧- قرب الاسناد :** بإسناده عن عليّ بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن الجصّ يطبخ بالعذرة يصلح أن يجصّص به المسجد ؟ قال : لا بأس (٢) .  
 وسألته عن المسجد يكتب في القبلة القرآن أو شيء من ذكر الله ؟ قال : لا بأس (٣) .

وسألته عن المسجد ينقش في قبلته بجصّ أو إصباغ ؟ قال : لا بأس (٤) .  
**بيان :** قد مرّ الكلام في الجصّ المطبوخ بالعذرة في كتاب الطهارة ، والحاصل أنّه محمول في المشهور على العذرة الطاهرة ، أو على ما إذا لم يعلم سراية النجاسة إلى الجصّ ، أو على الاكتفاء في الاستحالة بهذا القدر ، ويدلّ الخبر على عدم كراهة الكتاب في قبلة المسجد ولا ينافي كراهة النظر إليها حال الصلاة ، لما مرّ عن عليّ بن جعفر أيضاً أنّ النظر إلى كتاب في القبلة نقص في الصلاة .

وأما النقش فقد حكم جماعة بتحريم النقش بالذهب ، وأطلق العلامة في أكثر كتبه والمحقق في المعبر والشهيد في الذكري تحريم النقش من غير تقييد بالذهب ، معلّين بأنّ ذلك لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله فيكون بدعة ، وهو استدلال ضعيف وكذا حكم الأكثر بتحريم نقش الصور .

(١) قرب الاسناد ص ١٢٣ ط حجر .

(٢-٤) ، ص ١٤٢ ط نجف ، ص ١٢٠ ط حجر .



واحتج عليه الفاضلان بالتعليل السابق ، وبما رواه الشيخ (١) عن عمرو بن جميع قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في المساجد المصوّرة ، فقال : أكرم ذلك ، ولكن لا يضرّكم اليوم ، ولو قد قام العدل لرأيتكم كيف يصنع في ذلك. وهي مجهولة غير دالة على التحريم ، والشهيد في البيان حرّم زخرفتها ونقشها و تصويرها بمافيه روح وكرّه غيره كالشجر ، و في الدروس كرّه الجميع ، و ظاهر الخبر جواز الجميع ، والأحوط الترك مطلقا .

## بسمه تعالى

ههنا أنهينا الجزء الرابع من المجلد الثامن عشر من  
كتاب بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار  
- صلوات الله وسلامه عليهم مادام الليل والنهار - وهو الجزء  
الثمانون حسب تجزئتنا في هذه الطبعة الحديثة الرائقة .  
وقد بذلنا جهدنا في تصحيحه ومقابلته، فخرج بحمد الله  
ومشيئته نقيّاً من الأغلاط إلاّ نزرّاً زهيداً زاغ عنه البصر،  
وكلّ عنه النظر، لا يكاد يخفى على القارئ الكريم ، ومن  
الله نسأل العصمة وهو وليّ التوفيق .

السيد ابراهيم الميانجى      محمد الباقر البهبودى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و عليه توكلى وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله محمد وعترته الطاهرين .  
 و بعد : فهذا هو الجزء الرابع من المجلد الثامن عشر ، وقد انتهى رقمه  
 حسب تجزئتنا إلى ٨٠ ، حوى في طيه خمساً وعشرين باباً من أبواب كتاب الصلاة .  
 وقد قابلناه على طبعة الكمباني المشهورة بطبع أمين الضرب ، وهكذا على نص  
 المصادر التي استخرجت الأحاديث منها ، فسدنا ما كان في المطبوعة الأولى من  
 خلل وتصحيف بجهدنا البالغ في مقابلة النصوص وتصحيحها وتمييقها وضبط غرائبها  
 وإيضاح مشكلاتها على ما كان سيرتنا في سائر الأجزاء ، والحمد لله ، ولا قوة إلا بالله .  
 وقد كنت عزمت على نفسي أن أكتب ذيل الأيات الشريفة في أوائل الأبواب ،  
 نذراً يسيراً مما ألهمني الله تعالى بلطفه ومنه - من تطبيق الفقه الجعفري على كتاب  
 الله عز وجل والاشارة إلى بعض ما هو مبني الأحكام الشرعية ووجه استنباطها من نصوص  
 الأيات الكريمة ، احتجاجاً على نصاب أهل البيت ومنكري فقههم بعد ما آمنوا  
 بالكتاب ولم يتفقوا فيه ، وتحقيقاً لما قال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام : «أما المحتج  
 بكتاب الله على الناصب من قرقر . فرجل عارف يلهمه الله معرفة القرآن فلا يلقي أحداً  
 من المخالفين إلا حاجته ويثبت أمرنا في كتاب الله» (١) .

ولكن وصل إلينا أنهم نقموا على ذلك المسير ومنهج التفسير ، فكففت عن ذلك  
 بعزيمة من الناشر المحترم ، ولعل الله أن يتيح لى فرصة أخرى لانجاز ما كتب الله على  
 من نشر علم القرآن وتفسيره على أساس أهل البيت المتخذ من فقههم ونصوصهم ، وعلى  
 الله قصد السبيل ، ومنها جائز ، ولو شاء لهداكم أجمعين .

المحتج بكتاب الله على الناصب ربيع الاول عام ١٣٩٠ هـ

محمد الباقر البهبودی

## فهرس

### (( ما فى هذا الجزء من الابواب ))

رقم الصفحة	عناوين الابواب
	٦ - باب الحث على المحافظة على الصلوات وأدائها فى أوقاتها وذمّ
١ - ٢٥	إضاعتها والاستهانة بها
٢٦ - ٤٩	٧ - باب وقت فريضة الظهرين ونافلتهما
٤٩ - ٧١	٨ - باب وقت العشائين
٧٢ - ٧٤	٩ - باب وقت صلاة الفجر ونافلتها
	١٠ - باب تحقيق منتصف الليل ومنتهاه و مفتتح النهار شرعاً وعرفاً
٧٤ - ١٤٥	و لفة و معناه
١٤٦ - ١٥٤	١١ - باب الاوقات المكروهة
١٥٥ - ١٥٩	١٢ - باب صلاة الضحى
١٦٠ - ١٦٣	١٣ - باب فرائض الصلاة

## أبواب لباس المصلى

رقم الصفحة

عناوين الابواب

- ١٤ - باب ستر العورة وعورة الرجال والنساء في الصلاة وما يلزمهما  
من الثياب فيها وصفاتها وآدابها ١٨٩ - ١٦٤
- ١٥ - باب الرداء وسدله ، والتوشح فوق القميص ، واشتمال الصماء ،  
وإدخال اليدين تحت الثوب ٢١١ - ١٨٩
- ١٦ - باب صلاة العُراة ٢١٦ - ٢١٢
- ١٧ - باب ماتجوز الصلاة فيه من الأوبار والاشعار و الجلود  
و مالا تجوز ٢٣٧ - ٢١٧
- ١٨ - باب النهي عن الصلاة في الحرير والذهب والحديد وما فيه  
تمثيل وغير ذلك مما نهى عن الصلاة فيه ٢٥٦ - ٢٣٨
- ١٩ - باب الصلاة في الثوب النجس أو ثوب أصابه بَصاق أو عرق  
أو ذرق ، وحكم ثياب الكفار وما لا يتم فيه الصلاة ٢٦٢ - ٢٥٧
- ٢٠ - باب حكم المختضب في الصلاة ٢٦٤ - ٢٦٣
- ٢١ - باب حكم ناسي النجاسة في الثوب والجسد و جاهلها وحكم  
الثوب المشتبّه ٢٧٣ - ٢٦٥
- ٢٢ - باب الصلاة في النعال والخفاف ، وما يستر ظهر القدم بلاساق ٢٧٥ - ٢٧٤

## أبواب مكان المصلي

رقم الصفحة	عناوين الابواب
٢٨٤ - ٢٧٦	٢٣ - باب أنه جعل للنبي ﷺ ولائته الأرض مسجداً
٢٨٧ - ٢٨٥	٢٤ - باب طهارة موضع الصلاة وما يتبعها من أحكام المصلي
٢٨٨ - ٢٩٣	٢٥ - باب الصلاة على الحرير أو على التماثيل أو في بيت فيه تماثيل أو كلب أو خمر أو بول
٣٠٤ - ٢٩٤	٢٦ - باب ما يكون بين يدي المصلي أو يمرُّ بين يديه و استحباب السترة
٣٢٩ - ٣٠٥	٢٧ - باب المواضع التي نُهي عن الصلاة فيها
٣٣٣ - ٣٣٠	٢٨ - باب الصلاة في الكعبة ومعابد أهل الكتاب ويوتهم
٣٣٨ - ٣٣٤	٢٩ - باب صلاة الرجل والمرء في بيت واحد
٣٨٨ - ٣٣٩	٣٠ - باب فضل المساجد وأحكامها وآدابها



## ﴿رموز الكتاب﴾



ب	: لقرب الاسناد .	ع	: لملل الشرائع .	لد	: للبلد الامين .
بشا	: لبشارة المصطفى .	عا	: لدعائم الاسلام .	لى	: لامالى الصدوق .
تم	: لفلاح السائل .	عد	: للمقائد .	م	: لتفسير الامام العسكري (ع) .
ثو	: لثواب الاعمال .	عدة	: للعدة .	ما	: لامالى الطوسى .
ج	: للاحتجاج .	عم	: لاعلام الورى .	محص	: للتحصيل .
جا	: لمجالس المفيد .	عين	: للميون والمحاسن .	مد	: للعدة .
جش	: لفهرست التجاشى .	غر	: للفرروالدر .	مص	: لمصباح الشريعة .
جع	: لجامع الاخبار .	غط	: لنبيه الشيخ .	مصبا	: للمصاحين .
جم	: لجمال الاسبوع .	غو	: لنوالى اللثالى .	مع	: لعمانى الاخبار .
جنة	: للجنة .	ف	: لتحف العقول .	مكا	: لمكارم الاخلاق .
حة	: لفرحة الفرى .	فتح	: لفتح الابواب .	مل	: لكامل الزيارة .
ختص	: لكتاب الاختصاص .	فر	: لتفسير فرائد ابن ابراهيم .	منها	: للمنهاج .
خص	: لمنتخب البصائر .	فس	: لتفسير على بن ابراهيم .	مهرج	: لمهراج الدعوات .
د	: للعدد .	فض	: لكتاب الروضة .	ن	: لعيون اخبار الرضا (ع) .
سر	: للسرائر .	ق	: للكتاب المتيق الفروى .	نبه	: لتنبيه الخاطر .
سن	: للمحاسن .	قب	: لمناقب ابن شهر آشوب .	نجم	: لكتاب النجوم .
شا	: للإرشاد .	قبس	: لقبس المصباح .	نص	: للكفاية .
شف	: لكشف اليقين .	قضا	: لقضاء الحقوق .	نهج	: لنهج البلاغة .
شى	: لتفسير العياشى .	قل	: لاقبال الاعمال .	نى	: لنبيه النعمانى .
ص	: لقصص الانبياء .	قية	: للدروع .	هد	: للهداية .
صا	: للاستبصار .	ك	: لاكمال الدين .	يب	: للتهذيب .
صبا	: لمصباح الزائر .	كا	: للكافى .	يج	: للخرائج .
صح	: لمحيقة الرضا (ع) .	كش	: لرجال الكشى .	يد	: للتوحيد .
ضا	: لفقه الرضا (ع) .	كشف	: لكشف الغمة .	ير	: لبصائر الدرجات .
ضوء	: لضوء الشهاب .	كف	: لمصباح الكفعمى .	يف	: للطرائف .
ضه	: لروضة الواعظين .	كنز	: لكنز جامع الفوائد و تاويل الايات الظاهرة مأ .	يل	: للفنائل .
ط	: للمصراط المستقيم .	ل	: للخصال .	ين	: لكتايب الحسين بن سعيد او لكتابه والنوادر .
طا	: لامان الاخطار .			يه	: لمن لا يحضره الفقيه .
طب	: لطب الائمة .				